الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

المدرسة العليا للتجارة ـ الجزائر ـ

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه الطور الثالث ل م د في علوم التسيير

تخصص: محاسبة و تدقيق و مراجعة

الموضوع:

دور البنوك التجارية في تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و انعكاس ذلك على القيمة المضافة

من إعداد الطالبة: ردة خديجة **تحت إشراف الأستاذ الدكتور: طاري محمد العربي**

لجنــة المنـــــــاقشة

أ.د. قليز عبد القادر	أستاذ التعليم العالي	المدرسة العليا للتجارة	رئيسا
أ.د. طاري محمد العربي	أستاذ التعليم العالي	المدرسة العليا للتجارة	مقررا
أ.د. صديقي مليكة	أستاذة التعليم العالي	جامعة الجزائر 03	عضوا
أ.د. عزواني ناصر	أستاذ التعليم العالي	المدرسة العليا للتجارة	عضوا
أ.د. عدمان مريزق	أستاذ التعليم العالي	المدرسة العليا للتجارة	عضوا
د. حمدوش عائشة	أستاذة محاضرة	المدرسة العليا للتجارة	عضوا

السنة الجامعية 2018-2019

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

المدرسة العليا للتجارة ـ الجزائر ـ

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه الطور الثالث ل م د في علوم التسيير

تخصص: محاسبة و تدقيق و مراجعة

الموضوع:

دور البنوك التجارية في تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و انعكاس ذلك على القيمة المضافة

من إعداد الطالبة: ردة خديجة **تحت إشراف الأستاذ الدكتور: طاري محمد العربي**

لجنــة المنـــــــاقشة

أ.د. قليز عبد القادر	أستاذ التعليم العالي	المدرسة العليا للتجارة	رئيسا
أ.د. طاري محمد العربي	أستاذ التعليم العالي	المدرسة العليا للتجارة	مقررا
أ.د. صديقي مليكة	أستاذة التعليم العالي	جامعة الجزائر 03	عضوا
أ.د. عزواني ناصر	أستاذ التعليم العالي	المدرسة العليا للتجارة	عضوا
أ.د. عدمان مريزق	أستاذ التعليم العالي	المدرسة العليا للتجارة	عضوا
د. حمدوش عائشة	أستاذة محاضرة	المدرسة العليا للتجارة	عضوا

السنة الجامعية 2018-2019

كلمة شكر

الحمد لله و الصلاة و السلام على رسول الله، أما بعد،

بادئ بذي بدء، أتقدم بأرقى معاني الشكر و التقدير إلى الأستاذ الفاضل البروفيسور **محمد العربي طاري** على دعمه و توجيهاته و إرشاداته القيمة و بعثه لبصيص الأمل فيّ لمواصلة المشوار بعد كل الخيبات و الصعوبات التي تكنفها إعداد هذه الأطروحة.

كما أتقدم بالشكر الموصول للسيدتين الفاضلتين:

- ✓ **صبرينة زرقوق** و هي إطار بوزارة الصناعة و المناجم
- ✓ **عائشة حمدوش** و هي أستاذة بالمدرسة العليا للتجارة

على وقوفهما معي في أشد المواقف و أصعبها،

و الشكر موصول أيضا لكل من:

- ✓ السيد **مقداد عقون** إطار بوزارة الصناعة و المناجم؛
- ✓ السيدة **حكيمة مرداس** مديرة سابقة للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب و إطار حالي بوزارة الصناعة و المناجم؛
- ✓ السيدة **مريم صحراوي** ، الأمينة العامة لوكالة تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؛
- ✓ السيدة **نادية بليح زوجة دومار** ، إطار بالقرض الشعبي الجزائري- فرع الجزائر وسط-

دون أن أنسى صديقتي **سهام معروف** و هي إطار ببنك الجزائر الخارجي – فرع تيارت-

على كل ما أبدوه لي من دعم و جهد و معلومات.

و أتقدم أيضا، بخالص عبارات الشكر و التقدير إلى لجنة المناقشة التي وافقت على قراءة هذا العمل و إثرائه بملاحظاتها القيمة.

كما لا يفوتني أن أتوجه بالشكر الجزيل لكل من ساهم، من قريب أو من بعيد، في إعداد هذه الأطروحة.

خديجة ردة

الإهـــداء

إلى ينبوع الحب و الحنان، إلى الشمعة التي أحرقت نفسها لتضيء طريقي، إلى التي هي بداية ونهاية كل فرحة في حياتي، أمي الغالية؛

إلى من كان و لا زال يغرق ويطفو في بحر الحياة، يقاوم ويقاوم من أجل حياة يبنيها لي كما أريد، مثالي و قدوتي في التضحية، أبي الحنون؛

إلى من ترعرعت و كبرت معهم، عزوتي و سندي في هذه الحياة، إخوتي الأعزاء؛

إلى الذي أشرف على هذه الأطروحة، و منحني وقته، جهده و نصائحه : الأستاذ الدكتور **محمد العربي طاري**؛

إلى صديقاتي و زملائي؛

إلى كل هؤلاء، و بأسمى معاني الحب و الوفاء، أهدي ثمرة هذا العمل.

خديجة ردة

الفهـــــرس

كلمة شكر

إهداء

الفهرس.....XI-I

قائمة المختصرات، الجداول، الأشكال و الرسوم البيانية.....VX-X

الملخص.....IIVX-IVX

المقدمة العامة.....أ- ز

الفصل الأول: آليات التمويل على مستوى البنوك التجارية

مقدمة الفصل.....01

المبحث الأول: تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.....02

المطلب الأول- تعريف التمويل.....02

المطلب الثاني- أشكال التمويل.....03

1- أشكال التمويل من حيث المدة.....03

أ- التمويل قصير الأجل.....03

ب - التمويل متوسط الأجل.....04

ج – التمويل طويل الأجل.....04

1-1-2-2- أشكال التمويل من حيث مصدر الحصول عليه.....04

أ- تمويل ذاتي.....04

ب - تمويل خارجي.....04

1-1-2-3- أشكال التمويل حسب الغرض الذي يستخدم لأجله.....05

أ- تمويل الإستغلال.....05

ب – تمويل الإستثمار.....05

1-2- مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....06

1-2-1- مصادر التمويل طويلة الأجل.....06
1-2-1-1- التمويل عن طريق حقوق الملكية.....07
1-2-1-2- إقراض طويل الأجل.....09
1-2-2- مصادر التمويل متوسط الأجل.....10
1-2-2-1- قروض مباشرة متوسطة الأجل.....10
1-2-2-2- التمويل بالإستئجار.....11
1-2-3- التمويل قصير الأجل.....12
1-2-3-1- القروض العامة.....13
1-2-3-2- القروض الخاصة.....15
1-2-3-3- القروض بالإلتزام.....16
1-3- مسار تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عن طريق البنوك التجارية.....18
1-3-1- عرض و تحليل ملف المؤسسة الطالبة للقرض.....20
1-3-1-1- مراحل منح القروض.....20
1-3-1-2- تحليل ملف طلب القرض.....21
1-3-1-3- عرض المؤسسة الطالبة للقرض.....23
1-3-2- الدراسة المالية للمؤسسة الطالبة للقرض.....23
1-3-2-1- الدراسة الكلاسيكية للمؤسسة الطالبة للقرض.....24
1-3-2-1-1- الميزانية المالية..... 24
1-3-2-1-1-1- مؤشرات التوازن المالي..... 24
1-3-2-1-1-2- التحليل بواسطة النسب المالية.....26
1-3-2-1-2- حسابات النتائج.....30
1-3-2-1-3- معايير تقييم المشاريع الإستثمارية.....31
1-3-2-2- الدراسة الحديثة للمؤسسة الطالبة للقرض.....32

1-3-2-2-1- نموذج Gorden Springate.....32

1-3-2-2-2- طريقة رجال القرض.....33

1-3-2-2-3- طريقة التنقيط.....33

خاتمة الفصل.....34

الفصل الثاني: دور البنوك التجارية في تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

مقدمة الفصل.....36

2-2- أسس، معايير و كيفيات منح القروض البنكية على مستوى CPA.....43

2-2-2- دراسة مثال عن عملية منح قرض استثماري من طرف CPA.....46

أولا: المرحلة الوصفية لملف طلب القرض.....46

أ- تقديم عام للمؤسسة.....46

ب – الغرض من طلب القرض.....46

ج – الضمانات المقدمة.....46

ثانيا: الدراسة التقنواقتصادية للمشروع.....46

أ- تكلفة المشروع 46

ب – السوق المستهدفة.....47

ج – القيمة المضافة للمشروع على صعيد الإقتصاد الوطني.....47

د – طريقة تمويل المشروع.....48

ثالثا: الدراسة المالية للمشروع.....48

أ- التحليل بواسطة مؤشرات التوازن المالي.....48

ب – التحليل عن طريق النسب المالية.....50

ج – اختبار صلاحية المشروع الإستثماري.....54

رابعا: القرار البنكي.....55

2-3- المساهمة المالية للبنوك التجارية في تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر...57

2-3-1- عرض مبالغ القروض التي منحتها البنوك التجارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ابتداء من سنة 2003-2017.....58

2-3-2- دراسة أثر القروض البنكية على عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عن طريق برنامج Eviews.....65

2-3-2-1- اختبار صلاحية النموذج رياضيا.....66

2-3-2-2- اختبار صلاحية النموذج اقتصاديا.....68

2-3-2-3- التنبؤ باستعمال النموذج.....69

2-3-2-4- الإستنتاج العام من النموذج..... 72

خاتمة الفصل.....73

الباب الثاني: واقع و آفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

الفصل الثالث: عرض تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

مقدمة الفصل.....76

3-1- عموميات حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.....77

3-1-1- عوامل نشأة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.....78

3-1-2- مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.....79

3-1-2-1- صعوبات التعريف.....79

3-1-2-2- معايير تحديد تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة..... 81

3-1-2-3- التعاريف المختلفة المقترحة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.....83

3-1-3- أشكال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 87

3-1-3-1- الأشكال القانونية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.....87

3-1-3-2- أشكال أخرى للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.....89

3-1-4- خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.....91

3-2- مراحل تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.....91

3-2-1- المرحلة الأولى.....92

3-2-2- المرحلة الثانية.....93
3-2-3- المرحلة الثالثة.....94
3-2-4- المرحلة الرابعة 94
3-3- واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.....95
3-3-1- المشاكل التي تواجهها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.....95
3-3-1-1- المشاكل الداخلية.....96
3-3-1-2- المشاكل الخارجية.....96
3-3-1-3- حاجات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية على سلم ماسلو.....101
3-3-2- مجهودات الدولة الجزائرية لترقية قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.....102
3-3-2-1- وكالة ANSEJ.....102
3-3-2-2- وكالة ANGEM 103
3-3-2-3- صندوق CNAC.....103
3-3-2-4- وكالة ANDI 104
3-3-2-5- وكالة ANIREF 105
3-3-2-6- برامج تأهيل المؤسسات الغيرة و المتوسطة.....105
خاتمة الفصل.....107

الفصل الرابع: تحليل و دراسة تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

مقدمة الفصل.....109
4-1- التحليل القطاعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (L'Analyse Structurelle des PME).....110
4-1-1- تعريف الاستشراف.....110
4-1-2- منهجية برنامج MICMAC.....111
4-1-2-1- الجانب النظري لبرنامج MICMAC.....111

4-1-2-2- الجانب التطبيقي لبرنامج MICMAC 111

4-1-2-3- الإستنتاج النهائي للدراسة المدعمة ببرنامج MICMAC.....121

4-2- نموذج الإنحدار الخطي المتعدد لاستكمال تحليل قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.....121

4-2-1- التعريف بالمتغيرات المتبناة لدراسة النموذج.....121

4-2-2- التعريف بنموذج الإنحدار الخطي المتعدد..... 126

4-2-3- تطبيق نموذج الإنحدار الخطي المتعدد على برنامج EVIEWS.....129

4-2-4- اختبار صلاحية النموذج.....131

4-2-5- الإستنتاج العام من النموذج.....134

خاتمة الفصل.....138

الباب الثالث: انعكاس تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على القيمة المضافة في الإقتصاد الجزائري

الفصل الخامس: عموميات حول القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الإقتصاد

مقدمة الفصل.....141

5-1- عموميات حول التنمية الإقتصادية.....142

5-1-1- تعريف التنمية.....142

5-1-2- التطور التاريخي لمفهوم التنمية.....146

5-1-3- مراحل التنمية الإقتصادية.....147

5-1-4- متطلبات التنمية التنمية الإقتصادية.....148

5-1-5- نظريات التنمية.....148

5-1-6- المبادئ الأساسية لتحقيق التنمية.....149

5-1-7- مقاييس التنمية.....151

5-1-8- أهداف التنمية.....152

5-2- الأهمية الإقتصادية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة 154

5-2-1- الناتج المحلي الإجمالي.....154
5-2-1-1- تعريف.....154
5-2-1-2- طرق قياس الناتج المحلي الإجمالي.....155
5-2-1-2-1- طريقة المنتج النهائي.....155
5-2-1-2-2- طريقة الدخول المكتسبة.....155
5-2-1-2-3- طريقة الإنفاق النهائي.....155
5-2-1-3- أهمية حساب الناتج المحلي الإجمالي.....156
5-2-2- التجارة الخارجية.....156
5-2-2-1- تعريف.....156
5-2-2-2- أسباب قيام التجارة الخارجية.....157
5-2-2-3- أهمية التجارة الخارجية.....157
5-2-2-4- نظريات التجارة الخارجية.....158
5-2-2-5- سياسات التجارة الخارجية.....159
5-3- الأهمية الإجتماعية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.....159
5-3-1- البطالة.....159
5-3-1-1- مفهوم البطالة.....159
5-3-1-2- طرق قياس البطالة.....162
5-3-1-3- آثار البطالة.....163
5-3-1-4- أنواع البطالة.....164
خاتمة الفصل.....165
الفصل السادس: القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الإقتصاد الجزائري
مقدمة الفصل.....167
6-1- الأهمية الإقتصادية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.....168

6-1-1- أثر تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على القيمة المضافة.....168

6-1-1-1- أثر التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة على القيمة المضافة 168

6-1-1-2-أثر كل من التمويل البنكي و تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على القيمة المضافة 175

6-1-1-3-مساهمة مختلف قطاعات نشاط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في القيمة المضافة 183

6-1-1-4- القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة مقارنة مع القيمة المضافة الكلية.....187

6-1-2- مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الناتج الداخلي الخام.....192

6-1-2-1- الناتج الداخلي الخام في الجزائر.....193

6-1-2-2- الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات.....194

6-1-2-2-1- مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات.....195

6-1-3- تأثير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على التجارة الدولية في الجزائر.....196

6-1-3-1- تأثير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على الواردات في الجزائر.....196

6-1-3-2- تأثير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على الصادرات في الجزائر.....201

6-1-3-2- دراسة الميزان التجاري للجزائر بين سنوات 2003 و 2017.....205

6-2- الأهمية الإجتماعية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.....207

6-2-1- نموذج الإنحدار الخطي البسيط لدراسة العلاقة بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التشغيل في الجزائر.....207

6-2-2- دراسة تطور حصص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من التشغيل في الجزائر ...214

خاتمة الفصل.....216

خاتمة عامة.....218-223

قائمة المراجع.....225-237

قائمة الملاحق.....i -ix

ملخص الأطروحة.....1-16

قائمة المختصرات:

الإختصار	بيان الإختصار
م ص م	المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
رم ع د	رأس المال العامل الدائم
ح ر م ع د	الحاجة إلى رأس المال العامل الدائم
ن د خ	الناتج الداخلي الخام
ن د خ خ م	الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات
PME	Petites et Moyennes Entreprises
ANDI	Agence Nationale de Développement de l'Investissement
ANDPME	Agence Nationale de Développement des Petites et Moyennes Entreprises
ANIREF	Agence Nationale d'Intermédiation et de Régulation Foncière
ANGEM	Agence Nationale de Gestion du Microcrédit
ANSEJ	Agence nationale de Soutien à l'Emploi de Jeunes
APSI	Agence de Promotion et de Soutien de l'Investissement
CACOBATH	Caisse Nationale des Congés Payés et du Chômage Intempéries des Secteurs du Bâtiments, des Travaux publics et de l'Hydraulique
CASNOS	Caisse Nationale de Sécurité Sociale des Non-Salariés
CGCI	Caisse de Garantie des Crédits d'Investissement des PME
CNAC	Caisse Nationale d'Assurance Chômage
CNAS	Caisse Nationale des Assurance Sociales
CPA	Crédit Populaire d'Algérie
FGAR	Fonds de Garantie des crédits Aux petites et moyennes entreprises
MICMAC	Matrice d'Impacts Croisés-Multiplication Appliquée à un Classement
MID	Matrice des Influences Directes
MII	Matrice des Influences Indirectes
OCDE	Organisation de Coopération et de Développement Economique
ONS	Office National des Statistiques
ONUDI	Organisation des Nations Unies pour le Développement Industriel
O-P- CIT	Ouvrage Précédemment Cité
OPEP	Organisation des Pays Exportateurs de Pétrole
PACEIM	Programme d'Aide à la Création des Entreprises Innovantes en Méditerrané
PIB	Produit Intérieur Brut
PIBHH	Produit Intérieur Brut Hors Hydrocarbures
SARL	Société à Responsabilité Limitée

قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1-1	أوجه الإختلاف و التشابه بين الأسهم العادية و الأسهم الممتازة	08
2-1	المقارنة بين تسهيلات الصندوق و السحب على المكشوف	14
1-2	توزيع عمال القرض الشعبي الجزائري حسب الفئات	38
2-2	الميزانية التقديرية للسنوات الخمس الأولى من حياة المشروع: (الوحدة: دج)	48
3-2	مؤشرات التوازن المالي للسنوات الخمس التقديرية الأولى للمشروع(الوحدة:دج)	49
4-2	النسب المالية التقديرية للسنوات الخمس الأولى للمشروع	50
5-2	دراسة أثر الرافعة على المردودية المالية	53
6-2	التدفقات النقدية التقديرية للسنوات الخمس الأولى للمشروع (الوحدة: دج)	54
7-2	تطور كل من عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مبالغ القروض البنكية الممنوحة لها على سنوات 2003-2017	58
8-2	كثافة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لكل 1000 نسمة في الجزائر	62
9-2	النمو السنوي لحجم القروض البنكية الممنوحة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر منذ سنة 2003 إلى غاية سنة 2017	70
1_3	المعايير الكمية في تحديد تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	81
2_3	تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب الإتحاد الأوروبي	84
3-3	تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في بعض الدول العربية	86
4_3	تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر	87
1-4	مصفوفة التأثيرات المباشرة	115
2-4	مميزات و خصائص مصفوفة التأثيرات المباشرة (MID)	116
3-4	مجموع الأسطر و الأعمدة	118
4-4	ترتيب المتغيرات حسب تأثيرها و تأثرها في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	119
5-4	عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المستفيدة من برامج دعم وكالتي ANSEJ و FGAR	124
6-4	التطور العددي لكل من وكالات ANDPME، ANSEJ، FGAR عبر التراب الوطني منذ سنة 2003 إلى غاية سنة 2017	125
7-4	جدول يوضح أهم المتغيرات المؤثرة في قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر على امتداد الفترة الزمنية 2005-2017	126
1-5	ملخص لتطور مفهومي النمو الإقتصادي و التنمية الإقتصادية على مر السنين	146
1-6	استعراض حجم القروض البنكية الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة و القيمة المضافة من سنة 2003 إلى سنة 2017	168
2-6	جدول يوضح أهم المتغيرات المؤثرة في القيمة المضافة	176
3-6	تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المستفيدة من برنامج التأهيل على طول	182

	الفترة الممتدة من سنة 2005 إلى سنة 2017	
4-6	القيمة المضافة المحققة في إطار المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال مختلف قطاعات النشاط (الوحدة: مليون دج)	184
5-6	مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في القيمة المضافة لسنوات 2003-2017	187
6-6	مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في القيمة المضافة لسنة 2008	188
7-6	مساهمة الأنشطة الإقتصادية المتنوعة في تكوين القيمة المضافة الكلية في الإقتصاد الوطني (**الوحدة:** مليون دج)	190
8-6	تطور الناتج الداخلي الخام منذ سنة 2003 إلى غاية سنة 2017 (الوحدة: مليون دينار جزائري)	193
9-6	قيمة الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات بالنسبة للناتج الداخلي الخام للجزائر من سنة 2003 إلى سنة 2017 (الوحدة: مليون دج)	194
10-6	مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات في الجزائر من سنة 2003 إلى سنة 2017 (الوحدة: مليون دج)	195
11-6	جدول يوضح نمو كل من عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و نسبة الواردات في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2003 إلى 2017	197
12-6	واردات الجزائر ابتداء من سنة 2003 حتى سنة 2017 (الوحدة: مليون دولار)	199
13-6	صادرات الجزائر ابتداء من سنة 2003 حتى سنة 2017 (الوحدة: مليون دولار)	201
14-6	استعراض أهم صادرات الجزائر خارج قطاع المحروقات منذ سنة 2003 إلى سنة 2017 (الوحدة: مليون دولار)	204
15-6	الميزات التجاري للجزائر على مر سنوات 2003- 2017 (الوحدة: مليون دولار)	206
16-6	تأثير نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على خلق مناصب الشغل في الجزائر	207
17-6	تطور مناصب الشغل في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مقارنة مع المناصب الإجمالية المتوفرة خلال سنوات 2003-2017	214

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1-1	الخطوات الأساسية للتمويل	03
2-1	أهم طرق و أشكال التمويل	06
3-1	مصادر التمويل طويلة الأجل	06
4-1	أشكال التمويل متوسط الأجل	10
5-1	مراحل منح القروض	21
1_2	الهيكل التنظيمي للقرض الشعبي الجزائري	42
2-2	معادلة الإنحدار لتمثيل العلاقة بين عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و حجم القروض البنكية الممنوحة لها	65
3-2	شكل إختبار Breush-Godfrey Serial LM test يوضح مدى الإرتباط الذاتي بين الأخطاء العشوائية	67
4-2	إختبار Heteroscedasticity test ARCH لإختبار ثبات تباين حد الخطأ العشوائي	67
5-2	اختبار التوزيع الطبيعي للمتغير العشوائي	68
6-2	نموذج الإنحدار الخطي البسيط لتمثيل العلاقة بين عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و حجم القروض البنكية الممنوحة لها	69
1-3	ماهية المؤسسة	78
2-3	عوامل نشأة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	79
3-3	معايير تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	83
4-3	أهم المشاكل التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر	100
5-3	هرم الحاجات للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر	101
1-4	مخطط يوضح التأثيرات غير المباشرة في القطاع	117
2-4	معلم يوضح تصنيف المتغيرات حسب درجتي التأثير و التبعية المباشرين في القطاع	120
3-4	نموذج الإنحدار الخطي المتعدد لتطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بدلالة مجموعة من العوامل	129
4-4	نموذج الإنحدار الخطي المتعدد بعد إدخال اللوغاريتم على المتغيرات	130
5-4	نموذج الإنحدار الخطي المتعدد بعد حذف كل من عدد العمال و عدد المؤسسات المستفيدة من دعم كل من وكالتي ANSEJ و FGAR	130
6-4	إختبار Breush-Godfrey Serial LM test ليوضح مدى الإرتباط الذاتي بين الأخطاء العشوائية	131
7-4	نموذج الإنحدار الخطي البسيط لتمثيل العلاقة بين عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التمويل	132
8-4	نموذج الإنحدار الخطي البسيط لتمثيل العلاقة بين عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و برنامج تأهيل هذه المؤسسات	132

9-4	نموذج الإنحدار الخطي البسيط لتمثيل العلاقة بين عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و عدد هيئات الدعم	133
10-4	إختبار Heteroscedasticity test لإختبار ثبات تباين حد الخطأ العشوائي	133
11-4	اختبار التوزيع الطبيعي للمتغير العشوائي	134
12-4	الخطوات المنتهجة في تحديد المتغيرات النهائية للنموذج	137
1-5	مخطط توضيحي لمفهوم البطالة	161
1-6	معادلة الإنحدار لدراسة العلاقة بين التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و القيمة المضافة	169
2-6	شكل إختبار Breush-Godfrey Serial LM test يوضح مدى الإرتباط الذاتي بين الأخطاء العشوائية	171
3-6	إختبار Heteroscedasticity test ARCH لإختبار ثبات تباين حد الخطأ العشوائي	171
4-6	اختبار التوزيع الطبيعي للمتغير العشوائي	172
5-6	نموذج الإنحدار الخطي البسيط لدراسة العلاقة بين التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و القيمة المضافة	173
6-6	نموذج الإنحدار الخطي المتعدد بعد إدخال اللوغاريتم، لدراسة تطور القيمة المضافة بدلالة التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و برنامج تأهيلها	177
7-6	شكل إختبار Breush-Godfrey Serial LM test يوضح مدى الإرتباط الذاتي بين الأخطاء العشوائية	178
8-6	نموذج الإنحدار الخطي البسيط لدراسة العلاقة بين القيمة المضافة و التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة	179
9-6	نموذج الإنحدار الخطي البسيط لدراسة العلاقة بين القيمة المضافة و برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	179
10-6	إختبار Heteroscedasticity test ARCH لإختبار ثبات تباين حد الخطأ العشوائي	180
11-6	اختبار التوزيع الطبيعي للمتغير العشوائي	180
12-6	العلاقة النهائية بين القيمة المضافة و كل من عنصري التمويل البنكي و تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	181
13-6	مقارنة مساهمة مختلف القطاعات في القيمة المضافة بين سنتي 2003 و 2017	185
14-6	القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة مقارنة مع القيمة المضافة لباقي المؤسسات في الإقتصاد الوطني لسنتي 2003 و 2017	188
15-6	مساهمة مختلف الأنشطة الإقتصادية في خلق القيمة المضافة الإجمالية في الجزائر بين سنتي 2003 و 2017	191
16-6	مقارنة الواردات الفعلية للجزائر بين سنتي 2003 و 2017	200
17-6	صادرات الجزائر لسنوات 2003-2017	202
18-6	مقارنة لأهم صادرات الجزائر خارج المحروقات لسنتي 2003 و 2017	205
19-6	معادلة الإنحدار لدراسة تأثير عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على الشغل في الجزائر	208

20-6	شكل إختبار Breush-Godfrey Serial LM test يوضح مدى الإرتباط الذاتي بين الأخطاء العشوائية	209
21-6	إختبار Heteroscedasticity test ARCH لإختبار ثبات تباين حد الخطأ العشوائي	210
22-6	اختبار التوزيع الطبيعي للمتغير العشوائي	210
23-6	نموذج الإنحدار الخطي البسيط لدراسة تأثير عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على الشغل في الجزائر	211

قائمة الرسومات البيانية:

رقم الرسم	عنوان الرسم	الصفحة
1-2	المؤشرات المالية التقديرية للسنوات الخمس الأولى للمشروع	49
2-2	النسب المالية التقديرية للسنوات الخمس الأولى للمشروع	51
3-2	اتجاه نمو كل من عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و القروض البنكية الممنوحة لها في الفترة ما بين 2003 و 2017	59
4-2	تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بدلالة تطور حجم القروض الممنوحة من طرف البنوك التجارية خلال سنوات 2003-2017	66
1-6	تطور القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بدلالة تطور حجم القروض الممنوحة لها من طرف البنوك التجارية خلال سنوات 2003-2017	170
2-6	القيمة المضافة المحققة من طرف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في مختلف القطاعات الإقتصادية	184
3-6	تطور كل من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الواردات في الجزائر على مر سنوات 2003-2017	197
4-6	تصنيف الواردات الفعلية للجزائر من سنة 2003 إلى سنة 2017	199
5-6	صادرات الجزائر لسنوات 2003-2017	202
6-6	تطور الميزان التجاري للجزائر منذ سنة 2003 حتى سنة 2017	206
7-6	تطور مناصب الشغل بدلالة تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال سنوات 2003-2017	207

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر و تحليله عن كثب بهدف فهم طريقة تسييره و الوقوف على أهم نقاط القوة و كذا نقاط الضعف التي يتميز بها، و قد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أبرزها:

- البنوك التجارية تساهم بشكل فعال في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر و ذلك من خلال جملة القروض البنكية التي تمنحها لها، حيث أنه كلما زاد حجم القروض البنكية زاد معه عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؛

- على غرار التمويل، هناك عدد من المتغيرات كتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و عدد هيئات دعم هذه الأخيرة، يمكنها التأثير بشكل كبير على نمو و تطور هذه المؤسسات شأنها في ذلك شأن التمويل. و عليه لا يجب الوقوف على عنصر التمويل فقط عند محاولة تقديم حلول للنهوض بهذا القطاع، بل يجب أن تتعداه لتشمل المحيط الإستثماري بشكل عام.

الكلمات المفتاحية:

المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، التمويل،التأهيل، التنمية.

Abstract:

This study aims to shed light on the small and medium-sized enterprises sector in Algeria and to analyze it closely in order to understand how to manage it and to identify the most important strengths and weaknesses that characterize them.The study reached a number of results, most notably:

- Commercial banks effectively contribute to the development of small and medium-sized enterprises in Algeria, through the total amount of bank loans granted to them. In other words, the number of small and medium-sized enterprises increases with the increase in bank loans;

- Like financing, a number of variables such as the rehabilitation of small and medium enterprises, can have a significant impact on the growth and development of these institutions. Therefore, it is not necessary to focus on the financing element only when trying to provide solutions for the advancement of this sector, but it should extend to include the whole investment environment.

key words:

Small and medium enterprises, financing, rehabilitation, development.

المقدمة العامة

مقدمة:

تستقطب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة اهتمام العديد من الباحثين و أصحاب القرار في العالم و هذا بالنظر إلى المكانة التي تحتلها في الإقتصاديات العالمية، حيث و بحسب تقرير نشرته منظمة OCDE:

(ORGANISATION DE COOPÉRATION ET DE DEVELOPPEMENT ÉCONOMIQUES)

في فيفري 2018 تؤكد من خلاله أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تحتل ما يفوق نسبة 70 % من النسيج المؤسساتي إضافة إلى مساهمتها في التشغيل و التي تقارب حوالي 70% من إجمالي المناصب[1] و هذا في أغلب الدول المتطورة و التي لها وزنها و مكانتها الإقتصادية في العالم كفرنسا و ألمانيا و البرتغال. و هو الحال نفسه بالنسبة لدولة اليابان حيث استقطبت هذه المؤسسات نسبة 81% من التشغيل الكلي في البلد[2]. حتى على مستوى المغرب العربي، فقد سجلت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في المغرب نسبة تشغيل تقدر ب 43,3 % و سجلت المؤسسات التونسية منها ما يقارب 40 % من إجمالي التشغيل هذا على الرغم من تباطؤ النمو بعد سنة 2011 (إذ سجلت نسبة نمو إجمالية بين سنتي 2011 و 2015 تقدر ب 2,1 %) بسبب الثورة[3].

و عليه، فإن نجاح برامج التنمية المعتمدة بشكل أساسي على قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول المتطورة، جعل الكثير من الدول النامية تقوم بإعادة توجيه اقتصادها و تركز على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بدلا من المؤسسات الكبيرة لتحقيق التنمية الإقتصادية. فنجد في هذا الإطار أن **الحكومة الماليزية** قامت باستحداث العديد من هيئات الدعم كالمجلس الوطني لتنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و هيأة التنمية الصناعية الماليزية و كذا بنك المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الذي تتمثل مهامه في تقديم خدمات التمويل و الأعمال الإستشارية، إضافة إلى وضع 245 برنامج لتطوير هذا النوع من المؤسسات بمجموع 3,9 رينجت ماليزي[4].

في الجزائر، قامت الحكومة بتبني استراتيجية قائمة على ثلاثة برامج لتحقيق التنمية، ألا وهي[5]:

- برنامج دعم الإنتعاش الإقتصادي والنمو خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2004، و شكل هذا البرنامج المنعرج الحاسم في مجال تأطير و هيكلة قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، حيث تم في هذه الفترة تكريس أول و أهم قانون للقطاع هو قانون 2001 و المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، ثم تبعه قرار 2002 الذي تضمن إنشاء صندوق ضمان

---

[1]- http://www.oecd.org/fr/industrie/les-petites-entreprises-ont-de-plus-en-plus-recours-aux-nouveaux-modes-de-financement-tandis-que-le-credit-bancaire-recule.htm، يوم 2018/11/28 على الساعة 09:07.

[2] https://www.webmanagercenter.com/2012/03/19/117475/tunisie-mediterrannee-emploi-les-pme-solution-au-chomage-des-jeunes-diplomes/، يوم 2018/10/10 على الساعة 23:00.

[3] - Wajedi Kthiri, **Bilan de l'évolution du travail en Tunisie**, ITCEQ, 2006-2015, p 11.

[4] - Conference : **Past, present and future SME policy in Egypt : Lessons from international experience –Malysian experience**, Egypt, 15-16 Jannuary 2008, p 11.

[5]- عبد الكريم بوغدو، **واقع و آفاق تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر**، الندوة العربية الخامسة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، الجزائر، 14 مارس 2010، ص 8-15.

قروض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (FGAR)، بعد ذلك جاء قرار 2003 الذي كرس إنشاء مشاتل المؤسسات و مراكز التسهيل و المجلس الوطني الإستشاري للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و المجلس الوطني المكلف بترقية المناولة، و إستحداث المديريات الولائية على مستوى كل ولايات الوطن، زد على ذلك قرار 2004 الذي نص على إنشاء صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (CGCI).

- في حين جاء البرنامج الثاني، كبرنامج إضافي للبرنامج الأول، في الفترة 2005-2009 و قد هدف إلى تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و محاولة إعطاء القطاع دوره الحقيقي كمنشط اقتصادي من خلال سن عدة قوانين، كقرار 2005 و القاضي بإنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و قرار 2007 لإعطاء إشارة إنطلاق البرنامج الوطني لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، ثم تلاهم قرار 2008 الذي يهدف إلى تعزيز المعلومة الإقتصادية لتطوير جسور الربط مع المنظومات الإعلامية للقطاعات الوزارية الأخرى، بعدها أتى قرار 2009 ليضع حيز التنفيذ أول جائزة وطنية للإبتكار لفائدة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- أما البرنامج الثالث و الأخير فهو البرنامج الخماسي 2010-2014، حيث أكد على ضرورة تبسيط الإجراءات من أجل تسهيل عملية الحصول على التمويل و تأسيس بيئة استثمارية جاذبة و بيئة ضريبية مناسبة[1].

لكن و على الرغم من هذا، بقيت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر عاجزة على مواكبة معايير التطور المسجلة في العالم، خاصة مع تطور مفهوم العولمة التي أصبحت تفرض معايير كثيرة للتنافسية؛ حيث أن كثافة هذه المؤسسات لم تتجاوز 26 مؤسسة لكل 1000 نسمة سنة 2017 في حين أن المرجع المتوسط المعمول به عالميا هو 45 مؤسسة لكل 1000 نسمة، هذا إضافة إلى نسبة الوفيات التي تقارب ال 4 % سنويا، أي أنه من أصل 26 مؤسسة تختفي مؤسسة واحدة.

و في هذا الإطار، تعتبر مشكلة التمويل، من وجهة نظر العديد من المفكرين و الباحثين و كذا هيئات القرار، أهم وأبرز المشكلات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، و كثيرا ما تختفي هذه المؤسسات بعد مدة قصيرة من نشأتها(3-5 سنوات)، إما لأنها تفتقر إلى المهارات الأساسية في إدارة الأمور المالية، أو لنقص التمويل. فحسب ما أدلت به الجمعية المهنية للبنوك و المؤسسات المالية سنة 2016 فإن من إجمالي القروض الكلية الممنوحة للإقتصاد، تذهب ما قيمته 25% لصالح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و هي قيمة جد صغيرة إذا ما قارناها مع الدول المتقدمة أين تستفيد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من 75%، 65,5%، 75% من إجمالي القروض الممنوحة في كل من السويد، الصين و بلجيكا على التوالي[2]. و يمكننا تفسير هذا النمو المحتشم في الجزائر بضعف نشاط البنوك التجارية إضافة إلى ضعف إيراداتها الناتج بشكل أساسي عن ضعف الإيداعات و الموارد المالية الخاصة بها كما جاء ذكره في تقريري بنك الجزائر لسنتي 2010 و 2016. فحسب ذات المصادر، فإنه و إلى غاية نهاية سنة 2016، كانت الموارد المالية للبنوك التجارية في الجزائر مشكلة عموما من

[1]- BENDRIMIA Said, **Communication PACIEM : Politique de promotion de la PME en Algérie**, Mars 2012, p 24.
[2]-OCDE**, Le financement des PME et des Entrepreneurs**, 2018, p 22.

:أموال خاصة بقيمة 42 مليار دينار (موزعة إلى رأس مال بقيمة 33 مليار دينار و احتياطات بمبلغ 9 مليار دينار) و قروض بما يقارب 21 مليار دينار. هذا إضافة إلى قلة الضمانات المقدمة من طرف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

إستنادا إلى ما سبق و قصد محاولة تسليط الضوء على نوع و حقيقة العلاقة القائمة بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و البنوك ، خاصة فيما يتعلق بتمويل الجانب الإستثماري، من جهة. و العلاقة بين هذه المؤسسات و مفهومي القيمة المضافة و التنمية الإقتصادية من جهة أخرى، تبرز معالم الإشكالية التي نسعى لدراستها و التي يمكن بلورتها في السؤال الرئيسي الآتي:

هل التمويل البنكي كفيل لوحده بدفع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة نحو مساهمة فعالة في تطوير الإقتصاد الوطني؟

بعد بلورة إشكالية البحث و تحديدها، و بغرض الإجابة عنها كونها تعد السؤال المحوري الذي سوف تدور حوله الدراسة، فإنه من الضروري تجزئتها إلى أسئلة فرعية ستتم صياغتها كالآتي:

1- هل الدراسة التي يقوم بها البنك لملفات القروض المختلفة هي محفزة للزبائن؟

2ـ فيما تكمن علاقة التمويل البنكي بالتطور العددي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر؟

3ـ ما هي أهم مميزات و ظروف قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر؟

4ـ هل التمويل البنكي هو المتغير الوحيد الذي يمكن له التأثير في تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؟

5ـ ما طبيعة العلاقة التي تربط بين تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و كل من القيمة المضافة و الناتج الداخلي الخام PIB و باقي المؤشرات الإقتصادية الأخرى؟

و كمحاولة للإجابة على مجموع الأسئلة السابقة، يمكننا صياغة الفرضيات الموالية قصد طرحها للمناقشة و اختبار صحتها من عدمها:

تتمثل الفرضية العامة للبحث، في كون أن **التمويل البنكي غير كاف لوحده لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي لها دور أساسي في التنمية الإقتصادية الوطنية و هذا بتأثيرها على جملة من المؤشرات الإقتصادية الكلية؛**

أما الفرضيات الفرعية، فهي كالآتي:

1ـ الدراسة التي يقوم بها البنك لدراسة ملفات القروض غير محفزة للزبائن لأنها تتسم بسلسلة من التعقيدات و الإجراءات الطويلة؛

2ـ هناك علاقة بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و قروض الإستثمار، خاصة فيما يتعلق بالتطور العددي لهذه المؤسسات في الجزائر؛

3ــ المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر هي عاجزة على مواكبة معايير التطور المسجلة في العالم، خاصة مع تطور مفهوم العولمة التي أصبحت تفرض معايير كثيرة للتنافسية؛ لكن فتح باب التمويل أمامها يمكن أن يحد قليلا من مشاكلها.

4ــ التمويل البنكي لوحده غير كاف للنهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إذ يجب توفير البيئة اللازمة للإستثمار؛

5ــ هناك علاقة طردية بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الناتج الداخلي الخام من جهة و بين هذه المؤسسات و المؤشرات الإقتصادية الكلية من جهة أخرى، أي و بالنظر إلى الأهمية الإقتصادية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة فإن لهذه العلاقة أثر مباشر على التنمية الإقتصادية الوطنية.

أهمية البحث: تتجلى أهمية الدراسة الحالية في كونها تتناول أحد أهم المواضيع في الاقتصاد الجزائري، أي أن أهمية البحث تنبع من أهمية الموضوع بحد ذاته، ألا و هو المؤسسات الصغيرة و المتوسطة والتي تعد أحد الدعائم الأساسية للإقتصاد الوطني باعتباره قطاعا حيويا و محددا للتنمية، خاصة بالنظر إلى المكانة الكبيرة التي يحتلها مقارنة مع النسيج المؤسساتي في الجزائر، كما تكمن أهميته في كونه يشكل موضوع الساعة.

إضافة إلى الدور الفعال الذي يضطلع به في التوظيف و استقطاب العمالة. هذا ناهيك عن الاهتمام المتزايد من طرف السلطات الجزائرية بهذا الموضوع في الآونة الأخيرة، و إنشاء وزارة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التي هي وزارة الصناعة و المناجم و كذا خلق و إنشاء جملة من الهيئات و المؤسسات الرامية لدعمها في شتى المجالات ما هو إلا دليل على ذلك.

أسباب اختيار الموضوع:

أولا: الأسباب الذاتية :من بين الأسباب الذاتية التي أدت إلى اختيار هذا الموضوع دون غيره من سائر المواضيع، نذكر ما يلي:

ــ الرغبة الشخصية في إنشاء مؤسسة من هذا النوع، و منه ضرورة الإلمام بجوانب و حيثيات هذا القطاع.

ــ يعتبر هذا العمل تتمة لما تم التطرق إليه في مذكرة الماستر، حيث تم من خلالها الوقوف على أهمية التمويل عن طريق قروض الإستغلال في دعم و تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ثانيا: الأسباب الموضوعية :أما عن الأسباب الموضوعية التي دعمت اختيار هذا الموضوع، نذكر منها:

- التحولات الاقتصادية التي يشهدها العالم خاصة فيما يتعلق بالعولمة و ما يصاحبها من تنافسية تزيد من حتمية الإهتمام الحكومي بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة سواء بطريقة مباشرة من خلال وضع منظومة مؤسساتية مختصة مع صياغة استراتيجية وطنية شاملة في تنمية هذا القطاع أو غير مباشرة كفتح الباب أمام الاستثمار الأجنبي بمختلف صيغه من تدويل و ترخيص و توطين، حيث تعتمد قابلية إدماج الاستثمار الأجنبي في مسيرة التنمية على ما تقدمه البيئة الاستثمارية من أداء سعيا لإدماج

الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي عن طريق الشراكة والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ومنطقة التبادل الحر، كل هذا انعكس بشكل إيجابي على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خاصة في ما يتعلق بمجهودات الدعم و المرافقة.

أهداف البحث: تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر و تحليله عن كثب بهدف فهم طريقة تسييره و الوقوف على أهم نقاط القوة و كذا نقاط الضعف التي يتميز بها، و هذا بغرض المحافظة على العوامل التي تزيد من قوته و العمل على تحسينها من جهة، و محاولة اكتشاف المشاكل و العقبات التي تعيق بدورها تطور هذا القطاع و اقتراح الحلول التي من شأنها القضاء عليها أو تخفيفها من جهة أخرى، كما تهدف الدراسة إلى بحث أثر التطور العددي لهذا النوع من المؤسسات على القيمة المضافة، الناتج الداخلي الخام و كذا التشغيل في الجزائر.

منهجية البحث: حتى تكون الأطروحة ذات طابع منهجي يتماشى مع الدراسة القائمة، فسيتم اختيار كل من:

ـ المنهج الوصفي لمعالجة الجانب النظري من هذه الدراسة و ذلك قصد محاولة الإحاطة بمختلف جوانب القروض البنكية من جهة، و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر من جهة أخرى؛

ـ المنهج التاريخي لعرض مراحل تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر؛

ـ المنهجين التحليلي و الإحصائي لمعالجة الجانب التطبيقي ، فالمنهج التحليلي لتحليل الوضعية المالية للمؤسسة و فرص استفادتها من قروض بنكية بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات و النسب المالية، أما الجانب الإحصائي فهو لمعالجة أثر القروض البنكية على تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إضافة إلى جملة من العوامل كالموراد البشرية و هيئات و جهود الدعم، هذا من جهة، و من جهة أخرى من أجل دراسة أثر التطور العددي لهاته المؤسسات على القيمة المضافة في الإقتصاد الوطني.

أدوات البحث: تتمثل أدوات البحث أساسا في:

ـ أدوات التحليل المالي كالمؤشرات و النسب المالية؛

ـ الأدوات الإحصائية كنماذج الانحدار البسيط و المتعدد، مجالات الثقة...إلخ؛

- كل من برنامج EXCEL و EVIEWS و MICMAC.

صعوبات البحث: ككل المواضيع و الدراسات الأكاديمية، واجهتنا العديد من الصعوبات التي أثرت على إنجاز البحث، خاصة الصعوبات المتعلقة بالحصول على المعلومات من مصدرها الرسمي كالبنوك، المؤسسات المالية و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و ذلك بسبب ضعف طرق الإتصال و دوافع الحفاظ على السر المهني، هذا من جهة. من جهة أخرى و من بين الصعوبات التي حالت دون

السير الجيد للعمل هو تضارب الإحصائيات بين وزارة الصناعة و المناجم، الديوان الوطني للإحصائيات، بنك الجزائر و صندوق النقد الدولي.

الدراسات السابقة: كما سبق ذكره فإن هذا النوع من المواضيع لقي اهتماما كبيرا من طرف الباحثين سواء على الصعيد العالمي أو حتى الوطني و من بين ما قدم من أعمال في هذا المجال، نذكر:

1/ لخلف عثمان، واقع المؤسسات الإقتصادية و سبل دعمها، حالة الجزائر، أطروحة دكتوراة، الجزائر،2004-2005:

بحثت هذه الدراسة في أهم خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، كما تطرقت إلى السياسة الخاصة التي اتبعها العديد من البلدان بشكل عام و الجزائر بشكل خاص، لتدعيم هذه المؤسسات على ضوء التحديات التي تفرضها ظاهرة العولمة.

و قد أظهرت الدراسة أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تعتبر حلا فاعلا لتدعيم اقتصاديات البلدان المختلفة، ذلك أنها لا تتطلب رؤوس أموال ضخمة فضلا عن مساهمتها الفاعلة في الناتج الوطني و تخفيضها لمعدلات البطالة كونها تعتمد في غالب الأحيان على أسلوب تكثيف اليد العاملة لتعويض نقص رؤوس الأموال، و أن الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر كان لها الأثر الإيجابي على تطور و نمو المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خاصة التابعة منها للقطاع الخاص.

2/ يوسف قريشي، سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر: دراسة ميدانية، أطروحة دكتوراة، جامعة الجزائر، 2005:

كان الهدف من هذه الدراسة هو السعي وراء معرفة المتغيرات المفسرة لهيكل التمويل قصد تحديد طبيعة سياسة التمويل التي تميز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية، و ذلك بالإعتماد على دراسة ميدانية لعينة من 128 مؤسسة صغيرة و متوسطة في الفترة الممتدة بين 2001-2003.

أكدت دراسة قريشي على أهمية نظرية الوكالة، دورة حياة المؤسسة و نظرية الترتيب السلمي للتمويل في تفسير اختيارات التمويل في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر.

3/ العايب ياسين، إشكالية تمويل المؤسسات الإقتصادية، دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011:

هدفت دراسة الباحث إلى تسليط الضوء على مختلف التدابير و الإصلاحات المنتهجة من طرف الدولة لمعالجة الإختلال المالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ذلك من أجل الوقوف على حقيقة إشكالية التمويل في الجزائر و بحث مختلف المشاكل و الأسباب التي ترجع إلى المحيط الخارجي، و كذا المشاكل العائدة إلى مميزات المؤسسة الصغيرة و المتوسطة في الجزائر من خلال عينة من المؤسسات التي تستجيب إلى تعريف التشريع الجزائري، و ذلك بغية إسقاط محددات التمويل على هيكل الإستدانة الناتج عن الصعوبات التي تواجهها المؤسسة عند الدخول إلى سوق التمويل.

خلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج، من بينها:

أن إشكالية التمويل لم تعالج بالنسبة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة لأن جميع مؤسسات التمويل لم تراعي خصوصيتها تجاه عدم تماثل المعلومات، الخطر و نقص كثافة رأس المال باستثناء الدور الذي لعبته الدولة في مجال تقديم الدعم المالي و الفني و بالأخص دور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJالتي أصبحت تتولى تكوين و مرافقة الشباب الحاملين لفكرة المشروع الصغير.

كما كشفت ذات الدراسة عن ضعف هيكل الإستدانة للمؤسسة الصغيرة و المتوسطة، ما يعبر عن حجم ضغوطات الدخول إلى سوق التمويل من جهة، و ضعف التوسع في نشاط المؤسسة الذي يفرض الإنفتاح على المصادر الخارجية للتمويل من جهة ثانية.

4/ حمزة غربي، محددات السياسة المالية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراة، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2014-2015:

كان من بين الأهداف الأساسية للدراسة هو محاولة الوصول إلى:

- تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، أهميتها و خصائصها؛
- معرفة مختلف مصادر التمويل للمؤسسة و تكاليفها، تحديد تكلفة رأس المال و أهم هيئات الدعم في الجزائر؛
- تلخيص أهم ما توصلت إليه نظريات الهيكلة المالية بشكل يسمح للمؤسسة بفهمها، و معرفة أهم محددات الهيكلة المالية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية.

من خلال دراسته توصل الباحث إلى جملة من النتائج أبرزها:

- عدم وجود تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة من دولة لأخرى و من هيئة لأخرى وهذا راجع لمجموعة من العوامل؛
- لكل مصدر من مصادر التمويل تكلفة خاصة، و التكلفة المرجحة لمصادر التمويل تسمى بتكلفة رأس المال، لهذه الأخيرة أهمية بالغة جدا في المؤسسة، لما لها من دور في اختيار المشاريع و تحديد الهيكلة المالية المناسبة.

5/ تقرير Euro Développement PME: برنامج دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، نتائج و تجارب للنقل، ديسمبر2007:

بين التقرير أن إشكالية تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر هي إشكالية جد معقدة نظرا لكثرة العوائق التي تقف أمام هذا النوع من المؤسسات، و قسمها إلى خمسة عناصر أساسية تترأسها إشكالية التمويل، ثم الإدارة الإستراتيجية، الموارد البشرية، الإنتاج و التكنولوجيا الحديثة , أخيرا مشكلة التسويق ، إلا أن التقرير قد أهمل أهم العوائق التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في مختلف دول العالم، ألا و هو ضعف نظام المعلومات و الإتصال و الذي يحول دون التمكن من أخذ صورة واضحة عن نشاطها و المخاطر الناجمة عنه. و فيما يتعلق بإشكالية التمويل، بين التقرير أن الإشكالية ترجع إلى عدم كفاءة البنوك العمومية و غياب دور ملموس لشركات رأس المال المخاطر و الإئتمان الإيجاري اللتان تعتبران أم شريك للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، مما

أدى إلى صعوبة الإستثمار و التوسع في الأمدين المتوسط و الطويل الأجل، و هو بدوره ما أدى بالدولة إلى التدخل من خلال برنامج التأهيل لهذا النوع من المؤسسات من أجل رفع قدرتها التنافسية.

الإضافة الشخصية مقارنة مع الدراسات السابقة السالفة الذكر:

إذا تمعنا في مختلف الدراسات المذكورة أعلاه، نلاحظ بأنها ركزت في مجملها على التمويل كمحدد أساسي و جوهري لعملية التطور داخل قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و قامت بمعالجة إشكالياتها على هذا الأساس متغاضين بذلك عن حقيقة وجود مؤسسات صغيرة و متوسطة استطاعت الإستمرار على الرغم من محدودية مواردها المالية في حين أن هناك العديد من المؤسسات (الكبيرة و المتوسطة و الصغيرة على حد سواء) و التي كانت تحظى بفرص كبيرة و متنوعة للتمويل لكنها مع الأسف اندثرت عن الوجود لسبب أو لآخر. هذه الحقيقة جعلتنا نفكر بطريقة أخرى مفادها الإنطلاق بفكرة أن التمويل جد فعال في تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و لكنه غير كافي لإلغاء العوامل الأخرى التي يعد نجاح هذه المؤسسات من دونها أمرا بعيد المنال. بعبارة أخرى ستنطلق هذه الدراسة من التمويل و انعكاسه على التطور العددي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بهدف الوصول إلى بقية العوامل و المتغيرات التي يمكنها تقلد أدوار مهمة و أساسية شأنها في ذلك شأن التمويل، مستعملين جملة من المعطيات و البيانات الخاصة بالقطاع في الجزائر مع الإستعانة بعدد من البرامج و النماذج الإحصائية.

خطة البحث: سيتم تقسيم الموضوع وفق الخطة التالية: مقدمة عامة، ثلاثة فصول نظرية تقابلها ثلاثة أخرى تطبيقية تشكل في مجموعها ثلاثة أبواب حيث كل منها يضم فصلين أحدهما نظري و الآخر تطبيقي، تليهم خاتمة عامة:

1- الباب الأول: سيهتم بمعالجة تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عموما، و سيخص بشيء من التفصيل، التمويل عن طريق قروض الاستثمار، و ذلك من خلال فصلين:

الفصل الأول: سيتناول الجانب النظري من التمويل مع التركيز على التمويل عن طريق قروض الإستثمار، و يحاول المساس بمختلف جوانبه و مميزاته إضافة إلى الدراسة المالية التي يقوم بها البنك التجاري قبل إصدار قرار قبول أو رفض ملف طلب القرض.

الفصل الثاني: سيتناول الدراسة المالية التي يقوم بها القرض الشعبي الجزائري، على وجه الخصوص، قبل إصدار قرار قبول أو رفض ملف طلب قرض الإستثمار المقدم من طرف المؤسسة و هذا سيأتي تطبيقا لكل المعلومات النظرية المذكورة في الفصل السابق، إضافة إلى محاولة دراسة أثر القروض البنكية الممنوحة من طرف مختلف البنوك التجارية في الجزائر على التطور العددي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة عن طريق صياغة نموذج إنحدار خطي بسيط بمساعدة برنامج EVIEWS.

2- الباب الثاني: سيعالج هذا الباب فكرة تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، و سيكون ذلك في فصلين:

الفصل الثالث : سيتناول هذا الفصل تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، أشكالها و أهم الإسهامات التي تقدمها على المستوى الاقتصادي و الاجتماعي و كذا وضعها و واقعها في الجزائر، ضف إلى ذلك جهود هذه الأخيرة للنهوض بهذا القطاع.

الفصل الرابع: فسيكون بمثابة همزة وصل بين الباب الأول و الباب الثاني، و فيه ستتم الإجابة على الإشكالية بنسبة كبيرة عن طريق تحليل تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر،حيث سيتم التعرف على أهم العوامل المؤثرة في ذلك عن طريق استخدام برنامج MICMAC و نختار منها الأكثر تأثيرا و الأكثر قابلية للقياس الكمي ثم دراسة أثرها على المؤسسات عن طريق إدراج نموذج الإنحدار المتعدد و استعمال برنامج EVIEWS.

3- الباب الثالث: هو آخر أبواب الدراسة، و سيقوم بحوصلة ما سبق فهو سيسلط الضوء على إنعكاس تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية على القيمة المضافة في الإقتصاد الوطني، و سيأتي هو الآخر في فصلين:

الفصل الخامس: سيتناول التنمية الإقتصادية و يحاول الإحاطة بمختلف جوانبها، كما أنه سيخص بشيء من التفصيل كل من القيمة المضافة، الناتج الداخلي الخام PIB، التشغيل و التجارة الخارجية.

الفصل السادس: هو آخر فصول الدراسة، سيعالج أثر تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على التنمية الإقتصادية ممثلة في القيمة و المضافة، الناتج الداخلي الخام PIB، و مجموعة من المؤشرات الإقتصادية الكلية الخاصة بحالة الجزائر.

تلي هذه الأبواب خاتمة عامة تحمل تذكيرا بالإشكالية الأساسية للدراسة، بالإضافة إلى النتائج التي تم التوصل إليها و جملة من الحلول و الإقتراحات.

الباب الأول:

البنوك التجارية و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

الفصل الأول:

طرق و آليات التمويل على مستوى البنوك التجارية

مقدمة الفصل:

في الوقت الراهن، تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أساس الإقتصاد و عموده الفقري، حيث أصبحت موضوع جملة من البحوث و الدراسات التي تناولتها و لازالت تتناولها قصد الخروج بلائحة المعوقات التي تعترض طريقها نحو النمو من جهة، و لائحة العناصر المؤهلة و المشجعة على تطورها من جهة أخرى.

و في هذا السياق، بينت معظم الدراسات التي أعدها البنك العالمي أن المؤسسات المالية لا تمد هذه المشروعات في البلدان النامية إلا بنسب ضئيلة جدا، أي حوالي 1% من احتياجاتها فقط.

لذا تعتبر مشكلة التمويل، من وجهة نظر العديد من المفكرين و الباحثين و كذا هيئات القرار، أهم وأبرز المشكلات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، و كثيرا ما تختفي هذه المؤسسات بعد مدة قصيرة من نشأتها(3-5 سنوات)، إما لأنها تفتقر إلى المهارات الأساسية في إدارة الأمور المالية، أو لنقص التمويل. هذا ما سيشكل محور اهتمامنا في الفصل الحالي و الذي سنستهله بالفصل النظري حيث سنتطرق من خلاله إلى كل ما هو نظري عن التمويل في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل عام و مختصر.

يعتبر تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من المواضيع البالغة الأهمية في الوقت الراهن لما له من الدور الكبير في تنمية و تطوير هذه الأخيرة، من هذا المنطلق سنحاول من خلال الفصل الحالي تسليط الضوء على أهم مصادر تمويل هذه المؤسسات في الجزائر.

1-1- عموميات عن تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

إن أهم عنصر في التمويل بشكل عام هو مصدره. و فيما يلي تفصيل لمصادر التمويل المختلفة المتاحة لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1-1-1- التمويل عموما: قبل الإنتقال إلى مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، من الأفضل البدء بتقديم لمحة عن التمويل؛

أ- تعريف التمويل: هناك تعاريف عدة للتمويل، نذكر منها:

ـــ "التمويل هو توفير النقود في الوقت المناسب ، أي الوقت الذي تكون فيه المؤسسة في أمس الحاجة إلى الأموال، كما يوفر التمويل الوسائل التي تمكن الأفراد و المؤسسات من الإستهلاك و الإنتاج على الترتيب ، و ذلك في افتراضات زمنيـــة معينـــة" [1] .

ـــ و هو أيضا عبارة عن "أسلوب حديث في إعادة توظيف الفـــوائض التقنية و يسعى في أهدافه الأساسية إلى إستعمال إمكانيات البنوك و المؤسسات، و هذا الأسلوب في التمويل الحديث يعتبر دفعا جديدا في الميدان المالي، فيستفيد منه المقرض أكثر من المقترض، لأنه يسمح له بتوظيف فوائض ضخمة بشكل مضمون أو تقريبا مضمون" [2] .

- كما يعرفه الدكتور عبد القادر خليل على أنه: "وسيلة لتعبئة الموارد الحقيقية من خلال الإمداد بالأموال اللازمة في أوقات الحاجة إليها"[3]

أما الدكتور حسن يوسف فيعرفه على أنه: "كل المصادر الضرورية لإنشاء مؤسسة أو شركة و ضمان سير نشاطها و كذا توسيعها أي كل الموارد التي تجعل الشركة تنتج أكثر في ظروف أحسن مما يجعلها قادرة على تحقيق تدفقات نقدية"[4].

من التعريفات السابقة يمكننا القول بأن التمويل هو توفير الأموال و الوسائل التي تحتاج إليها المؤسسة من أجل تحقيق أقصى حد ممكن من الرفاهية و النمو و كذا القيام بنشاطها الاقتصادي المنوط بها على أحسن وجه. و على هذا الأساس يمكن القول أيضا أن التمويل هو:" نقل القدرة التمويلية من فئات الفائض المالي إلى فئات العجز المالي".

---

[1]- حسن عمر، **الموسوعة الإقتصادية** ، الطبعة الرابعة، القاهرة، 2000 ، ص 146.
[2]- جعفر الجزار، **عمليات بنكية** ، دار النقاش، الطبعة 8، بيروت، 1985، ص 40.
[3]- عبد القادر خليل، **الإقتصاد البنكي: مدخل معاصر**، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر 2017، ص 9.
[4]- يوسف حسن يوسف، **التمويل في المؤسسات الإقتصادية**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، القاهرة، 2012، ص 210.

ب ـ مميزات التمويل : إن الوضعيـــة الماليـــة للمؤسسة تفرض وجود أشكال مختلفة لعملية التمويل إلا أن المؤسسة تواجه مشكل عويص يتمثل في طريقة إختيار التمويل المناسب لإستثماراتها ،

فهذا الإختيار عبارة عن جزء لا يتجزأ من القرارات الأساسية للمؤسسة لأنه مرتبط أساسا بـــــ [1]:

ــ معدل مردوديـــة المشـــروع؛ تكلفـــة المصدر المستعمل في عملية تمويل هذا المشروع.

و نلاحظ أن تمويـــــل المشاريـــــع يتـــــوزع بين :

ــ خزينة المؤسسة(التدفق النقدي الداخلي) و رأس المال الخاص؛

ــ القروض الطويلة و المتوسطة الأجل.

و في هذا الصدد سيتم التعرض للمراحل المختلفة للتمويل و هي كالآتي:

شكل رقم (1-1): الخطوات الأساسية للتمويل:

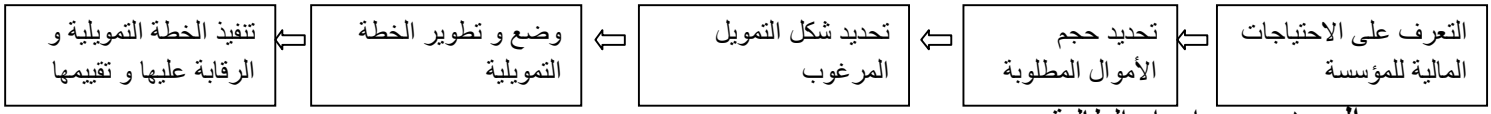

المصدر: من إعداد الطالبة

ج ـ أهمية التمويل: تنبع أهمية التمويل للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة من أهمية تلك المؤسسات لاقتصاديات دولها، و ذلك لأنها:

ــ أساس الإنتاج و أصل النشاط الإقتصادي الذي بدأ بمشروعات صغيرة قبل أن تظهر المشروعات الكبيرة؛

ــ قادرة على تنمية الإقتصاد و تحديث الصناعة؛

ــ قادرة على التخفيف من مشكلة البطالة؛

ــ قادرة على خلق روح التكامل و التنافس بين المشروعات؛

ــ قادرة على تطوير المستوى المعيشي للأفراد، و تضييق الفجوة بين الإدخار و الإستثمار؛

ــ قادرة على توسيع قاعدة الملكية للقطاع الخاص؛

ــ تساهم في زيادة الصادرات، و الإحلال محل الواردات [2].

1-1-2- أشكال التمويل: يمكن النظر إلى طرق و أشكال التمويل من عدة جوانب أهمها[1]؛

---

[1]- رابح خوني، رقية حساني، **المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مشكلات تمويلها** ، الطبعة الأولى، ايتراك للطباعة و النشر و التوزيع، جامعة بسكرة ـ الجزائر،2008، ص 95.

[2]- عبد الله خبابة، **المؤسسات الصغيرة و المتوسطة: آلية لتحقيق التنمية المستدامة**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر،2013 ، ص ص206-207.

ـــ المدة التي يستغرقها؛ مصدر الحصول عليه؛ الغرض الذي يستخدم لأجله.

1-2-1-1- أشكال التمويل من حيث المدة:

أ - تمويل قصير الأجل: و يندرج ضمن هذا النوع قروض تمسى بقروض الإستغلال[2] و يقصد به تلك الأموال التي لا تزيد فترة استعمالها عن سنة واحدة كالمبالغ النقدية التي تخصص لدفع أجور العمال و شراء المدخلات اللازمة لإتمام العملية الإنتاجية و التي يتم تسديدها من إيرادات نفس الدورة الإنتاجية.

ب - تمويل متوسط الأجل: يستخدم التمويل المتوسط الأجل لتمويل حاجة دائمة للمشروع، كتغطية تمويل أصول ثابتة أو لتمويل مشروعات تحت التنفيذ و التي تستغرق عددا من السنين، و تكون مدته ما بين سنة وخمس سنوات إلى سبع سنوات خاصة فيما يتعلق بالقروض المخصصة لتمويل الإستثمار التشغيلي للمنشآت[3].

ج - تمويل طويل الأجل[4]: و ينشأ من الطلب على الأموال اللازمة لحيازة التجهيزات الإنتاجية ذات المردودية على المدى الطويل كما توجه هذه الأموال أيضا إلى مشاريع إنتاجية تفوق مدتها خمس سنوات.

2-2-1-1- أشكال التمويل من حيث مصدر الحصول عليه: ينقسم التمويل تبعا لمصادره إلى:

أ - تمويل ذاتي: و يقصد به مجموع الوسائل التمويلية التي أنشأتها المؤسسة بفعل نشاطها العادي

(أو الاستغلالي) و التي تبقى تحت تصرفها بصورة دائمة أو لمدة طويلة، و عليه فالتمويل الذاتي هو نمط من التمويل الذي يستخدم تراكم المدخرات المتأتية من الأرباح التي حققها المشروع للوفاء بالتزاماته المالية، و تختلف المشروعات في درجة الاعتماد على هذا المصدر لتمويل احتياجاتها و يرجع ذلك إلى أن توسيع إمكانيات التمويل الذاتي يرتبط أساسا بقدرة المشروع على ضغط تكاليف الإنتاج من جهة و رفع أسعار منتجاته، الأمر الذي يسمح بزيادة الأرباح من جهة أخرى. كما أنه وسيلة تحويلية جد هامة حيث يسمح للمؤسسة بتحويل نشاطها الاستغلالي بنفسها دون اللجوء إلى عميل آخر[5].

ب - تمويل خارجي: و يتمثل في لجوء المشروع إلى المدخرات المتاحة في السوق المالية سواء كانت محلية أو أجنبية بواسطة التزامات مالية (قروض، سندات، أسهم) لمواجهة احتياجاته التمويلية و ذلك في حالة عدم كفاية مصادر التمويل الذاتي المتوفرة لدى المؤسسة و يمكن التمييز هنا بين التمويل الخاص الذي يأتي من مدخرات القطاع الخاص (أفراد أو مؤسسات و الذي يكون في شكل أسهم و

---

[1]- رابح خوني، رقية حساني، **مرجع سبق ذكره** ، ص ص97-100.

[2] - DeYoung, Robert, Dennis Glennon, and Peter Nigro, **Brrower-lender distance, credit scoring, and the performance of small business loans**, Federal Deposit Insurance Corporation CFR Working Paper, 2006.

[3]- William F Basset and Egon Zakarjsek, **Recent Developments in Business Lending by Commercial Banks,** Federal Reserve Bulletin, December 2003, pp 478-492.

[4]- George J, Benston and Larry D. Wall, **How Should Banks Account for Loan Losses?**, Economic Review, Fourth Quarter, 2005, p 19-38.

[5]- يوسف حسن يوسف، **مرجع سبق ذكره**، ص 211.

سندات) و بين التمويل العام الذي يكون مصدره موارد الدولة و مؤسساتها (قروض بنكية وسندات خزينة) ، و تختلف الأهمية النسبية لكلا النوعين من بلد لآخر حسب طبيعة النظام الاقتصادي السائد في هذا البلد.

1-1-2-3- أشكال التمويل حسب الغرض الذي يستخدم لأجله: و ينتج عن هذا التصنيف ما يلي:

أ- تمويل الاستغلال: و يتمثل في ذلك القدر من الموارد المالية الذي تتم التضحية به في فترة معينة

من أجل الحصول على عائد في نفس فترة الاستغلال، و بهذا المعنى ينصرف مفهوم تمويل الاستغلال إلى تلك الأموال التي ترصد لمواجهة النفقات التي تتعلق أساسا بتشغيل الطاقة الإنتاجية للمشروع قصد الاستفادة منها كنفقات شراء المواد الخام و دفع أجور العمال و ما إلى ذلك من المدخلات اللازمة لإتمام العملية الإنتاجية و التي تشكل في مجموعها أوجه الإنفاق الجاري.

ب - تمويل الاستثمار: يتمثل في الأموال المخصصة لمواجهة النفقات التي يترتب عنها خلق طاقة إنتاجية جديدة أو توسيع الطاقة الحالية للمشروع كإقتناء الآلات و التجهيزات و ما إليها من العمليات التي يترتب على القيام بها زيادة التكوين الرأسمالي للمشروع و من وجهة نظر المخطط الجزائري، الاستثمار هو حصيلة ثلاث نشاطات، هي:

ـــ اقتناء أو خلق سلعة معمرة بهدف زيادة طاقة الإنتاج أو إنشاء مجموعات إنتاجية كاملة؛

ـــ تجديد التجهيز الموجود وذلك باستبدال سلعة معمرة بسلعة أخرى معمرة للمحافظة على طاقات الإنتاج؛

ـــ نفقات الصيانة و الإصلاحات الكبيرة للعتاد لإطالة الحياة الاقتصادية للتجهيزات الموجودة، بمعنى المدة العادية للاستغلال.

مما تقدم يتضح أن هناك خاصيتين أساسيتين تميزان تمويل الاستثمار هما:

ـــ إن عائد الأموال المنفقة على الاستثمار يتحقق بعد فترة زمنية طويلة نسبيا بعد حدوث الإنفاق، كما أن العائد لا يتحقق دفعة واحدة و إنما يتوزع على فترات (دورات إنتاجية).

ـــ زيادة عنصر عدم التأكد المرتبط بتقديرات إيرادات و تكاليف الاستثمار الناتج عن طول الفترة التي يستغرقها النشاط الاستثماري و ما تفتحه من احتمالات تغير المعطيات في نهاية الفترة عن بدايتها.

شكل رقم 1-2- : مخطط يوضح أهم طرق و أشكال التمويل

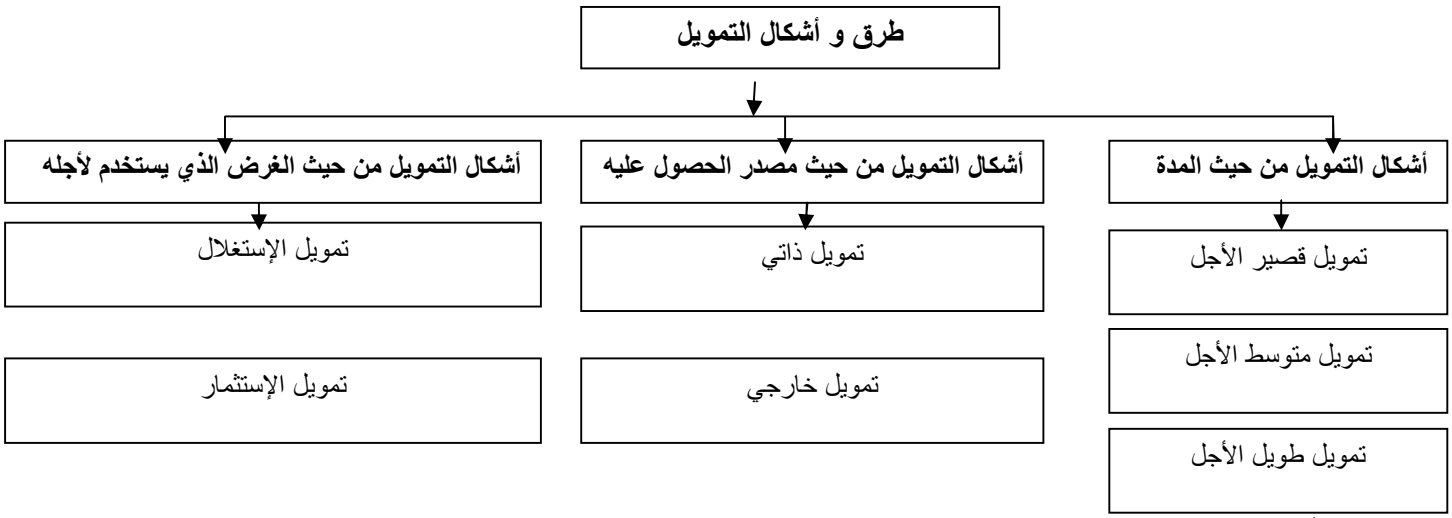

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على ما سبق.

2-1- مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

هناك أنواع مختلفة للتمويل، لذا على المؤسسة العمل على اختيار التركيبة الأمثل من التمويل لضمان استمراريتها و مضيها قدما نحو تحقيق أهدافها. و فيما يلي سنتناول هذه المصادر المختلفة و ذلك من خلال المعيار الزمني في تقسيمها:

1-2-1- مصادر التمويل طويلة الأجل:

و تنقسم إلى قسمين أساسين تبعا لمصادر الحصول عليها كما يوضحه الشكل الموالي:

شكل رقم 1-3- : مصادر التمويل طويلة الأجل

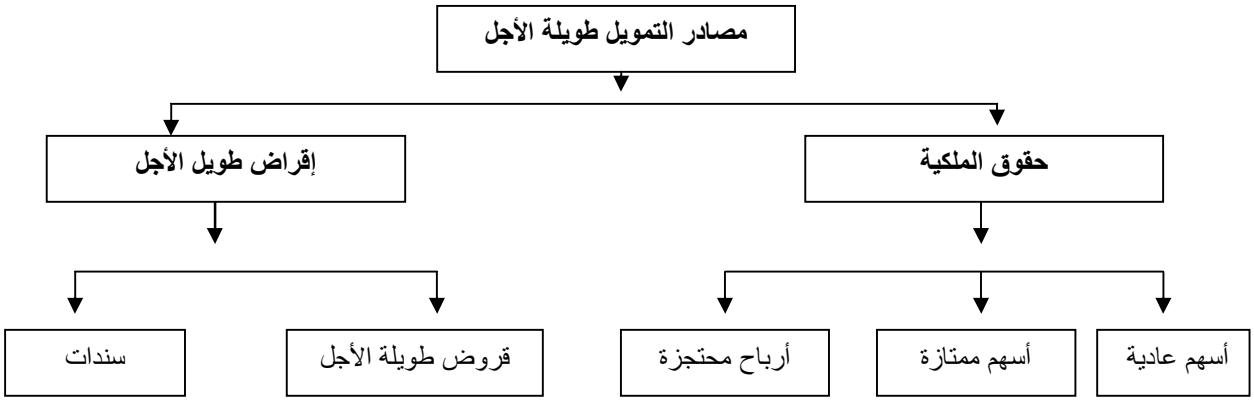

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على ما سبق.

1-1-2-1: التمويل عن طريق حقوق الملكية:

تجمع المنشآت النقود بطريقتين رئيسيتين: بإصدار حقوق الملكية أو بإصدار الدين[1]، و ينقسم النوع الأول من التمويل إلى : تمويل بالأسهم العادية، تمويل بالأسهم الممتازة و أخيرا تمويل بالأرباح المحتجزة، و فيما يلي تفصيلها[(2)]:

1-1-1-2-1: التمويل بالأسهم العادية:

هي وثيقة ذات قيمة إسمية واحدة تطرح للإكتتاب العام، قابلة للتداول و غير قابلة للتجزئة[(3)]. أي أنها هي عبارة عن أوراق مرقمة و ليس لها تاريخ استحقاق و تحمل قيمة تعرف بالقيمة الإسمية للسهم، و قد يكون السهم لحامله بمعنى أن المؤسسة المصدرة لا تعرف من بحوزته السهم، و بالتالي فإن تداوله يكون باليد من مشتري لآخر دون تدخل المؤسسة، و قد يكون السهم اسميا Nominatif أي حاملا لإسم المالك و عليه فإن تداوله يتطلب إعلام المؤسسة لإتاحة الفرصة لها لتسجيل التعديل في دفاترها و معرفة المالك الجديد. للأسهم العادية ثلاثة قيم مختلفة هي[(4)]:

أ- القيمة الإسمية: هي القيمة المنصوص عليها في عقد تأسيس الشركة و قانونها الأساسي و التي تظهر بوضوح على قسيمة السهم و قد يكون هناك مبلغ معين يحدده القانون يمثل الحد الأدنى للقيمة الإسمية للسهم.

ب - القيمة الدفترية: هي عبارة عن قيمتها حسب سجلاتها المحاسبية و بالتالي فإن القيمة الدفترية للأسهم هي عبارة عن قيمة الأسهم حسب السجلات فإذا كانت الشركة تصدر نوعا واحدا من الأسهم فإن القيمة الدفترية للأسهم العادية تكون مجموع رأس المال المساهم و الاحتياطات و الأرباح الغير موزعة (أي حقوق المساهمين) و تكون القيمة الدفترية للسهم هي هذا المجموع مقسوما على عدد الأسهم المصدرة.

ج - القيمة السوقية: هي سعر تداول السهم في السوق، و تعتبر الأكثر أهمية لأنها تعبر على قيمة ثروة المساهم[(5)].

د- القيمة التصفوية: و هي قيمة السهم في حالة تصفية الشركة، أي بيع موجوداتها و تصفية أعمالها، و في حالة التصفية، يتم سداد دائني الشركة، ثم حملة الأسهم الممتازة، و الباقي يقسم على المساهمين العاديين[(6)].

---

[1]- سرور علي ابراهيم سرور، أحمد يوسف عبد الخير ترجمة عن ريتشارد بيرلي، ستيوارت ميرز، فرانكلين آلين، **أساسيات تمويل المنشآت**، دار المريخ، السعودية، 2011، ص 208.

[2]- رابح خوني، رقية حساني، **مرجع سبق ذكره**، ص103.

[3]- يوسف حسن يوسف، **مرجع سبق ذكره**، ص 256.

[4]- رابح خوني، رقية حساني، **مرجع سبق ذكره** ، ص104.

[5]- محمد محمود، عبد ربه محمد، **طريقتك في البورصة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص 7. -

[6]- محمد الفاتح محمود بشير المغربي، **تمويل و مؤسسات مالية، الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات**، القاهرة، 2011، ص197.

ه ـ القيمة حسب العائد (القيمة العادلة): و هي القيمة التي تمثل ثمن السهم الحقيقي، و في العادة تستند هذه القيمة إلى العائد المراد تحقيقه من قبل المستثمر[1].

2-1-1-2-1: التمويل بالأسهم الممتازة:

يمتاز هذا المصدر الهام من مصادر التمويل طويل الأجل لشركات المساهمة بجمعه بين صفات أموال الملكية و الاقتراض، و تعرف الأسهم الممتازة بأنها شكل من أشكال رأس المال المستثمر في الشركة و يقدم للمالكين ميزتين هما[2]:

ـــ عائد محدد؛

ـــ مركز ممتاز تجاه حملة الأسهم العادية.

جدول رقم 1-1- : أوجه الإختلاف و التشابه بين الأسهم العادية و الأسهم الممتازة:

أوجه التشابه	أوجه الإختلاف
ـــ كلاهما يمثل أموال الملكية في شركة المساهمة؛ ـــ الشركة ليست ملزمة بدفع عائد ثابت على هذين النوعين من الأوراق المالية؛ ـــ العائد في الحالتين يتوقف على تحقيق الشركة للأرباح و على رغبتها في التوزيع؛ ـــ كلاهما يستحقان العائد فقط بعد دفع جميع التكاليف و النفقات اللازمة لقيام الشركة بعملها.	ـــ يتمتع حملة الأسهم الممتازة بحق الأولوية على حملة الأسهم العادية فيما يتعلق بالحصول على الأرباح الموزعة؛ ـــ إن هناك حد أقصى لمقدار العائد الذي يمكن لحملة الأسهم الممتازة الحصول عليه على خلاف الأسهم العادية؛ ـــ لا يكون أحيانا لحملة الأسهم الممتازة الحق في التصويت؛ ـــ حق حملة الأسهم الممتازة في الحصول على العائد قبل توزيع أي شيء على حملة الأسهم العادية.

المصدر : من إعداد الطالبة بناء على ما سبق.

❖ **أنواع الأسهم الممتازة:**

أ ـ الأسهم الممتازة المجمعة للأرباح: و في هذا النوع من الأسهم الممتازة يؤدي عدم قيام الشركة بتوزيع الأرباح إلى ضياع حقهم في أرباح السنة، و ليس لهم حق المطالبة به في السنة التالية.

ب ـ الأسهم الممتازة غير المجمعة للأرباح: و على عكس النوع الأول فإنه يحق لحملة هذا النوع من الأسهم الحصول على الأرباح في السنة التالية في حالة عدم توزيع أرباح.

---

[1]- محمد الفاتح محمود بشير المغربي، **مرجع سبق ذكره**، ص197.
[2]- رابح خوني، رقية حساني، **مرجع سبق ذكره**، ص109.

ج ـ الأسهم الممتازة القابلة للتحويل: و هذا النوع من الأسهم يعطي حامله حق تحويله إلى عدد معين من الأسهم العادية، و ذلك بنسبة متفق عليها مسبقا.

1-2-1-1-3: التمويل بالأرباح المحتجزة: و يقصد بالأرباح، الأرباح التي لا تقوم الشركة بتوزيعها على المساهمين، و ذلك لتقوية مركزها المالي، و مساعدتها على النمو و التطور، كما تعتبر الأرباح المحتجزة صمام أمان بالنسبة للمنشأة تستطيع الرجوع إليه في حالة تعرضها لأي طارئ[1].و تضم الأرباح المحتجزة كلا من: الاحتياطات الإجبارية، الاحتياطات الاختيارية، الاحتياطات الأخرى، الأرباح المدورة. و إذا نجحت المنشأة و حققت أرباحا تقوم عادة بتوزيع جزء منها و الإحتفاظ بالجزء الآخر ليكون مصدرا لتمويل المنشأة، و في المؤسسات الناجحة يكون هذا المصدر على مدى سنوات أهم من رأس المال المقدم من طرف المساهمين. فالأرباح التي تحققها تعتبر مصدرا هاما من مصادر تمويلها، خاصة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا بهدف إما توسيع نشاطها أو تخفيف عبء الاقتراض.[2]

2-1-2-1: الاقتراض طويل الأجل:

[3]و يمثل جزءا من التمويل طويل الأجل الذي يكون مصدره من خارج المنشأة و ينقسم إلى قسمين أساسين هما: السندات و القروض الطويلة الأجل.

1-2-1-2-1: التمويل بالقروض طويلة الأجل: تتكون القروض محدودة الأجل التي تحصل عليها المنشآت بشكل مباشر من القروض ذات الفترة المحددة التي يكون استحقاقها لأكثر من سنة واحدة و لكن أقل من خمسة عشر سنة، و التي يتم تسديدها على دفعات متساوية و منتظمة (أي يتم استنفاذها) خلال فترة هذه القروض أما الإصدار الخاص فيمثل قروضا مباشرة من مصادر خاصة باستحقاقات أكثر من 15 سنة، و يتكون جزء كبير منها من سندات إذنية طويلة الأجل، و الجدير بالذكر أن التمييز بين هذين النوعين من القروض هو تمييز حكمي، إذ أن الإصدار الخاص يختلف عن القروض محدودة الأجل فقط في طول فترة الاستحقاق الذي تم تحديده بشكل حكمي، و بالإضافة إلى ذلك فإن هذا التمييز يصبح أقل وضوحا حينما نعلم بأن عقود بعض القروض من خلال الإصدار الخاص تفرض على المنشآت تسديد جزء كبير من هذه القروض ما بين خمس إلى عشر سنوات من تاريخ منحها، و لهذا فإن القروض من الإصدار الخاص و القروض المحددة الأجل تمثل تقريبا نفس النوع من التمويل المباشر. ونشير هنا انه كثير ما تراعي بعض البنوك (البنوك الصناعية) أوضاع الصناعات الصغيرة من نواحي أسعار الفائدة والضمانات، كذلك كثيرا ما تقدم لها المشورة والنصح وتقوم بإجراء دراسات الجدوى لها بدون مقابل أو بمقابل رمزي[4].

2-2-1-2-1: التمويل بالسندات: يعتبر السند اتفاق تعهدي مكتوب و مختوم بختم الطرف الذي أنشأه و صوره، و فيه يتعهد بدفع فائدة دورية و دفع المبلغ المتفق عليه في تاريخ مستقبل محدد أو مقرر، و

---

[1]ـ محمد الفاتح محمود بشير المغربي، **مرجع سبق ذكره**، ص201.
[2]ـ هيثم محمد الزغبي، **الادارة والتحليل المالي**، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، 2000، ص94.
[3]ـ رابح خوني، رقية حساني، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 115-119.
[4]ـ محمد عبدالعزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، **التنمية الاقتصادية- دراسات نظرية وتطبيقية**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2000، ص ص185.186.

السندات طويلة الأجل هي مصدر من المصادر المالية طويلة الأجل التي تحصل عليها منظمات الأعمال. و يمثل السند مستند مديونية طويل الأجل تصدره المنشآت و يعطي لحامله الحق في الحصول على القيمة الإسمية للسند في تاريخ الاستحقاق، كما يعطيهم أيضا الحق في معدل فائدة دوري يتمثل في نسبة مئوية من القيمة الإسمية ، و عليه فالسند عبارة عن عقد أو اتفاق بين المنشأة (المقترض)، و المستثمر (المقرض) و بمقتضى هذا الاتفاق يقرض الطرف الثاني مبلغا معينا للطرف الأول الذي يتعهد بدوره برد أصل المبلغ و الفوائد المتفق عليها في تواريخ محددة.

و على اعتبار السند ورقة تجارية قابلة للتداول فإنه يملك قيمة سوقية تزيد أو تقل أو تساوي القيمة الإسمية، و هذا يعني أن هناك فرصة لأن يحقق حامل السند أرباح رأسمالية كما يمكن أن يمنى بخسائر، هذا و تتحدد القيمة السوقية على ضوء درجة المخاطر التي يتعرض لها حامله و التي تتوقف بدورها على المركز المالي للمنشأة و الظروف الإقتصادية السائدة و على الأخص مستوى أسعار الفائدة في السوق، و في الدول التي بها رأسمال قوي يتم تصنيف السندات التي تصدرها المنشآت في مجموعات وفقا لدرجة المخاطر التي تتعرض لها.

1-2-2- التمويل متوسط الأجل: هو ذلك النوع من القروض الذي يتم سداده في فترة تزيد عن سنة و لكن تقل عن عشرة سنوات، و ينقسم هذا النوع من التمويل إلى قسمين:

شكل رقم 1-4- : مخطط يوضح أشكال التمويل متوسط الأجل

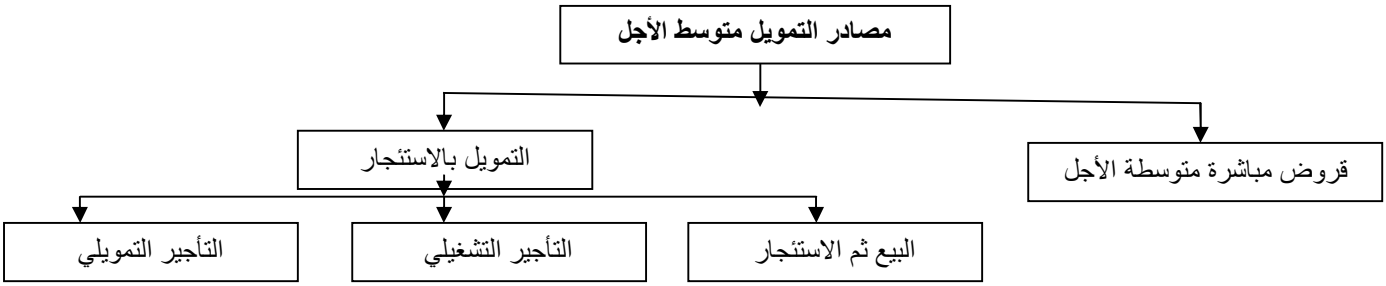

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على ما سبق.

1-2-2-1: التمويل بالقروض متوسطة الأجل:

عادة يتم تسديد هذه القروض بصورة منتظمة على مدار سنوات تمثل عمر القرض، و يطلق على أقساط السداد في هذه الحالة مدفوعات الاهتلاك و بالإضافة إلى ذلك عادة ما يكون القرض مضمون بأصل معين أو بأي نوع من أنواع الضمانات الأخرى، و لا شك أن هناك بعض الاستثناءات لهذه القواعد في بعض الأحيان. و تمثل البنوك و شركات التأمين المصدر الرئيسي لهذه القروض و إن كانت قروض البنوك عادة تتراوح بين سنة واحدة و خمسة سنوات فقط، في حين أن قروض شركات التأمين تتراوح بين خمسة و خمسة عشرة سنة، و هذا معناه أن جزء من قروض شركات التأمين يمكن اعتباره قروض طويلة الأجل، و على كل فكثيرا ما يتعاون أحد البنوك مع شركة التأمين لتقديم قرض كبير يعجز عن تقديمه أي منهما منفردا لإحدى الشركات على أساس أن يتم السداد أولا للبنك ثم

بعد ذلك لشركة التأمين، و تطلب هذه الهيئات المقرضة إضافة إلى ضمان القرض بأصل معين بعض الضمانات الإضافية يتضمنا عقد القرض لضمان أموالها نظرا لطول مدة القرض.

2-2-2-1: التمويل بالإستئجار:

هو عقد يتفق بموجبه طرفان: المؤجر و المستأجر، بأن يقوم الأول بتقديم أصل معين للطرف الثاني للإنتفاع به لمدة معينة، على أن يقوم الطرف الثاني بدفع مبالغ محددة، بتواريخ محددة للطرف الأول. إن هدف المؤسسة من وراء عملية الاستئجار هو الإنتفاع من الخدمات التي يقدمها هذا الأصل[1]. و يتخذ هذا التمويل أشكالا عديدة أهمها:

أ ـ البيع ثم الإستئجار:

في هذا النوع من الاستئجار تقوم منشأة تمتلك أحد عناصر الموجودات الثابتة (أراضي و معدات، مباني...) ببيعها إلى منشأة أخرى و تقوم في نفس الوقت باستئجار الأصل المباع لمدة محددة بشروط خاصة و يلاحظ في هذا النوع (المستأجر) يتلقى فورا قيمة الأصل الاقتصادية من المشتري (المؤجر) و في نفس الوقت يستمر البائع في استخدام الأصل، و يحرر عقد بين البائع و المشتري و يتم إعداد جدول السداد (سداد الإيجار) بصورة دفعات سنوية متساوية تكفي لتغطية قيمة الأصل و تزويد المؤجر بعائد مناسب على استثماره (المبلغ المدفوع في شراء الأصل).

ب ـ التأجير التشغيلي (تمويل الخدمة): و هنا تكون فترة التأجير قصيرة، لذلك فإن الدخل المتحقق من الإيجارات لا يعوض المالك عن كامل قيمة الأصل، لأنه سوف يقوم بتأجيره مرة أخرى. و يستطيع المستأجر هنا إلغاء عقد الإيجار بعد إشعار المالك بذلك.

تعتبر الحاسبات الآلية و آلات تصوير المستندات و السيارات و الجرارات و ما شابه ذلك من أهم أنواع المعدات التي يتم استئجارها في ظل هذا النوع من الإستئجار و الذي يتميز بالخصائص التالية:

ــ يلتزم مالك الأصل بصيانة و خدمات الأصل المؤجر للغير على أن تدخل تكاليف الصيانة ضمن المدفوعات الثابتة التي يقوم المستأجر بسدادها؛

ــ يستمر هذا النوع من الإستئجار لفترة زمنية قصيرة نسبيا عادة أقل من الحياة الإنتاجية للأصول، و بالتالي فإن قيمة الإستئجار لا تغطي تكلفة الأصل و من ثمة يتوقع مالك الأصل استرجاع قيمة الاستثمارات الموظفة من خلال تكرار عمليات التأجير إما لنفس المنشأة أو لمنشآت أخرى؛

ــ تشمل عقود الاستئجار التشغيلي عادة ما يفيد بإيقاف عملية الاستئجار قبل انتهاء المدة المتفق عليها و من الواضح أن هذا الشرط يتقابل مع مصلحة المستأجر إلى حد كبير حيث يمكنه في هذه الحالة إعادة الأصل إلى المؤجر عند انتهاء الحاجة إليه أو في حالة ظهور معدات أحداث (و خاصة في حالة الأصول و المعدات التكنولوجية التي تتطور بشكل سريع كالحواسب مثلا).

ونلاحظ أن الأصل لا يتم إهلاكه بالكامل لأن فترة التأجير عادة ما تكون اقل من العمر الإنتاجي للأصل وبطبيعة الحال لا يعتمد المؤجر (سواء كان مؤسسة مالكة للأصل أو بنك تدخل كوسيط بشكل

[1]- يوسف حسن يوسف، **مرجع سبق ذكره**، ص 271.

ما) على إيراده من إيجارات الفترة في تكوين أرباحه، بل يتجه إلى إعادة تأجير الأصل أو بيعه بعد استعادة الأصل من المؤسسة المستأجرة في نهاية فترة التأجير لذا نجد أن إجمالي أقساط الاستئجار لا تساوي تكلفة الأصل محل التأجير[1].

ج - التأجير التمويلي: إن التأجير التمويلي البحت هو الاستئجار الذي لا يتضمن خدمات الصيانة (التي هي من مسؤولية المستأجر) و لا يمكن إلغاؤه من قبل المستأجر و الذي يستهلك قيمة المعدات المستأجرة بكاملها (أي أن الأقساط التي يدفعها المستأجر تساوي مجمل قيمة المعدات المستأجرة)[2]، و تتضمن عملية التأجير التمويلي الخطوات التالية:

ــ تختار الشركة الأصل الذي هي بحاجة إلى استخدامه، و تتفاوض مع صانع أو مورد هذا الأصل على قيمة شرائه و شروط تسليمه؛

ــ ثم تتصل هذه الشركة ببنك (أو شركة مؤجرة) و تتفق معه بعقد على أن يشتري البنك هذا الأصل من المورد و أن يؤجره للشركة مباشرة، و بهذا الشكل تحصل الشركة على الأصل و تقوم بدفع الإيجار إلى البنك على دفعات متساوية و في فترات متتالية تساوي في مجموعها قيمة شراء الأصل بكامله بالإضافة إلى عائد معين على الإستثمار للبنك كمؤجر، كما أن للشركة المستأجرة حق الخيار في تجديد عقد الاستئجار ثانية (بعد انتهاء مدة الاستئجار الأساسية) بإيجار مخفض و لكن لا يحق للشركة إلغاء العقد الأساسي قبل دفع مجمل التزاماتها (أي مجمل قيمة شراء الأصل بالإضافة إلى عائد البنك).

و عليه فهو يعتبر بمثابة علاقة تعاقدية بمقتضاها يقوم مالك الأصل محل العقد بمنح المؤسسة المستأجرة حق الانتفاع من أصل معين خلال فترة زمنية معينة مقابل مبلغ يدفعه بشكل دوري وهذا العقد غير قابل للإلغاء عكس عقد التأجير التشغيلي، والمؤسسة المستأجرة هي التي تقوم بتحديد مواصفات الأصل الذي تقوم المؤسسة المؤجرة بشرائه، وتحتفظ هذه الأخيرة بحق ملكية الأصل الرأسمالي[3].

1-2-3- التمويل قصير الأجل: يعد أحد أنواع مصادر التمويل الخارجي، و الذي يستخدم لتمويل العمليات الجارية في المؤسسة. و هو في غالب الأحيان عبارة عن قروض قصيرة الأجل من حيث المدة الزمنية و التي لا تتعدى في أغلب الأحيان 18 شهرا. و عليه فهي قروض موجهة أساسا لتمويل نشاطات الاستغلال و مختلف الاحتياجات المتعلقة بها، إذ يمكن الاستفادة منها لشراء المواد الأولية، التوسع الموسمي، تسديد الموردين، و الاستفادة من الخصم. و يضم هذا النوع من القروض كلا من:

---

[1]- محمد كمال خليل الحمزاوي، **اقتصاديات الائتمان المصرفي، منشأة المعارف**، الطبعة الثانية، الإسكندرية، مصر، 2000، ص423.

[2]- محمد عبد الحليم عمر، **صيغ التمويل الإسلامية للمشروعات الصغيرة القائمة على أسلوب الدين التجاري والإعانات**، الدورة التدريبية حول تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتطويرها ودورها في الاقتصاديات المغاربية، سطيف، الجزائر، 25-28 ماي 2003، ص9.

[3]- سمير محمد عبد العزيز، **التأجير التمويلي**، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، الاسكندرية، مصر 2000، ص 80.

1-3-2-1- القروض العامة: Les credits globaux

"القروض العامة هي القروض الموجهة لتمويل الأصول المتداولة في الميزانية العامة و ليست موجهة لتمويل أصل معين و ذلك لمواجهة صعوبات مالية مؤقتة" [1]. و هي أيضا تسمى بقروض الخزينة.

و يمكن بصفة عامة تقسيم القروض العامة لأربعة أنواع، هي:

أ - تسهيلات الصندوق Les facilités de caisse: تسهيلات الصندوق هي تسهيلات لمدة قصيرة غايتها مساعدة الزبون في دفع مبالغ تفوق موجودات خزينته، و التي يمكن تسديدها بمداخيل طبيعية لعمله في الأيام القليلة المقبلة التي تلي إستعماله لهذه التسليفات لأنها عبارة عن قروض لتخفيف صعوبات السيولة المؤقتة أو القصيرة جدا التي يواجهها الزبون[2].

فتسهيلات الصندوق هي قرض بنكي قصير الأجل تتراوح مدته ما بين 2 إلى 15 يوم موجه لمنح مرونة لخزينة المؤسسة ، بواسطة هذا القرض تستطيع المؤسسة مواجهة العجز الذي يطرأ على خزينتها و الذي يكون غالبا في نهاية الشهر. تسهيلات الصندوق هي إذن قرض قابل للتجديد فهذا القرض يكون بمبلغ لمدة قصيرة و قابلة للتجديد عند نهاية هذه المدة. وينبغي على البنك مراقبة استعمالات هذه القروض لأن الاستعمال المتكرر له والذي قد يتجاوز الفترة العادية المسموح بها قد يحوله إلى مكشوف ويزيد من احتمالات ظهور الأخطار المرتبطة بتجميد أموال البنك.[3]

ب - السحب على المكشوف Le découvert: "السحب على المكشوف هو بمثابة عقد بين الزبون

و البنك، و هو عبارة عن ترخيص يعطيه البنك للمؤسسة لكي تجعل حسابها مدين بمبلغ معين لمدة معينة، وتحسب فوائد مبلغ السحب على المكشوف على أساس المبلغ و مدته[4]". و يتجسد ماديا في إمكانية ترك حساب الزبون لكي يكون مدينا في حدود مبلغ معين و لفترة أطول نسبيا قد تصل إلى سنة كاملة[5].

يأتي هذا النوع من القروض لتغطية النقص في الخزينة الناجم عن عدم كفاية رأس المال العامل، حيث يسمح بجعل حساب المؤسسة مدينا لفترة أطول نسبيا قد تمتد من 15 يوم إلى سنة كاملة كما أن هذا النوع من القروض يستعمل لتمويل مختلف نشاطات المؤسسة[6].

---

[1]- الطاهر لطرش، **مرجع سبق ذكره**، ص58.

[2] - Reserve Bank of India, Customer service Department, **report of the committee on customer service in banks**, 2011.

[3]- شاكر القزويني، **محاضرات في اقتصاد البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص98.

[4]- عبد الجليل بوداح، **بدائل التمويل الخارجي في المشروعات الصغيرة والمتوسطة**، الدورة التدريبية حول تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، سطيف، الجزائر، 25-28 ماي، 2003، ص4.

[5] - E.P. Elliger, E. Lomnicka, C. Hare, 2011, **Ellinger's Modern Banking Law**, Oxford University Press.

[6] -Ammour Benhlima ,**o p cit** , p62.

جدول رقم (2-1) : المقارنة بين تسهيلات الصندوق و السحب على المكشوف

تسهيـــــلات الصندوق	السحب على المكشـــــوف
أوجه الإختلاف: **المدة :** أقل من 15 يوم **طبيعة التمويل :** قرض لمواجهة عجز الصندوق نتيجة عدم التوافـــــــق بين الإيـــــرادات و النفقـــــــــات.	**أوجه الإختلاف:** **المدة :** أكبر من 15 يوم و تصل إلى سنة أحيانا. **طبيعة التمويل:** تمويل حقيقي لأنشطة يقوم بها الزبون(اقتناء سلعة من السوق جراء انخفاض سعرها أو صعوبات التموين بها لاحقا)و تدخل في نشاط المؤسسة.
أوجه الشبه : حساب الزبون يكون مدينـــا.	**أوجه الشبه :** حساب الزبون يكون مدينـــا.

المصدر : من إعـــداد الطالبـــة بناء على ما سبق..

ج - القروض الموسمية: Les crédits de compagne: "القرض الموسمي هو قرض موجه للمؤسسات التي يكون نشاطها موسمي، مؤسسة صناعة المظلات مثلا، هذه المؤسسات تتحمل تكاليف الاستغلال في فترة معينة و تحصل على إيرادات في فترة أخرى من السنة ، لذلك تلجأ إلى البنك الذي يمنحها قرض تستعمله لتغطية التكاليف و تسدده عند حصولها على إيرادات، إذ يجب على هذه المؤسسات أن تقدم للبنك مخطط تمويل يبين من جهة إحتياجات المؤسسة لكل شهر ، و يبين من جهة أخرى إيراداتها ، حيث أن البنك يقدم القرض وفقا لهذا المخطط، و ذلك يسمح للمؤسسة أن تجعل حسابها دائنا بمبلغ معين يساوي احتياجاتها و لمدة معينة تغطي الفترة التي تتحمل فيها المؤسسة التكاليف و لا تتحصل على الإيرادات" [1].

د - قروض الربط: Les crédits de relais: "هي عبارة عن قرض يمنح للزبون لمواجهة الحاجة إلى السيولة المطلوبة لتمويل عملية مالية في الغالب تحققها شبه مؤكد و لكنه مؤجل فقط لأسباب

خارجية" [2]، غير أنه يمكن أن يرتبط هذا النوع من القروض بعدة مخاطر، كعدم التحقق من العملية المالية لإلغائها أو لأسباب أخرى، أو مخاطر استعمال القروض الناجمة عن العملية المالية لأغراض أخرى. يقرر البنك منح هذا النوع من القروض عندما يكون هناك شبه تأكد من تحقق العملية محل التمويل و هناك فقط أسباب معينة أخرت تحقيقها، قد تكون هذه الأسباب متعلقة بالضمانات و ربما بدراسات أخرى تجعل تنفيذ هذه العملية لا يتحقق في الحال، في هذه الحالة تلجأ المؤسسة إلى بنكها تطلب منه تمويل هذه العملية (لفترة قصيرة طبعا) ريثما تقوم المؤسسة المالية المتخصصة بتحرير هذا القرض حيث يسترد البنك أمواله.

---

[1]- أحمد بوراس ، **تمويل المنشآت الإقتصادية**، دار العلوم للنشر و التوزيع، 2008، ص 25.

[2] -A.C.Martinet et A Silem**, lexique de gestion**, Ed Dalloz, Paris 1989, p270.

1-2-3-2- القروض الخاصة: Les crédits spécifiques

"القروض الخاصة هي القروض الموجهة لتمويل أصل معين من الأصول المتداولة و تقدم إلى أشخاص لديهم دخل ثابت كالموظفين و المتقاعدين و غيرهم، و مقدارها يتناسب مع الدخل الشهري للمستفيد

و يوفى القرض بأقساط شهرية لمدة سنة واحدة، و يمكن أن تمتد إلى ثلاث سنوات" [1].

و تضم القروض الخاصة ما يلي:

أ- الخصم التجاري: يتمثل الخصم التجاري في قيام البنك بشراء ورقة تجارية من حاملها قبل موعد استحقاقها، مقابل خصم جزء من قيمتها ، حيث يحصل البنك قيمتها من المدين عندما يتعين تاريخ استحقاقها ، مع العلم أن الأوراق التجارية هي تلك الأوراق القابلة للتعبئة لدى مركز الإصدار " **البنك المركزي**". [2]، و يتكون معدل الخصم من العناصر الموالية: ثمن القرض، عمولتي الخصم و التحصيل.

و يمكن القول بأن الخصم هو عملية شراء على الفور لحق آجال مع توقع التسديد في آخر المدة و يتميز هذا النوع من القروض بكثرة الإجراءات ، لكنه يبقى الأكثر سهولة للمنح كونه يتميز بمزايا عديدة تتمثل فيما يلـــي :

* إنتقال الورقة التجارية بمجرد التوقيع على ظهرهـــا؛

* إنتقال ملكية حق الساحب على المسحوب عليه؛

* الإلتزام الشخصي للمسحوب عليه بالتسديد في تاريخ الإستحقاق و هذا بقبول الورقة ؛

* في حالة عدم التسديد يمكنه متابعة كل الموقعين الذين يعتبرون متضامنين من حيث المسؤولية.

* لا تجمد أموال البنك لأنه يستطيع اللجوء إلى استعمال الورقة التجارية عن طريق التظهير أو إعادة خصمها لدى البنك المركزي.

أما فيما يخص الأوراق التجارية، فهي عبارة عن محرر مكتوب قابل للتداول بالطرق التجارية، و يمثل حق موضوعه مبلغ من النقود مستحق الوفاء به بمجرد الاطلاع عليه أو في أجل معين، و هي أوراق قابلة لإعادة خصمها لدى البنك المركزي في حالة الحاجة للسيولة مقابل سعر إعادة الخصم.

ب - تسبيقات على السلع و البضائع Avances sur marchandises: هذا النوع من القروض مقدم إلى الزبون لتمويل مخزون معين و الحصول مقابل ذلك على بضائع كضمان للمقرض[3]، و تقنيا يستعمل ما يسمى **" سند الرهن" LE WARRANT** كما أن هذا النوع هو عبارة عن شكل تقليدي للإقراض الذي يدخل في تمويل المخزون و في مقابل هذا التمويل توضع بضائع كرهن حيازي للبنك

1- شاكر القزويني، **مرجع سبق ذكره**، ص 99.
2- شاكر القزويني، **مرجع سبق ذكره** ، ص 95.
3- الطاهر لطرش، **مرجع سبق ذكره**، ص 63.

و ما يلاحظ أن الأخطار الناجمة عن هذا القرض قليلة ، إذ في حالة عدم التسديد في تاريخ الإستحقاق يلجأ البنك إلى إزالة الحيازة للمدين و هذا ببيع البضائع التي قدمت للرهن الحيازي لتحصيل أمواله.

حيث يجب على البنك عند القيام بهذه العملية التأكد من خصائص البضاعة من حيث مواصفاتها

و طبيعتها و كذا قيمتها إلى غير ذلك من الخصائص المرتبطة بها للتقليل أكثر ما يمكن من الأخطار[1]، و قد أثبتت الوقائع أن هذا النوع من القروض يمنح خاصة لتمويل المواد الأساسية مثل: القهوة، القمح و في الجزائر يستعمل لتمويل السلع المصنعة و النصف مصنعة.

ج ـ تسبيقات على الصفقات العمومية Avances sur marchés publics: هي عبارة عن اتفاق للشراء أو تنفيذ أشغال لفائدة السلطات العمومية ممثلة في الإدارة المركزية أو الجماعات المحلية من جهة و بين الموردين أو المقاولين من جهة أخرى[2]، و نظرا لطبيعة الأعمال التي تقوم بها السلطات العمومية من حيث الأهمية و الحجم، فيجد المقاول نفسه في حاجة إلى أموال ضخمة غير متاحة لدى السلطات

و لذلك يضطر المقاول إلى اللجوء إلى البنك للحصول على تسبيق على الصفقات العمومية لانجاز هذه الأشغال.

1-2-3-3- القروض بالالتزام (بالتوقيع): Les crédits par engagement

يستطيع البنك تمويل إحتياجات المؤسسة على المدى القصير و لكن دون خروج أموال حقيقية و إنما بإعطاء ضمـــان للعميل يسمح له بالحصول على أموال من جهة أخرى حيث في هذا النوع من القروض البنك يعطـــي ثقته فقط و هذا بالإلتزام بالدفع في الحالات الآتية:

ـ إذا عجز عميله على الوفـــاء بإلتزاماتـــــه؛

ـ نزاعات مع مصلحة الضرائب، فإن البنك يتدخل كضمان لزبونه إلى غاية فض النزاع؛

ـ الالتزامات المضمونة لمصلحة الجمارك، وهي عبارة عن كمبيالة لأجل أربعة أشهر، وتحتوي هذه الكمبيالة على مبلغ السلع والرسوم الجمركية والفوائد.

كما أن الإلتزام يمكن أن يكون لفترة محدودة أو غير منتهية أما مبلغ الإلتـــزام فإنه محدد بدقـــة بين الطرفين و هناك ثلاثة أشكـــال من القرض بالإلتزام:

أ ـ الضمان الاحتياطي: L'aval : هو تعهد ممضي عن الكمبيالة أو بفعل منفرد من طرف شخص يدعى صاحب القبول أو الضمان أو إعطاء القبول قصد ضمان تام أو إنجاز الالتزام المتفق عليه من أحد المدينين بالكمبيالة، صاحب القبول "lawaliste" يضمن دفع الكمبيالة كليا أو جزئيا من مجموعها وهو ملزم مثل الشخص الذي أعطاه الضمان والزبون يطلب من البنك ملف قبول قصد الاستفادة من مهلة المورد.

---

[1]ـ أحمد هنـي ، **العملـة و النقـود** ، ديوان المطبوعات الجامعيـة ، الجزائـر ، 1992، ص 72.
[2]ـ الطاهر لطرش، **مرجع سبق ذكره**، ص 63.

ب - الكفالة: La caution: تنص المادة 644 من القانون المدني الجزائري " الكفالة عقد يكفل بمقتضاه شخص تنفيذ إلتزام بأن يتعهد الدائن بأن يعني بهذا الإلتزام إذا لم يفي به المدين نفسه ".

و بالتالي الكفالة عبارة عن عقد بين الكافل و هو عادة البنك و المؤسسة المدينة ، حيث يلتزم البنك في

هذه الحالة بتسديد هذا المدين في حالة عجزه على الوفاء بإلتزاماته، مع العلم أنه تحدد في هذا العقد مدة و مبلغ الكفالة. ويقوم البنك بنوعين من الكفالات: كفالات تأجيل الدفع(إلتزام مكفول لدفع حقوق الجمارك، الرسم على القيمة المضافة، تسليم قرض لسحب البضاعة) وكفالات تتفادى الدفع(كفالات القبول المؤقت، كفالة البيع بالمزاد، كفالة ضمان السير الحسن للأشغال "الانجاز الجيد"، كفالة إرجاع التسبيقات).

ج - القبول: L'acceptation : يلتزم البنك بتسديد الدائن و ليس زبونه و يمكن التمييز بين عدة أشكال لهذا النوع من القروض:

ـــ تقديم القبول من طرف البنك لضمان قدرة المؤسسة؛

ـــ القبول المقدم بهدف تعبئة الورقة التجارية؛

ـــ القبول المقدم الممنوح للزبون للحصول على مساعدة للخزينة؛

ـــ القبول المقدم في التجارة الخارجية.

د - خطاب الضمان: La lettre de garantie: عبارة عن محرر يقدمه البنك بطلب من الزبون يتعهد فيه بدفع مبلغ معين إلى الدائن إذا عجز زبونه عن السداد خلال فترة محددة.

وأركان خطاب الضمان هي:

ـــ الضامن و هو المصرف الذي أصدره،

ـــ المستفيد من خطاب الضمان فردا كان أو هيئة؛

ـــ المبلغ و هو مبلغ خطاب الضمان؛

ـــ تاريخ انتهاء صلاحية الخطاب؛

ـــ الغرض الذي من أجله كتب الخطاب.

و يختلف خطاب الضمان عن الكفالة في أن هذه الأخيرة هي عقد يتضمن تكفلا بالزبون (المكفول) عن التزامات في حالة عدم وفاء الزبون بها، في حين أن خطاب الضمان ينحصر في دفع مبلغ محدد خلال مدة معينة أي أن البنك لا يضمن الزبون في تنفيذ المشروع أو في التزاماته الأخرى تجاه المشروع في حدود المبلغ المعين في الخطاب إذا لم يوفي بالتزاماته. كما يختلف خطاب الضمان عن الضمان الاحتياطي في أن هذا الأخير يتعلق بضمان دفع مبلغ شيك أو ورقة تجارية في حين أن خطاب الضمان موجه لجهة معينة (المستفيد) كضمان للزبون عن أداء التزاماته اتجاهه (في حدود مبلغ

محدد). و تجدر الإشارة أنه توجد أنواع متعددة لخطابات الضمان منها: الإبتدائية أو المؤقتة، خطابات ضمان الدفعات المقدمة...إلخ[1].

ه - الاعتمادات المستندية: Les crédits documentaires "يعتبر الاعتماد المستندي بمثابة تسهيل ممنوح من البنك المستورد لضمان تسديد قيمة السلع للمصدر، مقابل الحصول على الوثائق التي تثبت العملية و تبين نوعية السلع المنصوص عليها في العقد".[2]

3-1- مسار تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عن طريق البنوك التجارية:

عادة ما تضع البنوك سياسة مكتوبة للإقراض توضح ما ينبغي إتباعه عندما يتقدم العملاء بطلبات اقتراض. و من المتوقع أن تتصف تلك السياسة بالمرونة خاصة إذا ما كان مقدم الطلب من العملاء الرئيسيين الحاليين أو المحتملين. و لا تقتصر سياسة الإقراض على تحديد الكيفية التي يتم بها تقييم طلب الاقتراض، بل ينبغي أن تمتد لتشمل متابعة القروض و كذا الإطار الذي على ضوئه تتم معالجة القروض المتعثرة و بعبارة أخرى ينبغي تحليل البيانات المتاحة عن القرض و عن العميل حتى يتسنى اتخاذ القرار السليم بشأن طلب الاقتراض. و عادة ما يستهدف هذا التحليل الحصول على إجابات عن الأسئلة التالية:

ـــ هل يتعارض طلب الاقتراض مع التشريعات أو مع لوائح البنك المركزي أو سياسات البنك الخاصة بالإقراض؟

ـــ ما هو حجم المخاطر المترتبة على إقراض العميل؟

ـــ هل يمكن تجنب هذه المخاطر أو التقليل منها؟

ـــ ما هو حجم العائد المطلوب على القرض؟

1-3-1- مفاهيم عن البنوك التجارية:

1-1-3-1- مفهوم البنوك:

أولا- لغة: إن أصل كلمة مصرف في اللغة العربية مأخوذة من الصرف بمعنى بيع النقد بالنقد و المصرف اسم مكان و يقصد به عادة المكان الذي يتم فيه الصرف[3].

بنك كلمة تكتب بالفرنسية Banque و بالإنجليزية Bank و أصل الكلمة إيطالي Banco و تعني مصطبة التي يجلس فوقها الصراف لتحويل العملة، ثم تحول المعنى إلى المنضدة Comptoir التي تعد فوقها النقود، و أخيرا أصبحت تدل على المكان الذي تتواجد فيه تلك المنضدة و يتم فيها تبادل النقود[4].

---

[1]- ماهر شاكر، **العمليات المصرفية الخارجية**، دار حامد للنشر و التوزيع، عمان، 2004، ص 407.
[2]- محمد الصيرفي، **إدارة المصارف**، دار الوفاء للطباعة و النشر، 2006، ص63.
[3]- خالد أمين عبد الله، إسماعيل إبراهيم الطراد، **إدارة العمليات المصرفية المحلية و الدولية**، دار وائل للنشر، طبعة 2006، ص 19.
[4]- عبد القادر خليل، **الإقتصاد البنكي**، ديوان المطبوعات الجامعية، 2017، ص 35.

ثانيا- إصطلاحا: لا يوجد تعريف متفق عليه للمصارف (البنوك)، بسبب التنوع الكبير في مساهمات المؤسسات التمويلية في تقديم وظيفة أو أخرى، و يمكن تقديم عدة تعاريف، منها:

- البنك هو مؤسسة تقبل الأموال (ودائع و ادخارات)، و تكون مدينة (خصوم)، و تقدم للغير فتصبح دائنة (أصول)، فهي تقرض و تقترض، و تقوم بالوساطة المالية المصرفية (وساطة نقدية)[1].

1-3-1-2- النشأة التاريخية للبنوك: نشأة البنوك في شكلها الحالي لم يظهر دفعة واحدة مكتملة المعالم، بل كانت وليدة تطور طويل امتد من النظم البدائية الأولى وصولا للنظام الحالي[2] خاصة بعد تطور نشاط الصاغة و الصيارفة في أوروبا في القرون الوسطى[3]، و يوجد ارتباط قوي بين تطور النقود و إنشاء البنوك، حيث لعبت البنوك الإيطالية خلال الفترة الممتدة من القرن 13 إلى القرن 16 دورا رائدا في مجال تطور النقود لا سيما مدن شمال إيطاليا[4]، لكن يجمع الباحثون أن تاريخ نشأة البنوك الحديثة بدأ من منتصف القرن 12 حيث أسس أول بنك في مدينة البندقية سنة 1157م.

1-3-1-3- وظائف البنوك: نشأت البنوك و تطورت باعتبارها مؤسسات تتلقى الودائع و تنمح الإئتمان، ثم تعددت وظائف البنوك، و تقسم كما يلي[5]:

- ❖ **وظائف نقدية:** تشمل ما يلي:قبول الودائع؛ منح القروض[6]؛ إنشاء (خلق) نقود الودائع[7]؛ إصدار النقود القانونية (البنك المركزي).
- ❖ **وظائف تمويلية**: تشمل ما يلي:
  - توفير النقود القانونية و تنظيم تداولها من طرف البنك المركزي؛
  - تمويل الإقتصاد الوطني؛
  - إعادة تمويل البنوك.

1-3-1-4- شروط ممارسة المهنة البنكية: تحكم المهنة البنكية جملة من الشروط مثلها مثل باقي المهن، و تتلخص هذه الشروط في[1]:

---

[1]- فليح حسن خلف، النقود و البنوك، **عالم الكتاب الحديث**، عمان، الأردن، 2006، ص 235.

[2]- عادل أحمد حشيش، **أساسيات الإقتصاد النقدي و المصرفي**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2004، ص 167.

[3]- Ali Idiab Mohamed Idiab, Mohamed Sabri Haron and Shofian Bin Hj Ahmed, **Commercial Banks & Development**, Journal of Applied Sciences Research, 7 (7): 1024-1029, 2011.

[4]- غريب ناصر، **أصول المصرفية الإسلامية و قضايا التشغيل، دراسة تمزج بين معطيات الفكر و نتائج التطبيق، تقابل بين المصرفية التقليدية و المصرفية الإسلامية، و تقدم حلولا للقضايا و المشكلات الرئيسية**، اتحاد المصارف العربي 2001، ص 13.

[5]- سيد طه بدوي، **مقدمة في النقود و البنوك**، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2005، ص 95.

[6]- ROBERT DEYOUNG, **Safety, Soundness, and the Evolution of the U.S. Banking Industry**, economic review First and second Quarters 2007, p41.

[7] - Sebastian Dullien, **central banking, financial institutions and credit creation in developing countries**, United Nations conference on trade and Development, Discussion papers, No.193, January 2009, p 11.

أ- منح اعتماد من قبل البنك المركزي: أي التسجيل ضمن قائمة البنوك، و يتم منح الإعتماد –حسب التشريع الجزائري- وفق الأمر 11/03 المؤرخ في 2003/08/26 و المتعلق بالنقد و القرض (م.62). و أول بنك خاص منح له الإعتماد في الجزائر هو في 1995/05/05؛

ب – وجود رأس مال أدنى: محدد في الجزائر بين 10 مليار دج للبنوك، و 3.5 مليار دج للمؤسسات المالية. و نص عليه النظام 04/08 المؤرخ في 2008/12/23 و المتعلق بالحد الأدنى لرأس مال البنوك و المؤسسات المالية العاملة في الجزائر، مع إعطاء مهلة سنة (مادة 4 من النظام) للإنسجام مع هذا النظام ابتداء من تاريخ صدوره. و هو يعدل النظام 01/04؛

ج – احترام القواعد القانونية؛

د – ضمان السر البنكي؛

ه – توفير السيولة؛

و - القدرة على الوفاء؛

ي – إعلام الجمهور.

1-3-2- عرض و تحليل ملف المؤسسة الطالبة للقرض:

1-2-3-1- مراحل منح القرض: تمر عملية منح القروض بجملة من المراحل هي:

شكل رقم 1-5: مراحل منح القروض

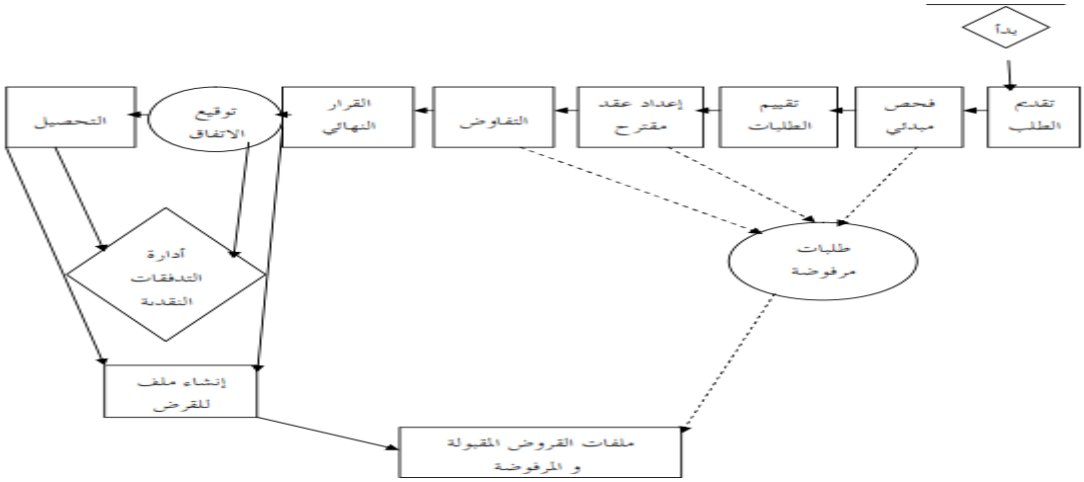

المصدر: منير إبراهيم هندي، **إدارة البنوك التجارية:مدخل اتخاذ القرار**، مركز الدلتا للطباعة، 2009، ص 243.

[1]- الأخضر عزي، **تبييض الأموال عبر البنوك**، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية و التحولات الإقتصادي، واقع و تحديات، الشلف، 2004، ص 182.

1-3-2-2- تحليل ملف طلب القرض: عندما يقدم العميل إلى البنك، طلبه المتمثل في إمكانية حصوله على قرض (استغلال، استثمار....)، يقوم هذا الأخير بمجموعة من الإجراءات الضرورية، تتمثل في قيامه بدراسة شاملة و دقيقة لملف القرض المقدم من طرف الزّبون و هذا من الجانب المالي و غير المالي الحالي و المستقبلي بهدف التوصل إلى القرار المناسب المتعلق بقبول أو رفض تمويل المؤسسة و عموما فالوثائق اللاّزمة في ملف طلب القرض تتمثل في:

أ ـ الإقامة: يهتم البنك دائما بإقامة زبونه لأنّها تسمح بمعرفة طبيعته، صرامته، طريقته في العمل، كما أنّها تسمح بتحديد الأجواء المحيطة به و التي يمكن أن تؤثر على نشاطه.

ب ـ طلب خطي: و هي ورقة رسمية تبين رغبة الزّبون في الحصول على قرض جيّد، في التجديد

أو الزّيادة في مبلغ القرض، هذه الورقة صحيحة بالنسبة لقرض الاستغلال و الاستثمار، كما أن هذا الطلب يجب أن يكون موقع عليه من قبل شخص مؤهل و ملزم من طرف المؤسسة في مجال القرض،

و يجب أن يحدد هذا الطلب مبلغ و نوع القرض المطلوب.

ج ـ الوثائق الإدارية و القانونية:تسمح بالتعريف بالمؤسسة الطالبة للقرض، حيث تطلب هذه الوثائق عند فتح الحساب مرة واحدة إلا في حالة حدوث تغير في القوانين، النشاط و العنوان و في هذه الحالة يجب مراجعة الوثائق الموالية:

*نسخة طبق الأصل من السجل التجاري و القانون الأساسي للأشخاص المعنيين و نسخة لحق الملكية

و الإيجار؛

*موافقة الشركاء للمسيّر بإبرام قروض بنكية (إذا كان هذا القرض غير موضح في القوانين).

*نسخة من الجريدة الرسمية للإعلانات القانونية (**BOAL**) التي تشير إلى عقد تكوين الشركة

أو التعديلات عليها.

د ـ الوثائق المحاسبية و المالية: يطلب البنك من زبونه ما يلي:

*تقديم الميزانيات الثلاثة للسنوات الأخيرة و الملاحق المقفلة و الموقعة من طرف المؤسسة؛

*الميزانية الختامية و التقديرية للسنة الحالية؛

*الموازنة التقديرية للسنة الحالية؛

* حسابات النتائج التقديري للسنة المالية؛

*مخطط تمويل الخزينة للسنة المالية و كذا مخطط الأعباء؛

*بالنسبة لمؤسسة الأموال(المساهمة أو ذات مسؤولية محدودة)يطلب منها تقديم تقرير أمين الحسابات

و لائحة مجلس المساهمين؛

*بالنسبة للمؤسسات الفردية يطلب منها تقديم الميزانيات المصادق عليها من طرف محاسب معتمد؛

*بالنسبة للمؤسسات الحديثة في نشاطها من الأفضل لها إعداد الميزانية الختامية.

ه ـ الوثائق الجبائية و الشبه جبائية: و تتضمن مايلي:

* الوثائق الجبائية الجديدة التي تم تصنيفها في أقل من ثلاثة أشهر مثل:شهادة عدم الخضوع ؛

* الوثائق الشبه جبائية المصنفة في أقل من ثلاثة أشهر مثل: الوثائق التي تبيّن الاشتراكات الاجتماعية؛

*كما يطلب البنك من المؤسسات تقديم تقارير حول وضعيتها الاقتصادية و الاجتماعية.

ملاحظة: للبنك الحق في أن يطلب كل وثيقة يعتبرها ضرورية للقيام بالتحاليل و الدراسات اللازمة.

1-3-2-3- عرض المؤسسة الطالبة للقرض:

قبل القيام بالدراسة المالية للمؤسسة، من الضروري التعريف بالمؤسسة الصغيرة و المتوسطة و هذا

بجمع البيانات و المعلومات بشأنها و كذلك دراسة واقعها و محيطها الدّاخلي و الخارجي، و منه التعريف

بطالب القرض يكون على مستويين:

***المستوى الأول:** يهتم بالمؤسسة في حد ذاتها و هذا عن طريق جمع المعلومات و التي يمكن الحصول عليها من عدّة مصادر، و التي تسمح بإعطاء نظرة واضحة حول المؤسسة، و ذلك عن طريق:

- معلومات محصلة من بنك الجزائر؛ معلومات يتقدم بها العميل؛ معاينة السجلات الخاصة بالبنك.

***المستوى الثاني:** يهتم بمحيط المؤسسة و الذي من خلاله يمكن ملاحظة تطور المؤسسة (الاهتمام بكل من المحيط الداخلي و الخارجي). فالمحيط الدّاخلي،يسمح بمعرفة الهياكل و الوسائل أو الطاقة التي تحت تصرف المؤسسة و طرق استغلال هذه الطاقات، ومن بين العناصر التي يهتم بها البنك: تنظيم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؛ الموارد البشرية؛ تحليل وظائف المؤسسة؛ الإمكانيات التقنية؛ المنتوج. أما المحيط الخارجي فيتمثل في العناصر الخارجية التي تؤثر ايجابيا و سلبيا على نشاط المؤسسة:

- قطاع المؤسسة الصغيرة و المتوسطة: تحليل قطاع النشاط يركزعلى:آفاق السوق و الطلب؛ المنافسة و دراسة المحيط التكنولوجي؛

- الظروف الاقتصادية و السياسية؛ و المحيط الاجتماعي.

1-3-3- الدّراسة المالية للمؤسسة: بعد القيام بالدّراسة غير المالية للمؤسسة أي تحليل مختلف جوانبها الدّاخلية و الخارجية ينتقل البنك إلى الدّراسة المالية للمؤسسة التي تعتبر من أهم الأوجه التي يركز عليها البنك عندما يقدم على منح القروض، و هذا يرجع إلى أنّ الوضع المالي يعتبر محصلة نشاط

المؤسسة، فإذا كان جيّد فهذا يعبر عن سلامة المؤسسة أما إذا كان سيئا فهذا يعني أنّ المؤسسة في حالة عدم توازن.

و عموما يعرف التحليل المالي بأنه مدخل أو نظام لتشغيل البيانات لاستخلاص معلومات تساعد متخذي القرار في التعرف على:

- الأداء الماضي للمنشأة و حقيقة الوضع المالي و الإقتصادي في الوقت الحالي؛
- التنبؤ بالأداء المالي للمنشأة في المستقبل؛
- تقييم أداء الإدارة[1].

1-3-3-1- الدراسة الكلاسيكية للمؤسسة:

1-3-3-1-1- الميزانية المالية: إن شكل الميزانية المالية يختلف باختلاف المجاميع الكبرى للميزانية المرتبة حسب معياري السيولة للأصول و الاستحقاقية للخصوم مع مراعاة المقاييس المستعملة من طرف المحللين الماليّين، و المتمثلة في المدة للتفريق بين عناصر الأصول الثابتة و المتداولة و عناصر الديون طويلة الأجل و كذا قصيرة الأجل.

تستعمل هذه المجاميع كمعطيات لعملية التحليل المالي للمؤسسة الطالبة للقرض و يمكن أن تأخذ الميزانية المالية أحد الشكلين[2]: الميزانية المالية المفصلة أو الميزانية المالية المختصرة.

من جهة أخرى، الميزانية عبارة عن وثيقة تتضمن تقرير لمختلف الحقوق أو بنود القيم التي يمتلكها المشروع[3] و تسمى تلك الحقوق بالأصول، و كذلك لمختلف الديون أو بنود القيم التي يلتزم بها المشروع في مواجهة الغير و تسمى هذه الديون بالخصوم، و بطبيعة الحال فإن مجموع الأصول لأي مشروع لابد و أن يتعادل مع مجموع الخصوم[4].

من خلال الميزانية المالية يتم معرفة الوضعية المالية التي وصلت إليها المؤسسة و التي يمكن تعريفها بأنّها استعداد المؤسسة و قدرتها على الوفاء بالتزاماتها في مواعيدها، حيث يقوم المحلل المالي بدراسة

الوضعية المالية عن طريق تحليل مؤشرات التوازن المالية و كذا التحليل باستعمال النسب المالية.

1-3-3-1-1-1- مؤشرات التوازن المالي: يمكن تعريف التوازن المالي على أنّه التقابل القيمي و الزّمني بين الموارد المالية في الميزانية من جهة، و استعمالاتها من جهة ثانية، حيث انّه مرتبط بقدرة

---

[1]- Samad. **A, Bahrain Commercial Bank's Performance during 1994-2001**, Credit and Financial Management Review 10(1), 2004, pp 33-40.

[2]- إسماعيل عرباجي، **إقتصاد المؤسسة** ، جمعية المستقبل، الجزائر، 2002، ص242.

[3] - Yansheng Zhang, Longyi Li, **Study on Balanced Scorecard of Commercial Bank in Performance Management System**, Proceeding of the 2009 International Symposium on Web Information Systems and Applications (WISA'90), Academy Publisher, Nanchang, P.R. China, May 22-24, 2009, pp 206-209.

[4] - Tumer Kapan and Camelia Minoiu, **Balance Sheet Strength and Bank Lending During the Global Financial Crisis**, IMF Working Paper, Research Department, 2013.

المؤسسة على الحفاظ على درجة كافية من السيولة لضمان تعديل دائم للتدفقات النقدية، و هكذا هناك ثلاث مستويات من التوازنات المالية.

أولا- رأس المال العامل الدّائم: رأس المال العامل الدّائم هو فائض الموارد الدّائمة (الأموال الدّائمة) على الأصول الثابتة أو هو ذلك الجزء من عناصر الأصول التي تتمتع بدرجة ضعيفة من السيولة.

ومن خلال هذا التعريف يمكن حساب رأس المال العامل الدّائم كما يلي:

أ- من أعلى الميزانية: يمثل رأس المال العامل من أعلى الميزانية الفائض من الأموال الدّائمة في تمويل الأصول الثابتة كما هو موضح في العلاقة:

رأس المال العامل الدّائم= الأموال الدّائمة - الأصول الثابتة.

ب- من أسفل الميزانية: يمثل رأس المال العامل من أسفل الميزانية الفائض من الأصول المتداولة بالنسبة للديون القصيرة الأجل و هذا ما توضحه العلاقة:

رأس المال العامل الدّائم= الأصول المتداولة - الدّيون قصيرة الأجل.

ج - أهمية رأس المال العامل الدّائم: إذا كان رأس المال العامل ملائم (موجب و كافي) فانه يسمح بالتسيير بدون قيود مالية أي أن هناك أمان و توازن، فهو مهم بالنسبة للمؤسسة لأنه يمكّنها من مواجهة المخاطر المختلفة خاصة قيم الاستغلال و القيم القابلة للتحقيق[1].

د- حالات رأس المال العامل الدّائم: يمكن أن نجد رأس المال العامل الدّائم على ثلاث حالات فعلى المؤسسة أن تجعل من رأس المال العامل الدّائم قيمة موجبة في الحالات العادية دون أن يكون بالحجم الكبير بمعنى رأس المال العامل الدّائم > 0 و صغيرا نوعا ما لأنّه في حالة كونه بالحجم الكبير معنى هذا أن الدّيون طويلة الأجل تمول جزء كبير من الأصول المتداولة و هذا غير مقبول ماليا

و يشكل خطرا على المدى الطويل بسبب ما تتطلبه الديون الطويلة الأجل من فوائد كبيرة[2].

إن الرأسمال العامل الدّائم في حالة كونه سالبا فهذا يدل على أن الديون القصيرة الأجل تمول الأصول الثابتة و هذا خطر على الصحة العامة المالية للمؤسسة و هذه الأخيرة مطالبة بتسديد القروض القصيرة الأجل في فترة لا تتجاوز السنة في حين الأصول الثابتة الممولة فهذه القروض يستحيل في الحالات العادية تحويله إلى نقود (سيولة) في اقل من سنة عند تغيير النشاط أو حالات التصفية و الإفلاس

أو التنازل عن الاستثمارات.

ثانيا ـ الحاجة إلى رأس المال العامل: على المؤسسة أن تموّل القيم غير الجاهزة و قيم الاستغلال بديون قصيرة الأجل عدا السلفات المصرفية و المعروف أن السلفات المصرفية هي قروض قصيرة الأجل تفترضها المؤسسة غالبا في آخر الدّورة السنوية. إذا كانت القروض القصيرة الأجل، ما عدا السلفات المصرفية أصغر من القيم الجاهزة و قيم الاستغلال فهذا يدل على أن المؤسسة بحاجة إلى

---

[1]- الطاهر لطرش، **مرجع سبق ذكره**، 2001، ص147.

[2]- بوعلام بوشا شي ، **المنير في التحليل المالي وتحليل الاستغلال**، دار هومة، الجزائر، 2001 ، ص107.

الأموال خارج الدّورة الاستغلالية و العكس إذا كانت القروض القصيرة الأجل عدا السلفات المصرفية أكبر من مجموع القيم غير الجاهزة و قيم الاستغلال فهذا معناه أن المؤسسة ليست بحاجة إلى رأسمال[1]، و لدراسة الحاجة إلى رأس المال العامل يجب الرجوع إلى دورة استغلال المؤسسة، هذه الدّورة تتطلب احتياجات دورية (المخزونات، حقوق الزّبائن، حقوق أخرى للاستغلال ما عدا المتاحات) و تمدّنا بموارد نسميها بالموارد الدّورية (ديون الموردين، ديون الاستغلال، ديون أخرى ما عدا التسبيقات المصرفية). و يمكن حسابه كما يلي:

الحاجة إلى رأس المال العامل = الاحتياجات الدّورية - الموارد الدّورية

أي: ح ر م ع : (قيم الاستغلال + قيم قابلة للتحقيق) – (الديون قصيرة الأجل عدا التسبيقات البنكية).

*** حالات احتياجات رأس المال العامل الدّائم:** و يمكن أن نجد الحاجة إلى رأس المال العامل في ثلاث حالات:

الحالة 1: ح ر م ع > 0: المؤسسة في حاجة إلى موارد تزيد مدتها عن الدّورة الواحدة.

الحالة 2: ح ر م ع <0: المؤسسة ليست بحاجة إلى موارد إضافية.

الحالة 3: ح ر م ع = 0: المؤسسة تحقق احتياجاتها الدّورية عن طريق الموارد المتوفرة خلال الدّورة الاستغلالية.

ثالثا - الخزينة: تعبر الخزينة عن القيم المالية التي يمكن أن تتصرف فيها المؤسسة لدورة معينة فهي تنتج إما عن صافي القيم الجاهزة، أو عن الصافي بين رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل [2]. من هذا التعريف يمكن حساب الخزينة من خلال العلاقة:

الخزينة = القيم الجاهزة – التسبيقات البنكية.

أو أيضا،

الخزينة = رأس المال العامل الدائم – الحاجة إلى رأس المال العامل الدائم.

و يمكن إيجاد الخزينة في الحالات الآتية:

أ- وضعية التوازن: ر م ع > ح ر م ع ⟵ الخزينة > 0، أي رأس المال العامل كافي لتمويل الحاجيات الدورية، كما أنّها تعني الأموال الجاهزة كافية لتسديد الدّيون القصيرة الأجل، لكن لما تكون الخزينة موجبة لا تعني دوما مصدر القوة بالنسبة للمؤسسة لأنها تعني تعطيل أو تجميد للأموال مع عدم وجود الاحتياجات.

ب - وضعية عدم التوازن: رم ع < ح ر م ع ⟵ الخزينة < 0، يعني أن رأس المال العامل غي كافي لتمويل الاحتياجات، و منه ليس هناك توازن مالي في المؤسسة.

---

[1]- بوعلام بوشاشي، **مرجع سبق ذكره** ، ص109.
[2]- ناصر دادي عدون، نواصر فتحي، **مرجع سبق ذكره**، ص26.

ج - الوضعية المثالية: الخزينة = 0، يعني أن المؤسسة لا تملك أموالا مجمدة و كل الأموال مستخدمة و منه لا يوجد تعطيل للأموال و بهذا لابد على كل مسير أن يبحث عن السبل الكفيلة للوصول إلى هذه الوضعية.

1-3-3-1-1-2- التحليل بواسطة النسب المالية :

إن استخدام النسب المالية يمكن التحقق من مدى وجود تناسق بين الأصول و الخصوم و الإيرادات و المصروفات و بالتالي التحقق من مدى وجود مركز مالي سليم من عدمه[1]. كما يمكن بمساعدة النسب و استخدام بعض الأساليب الإحصائية التنبؤ بمدى استمرارية الشركة أو فشلها. لذلك تعتبر طريقة النسب من أكثر الطرق شيوعا و استخداما في التحليل المالي[2].

تعبر النسب المالية عن العلاقة بين متغيرين يخضعان لعمليات مالية، و ذلك لمحاولة تفسير العلاقة بينهما من أجل الوصول إلى نتيجة تساعد المحلل المالي في اتخاذ القرار[3].

و النسب المالية تمكن المسير من متابعة مدى تطور المؤسسة و اتجاهات هذا التطور، و من ثم اتخاذ القرارات الرشيدة التي تعطي صورة واضحة للمهتمين بالوضعية المالية للمؤسسة (المساهمين، البنوك، الزبائن ، الموردين) . و من خلال التعاريف المقدمة أعلاه نستطيع أن نعرف النسب المالية بشكل عام على أنها علاقة بين مقدارين تستعمل لإعطاء معنى واضح عن الهيكل المالي أو الاستغلالي(الوظيفي) للمؤسسة بالاعتماد على الميزانية المالية، و من هنا نجد أن النسب المالية تعتبر وسيلة مهمة في إظهار المركز المالي و الائتماني و التنافسي للمؤسسة.

أولا - نسب الهيكلة: و تضم مجموعة من النسب، أهمها:

أ- نسبة التمويل الدائم: الأموال الدائمة ÷ الأصول الثابتة.

[4]إذا كانت هذه القيمة تساوي الواحد (01)، فإن رأس المال العامل سيكون معدوم، لذا حتى تعمل المؤسسة في ارتياح كبير، يجب أن تكون هذه النسبة أكبر من الواحد (01).

ب - نسبة التمويل الذاتي: الأموال الخاصة ÷ الأصول الثابتة.

إذا تساوت هذه النسبة مع الواحد (01)، فإن رأس المال العامل سيكون معدوم، أي أن الأصول الثابتة مغطاة بالأموال الخاصة أما الديون الطويلة الأجل فهي تغطي الأصول المتداولة، و في حالة إرتفاع هذه النسبة عن 1، فهذا يعني أن المؤسسة تمول قيمها الثابتة بأموالها الخاصة[5].

---

[1]- Halkos. G and Salamouris.D, **Effeciency measurment of the Greek commercial banks with the use of financial ratos : a data enelope analysis approach**, Management Accuonting Research 15 (02), 2004, pp 201-224.

[2]- Mabwe Kumirai and Robert Webb, **A financial Ratio Analysis of Commercial Bank Performance in South Africa**, African Review of Economics and Finance, Vol 2, N° 1, pp 30-53, Dec 2010.

[3]- سمير محمد عبد العزيز، **اقتصاديات الاستثمار والتمويل والتحليل المالي**، مكتبة الإشعاع، مصر، 1998، ص229.

[4]- ناصر دادي عدون، **التحليل المالي**، دار المحمدية العامة، ، بن عكنون، الجزائر، 1988، ص 53.

[5]- ناصر دادي عدون، **مرجع سبق ذكره**، 1988، ص ص 53،54.

ثانيا ـ نسب المديونية:

أ- نسبة الإستقلالية المالية: الأموال الخاصة ÷ مجموع الديون.

عند دراسة هذه النسبة، يجب ملاحظة:

ــ لا يجب أن تزيد الأموال الخارجية عن الأموال الخاصة بمقدار كبير؛

ــ الديون طويلة الأجل تشترط قابلية التسديد لمدة طويلة للمؤسسة،

إن الأموال الخاصة هي التي تجابه الخطورة في حالة وقوعها في المؤسسة.

الأولى أن تكون هذه النسبة بين القيمتين 1 و 2، فإن تساوت مع العدد 2 أو تجاوزته، فهذا يعني أن الأموال الخاصة تساوي ضعف الديون أو أكثر، مما يجعل لها قدرة كافية للتسديد أو الإقتراض[1].

ثالثا ـ نسب قابلية التسديد:

أ- نسبة قابلية التسديد: مجموع الديون ÷ مجموع الأصول.

كلما كانت هذه النسبة منخفضة، كان الضمان أكثر لديون الغير و بالتالي حظ أكثر للحصول على ديون أخرى في حالة طلبها، و يستحسن أن تكون هذه النسبة تساوي العدد 0,5 و طبيعيا فهي أقل من 1.[2]

رابعا ـ نسب الخزينة: تبين هذه النسب قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها على المدى القصير لهذا فمن الضروري أن تتمتع المؤسسة بقدر من السيولة من أجل تغطية التزاماتها كما أن هذه النسب تربط بين الأصول المتداولة و الخصوم المتداولة بهدف قياس صافي رأس المال العامل و بيان وجود أو عدم وجود توازن بين الدّيون القصيرة و ما يقابلها من خصوم متداولة. فتتمثل فيما يلي :

أ- نسب السيولة العامة: تبين هذه النسبة كيفية التحول التدريجي للأصول المتداولة إلى السيولة بهدف مراجعة الالتزامات المالية قصيرة الأجل أي أنّها تبين مدى تغطية الديون قصيرة الأجل عن طريق الأصول المتداولة، و يمكن حسابها عن طريق العلاقة الموالية:

نسبة السيولة العامة= الأصول المتداولة ÷ الديون القصيرة الأجل.

من خلال هذه النسبة نلاحظ ما يلي[3]:

هذه النسبة هي مؤشر أولي و جوهري لمقدرة المشروع على مقابلة التزاماته الجارية بسرعة و بدون صعوبات. و السؤال الآن إلى أي مدى تعتبر هذه النسبة مقبولة ؟ يرى البعض أن النسبة النموذجية هي 1/2 إلا أن الحد الأدنى المقبول لهذه النسبة هي واحد صحيح ، فمعنى ذلك أنه إذا انخفضت الأصول المتداولة للمشروع بحيث أصبحت نسبة التداول واحد صحيح فمعنى ذلك أن المشروع مازال

---

[1]- ناصر دادي عدون، **مرجع سبق ذكره**، 1988، ص 54.
[2]- ناصر دادي عدون، **مرجع سبق ذكره**، 1988، ص 55.
[3]- سمير محمد عبد العزيز، **مرجع سبق ذكره**، 1998، ص232.

قادرا على تغطية التزاماته قصيرة الأجل . أما إذا انخفضت النسبة عن الواحد الصحيح فمعناه عدم مقدرة المشروع على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل بدون أن تواجه مشاكل وصعوبات .

هذا من جهة و من جهة أخرى فانه إذا زادت نسبة التداول عن الواحد الصحيح فمعناه أن صافي رأس المال العامل يظهر بالموجب و العكس صحيح فإذا انخفضت نسبة التداول عن الواحد الصحيح فهذا يعني أن صافي رأس المال العامل يساوي الصفر.

ب- نسبة السيولة الآجلة (المختصرة):

نسبة السيولة الآجلة= (قيم قابلة للتحقيق_القيم الجاهزة) ÷ الديون القصيرة الأجل.

تستخدم هذه النسبة لمعرفة قدرة المؤسسة على تسديد القروض القصيرة الأجل بدون قيم الاستغلال.

عند افتراض وجود صعوبة في تصريف المخزونات أو حدوث طارئ أو أن دوران المخزون أصبح بطيء حيث يفضل أن تكون هذه النسبة محصورة بين[0.3 ، 0.5].

إذا أصبحت النسبة =1 فهذا يعني أن قيم الاستغلال غير ممولة بالدّيون القصيرة الأجل، أما في حالة ما إذا كان دوران المخزون سريعا فان المؤسسة يمكنها أن تحصل على نسبة أقل من 1.

ج - نسبة السيولة الفورية(الآنية): نسبة السيولة الفورية= القيم الجاهزة ÷ الديون القصيرة الأجل.

تستخدم هذه النسبة للتأكد من قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل بالاعتماد على السيولة الموجودة لديها، و هذا يسمح بإعطاء نظرة صحيحة على السيولة المتوفرة و الموضوعة تحت تصرف المؤسسة في أي وقت، و هذا ما يؤدي بدوره إلى تفادي تجميد الأموال، و من الطبيعي أن تقل هذه النسبة عن الواحد، و ذلك لكي لا تترك الأموال سائلة دون استعمالها في أصول أخرى تحقق من ورائها المؤسسة مردود معين. و تكون هذه النسبة تساوي الواحد في حالة وصول تواريخ استحقاق ديون قصيرة الأجل الأقل من أسبوع.

خامسا- نسب التسيير أو الدّوران: عند حساب هذه النسب يفترض أن نشاط المؤسسة عادي و منظم، حيث يتم قياس سرعة دوران العناصر الحقيقية كالمخزونات و العناصر المالية كالحقوق و الدّيون :

أ- سرعة دوران المخزون: لحساب سرعة دوران المخزون لابد أن نميز بين المؤسسات الصغيرة

و المتوسطة التجارية و الإنتاجية:

في حالة المؤسسات التجارية النسبة تكون كالتالي:

سرعة دوران المخزون= سعر تكلفة البضاعة المباعة ÷ متوسط المخزون، مع العلم أن :

متوسط المخزون = (مخزون أول المدة + مخزون آخر المدة) ÷ 2.

أما فيما يخص المؤسسات الإنتاجية فهذه النسبة تكون كالتالي:

سرعة دوران المخزون= تكلفة المنتجات التامة الصنع ÷ متوسط المخزون.

حيث تعبر هذه النسبة عن عدد الأيام التي تدور أو تتحدد فيها المخزونات (قيم الاستغلال) خلال دورة الاستغلال، و من جهة البنك كلما كان هذا المؤشر كبيرا كان ذلك دليلا على سهولة انسياب مخزون المؤسسة.

ب- مهلة تسديد الزّبائن:

مهلة تسديد الزبائن= [(الزبائن+ أوراق القبض)× 360] ÷ رقم الأعمال بما فيه الضرائب.

علما أنّ: نسبة دوران الزبائن= رقم الأعمال فيه الضرائب ÷ (الزبائن+ أوراق القبض).

و هي تقيس كفاءة الإدارة في تحصيل ديونها و من مصلحة المؤسسة أن تكون هذه المدة أقصر ما يمكن و هذا لتحويل حقوق المؤسسة إلى سيولة بسرعة، و إذا كانت فترة التحصيل كبيرة نقول أن سياسات التحصيل في المؤسسة غير فعالة و أن المؤسسة تواجه مشاكل كبيرة في التحصيل من الزّبائن.

ج - مهلة تسديد الموردين:

مهلة تسديد الموردين= [(الموردين+ أوراق الدفع)× 360] ÷ المشتريات(بضائع أو لوازم).

علما أنّ: نسبة دوران الموردين= المشتريات(بضائع أو مواد و لوازم) ÷ (الموردون+ أوراق الدفع).

و تعبر هذه العلاقة عن المدة التي يمنحها الموردون للمؤسسة حتى تسدد المستحقات التي عليها حيث كلما كانت هذه المدة أطول كلما كان ذلك ايجابيا و مهما بالنسبة للمؤسسة، هذا يسمح بالتخفيف من المشاكل التي من الممكن أن تواجه تسيير الخزينة، كما أن طول هذه المدة يمنح المؤسسة فرصة لتسيير المستحقات.

سادسا ـ نسب المردودية:

أ- نسبة المردودية الاقتصادية:

نسبة المردودية الاقتصادية= نتيجة الاستغلال بعد الضريبة ÷ الأصول الاقتصادية،

تهتم هذه النسبة بالنشاط الرئيسي للمؤسسة ، و تستبعد النشاطات الثانوية و ذات الطابع الاستثنائي، حيث تحمل في مكوناتها عناصر دورة الاستغلال.

ب- نسبة المردودية المالية: نسبة المردودية المالية= النتيجة الصافية ÷ الأموال الخاصة،

تهتم المردودية المالية بإجمالي أنشطة المؤسسة و تدخل في مكوناتها كافة العناصر و الحركات المالية.

1-3-3-1-2- حسابات النتائج (مردودية النشاط): هو جدول لتحليل الاستغلال من خلال مختلف إيرادات و مصاريف السنة لدورة محاسبية دون تحديد تواريخ، دفع المصاريف أو تحصيل الإيرادات فهو يعتبر وسيلة لتحديد المجاميع الاقتصادية، و يستعمل في المفاهيم التسييرية بالدرجة الأولى، بالإضافة إلى أنه يعمل على إظهار مختلف مستويات النتائج وهو يبين نقاط الضعف في المؤسسة و

أسبابها و بالتالي إزالتها، و نقاط القوة و الإبقاء عليها، فلقد كان إيجاد النتيجة (نتيجة السنة المالية) سابقا حسب المخطط العام يتم بإيجاد جدول للاستغلال، ثم الأرباح و الخسائر[1]، و لكن في الوقت الحاضر أصبح إيجادها عن طريق حسابات النتائج الذي يعتبر أيضا الوثيقة الثانية التي يطلبها البنك من المؤسسة الطالبة للقرض من أجل معرفة نتائج المؤسسة التفصيلية منها الهامش الإجمالي، القيمة المضافة، نتيجة الاستغلال، النتيجة خارج الاستغلال، النتيجة الإجمالية للسنة المالية و النتيجة الصافية السنة المالية و طريقة حسابها هي كالآتي[2]:

- نسبة هامش الربح الإجمالي= هامش الربح الإجمالي/ المبيعات؛

- نسبة القيمة المضافة = القيمة المضافة/ المبيعات؛

- نسبة إجمالي فائض الإستغلال= إجمالي فائض الإستغلال/ المبيعات؛

- نسبة النتيجة الوظيفية= النتيجة الوظيفية/ المبيعات؛

- نسبة النتيجة العادية قبل الضرائب= النتيجة العادية قبل الضرائب/ المبيعات؛

- نسبة النتيجة غير العادية= النتيجة غير العادية/ المبيعات؛

- نسبة نتيجة السنة المالية الصافية= نتيجة السنة المالية الصافية/ المبيعات.

1-3-3-1-3- معايير تقييم المشاريع الإستثمارية:

أولا: معيار فترة الإسترداد (DR): هو عبارة عن معيار زمني يبين عدد السنوات اللازمة لتغطية تكلفة الإستثمار بواسطة الأرباح المتولدة عن هذا الأخير لكنه لا يأخذ بعين الإعتبار القيمة الزمنية للنقود و لا التدفقات ما بعد فترة الإسترداد، و يحسب كما يلي[3]:

فترة الإسترداد = قيمة الإستثمارات المبدئية/متوسط صافي التدفق النقدي السنوي.

ثانيا: معيار معدل العائد المحاسبي(TRC) : بينما تهتم الطرق الأخرى في تقييم الإستثمارات بالتدفقات المالية، يهتم هذا المعيار بالأرباح إلا أنه لا يأخذ بالحسبان عامل الوقت، و يحسب بالطريقة الآتية[4]: **معدل العائد المحاسبي= (متوسط الأرباح المحاسبية/تكلفة المشروع الأولية)×100.**

ثالثا: مؤشر الربحية(IP): تعتمد هذه الطريقة في حساباتها على نفس المعلومات التي تعتمد عليها طريقة القيمة الحالية، فإذا كان مؤشر الربحية أقل من الواحد الصحيح فيعني هذا أن التدفقات الداخلة

---

[1]- يوسف شرنوح، **المحاسبة**، المركز الوطني لتعميم التعليم، الإرسال الأول، ص08.
[2]- شعيب شنوف، **التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي**، دار زهران للنشر و التوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2012، ص 158.
[3]-محمد صالح الحناوي و آخرون، **الإدارة المالية**، كلية التجارة، الإسكندرية، مصر، 2001، ص 229.
[4]-حمزة محمود الزبيدي، **الإدارة المالية المتقدمة**، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص 180.

أقل من التدفقات الخارجة و بالتالي فإن الإقتراح غير مربح، أما في الحالة العكسية فيعتبر الإستثمار مربحا. و يحسب هذا المؤشر كالتالي[1]:

$$\text{مؤشر الربحية= القيمة الحالية الصافية للإستثمار/الإستثمار الأولي للمشروع.IP} = \frac{\sum \mathbf{vi\ (1+t)-i}}{\mathbf{I_0}}$$

رابعا: معيار القيمة الحالية الصافية (VAN): إن صافي القيمة الحالية هو الفرق بين مجموع القيم الحالية للتدفقات النقدية الصافية خلال عمر الإستثمار و التكلفة الأولية لهذا الإستثمار. فإذا كانت هذه القيمة أكبر من الصفر يقبل الإستثمارو إذا كان العكس فيرفض هذا الأخير[2].

خامسا: معيار المردودية الداخلي(TRI): و يعتبر من أهم الطرق المستخدمة للمفاضلة بين الإقتراحات الإستثمارية المختلفة، حيث يشير إلى ربحية المشروع و قوته الإيرادية بطريقة واضحة، و يعرف بأنه ذلك المردود الذي تتساوى عنده القيمة الحالية للتدفقات النقدية الداخلة مع القيمة الحالية للتدفقات النقدية الخارجة. و يتم اختبار أقرب معدلين للخصم أحدهما يظهر القيمة الحالية لصافي التدفقات النقدية الموجبة و الثاني يظهرها سالبة[3].

1-3-3-2- الدراسة الحديثة للمؤسسة: إضافة إلى الطرق الكلاسيكية التي تعتمدها البنوك في منح القروض ، ظهرت طرق إحصائية فعالة، و هذا لتقليص مدة الرد على المؤسسة الطالبة للقرض و كذا محاولة التوصل إلى مجموعة النسب المالية الأكثر قدرة و كفاءة على التنبؤ بالمؤسسات التي يمكن أن تكون في خطر الفشل المالي أو في أشد الحاجة إلى إعادة الهيكلة. و من هذه الطرق، نذكر:

1-2-3-3-1- نموذج Gordan Springate [4]: خلال سنة 1978 استخدم الباحث Springate أسلوب التحليل التمييزي المتعدد لاختيار أفضل أربع نسب مالية حصلت على 92,5 % لقدرتها على التمييز بين مجموعة من المؤسسات الناجحة ماليا و مجموعة أخرى من المؤسسات أعلنت إفلاسها أو تم تصفيتها، و ذلك حسب الصيغة الرياضية التالية:

$$\mathbf{Z= 1,03\ X_1 + 3,07\ X_2 + 0,66\ X_3 + 0,4\ X_4}$$

حيث أن:

X_1= رأس المال العامل / مجموع الأصول المادية؛

X_2= الأرباح قبل الفوائد و الضرائب / مجموع الأصول المادية؛

X_3= الأرباح قبل الضرائب / الخصوم المتداولة؛

---

[1]- سمير محمد عبد العزيز، **اقتصاديات الإستثمار و التمويل و التحليل المالي**، الطبعة الثانية، مصر، 2002، ص 95.
[2]- سليمان ناصر، **التقنيات البنكية و عمليات الإئتمان**، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، 2012، ص 46.
[3]- فهمي مصطفى الشيخ، **التحليل المالي**، رام الله، فلسطين، الطبعة الأولى، 2008، ص 14.
[4]- http://www.efos.unios.hr/ocjenjivanje-kreditne-sposobnosti-poduzetnika/wp-content/uploads/sites/154/2013/04/microsoft-powerpoint-modeli-ocjene-rizicnosti_novo1.pdf, consulté le 05/05/2018 à 17h :40, P25.

X_4= صافي المبيعات / مجموع الأصول المادية.

و كلما ارتفعت قيمة المؤشر Z فإنها تشير إلى سلامة المركز المالي للمؤسسة، أما إذا كانت أقل من 0,862 فإن المؤسسة تصنف على أنها مهددة بخطر الإفلاس.

1-3-3-2-2- طريقة رجال القرض: يتمثل مبدأ هذه الطريقة في تحديد مجموعة المؤشرات الكيفية و النوعية و ترجيحها من خلال تجربة مسيري القرض بهدف حساب تنقيط شخصي لكل زبون مراد تقييمه[1].

أ- مزايا طريقة رجال القرض:

ــ تدرس هذه الطريقة وضعية الزبون الطالب للقرض بكل جوانبه بطريقة شاملة من خلال دراسة العامل المالي و الاقتصادي و الشخصي؛ كما أنها تقوم بإعطاء كل عامل وزنه حسب تأثيره في سلوك الزبون، لذا يكون قرار منح القروض أكثر موضوعية؛

ب - عيوبها: صعوبة الحصول على المعلومات الخاصة بالعامل الشخصي و العامل الاقتصادي؛ صعوبة تحديد النسب المثالية؛ وبالرغم اختلاف طبيعة نشاط المؤسسات إلا أنها تجمعها في نموذج واحد.

1-3-3-2-3- طريقة التنقيط: ظهرت هذه الطريقة لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الخمسينات، و عرفت تطورا في فرنسا ابتداء من السبعينات، فطريقة التنقيط هي عبارة عن طريقة تسمح لنا بالتعبير عن الخطر الذي يمثله المقترض بالنسبة للمؤسسة المقرضة (البنك) من خلال إعطائه علامة أو نقطة.

أ - مزايا طريقة التنقيط: تسمح طريقة القرض التنقيطي بدراسة حجم كبير من ملفات القروض في أوقات قياسية، كما تسمح بتخفيض تكاليف دراسة ملفات القرض ، إضافة إلى السرعة في اتخاذ القرار مما يفيد في ربح الوقت.

ب - عيوب طريقة التنقيط: التغير في الأوضاع الاقتصادية مما يتطلب تغيير المعايير المستعملة و تعديلها باستمرار، كما أن عيّنة المؤسسات المستعملة لإعداد دالة تنقيط لها مميزات خاصة و بالتالي لا يمكن تطبيقه إلا على نفس المؤسسات التي تنتمي إلى نفس القطاع و لها مختلف الخصائص الأخرى.

[1] -E.Cohen**, analyse financière**, édition economica, 1990, p378 .

خلاصة الفصل:

إلى هنا، يمكننا الجزم بأن التمويل يأتي على رأس قائمة المشاكل التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لذا على السلطات و الهيئات المعنية من حكومة و بنوك و مؤسسات مالية معالجتها من جذورها و الحد منها، و هذا سعيا منهم إلى ضمان استمرارية نشاط هذا القطاع الحيوي. كما يمكن القول أنّ المجهودات التي تبذلها البنوك التجارية لإمداد هذه المؤسسات بالتمويل اللازم، إضافة إلى الإجراءات التي تتبعها في سبيل استبعاد المخاطر المحتملة الناجمة عن هذه العملية، فلاتخاذ القرار الأمثل فيما يخص تمويل المؤسسة لا يجب على البنك الاقتصار فقط على تحليل المعلومات المقدمة من طرف الزبون ، بل يجب أن يتعدى ذلك إلى قراءة مستقبل المؤسسة. أي أن البنك يعمل على دراسة ملف القرض من كل النواحي التقنية، الاقتصادية، التجارية، المالية و القانونية هذا ما يمنح البنك نظرة مفصلة حول مصير أموال مودعيه ، و منه اكتسابه للثقة عند الإقدام على هذه الوظيفة عن طريق دراسة الجدوى الاقتصادية .

إكتفينا في الفصل الحالي، بكل ما هو نظري عن القروض البنكية، و هو ما سبق سيأتي توضيحه من الجانب العملي في الفصل الموالي المتعلق بدراسة حالة طلب قرض استثمار لدى القرض الشعبي الجزائري، حيث ستتم محاولة إسقاط ما تم التعرف عليه في هذا الفصل على الفصل الموالي من الدراسة.

الفصل الثاني:

دور التمويل البنكي في التطوير العددي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

مقدمة الفصل:

بعد إتمامنا للفصل الأول و المتعلق بالجانب النظري لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف البنوك التجارية، ارتأينا أنه من الضرورة بمكان تدعيمه بفصل آخر تطبيقي يهدف بالدرجة الأولى إلى الوقوف عن كثب على السير الفعلي لهذه العملية.

في هذا الإطار، وقع اختيارنا على مؤسسة القرض الشعبي الجزائـــري أحد أهم البنوك التجارية العمومية الجزائرية، حيث سنعمل في بداية المطاف على تقديمها بصفة عامة، بعدها نمر إلى الجانب التحليلي أين سنركز على دراسة و تحليل طلب قرض استثمار وكذا الإطار العام لعملية اتخاذ قرار قبوله أو رفضه، و هذا بالإعتماد على مجموعة من أدوات التحليل المالي، المتمثلة في كل من النسب المالية و مؤشرات التوازن المالي المختلفة، إضافة إلى محاولة دراسة أثر التمويل البنكي (المقدم من طرف البنوك التجارية في الجزائر) لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على نمو و تطور القطاع ككل.

سيهتم المبحث الموالي بتقديم عام للهيئة المستقبلة والمتمثلة في القرض الشعبي الجزائري، وذلك عن طريق عرض نشأته، دوره وأهدافه إضافة إلى هيكله التنظيمي.

2-1- تقديم المؤسسة محل الدراسة (القرض الشعبي الجزائري):

2-1-1- نشأة و تطور البنك: بدأت الجزائر في تأميم البنوك الأجنبية سنة 1967 التي حلت محلها بنوك تجارية تملكها الدولة، ومن بين هذه البنوك التي ظهرت بعد التأميم، البنك محل الدراسة.

2-1-1-1- نشأة القرض الشعبي الجزائري:

تم تأسيس القرض الشعبي الجزائري بمقتضى المرسوم الصادر في 1967/05/14، [1] برأس مال إجتماعي قدره 15 مليون دينار جزائري، وهو ثاني بنك تجاري تم تأسيسه في الجزائر بعد الاستقلال، وقد تأسس بعد إدماج البنوك الآتية :

-البنك الشعبي التجاري و الصناعي للجزائر؛

-البنك الشعبي التجاري و الصناعي لعنابة ؛

-البنك الشعبي التجاري و الصناعي لوهران.

ثم اندمجـــت فيـــه ثلاث بنوك أجنبية أخرى هي:

-البنك الجزائري المصري بتاريخ 01 جانفي 1968.

-الشركة المرسيلية للبنوك (SMC :Société Marseillaise des Banques) بتاريخ 30 جوان 1968.

-الشركة الفرنسية للإقراض والبنوك (CFCB :Compagnie Française du Crédit et des Banques) سنة 1971.

-البنك المختلط ميسر MISR (BMAM).

وبعد الإصلاحات التي مست القطاع المصرفي في الجزائر تمت إعادة هيكلة القرض الشعبي الجزائري لينبثق عنه بنك التنمية المحلية سنة 1985، وتحوّل إليه 40 وكالة و550 موظفا و8900 حسابا من حسابات عملائه، كما عرف التحولات الموالية:

-أصبح القرض الشعبي الجزائري مؤسسة عامة اقتصادية "مؤسسة ذات أسهم "يحكمها القانون التجاري منذ 1989/02/22، حيث قدر رأسماله الاجتماعي ب 800 مليون د ج مقسمة إلى 800 سهم بقيمة إسمية 01 مليون د ج.

-تعود ملكية القرض الشعبي الجزائري إلى الدولة لكنها لا تقوم بتسييره و إدارته.

[1] - CPA, **Revue historique**, documentation Interne, 2011, p 41.

-يتكون مجلس الإدارة من 10 أعضاء مفوضين من قبل المساهمين.

-يتخذ مجلس الإدارة كل القرارات المتعلقة بالسياسة التجارية والمالية للبنك ، أما الأنشطة المتعلقة بالتسيير فتشرف عليها الإدارة العامة DG وعلى رأسها الرئيس المدير العام PDG .

ــ يتواجد مقر هذا البنك في الجزائر العاصمة، و يضم حاليا 137 وكالة مؤطرة من طرف 15 مجموعة يشتغل بها حوالي 4515 موظف، منهم 1259 عامل حاصل على شهادة الدراسات العليا، موزعين كما يلي :

جدول رقم (2-1): توزيع عمال القرض الشعبي الجزائري حسب الفئات:

الفئة	عدد العمال
إطارات عليا	390
إطارات متوسطة	941
أعوان التحكم	2288
أعوان التنفيذ	896
المجموع	**4515**

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على مجلة تاريخية ل CPA، 2011، ص47.

2-1-1-2- مراحل تطور القرض الشعبي الجزائري:

مر تطور القرض الشعبي الجزائري بعدة مراحل أهمها:

أ ـ الفترة الممتدة من 1967- 1985: إن مجال تدخل القرض الشعبي الجزائري واسع جدا، خاصة في المجالين الصناعي و التجاري، و حتى الأشغال العمومية و السكن و الصحة و الخزف. و لقد ساهم القرض الشعبي الجزائري بشكل كبير في تحقيق الأهداف المسطرة من طرف الدولة عبر المخططات التنموية الاقتصادية إبتداء من المخطط الثلاثي الأول (1967ــ 1969) الذي عرف فيه العمل المصرفي للقرض الشعبي الجزائري بدايته، وصولا إلى المخططين الرباعيين الأول و الثاني أين ساهم البنك في وضع الوسائل الإنتاجية المهمة من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني و بالتالي المحافظة على التوازن الجهوي و ذلك عن طريق تمويل المشاريع العمومية بصفة واسعة، و هذا ما اتضح جليا في السياسة المنتهجة من طرف البنك، حيث أن هناك تطور كبير في حركة البنك على مستوى العمليات البنكية التي يقوم بها في مجال رأس ماله، كما شهد تكيف القطاع المصرفي مع النصوص الخاصة بالتسيير الاشتراكي للمؤسسات و هذا منذ شهر نوفمبر 1979، ليبلغ عدد وحدات البنك، في عام 1980، 08 وحدات للاستثمار: وحدة الجزائر الوسطى، الجزائر المحيط، تيزي وزو، سيدي موسى (الجنوب)، وهران (الغرب)، تلمسان، قسنطينة، عنابة، هذا إضافة إلى وحدة المقر الرئيسي.

ب ـ الفترة الممتدة من 1986 إلى 1990: بعد إعادة هيكلة البنك سنة 1985، حاول القرض الشعبي الجزائري في هذه الفترة التركيز على تمويل كل المشاريع الخاصة بالسكن و الأشغال العمومية التي

تتطلب أمولا كثيرة اعتمادا على مبدأ التخصص البنكي و ما يميز هذه الفترة هو إنشاء مديريات جهوية.

أما في المجال التجاري فقد عرف البنك تطورا ملحوظا و هذا التأثير الإيجابي دعمه صدور كل من قانون 86 ــ12 و قانون 88ــ01 اللذان أعطيا البنوك دفعا جديدا من أجل القيام بوظائفهم الأساسية مما سمح للقرض الشعبي الجزائري، خلال نفس السنة التي صدر فيها القانون الأخير،بالرفع من حجم تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلى حوالي 10% بعدما كانت لا تتعدى نسبة 5%.

ج ـ الفترة الممتدة بين 1990- 1993: بدخول عهد الاستقلالية، تعتبر سنة 1990 من أهم مراحل تطور القرض الشعبي الجزائري ، حيث أصبح مؤسسة تجارية ذات أسهم، و بهذا تم دخول البنك في مجموعة من الإصلاحات على مستوى الهيكل التنظيمي و كذلك تحسين المعاملات مع الزبائن، كذلك صدور قانون النقد و القرض رقم 90ــ10 الصادر في 14 أفريل 1990 و الذي شجع البنك كثيرا خاصة في مجال المنافسة مع البنوك التجارية الأخرى نظرا لما يتطلبه اقتصاد السوق، فهذا القانون اعتبر حجر الأساس لبداية إصلاح النظام المالي و المصرفي الجزائري من أجل وضع سياسة نقدية

تساهم في تطويره، بإعطائه الاستقلالية و توسيع مجال منح القروض للمستثمرين الخواص، للمساهمة في تنمية الاقتصاد الوطني مما حتم على القرض الشعبي الجزائري الدخول في تبادلات سريعة و عميقة حسب خاصية المردودية و قدراته على تقييم المخاطر، و كذلك الجدية في الوساطة بين المقرضين و المقترضين و هذا بإعادة النظر في عوامل التنظيم و النشاط التجاري بتفضيل زبائن ذوي قدرات عالية مثل: (الوكالات العقارية، شركات التأمين، أصحاب المهن الحرة).

2-1-2- مهام و أهداف القرض الشعبي الجزائري:

تبعا للقوانين و التشريعات الجزائرية و باعتبار القرض الشعبي الجزائري واحد من البنوك الجزائرية، فهو يقوم بمعالجة مختلف العمليات من خلال المهام التي يؤديها من أجل تحقيق أهدافه المرجوة.

أ ـ مهام القرض الشعبي الجزائري: من جملة المهام التي يقوم بها هذا البنك، ما يلي:

1-أشكال مختلفة: الحسابات الجارية، حسابات الرصيد، دفاتر الإدخار ؛

2ــ تنمية و ترقية قطاع الصحة و الأدوية، التجارة، التوزيع، السياحة و الفندقة والإعلام و الإتصال، المؤسسات اليدوية و الحرفية؛

3ــ إعطاء قروض طويلة و متوسطة الأجل لمن يريد الحيازة على مسكن؛

4ــ إعطاء قروض قصيرة المدى (القرض الإستهلاكي).

ب ـ أهداف القرض الشعبي الجزائري: تتمثل أهداف القرض الشعبي الجزائري في النقاط الموالية:

ــ التسيير الديناميكي لخزينة البنك؛

2ــ تقوية المراقبة لتحسين التسيير؛

3ــ التطور التجاري و ذلك بإدخال تقنيات جديدة في ميدان التسيير و كذا التسويق؛

4ــ التحكم في القروض و كذا التسيير المحكم للمديونية الخارجية؛

5ــ تحسين و تطوير أنظمة المعلومات و كذا الوسائل التقنية.

و بما أننا في وقت كثرت فيه المنافسة و اشتدت فيه سياسة الإحتكار و المحافظة على الزبون قدر الإمكان وجب التركيز على جودة خدمات القرض الشعبي الجزائري ما دفعه إلى إنتهاج السياسة الآتية:

ــ ترقية الشبكة و تجديد التجهيزات و غرف الإنتظار و التي من خلالها يمكن تقديم خدمة جيدة و ذات جودة على الأقل تصمد أمام المنافسة؛

ــ محاولة تكوين إطارات ذات كفاءة عالية و تزويدهم بالأجهزة اللازمة و هذا بتنظيم دروس حول البنك خاصة من الناحية التجارية.

ج ـ لماذا القرض الشعبي الجزائري و ليس غيره من البنوك الجزائرية ؟

فتح رأس المال على الخارج معناه الدخول في مجال التطور الدولي، و اختيار القرض الشعبي الجزائري كان لاعتبارات عديدة منها:

-يعتبر بنك القرض الشعبي الجزائري أول بنك في الجزائر من حيث النشاط؛

-قدرته على تحصيل قروضه في مواعيدها و تغطية الديون ؛

-جودة الخدمة و دقتها ؛

-أغلبية زبائن القرض الشعبي الجزائري من القطاع الخاص بمعدل50 % من إجمالي العملاء ؛

-لجوءه إلى أحدث شبكة اتصالات في الجزائر لتسهيل الاتصالات و تسريعها بالرغم من تكلفتها الباهضة.

2-1-3- الهيكل التنظيمي للقرض الشعبي الجزائري:

لتحقيق أهداف القرض الشعبي الجزائري، من المهم تجنيد كل الوسائل المادية و البشرية التي تتطلب وجود تنظيم هيكلي ملائم، و يتمثل هذا الأخير فيما يلي:

2-1-3-1- رئاسة المديرية العامة (La présidence direction générale):

إن رئاسة المديرية العامة هو العضو المركزي في المديرية حيث تقوم بعدة أدوار متمثلة أساسا في: القيادة ، الربط و المراقبة، و في هذا الإطار فإنها تعمل على تطبيق إستراتيجية المؤسسة و كذا مخططات العمل، و يرأس المديرية العامة مجلس إدارة مكون من 10 أعضاء.

رئيس هذا المجال يعين من طرف هؤلاء الأعضاء و هو نفسه الرئيس المدير العام للبنك و يكون هذا الأخير محاطا ب: مديرية العلاقات الدولية، المفتشية العامة، مديرية المراجعة.

2-3-1-2- المديريات العامة المساعدة (Les directions générales adjointes):

هي مديريات مهمتها تأطير المديريات المركزية العملية و تنقسم إلى:

أ-**المديرية العامة المساعدة للالتزامات**:

هي مديرية متخصصة في أعمال القروض وما يتبعها من نزاعات قانونية، تقوم بالتمويل القانوني للمؤسسات الوطنية، تحضير ودراسة السياسة العامة للإقراض وتحديد الواجهة العامة للقروض ومتابعتها.

ب-**المديرية العامة المساعدة للتنمية**:

تسهر على تحسين وتنمية هياكل البنك وتطوير نمط التشغيل وتنظيمه وتكون كعنصر أساسي في إعداد مخططات نمو البنك ودراستها، كما تقوم أيضا بدراسة ميزانية البنك ومراقبتها، وهي المديرية المكلفة بمراكز الإعلام الآلي وتنمية نظام المعلومات بشكل عام وتسييره، من مهامها أيضا دراسة مشاريع الفروع الجديدة.

ج- **المديرية العامة المساعدة للأعمال الدولية**:

تتمثل مهمتها في التمويل الخارجي وتسيير عملية الصرف، وتنمية العلاقات مع المنظمات المالية الدولية، كما تشارك في ترقية الصادرات الوطنية، تفاوض من أجل الضمانات البنكية الدولية، التحويلات للمراسلين الأجانب وتقوم أيضا بتمويل التجارة الخارجية.

د -**المديرية العامة المساعدة للاستغلال**:

هدفها الأساسي هو تطوير النشاط التجاري للبنك وتنشيط الربط ومراقبة تسيير شبكة الاستغلال، كما تشارك في إعداد مخطط التنمية وتوسيع شبكة الاستغلال، وتقوم بدراسة السوق وتطوير المنتجات وتحسين نوعية الخدمات، وتشارك أيضا في تحديد الأهداف التجارية للبنك وفي إعداد ميزانية الاستغلال.

ه - **المديرية العامة المساعدة للإدارة والوسائل**: من مهام هذه المديرية تحضير سياسة الموارد البشرية ومخطط التشغيل، تكوين المستخدمين كما أنها مكلفة بالوسائل والتجهيزات التقنية ومخططات صيانتها.

تختص هذه المديرية بإجراءات المحاسبة البنكية، وهي المكلفة أيضا بعمليات الطباعة وحفظ الأرشيف.

و يمكن تلخيص هذه المعلومات في الشكل التالي:

الشكل رقم (2-1): الهيكل التنظيمي للقرض الشعبي الجزائري(المديرية العامة)

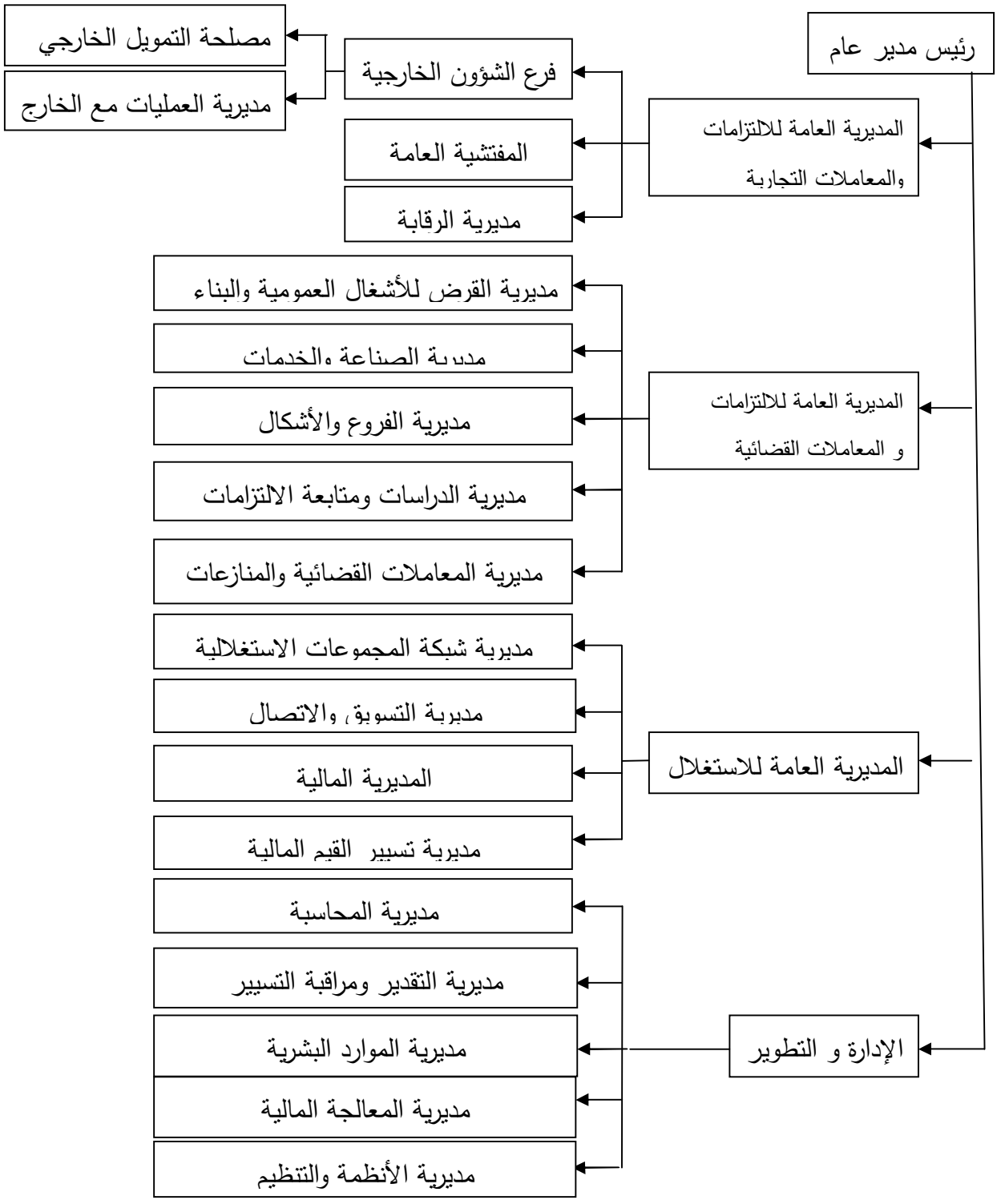

المصدر: وثائق مقدمة من طرف القرض الشعبي الجزائري، 2016.

2-2- أسس، معايير و كيفيات منح القروض البنكية على مستوى القرض الشعبي الجزائري:

بعد إيداع ملف طلب القرض من طرف الزبون لدى إحدى الوكالات التابعة للبنك، تقوم هذه الأخيرة بعمل دقيق يمكن أن يصل إلى الهيئات العليا في البنك، و ذلك حسب حجم و أهمية المبلغ المطلوب، لهذا فإنه من الضروري أن تكون هناك علاقة وطيدة و مستمرة مع المؤسسة الطالبة للقرض قبل، أثناء و حتى بعد دراسة الملف.

2-2-1- إجراءات منح القروض البنكية على مستوى CPA:

2-2-1-2- مكونات ملف القرض:

لا شك في أن لعملية منح القروض دورا أساسيا على الصعيد الاقتصادي، إلا أنه في نفس الوقت يشكل خطرا كبيرا على البنك خاصة فيما يتعلق بعدم الوفاء أو انعدام السيولة. و للخروج من دائرة الخطر، هناك مجموعة من الإجراءات يقوم بها البنك من أجل الإحتياط ، منها:

1ــ جمع عدد من الوثائق كالميزانيات و جداول حسابات النتائج و الملاحق؛

2ــ المعرفة الشخصية لطالب القرض و تكوين ثقة متبادلة؛

3ــ تحليل الوضعية المالية للمؤسسة؛

4ــ دراسة الضمانات المقدمة.

أي أن هناك مجموعة من الوثائق يجب على الزبون تقديمها عند توجهه إلى البنك بطلب قرض، و التي يمكن حصرها في النقاط و العناصر التالية:

أ- الطلب الشكلي للقرض: هذا الطلب يجب أن يكون مكتوب بخط يدوي و من طرف الشخص المكلف بالمؤسسة، كما يجب أن يحتوي على كل جوانب القرض من مبلغ و نوع، وحتى مدته، إضافة إلى معطيات أخرى متعلقة بهذا الأخير.

ب - الوثائق القانونية و الإدارية: تسمح الوثائق القانونية و الإدارية بتعريف المؤسسة الطالبة للقرض، و هي عادة ما تطلب مرة واحدة عند فتح الحساب، إلا إذا اقتضت الضرورة غير ذلك، وتتمثل هذه الوثائق في:

ــ نسخة مصادق عليها من السجل التجاري (ملحق رقم 01)؛

ــ نسخة طبق الأصل مصادقا عليها للوائح الأشخاص المعنيين؛

ــ نسخة لعقد ملكية المحل أو عقد التأجير حسب الحالة؛

ــ نسخة للكشف الرسمي للإعلانات القانونية؛

ـــ القانون الأساسي للشركة و محضر مداولات المجلس الإداري الذي يخص تعيين المدير العام للشركات بالأسهم.

ـــ اتفاقية الحساب الجاري.

ج ـ الوثائق المحاسبية و المالية:

ـــ الميزانيات و جدول حسابات النتائج للسنوات الثلاثة الأخيرة و كل من الميزانية و جدول حسابات النتائج التقديريين للسنتين المقبلتين، في حالة مؤسسة مر وقت على تواجدها.

ـــ الميزانيات و حسابات النتائج المتوقعة لثلاث سنوات مقبلة، في حالة مؤسسة جديدة.

د ـ الوثائق الضريبية و شبه الضريبية:

ـــ شهادة عدم خضوع للضرائب لتاريخ حديث (مدة أقل من ثلاثة أشهر) (ملحق 02).

ـــ شهادة دفع جميع الحقوق CASNOS، CNAS، CACOBATH لتاريخ حديث (ملحق 03).

فيما يتعلق بهذا النوع من الوثائق، فإن البنك يطلبها لأنه في حالة إفلاس المؤسسة ستكون الأولوية في لهذه الديون بالدرجة الأولى و منه إمكانية عدم سداد القرض (أي خسارة للبنك).

2-2-1-2- تقديم الزبون الطالب للقرض: عند دراسته لملف طلب القرض، لا يقتصر البنك على الوثائق السابقة فقط، بل يحتاج في دراسته إلى معطيات أخرى تتمثل أساسا في:

أ- الهيئة القانونية للمؤسسة:

ـــ تاريخ إنشاء المؤسسة؛

ـــ الشكل القانوني؛

ـــ رأس المال الإجتماعي؛

ـــ مجال و نوع النشاط ؛

ـــ عنوان المقر الاجتماعي و الوحدات الإنتاجية.

ب ـ الجانب الاقتصادي للمؤسسة: دراسة الجانب الاقتصادي للمؤسسة الطالبة للقرض تؤول إلى الدراسة التي تتضمن كل من طبيعة النشاط، وسائل الإنتاج ، المحيط الجغرافي و حتى قائمة الموردين و الزبائن. و لكن قبل الإنتقال لدراسة هذه العناصر، على البنك أن يركز على أهم عنصر في الإئتمان ألا و هو الثقة في المقترض، هذه الثقة تعتمد أساسا على نزاهة العميل و التزامه بتعهداته و عقوده اتجاه متعامليه في مجال نشاطه مع مرور الزمن. إن المعاملات المتكررة بين البنك و عميله، و امتدادها عبر الزمن، هي من يمكنها تقرير هذا الجانب المعنوي من عقد القرض.

ب ـ أ ـ طبيعة النشاط: إذا كانت المؤسسة تجارية، يتعين على البنك الإطلاع على طبيعة البضائع و السلع و مجال نشاطها. أما إذا كانت المؤسسة صناعية، فعلى البنك أن يكون على علم بالسلع و المنتجات المصنعة، نوعيتها، كميتها، و كذا مميزات المواد المصنعة، إضافة إلى معرفة ما إذا كان النشاط موسميًا سواءً كان هو على مستوى المبيعات أو التمويلات.

ب ـ ب ـ الوسائل و التجهيزات: يجب تحليل قدرة وسائل الإنتاج المادية من حيث قيمتها، مستواها التكنولوجي، و إمكانيات التجديد و التكييف، و هذا عن طريق تحليل و تسليط الضوء على كل من : القدرة الإنتاجية، قدرة التخزين، و شبكة التوزيع.

بالإضافة إلى ذلك، لا بد من إعطاء أهمية للوسائل البشرية، المادية و حتى المالية للمؤسسة و التي تسمح بتقييم أهميتها و قدرتها على ممارسة النشاط و مواجهة الصعوبات التي يمكن أن تحدث.

ج ـ محيط و بيئة المؤسسة: المؤسسة كونها جزء من الحياة الإقتصادية، لها إطارها الجغرافي و سوقها الخاص واللذان يعتبران من مؤشرات نشاطها.

ج ـ أ ـ الإطار الجغرافي: للموقع تأثير كبير على نشاط المؤسسة من حيث توفر الشروط اللازمة

و الملائمة بدون تأثير سلبي على البيئة مع قرب المؤسسة من مواقع التموين و مراكز الإستهلاك.

ج ـ ب ـ السوق : تعتمد السوق على قانوني العرض و الطلب، و لذلك يجب أن تتوفر في هذه السوق بعض المعلومات الهامة مثل:

ـــ معرفة كل من عمليتي التموين و التسويق الذين تعتمدهما المؤسسة؛

ـــ معرفة علاقاتها مع الموردين، و هل تستفيد من مهلات تسديد طويلة و كافية؟

أما بخصوص الزبائن، فالبنك يولي لهم عناية خاصة و ذلك عن طريق الحرص على معرفة:

ـــ العلاقة التي تربط الزبون بالمؤسسة؛

ـــ اختلاف و تنوع الزبائن؛

ـــ استقرار و وفاء الزبائن للمؤسسة؛

ـــ سياسة التسويق الخاصة بالمؤسسة؛

ـــ إمكانية وجود مجموعة من الزبائن المشكوك فيهم.

تجدر الإشارة إلى أن البنك يسعى لمعرفة المعلومات المذكورة أعلاه، من أجل أخذ فكرة عن:

ـــ قدرة المؤسسة على تلبية طلبيات السوق؛

ـــ المنافسة و سياسة الأسعار المنتهجة من طرف المؤسسة؛

ـــ قدرة المؤسسة على تطوير المبيعات.

إضافة إلى ما سبق، فالبنك لا يفوت فرصة الإستعلام عن الزبون لدى بنك الجزائر و هذا من أجل الوصول إلى إثبات أو نفي فرضية كونه مسجل في دائرة المخاطر و المشكوك فيهم.

2-2-2- دراسة مثال عن عملية منح قرض استثمار من طرف القرض الشعبي الجزائري:

بعد العرض الوجيز لمختلف المراحل النظرية المتعلقة بتكوين و دراسة ملف القرض، ستتم محاولة تقديم و شرح حالة طلب قرض استثمار على مستوى CPA، و ذلك من الطلب الخطي إلى غاية الخلاصة التي يقوم بها البنك و التي تهدف إلى إصدار قرار قبول أو رفض الطلب.

على مستوى القرض الشعبي الجزائري، تمر دراسة طلب قرض استثمار بالمراحل التالية:

-المرحلة الوصفية لملف طلب القرض؛

-الدراسة التقنو اقتصادية للمشروع؛

-الدراسة المالية للمشروع.

أولا: المرحلة الوصفية لملف طلب القرض:

أ- تقديم عام للمؤسسة: المؤسسة × هي مؤسسة حديثة النشأة، ذات مسؤولية محدودة، يقدر رأس مالها ب 000 000 40 دج، متخصصة في صناعة المعدات الكهربائية و لواحقها و تزاول نشاطها في الجزائر العاصمة.

ب - الغرض من طلب القرض: قصد رفع رقم أعمالها السنوي بنسبة 40%، لجأت المؤسسة لدراسة مجموعة من الحلول الممكنة لذلك و كانت أهمها التركيز على الجانب الإنتاجي، أي ضرورة اقتناء ثلاث آلات جديدة: اثنتين لإنتاج القطع البلاستيكية و الثالثة لقطعها إضافة إلى تشغيل يد عاملة إضافية بتكلفة إجمالية للمشروع تقدر ب 000 895 28 دج.

ج- الضمانات المقدمة:

- رهن عقاري؛

- رهن المعدات و الأدوات؛

- D.P.A.M.R مندوبية قسم الشرطة للتأمين ضد الكوارث (ما يعرف بالتأمين الشامل أو التأمين ضد كل المخاطر).

ثانيا: الدراسة التقنواقتصادية للمشروع:

أ- تكلفة المشروع:

أ-1- تكلفة اقتناء الآلات: تقدر التكلفة الإجمالية لاقتناء الآلات الثلاث ب 000 315 14 دج.

أ-2- تكلفة شراء المواد الأولية: تستلزم الآلات المراد اقتناءها مادتين أوليتين، الأولى تستعملها آلات إنتاج القطع البلاستيكية (500 كغ شهريا بتكلفة 300 دج للكغ الواحد)، أما الثانية فهي مادة تستعملها آلة القطع (100 كغ شهريا بتكلفة 150 دج للكغ الواحد). و عليه تصبح التكلفة الشهرية للمواد الأولية كالآتي:

- **المادة الأولى:** 500 × 300 = 150 000 دج
- **المادة الثانية:** 100 × 150 = 15 000 دج

و منه: التكلفة السنوية للمواد الأولية هي:

المادة الأولى: 150 000×12= 1 800 000 دج

المادة الثانية: 15 000 × 12= 180 000 دج

أي، أن التكلفة الكلية للمواد الأولية هي من الشكل:

1 800 000 + 180 000 = 1 980 000 دج

أ-3- تكلفة اليد العاملة:

- تستعمل المؤسسة ثلاث مجموعات لكل آلة يوميا، حيث تتطلب كل آلة 4 عمال و تقنيين أي ما يعادل 14 عامل لكل آلة و عليه يصبح مجموع العمال 42 عامل للآلات الثلاث.
- كما أن المؤسسة تمنح راتب سنوي قدره 300 000 دج لكل عامل.

أي أن التكلفة الإجمالية السنوية لليد العاملة هي : 300 000 × 42 = 12 600 000 دج.

بعد احتساب التكاليف الجزئية المتعلقة بكل من الآلات، المواد الأولية و اليد العاملة تصبح التكلفة الإجمالية للمشروع كما يلي:

تكلفة إقتناء الآلات + تكلفة شراء المواد الأولية + تكلفة اليد العاملة = التكلفة الكلية للمشروع

14 315 000 + 1 980 000 + 12 600 000 = 28 895 000 دج.

ب - السوق المستهدفة: تستهدف المؤسسة من خلال اقتنائها للآلات الثلاث إنتاج يغطي احتياجات السوق الوطنية و يتعدى ذلك إلى التصدير لمجموعة من البلدان المجاورة هي: تونس، ليبيا و المغرب. أما فيما يخص المنافسة فيوجد بعض المنافسين من الحجم المتوسط يتميزون بمنتوج ذو جودة منخفضة مقارنة بالذي سوف يتم إنتاجه.

ج - القيمة المضافة للمشروع على صعيد الاقتصاد الوطني: يساهم هذا المشروع في خلق مناصب شغل موزعة كالآتي:

- 36 عون تنفيذ (4 مجموعات لكل آلة و كل مجموعة بها 3 عمال)؛
- 06 أعوان تقنيين (عونين لكل آلة).

د- طريقة تمويل المشروع: ستتم تغطية التكلفة الإجمالية للمشروع بالقرض البنكي، لذا توجهت المؤسسة إلى CPA بهدف طلب قرض استثمار قدره 000 895 28 دج.

ثالثا: الدراسة المالية للمشروع:

جدول رقم (2-2): الميزانية التقديرية للسنوات الخمس الأولى من حياة المشروع: (الوحدة: دج):

البيان	السنة 1	السنة 2	السنة 3	السنة 4	السنة 5
الإستخدامات					
الاستخدامات الثابتة	63 801 603	56 789 122	47 621 021	42 201 574	35 103 526
الإستخدامات المتداولة	22 144 033	31 120 387	40 792 815	48 640 356	58 381 958
قيم الإستغلال	6 603 215	10 254 632	12 822 315	15 520 011	18 120 325
قيم قابلة للتحقيق	5 323 594	6 231 254	7 224 523	8 608 120	10 623 012
قيم جاهزة	10 217 224	14 634 501	20 745 977	24 512 225	29 638 621
مجموع الإستخدامات	**85 945 636**	**87 909 509**	**88 413 836**	**90 841 930**	**93 485 484**
الموارد					
الموارد الدائمة	74 125 271	71 066 244	67 392 601	64 491 128	60 682 230
الأموال الخاصة	45 230 271	47 950 244	50 055 601	52 933 128	54 903 230
الديون طويلة الأجل	28 895 000	23 116 000	17 337 000	11 558 000	5 779 000
الموارد المتداولة	11 820 365	16 843 265	21 021 235	26 350 802	32 803 254
ديون قصيرة الأجل	11 820 365	16 843 265	21 021 235	26 350 802	32 803 254
مجموع الموارد	**85 945 636**	**87 909 509**	**88 413 836**	**90 841 930**	**93 485 484**

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معلومات مقدمة من طرف البنك.

أ- التحليل بواسطة مؤشرات التوازن المالي: يعبر التوازن المالي عن التقابل القيمي و الزّمني بين الموارد المالية في الميزانية من جهة، و استعمالاتها من جهة ثانية، إذ انّه مرتبط بشكل كبير بقدرة المؤسسة على الحفاظ على درجة كافية من السيولة لضمان تعديل دائم للتدفقات النقدية، و قبل المرور إلى تطبيق مختلف الحسابات على مثال الدراسة، ارتأينا أن نذكر بطريقة حساب هذه المؤشرات:

- **رأس المال العامل الدّائم= الأموال الدّائمة - الأصول الثابتة.**

أو أيضا:

- **رأس المال العامل الدّائم= الأصول المتداولة - الدّيون قصيرة الأجل.**
- **الحاجة إلى رأس المال العامل = الاحتياجات الدّورية - الموارد الدّورية.**

أو بعبارة أخرى:

- ❖ **ح ر م ع : (قيم الاستغلال + قيم قابلة للتحقيق) – (الديون قصيرة الأجل عدا التسبيقات البنكية).**
- ❖ **الخزينة = القيم الجاهزة – التسبيقات البنكية.**

أو بصيغة أخرى:

- ❖ **الخزينة = رأس المال العامل الدائم – الحاجة إلى رأس المال العامل الدائم.**

جدول رقم (2-3): مؤشرات التوازن المالي للسنوات الخمس التقديرية الأولى للمشروع (الوحدة: دج)

المؤشرات المالية	1السنة	2السنة	3السنة	السنة 4	السنة 5
رأس المال العامل	10 323 668	14 277 122	19 771 580	22 289 554	25 578 704
إحتياجات رأس المال العامل	106 444	- 357 379	- 974 397	- 2 222 671	-4 059 917
الخزينة	10 217 224	14 634 501	20 745 977	24 512 225	29 638 621

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على الميزانية التقديرية.

قبل الشروع في تحليل الجدول أعلاه، ارتأينا تمثيل النتائج المتحصل عليها برسم بياني قصد تدقيق الملاحظة و منه إعطاء أفضل و أدق التعليقات الممكنة:

رسم بياني رقم (2-1): المؤشرات المالية التقديرية للسنوات الخمس الأولى للمشروع

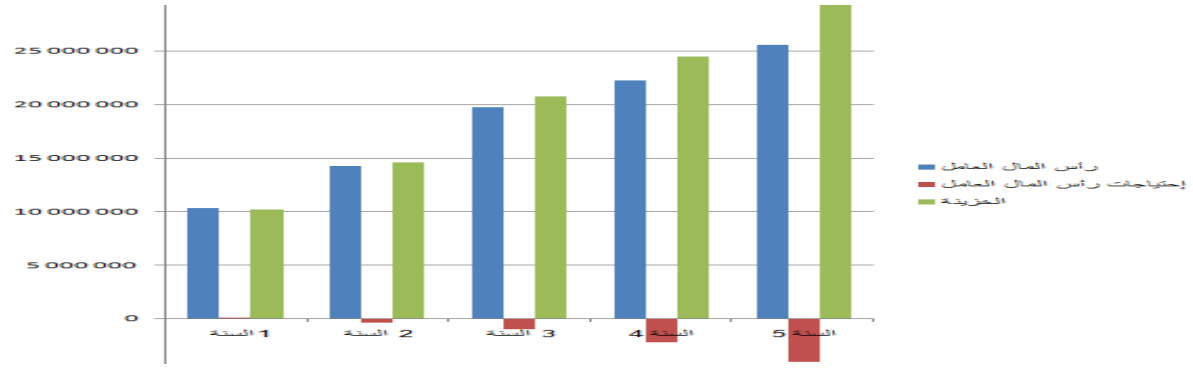

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الجدول أعلاه.

التعليق:

يتضح مما سبق أن كل من رأس المال العامل و الخزينة هما في تزايد مستمر، مما يدل على أن المؤسسة تمول أصولها الثابتة عن طريق مواردها الدائمة، و تمول ديونها القصيرة الأجل عن طريق أموالها الجاهزة، و عليه فإن الوضعية المالية للمؤسسة هي جيدة عموما.

و هو ما تثبته أيضا الحاجة إلى رأس المال العامل، و التي تشهد بدورها قيم سالبة ابتداء من السنة الثانية، أي أن المؤسسة ليست بحاجة إلى موارد إضافية كما كان عليه الحال في السنة الأولى أين كانت قيمة الحاجة إلى رأس المال العامل موجبة.

ب- التحليل عن طريق النسب المالية: قبل المرور إلى الحسابات و التحليلات المختلفة فإنه من الأجدر التذكير بطريقة و قاعدة حساب مختلف النسب المالية:

- ❖ نسبة التمويل الدائم = الموارد الدائمة / الإستخدامات الثابتة
- ❖ نسبة التمويل الذاتي = الأموال الخاصة / الإستخدامات الثابتة
- ❖ الإستقلالية المالية = الأموال الخاصة / مجموع الديون
- ❖ قدرة التسديد = مجموع الديون / مجموع الأصول
- ❖ نسبة السيولة العامة = الأصول المتداولة / الديون قصيرة الأجل
- ❖ نسبة مردودية النشاط = النتيجة الصافية / مجموع الأصول

جدول رقم (2-4): النسب المالية التقديرية للسنوات الخمس الأولى للمشروع

النسب المالية	السنة 1	السنة 2	السنة 3	السنة 4	السنة 5
التمويل الدائم	1,16	1,25	1,42	1,53	1,73
التمويل الذاتي	0,71	0,84	1,05	1,25	1,56
الإستقلالية المالية	1,11	1,20	1,30	1,40	1,42
القدرة على السداد	0,47	0,45	0,43	0,42	0,41
السيولة العامة	1,87	1,85	1,94	1.85	1.78
مردودية النشاط	0,06	0,09	0,11	0,14	0,15

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على الميزانية التقديرية للمشروع.

بعد هذا الجدول، نمر الآن إلى التمثيل البياني لهذه النسب و هذا قصد التعمق أكثر في التحليل و ضمان مصداقيته و توثيقه أكثر:

رسم بياني رقم (2-2): النسب المالية التقديرية للسنوات الخمس الأولى للمشروع

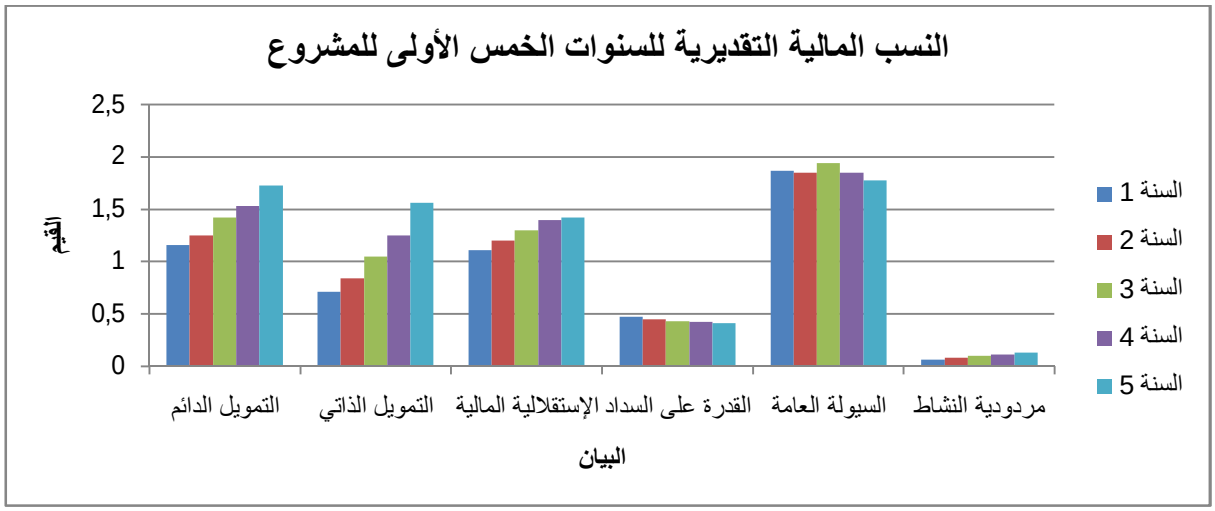

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الجدول أعلاه.

التحليل:

استنادا إلى كل من الجدول و الرسم البياني أعلاه، يمكننا مناقشة النسب المالية المختلفة باعتبارها من أهم الأدوات المالية التي تمكن المسير من متابعة مدى تطور المؤسسة و كذا اتجاهات هذا التطور، و من ثم اتخاذ القرارات الرشيدة التي تعطي صورة واضحة للوضعية المالية للمؤسسة:

- **نسبة التمويل الدائم:** نلاحظ أنه على مر السنوات الخمس نسبة التمويل الدائم هي في تزايد مستمر، كما أنها دائما أكبر من الواحد. بعبارة أخرى فإن الأصول الثابتة مغطاة بشكل كلي من طرف الأموال الدائمة و عليه فإن المؤسسة في أريحية مالية.
- **نسبة التمويل الذاتي:** خلال السنتين الأوليتين للمشروع، نلاحظ أن نسبة التمويل الذاتي هي أقل من الواحد أي أن الأموال الخاصة لوحدها غير كافية لتغطية الأصول الثابتة للمؤسسة لذا يتحتم عليها أن تستعين بالديون الخارجية لتغطية العجز، في حين أنه ابتداء من السنة الثالثة نلاحظ أن هذه النسبة صارت في تزايد و تعدت الواحد مما يعني أن المؤسسة صارت قادرة على تغطية أصولها الثابتة بأموالها الخاصة فقط دون اللجوء إلى الإستدانة الخارجية.
- **الإستقلالية المالية:** صحيح أن هذه النسبة أكبر من الواحد خلال السنوات الخمس لكنها تبقى غير كافية لأن هذه النسب القريبة من الواحد، أي أن قيمتي كل من الديون الخارجية و الأموال الخاصة هي متقاربة جدا هذا ما يشكل خطورة نوعا ما على المؤسسة (من الأفضل أن تكون قيمة الأموال الخاصة ضعف قيمة الديون حتى تتمكن المؤسسة من مجابهة الأخطار الممكنة).
- **القدرة على السداد:** نلاحظ أن هناك تناقص طفيف لنسبة قابلية التسديد كما أنها لم تتعدى نسبة 0,5 و هو ما يدل على تناقص قيمة الديون على مر السنوات لذا كلما كانت هذه النسبة منخفضة، كان الضمان أكثر لديون الغير و بالتالي حظ أكثر للحصول على ديون أخرى في حالة طلبها.

- **السيولة العامة:** نلاحظ من خلال الجدول أعلاه، أن نسبة السيولة العامة هي أكبر من الواحد، هذا ما يبين أن الأصول المتداولة تغطي جيدا الديون القصيرة الأجل، كما أنه مؤشر أولي و جوهري لمقدرة المشروع على مقابلة التزاماته الجارية بسرعة و بدون صعوبات.
- **مردودية النشاط:** تعبر مردودية النشاط عن قيمة النتيجة الصافية للمشروع مقارنة مع مجموع الوسائل المستعملة للحصول عليها، و في الحالة التي بين أيدينا نلاحظ أن هذه النسبة هي في تزايد منذ السنة الأولى إلى غاية السنة الخامسة للمشروع حيث انتقلت من 6 % إلى 15%.

تعد نسب المردودية من أهم النسب التي تحكم على صلاحية المشروع من عدمها و هذا على غرار نسبة المردودية المالية التي تلعب دورا كبيرا في رسم صورة المؤسسة لدى الغير كالبنوك و المساهمين...إلخ و بما أن هذه النسبة تحسب من خلال قسمة النتيجة الصافية على مجموع الأموال الخاصة فإنها تتأثر كثيرا بكيفية تمويل المؤسسة لنفسها فتختلف قيمتها كلما اختلفت طريقة التمويل سواء كانت عن طريق الأموال الخاصة فقط أو عن طريق اللجوء إلى الديون أيضا. **فما هو سبب هذا الإختلاف ؟**

للإجابة على هذا التساؤل لا بد من العمل بمبدأ **أثر الرافعة (effet de levier)**، و هو ما يستلزم حساب المردودية المالية في حالتي وجود القروض الخارجية و كذا انعدامها، ثم تحليل النتائج المتحصل عليها و المفاضلة بين الطريقتين.

قبل البدء في الحسابات، لا بد من إعطاء تفسير لماهية أثر الرافعة.

- **تعريف أثر الرافعة:** أثر الرافعة في المؤسسة يقصد به أثر القروض على مردودية الأموال الخاصة (المردودية المالية)[1].
- **توضيح العلاقة القائمة بين أثر الرافعة و المردودية المالية:** لتوضيح العلاقة القائمة بينهما، سيتم كتابة المرودوية المالية بدلالة المردودية الاقتصادية ، و منه سيتم استنتاج أثر الرافعة على المردودية المالية.

باعتبار أن :

- t_f: المردودية المالية؛
- t_e: المردودية الاقتصادية؛
- IBS: الضريبة على أرباح الشركات؛
- D : الديون؛
- K: الأموال الخاصة؛
- i: تكلفة الديون.

[1] - JEAN BARREAU, **Gestion financière**, ED DUNOD, 10e Edition, Paris, 2001, p 155.

و على هذا الأساس تكون العلاقة كالآتي:

$$t_f = (1 _ IBS)t_e + (1 _ IBS)(D/K)(t_e _ i)$$

ــ في حالة ما إذا كان D=0 ، تصبح المردودية المالية كما يلي: $t_f = (1 _ IBS)t_e$

ــ في حالة ما إذا كان D≠0، تقوم العلاقة: $(1 _ IBS)(D/K)(t_e _ i)$، بقياس أثر الرافعة، أي بقياس المساهمة الإيجابية أو السلبية للقروض في المردودية المالية:

ــ إذا كانت $t_e > i$، أثر الرافعة موجب، و كلما زادت قيمة D/K، زادت المردودية المالية.

ــ إذا كانت $t_e < i$، أثر الرافعة سالب، و كلما زادت قيمة D/K، نقصت المردودية المالية.

و منه سيتم تطبيق ما سبق على حالة المؤسسة × للسنة الأولى على سبيل المثال، علما أن معدل الضريبة على أرباح الشركات هو 19%، و معدل الفائدة هو 5, 5 %:

جدول رقم (2-5): دراسة أثر الرافعة على المردودية المالية: (الوحدة: دج)

	تمويل المؤسسة بأموالها الخاصة فقط	**تمويل المؤسسة بأموالها الخاصة + القروض**
الأموال الخاصة	74 125 271	45 230 271
الديون	0	28 895 000
الأصول الاقتصادية	74 125 271	74 125 271
نتيجة الاستغلال	8 046 349,69	8 046 349,69
مبلغ الفائدة	0	1 589 225
النتيجة الخاضعة للضريبة	8 046 349,69	6 457 124,69
النتيجة الصافية	6 517 543,24	5 230 271
المردودية المالية	**0,0879**	**0,1156**

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على الميزانية المالية التقديرية للسنة الأولى للمؤسسة ×.

لا شك في أن الديون غير محببة لدى مجمل الشركات مهما كان حجمها أو نوع نشاطها، حيث أن كل واحدة منها تسعى لتغطية حاجاتها بنفسها قدر المستطاع لتجنب اللجوء إلى الخارج، و ضمان بذلك الإستقلالية المالية.

لكن بالنظر إلى الجدول أعلاه، يتبين لنا أن للديون أهمية و تأثير كبيرين على المردودية المالية للمؤسسة، حيث نلاحظ أنها انتقلت من **0,0879** في حالة تمويل المؤسسة بأموالها الخاصة فقط، إلى **0,1156** في حالة تمويلها بأموالها الخاصة + القروض. و هو ما يعرف بأثر الرافعة المالية، و التي تساوي في هذا المثال:

أثر الرافعة المالية = 0,1156 - 0,0879 = 0,0277

و منه، فليس دائما مضرا و خطرا على المؤسسة أن تقوم بالإقتراض، لأن هذا الأخير يرفع من مردودية أموالها الخاصة.

إذن، و في ظل النظامين الجبائي و المحاسبي القائمين في الجزائر، يحبذ أن يلجأ المستثمر إلى إستعمال المديونية الخارجية (القروض البنكية) لتمويل مشروعه، و ذلك نظرا لما له من تأثير مباشر و إيجابي على المردودية المالية.

ج - اختبار صلاحية المشروع الاستثماري: يتم اختبار صلاحية المشروع الإستثماري عن طريق مجموعة من المعايير قد عرفناها في الفصل الأول من هذه الدراسة، و التي سنوجزها فيما يأتي:

ج-1- حساب القيمة الحالية الصافية (VAN):

جدول رقم (2-6): التدفقات النقدية التقديرية للسنوات الخمس الأولى للمشروع (الوحدة: دج):

البيان	السنة 1	السنة 2	السنة 3	السنة 4	السنة 5
النتيجة الصافية	5 230 271	7 950 244	10 055 601	12 933 128	14 903 230
الإهتلاكات	324 812	649 624	974 436	1 299 248	1 624 060
التدفقات النقدية	5 555 083	8 599 868	11 030 037	14 232 376	16 527 290
التدفقات النقدية المتراكمة	5 555 083	14 154 951	25 184 988	39 417 364	55 944 654
معدل الإستحداث	0,9479	0,8985	0,8516	0,8072	0,7651
التدفقات النقدية المستحدثة	5265663	7726981	9393180	11488374	12645030
التدفقات النقدية المستحدثة المتراكمة	5265663	12992644	22385824	33874198	46519227

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على الوثائق المقدمة من طرف البنك.

$$VAN=\sum CFi(1+i)^{-n}- I_0$$

حيث:

CFi: التدفقات النقدية للسنة i

I_0: التكلفة الأولية للإستثمار

i: معدل الإستحداث

و منه:

VAN= 5 265 663+7 726 981+9 393 180+11 488 374+12 645 030 - 28895 000 = **17 624 228DA**

إن إنجاز المشروع محل الدراسة يرجع إلى إنفاق مبلغ 000 895 28 دج و ربح مبلغ 228 519 46 دج. و بما أن القيمة الحالية الصافية موجبة و مهمة (17 624 228DA) فإن المشروع مهم و مربح.

ج-2- حساب مؤشر الربحية IP:

$$IP=1+ (VAN / I_0) = 1+ (17\ 642\ 228 / 28\ 895\ 000) = 160.99\ \%$$

استنادا إلى مؤشر الربحية، فإن كل دينار سينفق على المشروع ستكون مردوديته 1,6 دج. و عليه فإن المشروع مهم، مربح و يستحق التمويل.

ج-3- فترة استرداد المال المستثمر في المشروع DR :

من خلال جدول التدفقات النقدية المتراكمة أعلاه، ستكون فترة استرداد المال المستثمر في بداية المشروع حسب العلاقة الموالية :

$$DR= 3 + (\frac{28\ 895\ 000-22\ 385\ 824}{11\ 488\ 374}\times 12)$$

و منه فترة إسترداد المشروع هي ثلاث سنوات و ستة أشهر و 24 يوم.

ج-4- حساب معدل العائد الداخلي TRI:

$$17\ 642\ 228 = 5\ 265\ 633(1+r)^{-1} + 7\ 726\ 981(1+r)^{-2} + 9\ 393\ 180(1+r)^{-3} + 11\ 488\ 374(1+r)^{-4} + 12\ 645\ 030(1+r)^{-5}$$

و منه: **r = 21.62%**

إن معدل العائد الداخلي هو المعدل الذي تنعدم عنده القيمة الحالية الصافية. بعبارة أخرى، فإن معدل العائد الداخلي هو المعدل الذي تتساوى عنده القيمة المبدئية للإستثمار مع مجموع التدفقات النقدية الناتجة عن نفس الإستثمار. و من خلال الحساب يتبين لنا أن التكلفة القصوى التي يمكن للمشروع تحملها هي 21,62 % (على مدار خمس سنوات) و هو معدل جيد مقارنة مع معدل الفائدة الذي هو 5,5 %.

رابعا: القرار البنكي: يقصد باتخاذ القرار، إما قبول منح القرض للمؤسسة أو رفض ملفها، و لمعرفة ذلك لا بد من التذكير بالنتائج المتحصل عليها سابقا، عن طريق الدراسات الاقتصادية و المالية المنجزة و المتمثلة في التحليل باستعمال كل من دراسة محيط و بيئة المؤسسة، زبائنها، مؤشرات التوازن و النسب المالية، مردودية المشروع... حيث تم التوصل إلى:

ـــ للمؤسسة حصة لا بأس بها في السوق، و لكن يجب عليها أن لا تكتفي بهذه الحصة و تسعى لزيادتها دائما.

- تسعى المؤسسة للتصدير و هذه نقطة مهمة ليس فقط للمؤسسة و إنما للإقتصاد الوطني ككل فهي مصدر لإدخال العملة الصعبة.

ـــ ليس على المؤسسة ديون في بنوك أخرى، سوى القرض الشعبي الجزائري؛

ـــ ليس للمؤسسة أية مشاكل ضريبية أو شبه ضريبية؛

ـــ ليس على المؤسسة حقوق لدى صندوق الضمان الاجتماعي لغير الأجراء؛

ـــ المؤسسة قامت بدفع كل مستحقاتها لدى صندوق التأمين الإجتماعي للأجراء؛

هذا إضافة إلى أنه:

- **من خلال نسبة التمويل الدائم،** فإن الأصول الثابتة مغطاة بشكل كلي من طرف الأموال الدائمة و عليه فإن المؤسسة في أريحية مالية.
- **استنادا إلى نسبة التمويل الذاتي** فإن المؤسسة، و ابتداء من السنة الثالثة، صارت قادرة على تغطية أصولها الثابتة بأموالها الخاصة فقط دون اللجوء إلى الإستدانة الخارجية.
- **و بالنظر إلى نسبة الإستقلالية المالية** فالمؤسسة قادرة نوعا ما على مجابهة الأخطار المحتملة المتأتية من الديون الخارجية عن طريق أموالها الخاصة.
- **من خلال نسبة القدرة على السداد،** نلاحظ أن هناك تناقص في قيمة الديون على مر السنوات و عليه فالمشروع ليس فقط مربح و إنما سيخول للمؤسسة الوفاء بديونها و بالتالي سيكون لها حظ أكثر في الحصول على ديون أخرى في حالة طلبها.
- **بالإعتماد على نسبة السيولة العامة** يمكن القول أن الأصول المتداولة تغطي جيدا الديون القصيرة الأجل كما أنها مؤشر جوهري للحكم على مقدرة المشروع على مقابلة التزاماته الجارية بسرعة و بدون صعوبات.
- **مردودية النشاط** التي تعبر عن قيمة النتيجة الصافية للمشروع مقارنة مع رقم الأعمال المخصص له، على الرغم من ضعفها، إلا أنها في تزايد على مر السنوات الخمس الأولى من حياة المشروع.

و أيضا:

- **رأس المال العامل** الموجب و الذي يتميز بتزايد مستمر، كما أنه مؤشر جيد على أن المؤسسة تمول أصولها الثابتة عن طريق مواردها الدائمة.
- **الحاجة إلى رأس المال العامل** التي تظهر ابتداء من السنة الثانية نتائج سالبة دلالة على أن المؤسسة لم تعد بحاجة إلى موارد إضافية كما كان الحال في السنة الأولى التي أظهرت قيمة موجبة.
- **الخزينة** التي سجلت قيم إيجابية على مر السنوات الخمس دلالة على أن المؤسسة تمول ديونها القصيرة الأجل عن طريق أموالها الجاهزة.

و الآن فيما يلي تذكير بطلب المؤسسة:

- تقدمت المؤسسة × إلى القرض الشعبي الجزائري بطلب قرض استثمار بمبلغ 28 895 000 دج من أجل تمويل الإنتاج قصد رفع رقم أعمالها السنوي بنسبة 40%.

على ضوء ما سبق، فإنه من الأهمية بمكان أن يقوم البنك بتمويل هذه المؤسسة لتتمكن من إنجاز مشروعها، ليس فقط لأنها في صحة مالية جيدة و هي طبعا حالة تسمح لها بالإستدانة، إنما أيضا:

- لأن المشروع ذو أهمية اقتصادية لا يستهان بها، فهو يساهم في خلق 42 منصب شغل موزعة كالآتي:

- ❖ 36 عون تنفيذ (4 مجموعات لكل آلة و كل مجموعة بها 3 عمال)؛
- ❖ 06 أعوان تقنيين (عونين لكل آلة).

- كما أنه سيساهم في جلب العملة الصعبة للوطن من خلال التصدير للخارج.

- و كذا ما قدمته الشركة من ضمانات، و التي هي:

- ❖ رهن عقاري؛
- ❖ رهن المعدات و الأدوات؛
- ❖ D.P.A.M.R مندوبية قسم الشرطة للتأمين ضد الكوارث.

نظرا لكل ما سبق، و استنادا إلى الدراسة التي قام بها موظفو البنك، قرر هذا الأخير منح القرض المطلوب للمؤسسة ×.

2-3- المساهمة المالية للبنوك التجارية في تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

لطالما اعتبر التمويل عنصرا جوهريا في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدرجة أنه اعتبر في كثير من الأحيان المحرك الأساسي و العمود الفقري لهذا النوع من المؤسسات، حيث نجد أن العديد من الشباب الطموح و الهادف لإنجاز مشرعه الخاص دائما ما يتحجج بنقص أو انعدام السيولة الذاتية للبدء في نشاطه و ما صعب الأمر أكثر في نظرهم هو عزوف مؤسسات الإستدانة من بنوك و غيرها عن إقراضهم بسبب ارتفاع معدل المخاطرة المرتبط بهذه العملية. سننتقل الآن إلى دراسة الواقع الجزائري عن طريق طرح السؤال الموالي: **هل حقا يلعب التمويل دورا كبيرا في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المستوى الجزائري كما يلعبه في باقي دول العالم؟** هذا ما سنسعى لاكتشافه من خلال الدراسة الموالية التي سنستعين فيها بأحد أشهر برامج الإقتصاد القياسي.

و على هذا الأساس، قمنا بجمع حجم القروض التي منحتها البنوك التجارية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية على طول الفترة الممتدة بين سنتي 2003 و 2017 و صنفناها ضمن الجدول التالي الذي يضم أيضا تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لنفس الفترة بهدف نمذجة هذه المعطيات ضمن نموذج الإنحدار الخطي البسيط حتى تسهل دراسة تأثير التمويل كمتغير مستقل (x) على تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمتغير تابع (Y) عن طريق برنامج EVIEWS.

2-3-1- عرض مبالغ القروض التي منحتها البنوك التجارية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ابتداء من سنة 2003 إلى غاية سنة 2017:

سيتضمن الجدول الموالي عرض التطور السنوي لكل من حجم القروض البنكية الممنوحة لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و التطور العددي لهذه المؤسسات في الفترة الممتدة بين 2003و 2017:

جدول رقم (2-7): تطور كل من عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مبالغ القروض البنكية الممنوحة لها على سنوات 2003-2017

السنوات	حجم القروض البنكية الممنوحة(الوحدة: مليون دج)	عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
2003	345050	28857
2004	444575	312959
2005	444950	342788
2006	476350	376767
2007	551300	410959
2008	653875	519526
2009	771525	625069
2010	1000000	619072
2011	931625	659309
2012	1071900	711832
2013	1289075	777816
2014	1626150	852053
2015	1819300	934569
2016	1976950	1022621
2017	2165575	1074503
المجموع	**15568200**	**9528430**

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على النشريات الثلاثية لبنك الجزائر لسنوات 2007-2017 و النشريات الإحصائية لوزارة الصناعة و المناجم لسنوات 2003-2017.

ملاحظة: ستكون فترة مابين سنتي 2003 و 2017 هي مجال الدراسة في الأطروحة ككل، و قد وقع اختيارنا على هذه الفترة بالذات للأسباب التالية:

- يعد موضوع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هو الشغل الشاغل لأطروحتنا، و قد كان أول و أكبر دليل على الشروع في الاهتمام به من طرف الحكومة يتجلى من خلال صدور أول قانون لتنظيم هذا القطاع بشكل خاص: المتضمن "**القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة"** سنة 2001 (ملحق 04) و الذي كرس نهائيا دور ومكانة هذه المؤسسات في المجال الاقتصادي و حدد تدابير الدعم الرامية لترقية تنافسيتها. و لكن لم تبدأ بوادره بالظهور إلا بعد سنة 2003 التي شهدت إنشاء جملة كبيرة من هيئات دعم و مرافقة هذا القطاع كخطوة جادة لتطبيق قانون 2001 على أرض الواقع، و نذكر منها:
  - إنشاء "**مشاتل المؤسسات"**.
  - إنشاء "**مراكز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"**.
  - إنشاء "**المجلس الوطني الإستشاري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة"**.
  - ضبط تشكيلة "**المجلس الوطني المكلف بترقية المناولة وتنظيمه وسيره"**.

- إحداث "**المديريات الولائية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية**" على مستوى كل ولايات الوطن.

حيث تم التركيز في هذه المرحلة على تصميم ووضع حيز التنفيذ للبرامج الترقوية لتحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا إعطاء القطاع دوره الحقيقي كمنشط اقتصادي جواري خاصة على مستوى الولايات الداخلية للوطن.

- أما عن توقفنا عند سنة 2017 فهو راجع أساسا إلى نقص المعطيات و عدم مقدرتنا على الوصول إلى معطيات سنة 2018 لاسيما فيما يتعلق بالقروض البنكية الممنوحة لفائدة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

و كما تمت الإشارة إيه آنفا، ستبقى هذه الفترة صالحة و سارية المفعول في جميع أجزاء الأطروحة اللاحقة. قصد الوصول إلى تحليل أعمق و أسهل، ارتأينا تمثيل الجدول أعلاه في رسم بياني:

رسم بياني رقم (2-3): اتجاه نمو كل من عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و القروض البنكية الممنوحة لها في الفترة ما بين 2003 و 2017:

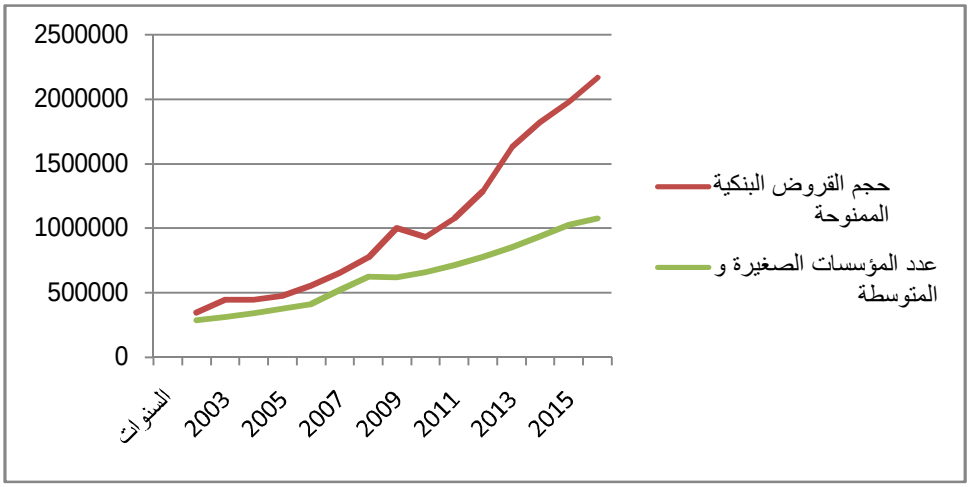

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الجدول أعلاه.

❖ **التعليق:** اعتمادا على كل من الجدول و الرسم البياني أعلاه، يمكننا استنتاج الآتي:

أولا- فيما يتعلق بحجم القروض البنكية الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، نلاحظ ما يلي:

هناك تطور ملحوظ و متزايد في حجم القروض البنكية الممنوحة لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مر السنين، فبعد أن كانت 345050 مليون دينار سنة 2003 انتقلت إلى 444575 مليون دينار سنة 2004 أي بنسبة زيادة سنوية قدرها 28,84%، ثم 444950 مليون دينار سنة 2005، حيث كانت نسبة الزيادة تقارب 0,08% مقارنة مع سنة 2004، و هكذا استمرت الزيادة إلى أن بلغت ما قيمته 2165575 مليون دينار جزائري سنة 2017.

بالرغم من تسجيل نمو إيجابي على مر السنين إلا أنه يبقى ضئيل مقارنة، من جهة مع مجموع القروض الممنوحة للإقتصاد ككل و من جهة أخرى مع دول أخرى من العالم، إضافة إلى التطورات الإقتصادية الحاصلة و كذا التزايد المستمر لنسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإقتصاد الوطني و الذي بلغ **1 074 503** مؤسسة مع نهاية 2017. فحسب ما أدلت به الجمعية المهنية للبنوك و المؤسسات المالية فإن ما قيمته 25% من إجمالي القروض الممنوحة تذهب لصالح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و هي قيمة جد صغيرة إذا ما قارناها مع الدول المتقدمة حيث تستفيد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من 75%، 65,5%، 75% من إجمالي القروض الممنوحة في كل من السويد، الصين و بلجيكا على التوالي[1]. و يمكننا تفسير هذا النمو المحتشم بضعف نشاط البنوك التجارية إضافة إلى ضعف إيراداتها الناتج بشكل أساسي عن ضعف الإيداعات و الموارد المالية الخاصة بها كما جاء ذكره في تقريري بنك الجزائر لسنتي 2010 و 2016. فحسب ذات المصادر، فإنه و إلى غاية نهاية سنة 2016، كانت الموارد المالية للبنوك التجارية في الجزائر مشكلة عموما من أموال خاصة بقيمة 42 مليار دينار (موزعة إلى رأس مال بقيمة 33 مليار دينار و احتياطات بمبلغ 9 مليار دينار) و قروض بما يقارب 21 مليار دينار.:

ثانيا – فيما يتعلق بعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على طول الفترة الممتدة من سنة 2003 إلى غاية 2017، و من خلال الجدول و الرسم البياني أعلاه يمكننا أن نقول أن هناك تطور إيجابي و مستمر لعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، بحكم أن هذه المرحلة شهدت أهم المحطات و القرارات في تاريخ القطاع، فبعد صدور الأمر رقم 01/03 الصادر في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار، والقانون التوجيهي رقم 01/18 الصادر بتاريخ 2001/12/12 الخاص بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أصبح ظاهرا للعيان مدى إدراك الدولة بأهمية هذه الأخيرة في النهوض بالتنمية خاصة بالنظر إلى تجارب البلدان المتقدمة كماليزيا و اليابان، وبالتالي حتمية الاهتمام بترقيته وتطويره وإعطائه المكانة اللازمة التي يستحقها في الاقتصاد الوطني، فتلت هذه القوانين قوانين ومراسيم أخرى منها على سبيل المثال المرسوم التنفيذي رقم 78/03 الصادر في2003/02/25 والمتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات، المرسوم التنفيذي رقم 80/03 الصادر في 2003/02/25 والمتضمن إنشاء المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنظيمه وعمله، القرار الرئاسي في 19 أفريل 2004 والمتضمن إنشاء صندوق ضمان قروض الاستثمار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المرسوم التنفيذي رقم 188/03 الصادر في 2003/02/22 والمتعلق بإنشاء المجلس الوطني لترقية المناولة....الخ.

هذا ما يثبته لسان الحال الملخص في الجدول أعلاه، إذ نلاحظ انتقال عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 288587 مؤسسة سنة 2003 إلى 312959 سنة 2004 (نسبة الزيادة السنوية كانت في حدود 7,79%) و استمرت الزيادة رويدا رويدا إلى غاية سنة 2007 حيث بلغت 410959 مؤسسة و لكن و ابتداء من سنة 2008 تم إدراج صنف جديد من المؤسسات الخاصة وهم "الأشخاص الطبيعيون (أصحاب المهن الحرة)"، وهذا ما جعل نسبة النمو السنوي مرتفعة جدا خلال

[1]-OCDE**, Le financement des PME et des Entrepreneurs**, 2018, p 22.

هذه السنة (26,42 %). أما عن التراجع الذي شهدته سنة 2010 مقارنة مع سنة 2009 فيعود ذلك إلى تغير طريقة و منهجية جمع البيانات الإحصائية المتعلقة بأصحاب المهن الحرة حيث انتقلت من غرفة المهن و الحرفCAM إلى الصندوق الوطني لغير الأجراء CASNOS. بعد سنة 2010، واصلت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تزايدها الإيجابي إلى أن بلغ عددها 1074503 مؤسسة سنة 2017.

بالرغم من التطور الإيجابي في عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الذي تحدثنا عنه في الفقرة السابقة إلا أنه يبقى محدود و غير مرض إذا نظرنا إلى النمو الديمغرافي في الجزائر خلال نفس الفترة، و هو ما جعل كثافة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في كل 1000 نسمة تسجل أرقاما محتشمة سيرد تفصيلها في الجدول التالي:

جدول رقم (2-8): كثافة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لكل 1000 نسمة في الجزائر

السنوات / المؤشرات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
عدد السكان*	32403514	32831096	33288437	33777915	34300076	34860715	35465760	36117637	36819558	37565847	38338562	39113313	39871528	40606052	41318142
عدد م ص م	288587	312959	342788	376767	410959	519526	625069	619072	659309	711832	777816	852053	934569	1022621	1074503
الكثافة السكانية لكل 1000 نسمة D	8,91	9,53	10,30	11,15	11,98	14,90	17,62	17,14	17,91	18,95	20,29	21,78	23,44	25,18	26,01

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على :

*- موقع البنك الدولي (https://donnees.banquemondiale.org/pays/algerie) يوم 2018/11/17 على الساعة 09:13.

- (D): هو عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لكل 1000 نسمة ويساوي: (عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة / عدد السكان) X 1000.

التحليل: إذا و كما أسلفنا ذكره، فالبرغم من أن كثافة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لكل 1000 نسمة في الجزائر تسجل معدلات موجبة و متزايدة، فهي انتقلت من 8,91 سنة 2003 إلى 9,53 سنة 2004، 10,30 سنة 2005 و هكذا استمر النمو حتى وصوله إلى حوالي 26 مؤسسة لكل 1000 نسمة من سكان الجزائر إلا أنها لم ترق حتى إلى المستوى المتوسط المتفق عليه عالميا ألا و هو 45 مؤسسة لكل 1000 نسمة.

بعد عرض مختلف الجداول أعلاه و التعليق عليها، لابد من التعريج سريعا على كل من برنامج EVIEWS و كذا نموذج الإنحدار الخطي البسيط:

يهتم الاقتصاد القياسي بدراسة العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية والتي لها خاصية هامة وهو اعتبارها متغيرات عشوائية، أي يوجد جزء من مكوناتها لا يمكن تفسيره ولذا توجد بعض الطرق القياسية لمعالجة هذا الجزء العشوائي. وتظهر أهمية البرنامج Eviews في أنه يجمع مجموعة متكاملة من الامكانات التي تمكن الباحث من استخدام هذه الطرق القياسية في معالجة مشاكل القياس بسبب هذا الجزء العشوائي. وذلك من خلال التقدير القياسي Econometric واستعراض مظاهر مختلفة لعرض نتائج هذه الطرق القياسية Views ومن هنا جاء إسم البرنامج Eviews. وتتسلسل خطوات التعامل مع بيانات المتغيرات الاقتصادية من ما يعرف بالتحليل الإحصائي الوصفي للبيانات ثم التحليل الكمي القياسي لها[1].

ولتوضيح دور البرنامج Eviews في سياق التحليل القياسي يجب تذكر الأسس التي يبنى عليها التحليل الاقتصادي، أولاً يوجد ما يعرف بالمنطق الاقتصادي وهي الصياغة المنطقية المشتقة والمبنية على فرضيات النظرية الاقتصادية البحتة. يأتي بعد ذلك محاولة صياغة هذا المنطق الرياضي في بعض الصور والعلاقات الرياضية بين المتغيرات الاقتصادية، سواء في شكل معادلة واحدة أو نظام من المعادلات وهو ما يعرف بالاقتصاد الرياضي. وعند بناء نموذج لعلاقة اقتصادية ما يصعب جمع جميع بيانات المتغيرات ذات العلاقة من جهة ومن جهة أخرى يجب تبسيط النموذج في عدد محدود من المتغيرات المفسرة (المتغيرات المستقلة) وبالتالي يبقى جزء من مكونات المتغير المفسر (المتغير التابع) لم يتم تفسيره بالمتغيرات المستقلة في النموذج (ويسمى هذا الجزء الباقي الحد العشوائي) وعند إضافة هذا الحد العشوائي إلى المعادلات يصبح إسم النموذج الذي يستخدم لوصف العلاقات الاقتصادية بالنموذج الاقتصادي القياسي. وفي النموذج الاقتصادي القياسي يقوم الباحث بعدة مهام منها: تقدير معاملات هذا النموذج، اختبار المعنوية (دلالة) الاحصائية، معالجة مشاكل القياس والتقدير.

ومن الطبيعي أن يتم إدخال البيانات في صورتها الخام للبرنامج ثم وفقا للصور الرياضية المطلوبة ثم تجرى التحويلات الرياضية على البيان، ثم اختيار أفضل أساليب التقدير والاختبارات الاحصائية التي تخدم أهداف البحث[2].

[1] -أ.د سفر حسين القحطاني، أ. سليمان عبدالعزيز المعجل ، **المادة: 331 قصر الحاسب الآلي في الاقتصاد التطبيقي**، جامعة الملك سعود، السعودية، 2014.

[2] - أ.د سفر حسين القحطاني، أ. سليمان عبدالعزيز المعجل، **مرجع سبق ذكره.**

❖ أما عن نموذج الإنحدار الخطي البسيط فيعني ذلك صياغة نموذج إحصائي يحتوي على الظاهرة المعنية بالتوقع y و x كمتغير مفسر.

بعد صياغة هذا النموذج، يتم تعويض المستوى المفروض لx و الخاص بفترة التوقع، و من ثم يتم الحصول على التوقع الخاص بy. يتم بناء هذا النموذج، باتباع الخطوات المذكورة كالآتي:

ــ التحديد الدقيق للظاهرتين و طرق قياسهما؛

ــ جمع البيانات الإحصائية حول yوx مع مراعاة الدقة؛

ــ إختيار شكل المعادلة المناسب، و يتم ذلك على أساس التحليل النوعي قبل كل شيء، أي التحليل المنطقي لطبيعة الظاهرتين المدروستين و العلاقة الموضوعية بينهما؛

ــ تقدير معلمات معادلة الإنحدار، حيث يستخدم عادة أسلوب المربعات الصغرى باعتباره يعطي أفضل التقديرات، الذي تكون معادلته كالآتي: y=F(x) أو بصيغة أخرى: $y_i=a+b_i+\varepsilon$ ، مع العلم أن aهو معامل الإنحدار ويعبر عن مقدار الزيادة في Y عند زيادة Xبوحدة واحدة.وb هو عدد ثابت ويعبر عن قيمة Y عندما X= 0 و ε يعبر عن الخطأ العشوائي؛ و كذا:

$$a=\frac{\sum_{i=1}^{n}(Xi-\bar{X})\,(Yi-\bar{Y})}{\sum_{i=1}^{n}(Xi-\bar{X})^2}$$

حيث : $\bar{X}$ و$\bar{Y}$ هما على التوالي: متوسط قيم x و متوسط قيم y[1].

ــ التحقق من دقة النموذج عن طريق حساب معاملي التحديد و الإرتباط، و ذلك باستخدام:

أ- معامل التحديد(R2): هذا المعامل يعبر عن نسبة تغيرات **Y** التي يمكن تفسيرها بتغيرات X.

$$R^2=\frac{\sum_{i=1}^{n}(\hat{Yi}-\bar{Y})^2}{\sum_{i=1}^{n}(Yi-\bar{Y})^2}=\frac{\text{التباين المفسر}}{\text{التباين الإحصائي}}$$

ب - معامل الإرتباط(R): وهو يعطي طبيعة العلاقة بين المتغيرين X و Y، و يحسب كالآتي:

$$|R|=\sqrt{R^2}$$

قيمة (r) تتراوح بين (1,1-) و كلما كانت قيمة (r) قريبة من الواحد، دل ذلك على وجود علاقة قوية بين x و y، و العكس صحيح إذا كانت قيمة (r) قريبة من الصفر.

أما إشارة (r) فهي تدل على طبيعة العلاقة، طردية إذا كانت موجبة و عكسية إذا كانت سالبة[2].

و لضمان صحة نموذج المربعات الصغرى أو نموذج الإنحدار البسيط، يجب أن يخضع هذا الأخير للإختبارات التالية :

---

[1] - الدكتور علي مكيد، **الإقتصاد القياسي: دروس و مسائل محلولة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص ص 18-19.

[2] - علي مكيد، **مرجع سبق ذكره**، ص 44.

- متوسط التوقع يساوي الصفر: $E(\varepsilon)= 0$

- تباينه يساوي قيمة ثابتة : Homo-scedasticity

- عدم وجود ارتباط ذاتي بين حدود المتغير العشوائي : Non-Autocorrelation

- يتبع المتغير العشوائي توزيعا طبيعيا.

2-3-2- دراسة أثر القروض البنكية على عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية باستعمال برنامج EVIEWS: بعد إدراج بعض المفاهيم حول كل من نموذج الإنحدار الخطي البسيط و كذا برنامج Eviews نمر الآن إلى المرحلة المتعلقة بالتطبيق على حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

فبعد إدخال البيانات، نتج لدينا معادلة النموذج و المقدرة ضمن الشكل الموالي:

شكل رقم: (2-2): معادلة الإنحدار لتمثيل العلاقة بين عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و حجم القروض البنكية الممنوحة لها

```
Estimation Command:
==========================
LS NBR_DE_PME  C MONTANTS_DES_CREDITS

Estimation Equation:
==========================
NBR_DE_PME = C(1) + C(2)*MONTANTS_DES_CREDITS

Substituted Coefficients:
==========================
NBR_DE_PME = 185820.214716 + 0.429160370197*MONTANTS_DES_CREDITS
```

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج Eviews.

من الشكل أعلاه نلاحظ أن:

- معادلة النموذج هي من العلاقة:

$$Y= 185820,2 + 0,43\ X + \varepsilon$$

حيث أن: Y يمثل عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، X: يمثل حجم القروض البنكية الممنوحة لفائدة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و ε هو الخطأ العشوائي.

- كل زيادة قدرها 1مليون دج في حجم القروض يصاحبها زيادة في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ب 43 مؤسسة.
- في حالة انعدام القروض فإن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سيكون في حدود 185820مؤسسة.
- هناك علاقة موجبة بين حجم القروض الممنوحة من طرف البنوك التجارية و التطور العددي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة و هو ما يوضحه أيضا الشكل البياني الموالي:

رسم بياني رقم (2-4): تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بدلالة تطور حجم القروض الممنوحة من طرف البنوك التجارية خلال سنوات 2003-2017:

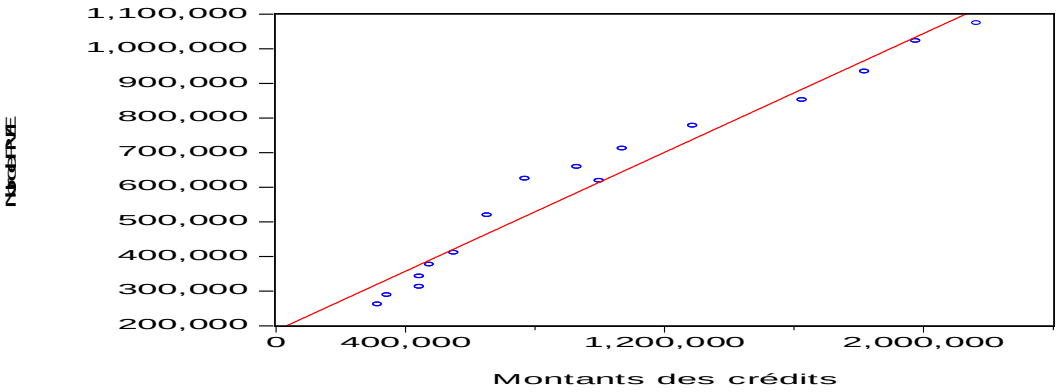

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج Eviews.

2-3-2-1- اختبار صلاحية النموذج رياضيا:

لإختبار النموذج رياضيا، سنعتمد على مجموعة من المؤشرات التي تهدف إلى اختبار الفرضيات الموضوعة سابقا (الخاصة بصلاحية نموذج الإنحدار)، و من هذه المؤشرات نذكر:

أ- إختبار Breush-Godfrey Serial LM test:

شكل رقم (2-3): إختبار Breush-Godfrey Serial LM test ليوضح مدى الإرتباط الذاتي بين الأخطاء العشوائية

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	5.267788	Prob. F(1,13)	0.1996
Obs*R-squared	5.204781	Prob. Chi-Square(1)	0.1491

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: Least Squares
Date: 10/25/18 Time: 15:16
Sample: 2002 2017
Included observations: 16
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	8277.467	22671.21	0.365109	0.7209
MONTANTS_DES_CREDITS	-0.009862	0.019790	-0.498322	0.6266
RESID(-1)	0.594969	0.237650	2.503555	0.0264

R-squared	0.325299	Mean dependent var	4.68E-11
Adjusted R-squared	0.221499	S.D. dependent var	52148.96
S.E. of regression	46012.45	Akaike info criterion	24.47857
Sum squared resid	2.75E+10	Schwarz criterion	24.62343
Log likelihood	-192.8286	Hannan-Quinn criter.	24.48599
F-statistic	3.133894	Durbin-Watson stat	1.956743
Prob(F-statistic)	0.077486		

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج Eviews.

بوضع قاعدة القرار التالية:

$$\begin{cases} H_0: \text{وجود ارتباط بين الأخطاء} \\ H_1: \text{عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء} \end{cases}$$

فإنه و اعتمادا على Prob* Chi-Square التي هي أكبر من 1%، 5% و 10% فإننا نقبل H_1 و نرفض H_0، و عليه فإنه لا يوجد ارتباط ذاتي بين حدود المتغير العشوائي (Non-autocorrelation).

ب- إختبار Heteroscedasticity test ARCH :

شكل رقم (2-4): إختبار Heteroscedasticity test ARCH لإختبار ثبات تباين حد الخطأ العشوائي

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.073977	Prob. F(1,13)	0.7899
Obs*R-squared	0.084875	Prob. Chi-Square(1)	0.7708

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 10/25/18 Time: 15:17
Sample (adjusted): 2003 2017
Included observations: 15 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	2.68E+09	1.09E+09	2.461837	0.0286
RESID^2(-1)	-0.075138	0.276254	-0.271988	0.7899

R-squared	0.005658	Mean dependent var	2.48E+09
Adjusted R-squared	-0.070829	S.D. dependent var	3.05E+09
S.E. of regression	3.15E+09	Akaike info criterion	46.70436
Sum squared resid	1.29E+20	Schwarz criterion	46.79877
Log likelihood	-348.2827	Hannan-Quinn criter.	46.70335
F-statistic	0.073977	Durbin-Watson stat	1.984441
Prob(F-statistic)	0.789903		

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج Eviews.

بوضع قاعدة القرار التالية:

$$\left.\begin{array}{l} H_0: \text{ثبات التباين} \\ H_1: \text{عدم ثبات التباين} \end{array}\right\}$$

فإنه و اعتمادا على Prob* Chi-Square التي هي أكبر من 1%، 5% و 10% فإننا نقبل H_0 و نرفض H_1، أي أن تباين سلسلة حد الخطأ العشوائي ثابت.

ج- إختبار إذا كان المتغير العشوائي يتبع توزيعا طبيعيا:

شكل رقم (2-5): اختبار التوزيع الطبيعي للمتغير العشوائي:

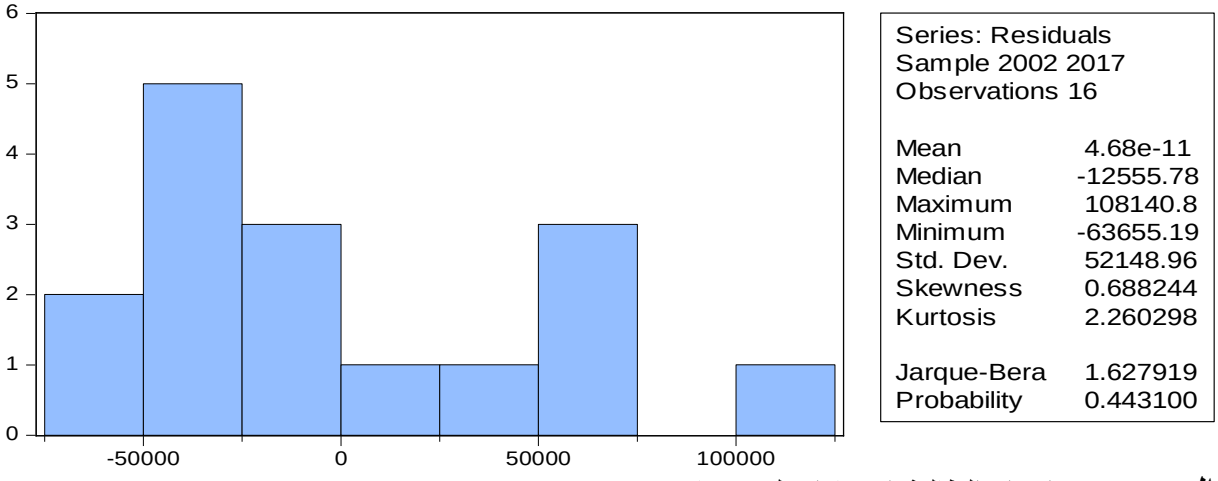

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج EVIEWS.

بوضع قاعدة القرار التالية:

H_0: بواقي معادلة الإنحدار موزعة توزيعا طبيعيا
H_1: بواقي معادلة الإنحدار غير موزعة توزيعا طبيعيا

فإنه و اعتمادا على إحصائية Jarque-Bera التي هي أكبر في نفس الوقت من 1%، 5% و 10%، نقبل H_0 و نرفض H_1 أي أن البواقي تتوزع توزيعا طبيعيا و هو ما يوضحه المخطط البياني على اليسار.

2-2-3-2- اختبار معنوية النموذج اقتصاديا:

شكل رقم (2-6): نموذج الإنحدار الخطي البسيط لتمثيل العلاقة بين عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و حجم القروض البنكية الممنوحة لها

Dependent Variable: NBR_DE_PME
Method: Least Squares
Date: 10/25/18 Time: 15:08
Sample: 2002 2017
Included observations: 16

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	185820.2	26312.27	7.062112	0.0000
MONTANTS_DES_CREDITS	0.429160	0.022752	18.86267	0.0000

R-squared	0.962142	Mean dependent var	611893.3
Adjusted R-squared	0.959438	S.D. dependent var	268018.8
S.E. of regression	53979.30	Akaike info criterion	24.74706
Sum squared resid	4.08E+10	Schwarz criterion	24.84363
Log likelihood	-195.9765	Hannan-Quinn criter.	24.75200
F-statistic	355.8002	Durbin-Watson stat	0.778027
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج Eviews.

أ- إن أهم مؤشر لقياس جودة النموذج هو Rsquared أو ما يعرف بمعامل التحديد، و هو يدل على مدى قوة العلاقة بين القيم الفعلية و القيم المقدرة للنموذج، كما أن حجم القروض يشرح و يفسر تقريبا 96% من التغيرات الكلية التي تحدث في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، هذا ما يثبت و يؤكد مرة أخرى قوة العلاقة الموجودة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و بين حجم القروض البنكية الممنوحة من طرف البنوك التجارية.

ب – بوضع قاعدة القرار التالية:

H_0: النموذج غير مناسب
H_1: النموذج مناسب

فإنه و اعتمادا على F-statistic، نلاحظ أن $F_{tab}<F_{cal}$ و عليه: نرفض H_0 و نقبل H_1، أي أن النموذج مناسب و مقبول معنويا.

ج - بوضع قاعدة القرار التالية:

H_0 :النموذج غير مناسب
H_1 :النموذج مناسب

فإنه و اعتمادا على t-Statistic، نلاحظ أن $t_{tab}<t_{cal}$ و عليه: نرفض H_0 و نقبل H_1، أي أن حجم القروض الممنوحة من طرف البنوك التجارية له تأثير معنوي على عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و هو ما يشير إلى أهمية القروض في رفع و زيادة عدد هذه المؤسسات.

2-3-2-3- التنبؤ باستعمال النموذج:

اعتمادا على نتائج نموذج الإنحدار الخطي البسيط أعلاه يمكننا التنبؤ بعدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لسنة إضافية (أي سنة 2018، في هذا الصدد، لا بد من التنويه إلى أن التنبؤ سيكون لسنة إضافية واحدة فقط بسبب قلة البيانات المتوفرة و أن النموذج بحد ذاته مبني على أساس مشاهدات و متغيرات محدودة العدد و لم تتجاوز 30 مشاهدة، إضافة إلى سعينا لضمان دقة أكثر في التنبؤ)، لذلك يجب علينا دراسة الإتجاه العام لتطور حجم القروض البنكية الممنوحة لفائدة هذه المؤسسات منذ سنة 2003 إلى غاية سنة 2017 ثم محاولة استنتاج الحجم المتعلق بسنة 2018 و تعويضه في المعادلة العامة المتحصل عليها من خلال النموذج الإحصائي أعلاه.

جدول رقم (2-9): النمو السنوي لحجم القروض البنكية الممنوحة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر منذ سنة 2003 إلى غاية سنة 2017

السنوات	النمو السنوي لحجم القروض البنكية الممنوحة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر
2003	-
2004	0,28843646
2005	0,0008435
2006	0,07056973
2007	0,15734229
2008	0,18606022
2009	0,17992736
2010	0,29613428
2011	-0,068375
2012	0,15057024
2013	0,20260752
2014	0,26148595
2015	0,11877748
2016	0,08665421
2017	0,09541212

المصدر: من إعداد الطالبة

التحليل:

نلاحظ من الجدول أعلاه أن حجم القروض البنكية و بشكل عام يسجل تطور موجب و متزايد على مر سنوات الدراسة، و أن السنة التي شهدت أهم نمو هي سنة 2010 حيث بلغت نسبة الزيادة 29% مقارنة مع سنة 2010. استنادا على هذا الجدول و مع شرط ثبات كل العوامل الأخرى فإن المرجح أن حجم القروض البنكية سيشهد نموا سنويا قدره 1,54 في سنة 2018 أي ما يقارب حوالي 3334985,5 مليون دج. أي، بعد التعويض في معادلة الحد العام :

$$\hat{Y}_{2018} = 185820,2 + 0,43\ (3334985,5)$$

سيصبح عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مع شرط ثبات كل العوامل الأخرى طبعا، حوالي **1619864 مؤسسة**. بعد توقع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2018 يجب علينا تحديد مجال التوقع باحتمال 95% لأنه لا يمكن التحكم في الواقع أو في الظواهر التي يمكن أن تحدث فعليا و التي من شأنها مخالفة نتائج التوقعات، لذلك وجب علينا حصر هامش الزيادة أو النقصان في مجال محدد. سيتم بناء أو تحديد مجال التوقع باتباع الخطوات الآتية:

$$\hat{Y}_{PR} \pm t_{tab} * S\hat{Y}_{x+\tau}$$

حيث:

$$S\hat{Y}_{x+\tau} = \sqrt{\frac{\sum(Y-\widehat{Y})^2}{n-2}} * \sqrt{1 + \frac{1}{n} + \frac{(\tau+\frac{n-1}{2})^2}{\sum x^2 - \frac{(\sum x)^2}{n}}}$$

τ يعبر عن خطوات التوقع و هي سنة واحدة في هذه الحالة

و منه يصبح مجال التوقع كالآتي:

$$\left.\begin{array}{l} S\hat{Y}_{x+\tau}=55249,8 \\ T_{tab}=t_{(15-2)\ ;95\%}=1,771 \end{array}\right\} \Longrightarrow S\hat{Y}_{x+\tau} * T_{tab}=97847,4$$

أي أن مجال التوقع سيكون على الشكل التالي:

$$\hat{Y}_{PR} \pm 97847,4 \Longrightarrow 1619864 \pm 97847,4$$

$$\hat{Y}_{2018} \Longrightarrow \mathbf{[1522016,6\ ;1717711,4]}$$

2-3-2-4- الإستنتاج العام من النموذج:

صحيح أن التمويل يلعب أدوارا أساسية و مهمة في تطوير و زيادة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر و هو ما أوضحه نموذج الإنحدار الخطي البسيط في مختلف مراحله، هذا من جهة. و من جهة أخرى لدينا الواقع الجزائري المتميز بصعوبة الحصول على القروض المصرفية التي تعتبر إحدى كبرى المعوقات في طريق تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما أن هنالك إشارات إلى ضعف فرص الوصول إلى الموارد المالية في القطاع المالي المنظم من جانب هذه المؤسسات نسبة لارتفاع معدل العجز في السداد وعلو تكلفة إدارة القروض الصغيرة.

هذا ما جعل أصحاب الأعمال الصغيرة والمتوسطة في القطاعين الصناعي والتجاري يعتقدون في كثير من الأحيان أن قلة رأس المال هي العقبة الأساسية إن لم تكن العقبة الوحيدة للاستثمار غير أن الملاحظ في عديد المجالات هو أن بعض المشروعات تعمل بنجاح منقطع النظير نسبة لاستغلالها لرأس المال المتوفر لديها، على قلته، استغلالا حسنا.

و على هذا الأساس لا بد من إعادة النظر في أسباب عدم تطور قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و عدم تحقيقه للأهداف المنوطة به في الدول النامية التي منها الجزائر (و التي بقي اقتصادها إلى حد اليوم مرتبط بعائدات المحروقات على حساب القطاعات الأخرى)، و هذا ما سنحاول الوقوف عليه في الباب الموالي من الدراسة خاصة في فصلها الرابع.

خلاصة الفصل:

إنّ المتتبع لأطوار هذا الفصل يتضح له جليا أنّ البنوك عامة و القرض الشعبي الجزائري خاصة مقسم إلى مديرية عامة و مديريات جهوية و وكالات ، و الوكالة هي التي تقوم بالتعاملات مباشرة مع الزبائن، في حين يرتكز عمل المديريات الجهوية و المديرية العامة على تنظيم و مراقبة أعمال الوكالة.

و وكالة CPA في الجزائر الوسطى كغيرها من الوكالات الأخرى تعتمد على برامج متخصصة في دراسة المشاريع ، حيث تحرص على إرسال المعلومات الخاصة بهذه الأخيرة إلى المصالح المعنية، أين يتم القيام بعملية الدراسة التي تشتمل على التحليل المالي لمعطيات المشروع، و على أساس ذلك يتم إصدار قرار قبول أو رفض منح القرض لتمويل هذا المشروع . و هو ما جسدته الدراسة المالية التي قمنا بها للمشروع الذي قدمناه كمثال للدراسة في الفصل التطبيقي، كما تطرقنا أيضا إلى الدور الكبير الذي تلعبه البنوك التجارية في الجزائر، خاصة فيما يتعلق بتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، إذ لاحظنا أن هناك علاقة طردية، قوية و مباشرة بينهما، فكلما زاد حجم القروض البنكية الممنوحة، زاد معه أيضا عدد هذه المؤسسات في الجزائر.

إلى هنا، اقتصر عملنا فقط على دراسة التمويل البنكي لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بجانبيه النظري و التطبيقي، أما في الفصول الموالية و إلى جانب التمويل سيتم الخوض أيضا في المتغيرات الأخرى المحتملة التي يمكن أن تلعب دورا فعالا في تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر الذي بدوره سيؤثر كثيرا على الاقتصاد الوطني.

الباب الثاني:

واقع و آفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

الفصل الثالث:

عرض تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

مقدمة الفصل :

أخذت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حصة كبيرة من اهتمامات الاقتصاديين و غيرهم من أصحاب القرار على المستوى العالمي، باعتبارها آلية فعالة و ناجعة في تحقيق أهداف مختلفة منها التنويع الاقتصادي، معالجة الفقر، زيادة الدخول، تشغيل العمالة، إحلال الواردات السلعية، استغلال الموارد المحلية، تشجيع روح الابتكار، خلق اقتصاديات مترابطة قطاعيا...إلخ، إضافة إلى غيرها من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية الهامة، مما دعا كثير من الدول والمنظمات وبعض المشروعات للقيام ببرامج متعددة لتنمية هذا النوع من المؤسسات.

أما جزائريا، و على إثر فشل المؤسسات الكبيرة في تحقيق الأهداف المنوطة بها، فقد أدّى التحول الذي عرفته الساحة الاقتصادية مع نهاية الثمانينات حتى يومنا هذا، إلى انفتاح الاقتصاد الوطني واندماجه في السياق الاقتصادي العالمي، ممّادفع بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى إعادة تأهيل نفسه قصد ضمان تكييفه مع المنافسة الدولية.

و عليه سنقوم بتخصيص هذا الفصل من أجل الوقوف على مختلف الجوانب النظرية المتعلقة بهذا القطاع خاصة مختلف الصعوبات المواجهة في سبيل إيجاد تعريف موحد له، مع التركيز على تعريف وزارة الصناعة و المناجم و كذا محاولة إبراز أهميته ومختلف الخصائص التي تميّزه عن باقي القطاعات الأخرى.

1-3- عموميات حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

قبل تناول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، ارتأينا أنه من الحكمة بمكان أن نقوم برفع الالتباس عن جملة من المفاهيم (المنظمة، الشركة، المقاولة) التي تعبر كلها عن المؤسسة الاقتصادية و نعرج بعدها بتعريف المؤسسات الإقتصادية بصفة عامة، من ثم نتطرق للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي هي جزء لا يتجزأ من المؤسسات الإقتصادية ككل.

- المنظمة L'organisation: عبارة تطلق على كل تجمع يتم تنظيمه وفق قواعد ز أسس معينة، اجتماعية كانت أم اقتصادية أو سياسية أو ثقافية أو غير ذلك.

- الشركة Firmeأو Société: فتعنى و تهتم خاصة بالهيكل الاقتصادي مهما كان حجمه أو طبيعته الاقتصادية و القانونية.

- المقاولة Entreprise: و هي مشتقة من كلمة Entrepreneur أي المقاول فنشير خاصة إلى الخطر و المغامرة التي تميز توظيف الأموال في النشاط الاقتصادي أما المؤسسة فهي تطلق على أي تجمع اقتصادي أو اجتماعي مؤسس بصفة رسمية، حيث أن هناك عدة مؤسسات منها سياسية، اجتماعية، تربوية و أخرى اقتصادية[1].

من التعاريف الشافية و الوافية في هذا المجال، نجد تعريف أوكيل محمد السعيد في كتابه وظائف و نشاطات المؤسسة الصناعية الصادر عن ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر:" المؤسسة يمكن أن تعتبر كعميل اقتصادي، كهيكل عضوي، و كنظام أو منظومة".

- المؤسسة عميل اقتصادي: أي أن المؤسسة تقوم بنشاط ذو طابع صناعي أو تجاري أو مالي يعود بالنفع على القطاع الإقتصادي لبلد ما.

- المؤسسة هيكل عضوي: فالمؤسسة عادة ما تتكون من مستخدمين و جملة مصالح و أقسام يكمل بعضها البض الآخر.

- المؤسسة نظام: و هذا كونها قائمة على جملة من العلاقات و التبادلات بين مختلف أجزائها

و مكوناتها.

و عليه و استنادا إلى ما سبق، يمكن تحديد الهدف الأساسي الذي تقوم من أجله المؤسسة الإقتصادية و ذلك من خلال تبني التعريف التالي :"المؤسسة عبارة عن وحدة اقتصادية تقوم بمزج عوامل الإنتاج لتحصل في الأخير على السلع و الخدمات لتصريفها في السوق"[2].

و هذا ما يوضحه الشكل التالي:

---

[1] - يوسف حسن يوسف، **مرجع سبق ذكره**، ص 13.

[2] - بهلول بلقاسم حسن، **الجزائر بين الأزمة الإقتصادية و الأزمة الأساسية**، منشورات دحلب، الجزائر، 1993.

الشكل رقم(3-1): ماهية المؤسسة

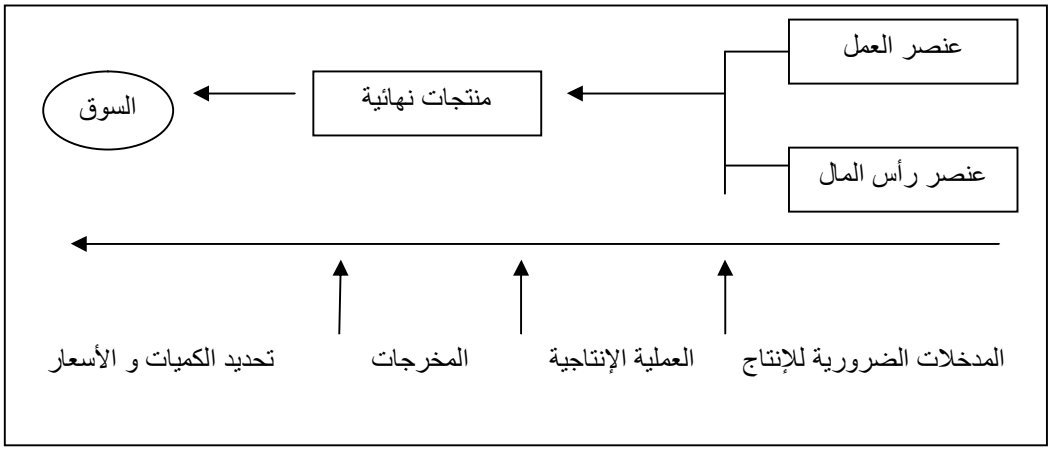

المصدر: رابح خوني، رقية حساني، **المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مشكلات تمويلها** ، الطبعة الأولى، ايتراك للطباعة و النشر و التوزيع، جامعة بسكرةـ الجزائر،2008، ص13.

بعد تعريف المؤسسات الإقتصادية عموما، ننتقل الآن إلى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تعددت تعاريفها و تباينت من بلد لآخر، و ذلك استنادا لجملة من المعايير فرضتها عوامل مختلفة أهمها درجة النمو الاقتصادي و التطور التكنولوجي، و في ما يلي سيتم عرض أهم صعوبات التعريف، المعايير النوعية و الكمية المحددة له، إضافة إلى استعراض أهم التعاريف لبعض بلدان العالم على سبيل المثال لا الحصر، لكن قبل كل هذا و ذاك ارتأينا أنه من الأهمية بمكان أن نتطرق إلى عوامل نشأة و ظهور هذا النوع من المؤسسات :

3-1-1- عوامل نشأة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة: إن إعادة بعث الإهتمام بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بعد عشرية السبعينات من القرن الماضي كان

نتيجة لعدة عوامل متقربة فيما بينها، و يمكن تقسيمها إلى ثلاثة أقسام رئيسية:

أ- عوامل متعلقة بالمؤسسات الكبيرة: و تندرج ضمنها ضعف نموذج المؤسسات الكبيرة في التأقلم مع ظروف المحيط الإقتصادي، الإجتماعي و السياسي، و تخليها عن بعض الأنشطة التي كانت في السابق حكرا عليها، وذلك بفعل آثار و نتائج نظرية تقسيم السوق و المقاولة من الباطن التي تلجأ إليها المؤسسة بهدف تلبية الطلب المتزايد على بعض التخصصات، كما قد تستخدم كآلية لتخفيض التكلفة الثابتة.

ب ـ عوامل متعلقة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة: و تأخذ هذه العوامل جوهرها من خلال دور و مميزات هذا النوع من المؤسسات، و ذلك من خلال توزعها عبر مختلف المناطق مما يسهل عملية توزيع الثروة و اليد العاملة، و مساهمتها في تحسين ظروف العمل، و فضلا عن ذلك تلعب دورا فعالا في الإبداع التكنولوجي كما أنها تعتبر النواة الأولى لنشأة الصناعات و المشاريع الكبرى.

ج ـ عوامل متعلقة بالمحيط الإقتصادي: يندرج ضمن ذلك العوامل سياسات التحرير المالي و النقدي التي ساعدت على نشأة اللامركزية في التسيير و انسحاب الدولة من عديد الأنشطة الإقتصادية، خاصة في الدول النامية و الدول التي كانت تنتهج النهج الإشتراكي، و في مقابل انسحاب الدولة برزت سياسات الدعم الحكومي للمؤسسة الصغيرة و المتوسطة الخاصة[1]. و الشكل الموالي يوضح ذلك باختصار:

شكل رقم (2-3): عوامل نشأة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

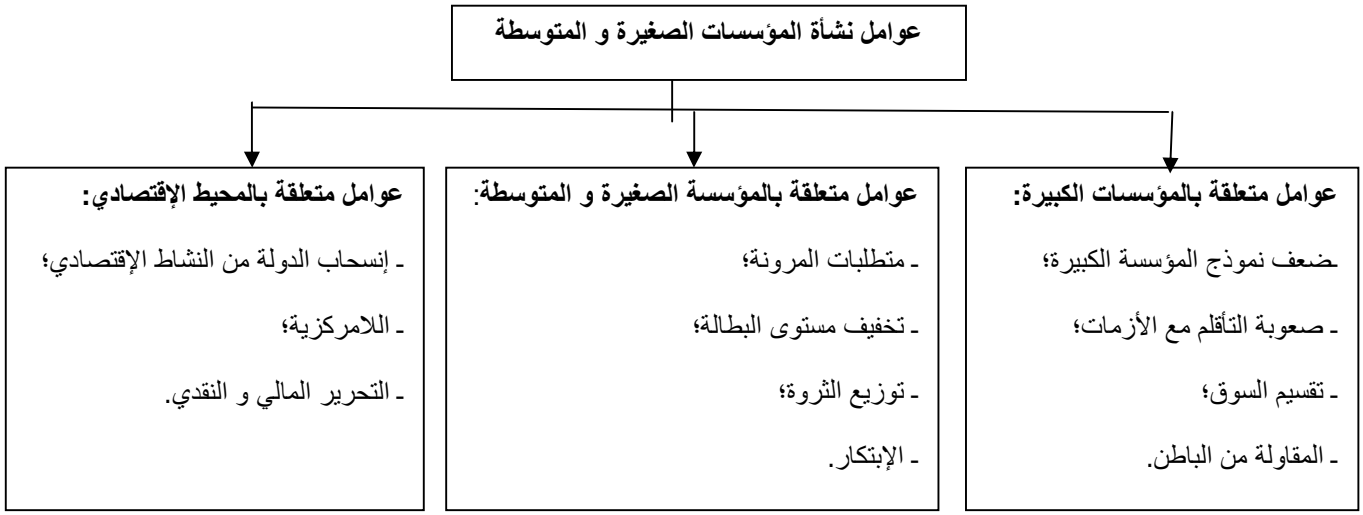

المصدر: من إعداد الطالبة.

3-1-2ـ مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة: لقد تعددت التعاريف و تباينت من بلد لآخر، و ذلك استنادا لجملة من المعايير فرضتها عوامل مختلفة أهمها درجة النمو الاقتصادي و التطور التكنولوجي، و في ما يلي سيتم عرض أهم صعوبات التعريف، المعايير النوعية و الكمية المحددة للتعاريف، وأهم التعاريف المقترحة من طرف بعض بلدان العالم:

3-1-2-1ـ صعوبات تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

لقد عرف هذا القطاع غياب تعريف موحد على المستوى الدولي، وذلك استنادا لجملة من العوامل[2]:

3-1-2-1-1ـ العوامل الاقتصادية: و تشمل ما يلي:

أ- اختلاف درجة النمو: التفاوت في درجة النمو يقسم العالم إلى درجات متباينة، أهمها البلدان المتقدمة الصناعية و البلدان النامية، و يعتمد هذا التفاوت على مستوى تطور التكنولوجيا المستعملة في كل بلد و وزن الهياكل الاقتصادية المتمثلة في المؤسسات الاقتصادية، و هو ما يترجم اختلاف النظرة إلى هذه

---

[1]ـ العايب ياسين، **إشكالية تمويل المؤسسات الإقتصادية، دراسة حالة المؤسسة الصغيرة و المتوسطة في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011، ص ص 180-181.

[1]ـ رابح خوني، رقية حساني، **مرجع سبق ذكره**، 2008، ص27.

المؤسسات من بلد لآخر، فالمؤسسة الصغيرة و المتوسطة في أوروبا أو ألمانيا أو في أي بلد صناعي آخر تعتبر كبيرة في البلدان النامية كالجزائر أو غيرها، كما أن شروط النمو الاقتصادي و الاجتماعي تتباين من فترة إلى أخرى، فما يمكن أن نسميها بالمؤسسة الكبيرة الآن قد تصبح مؤسسة صغيرة أو متوسطة لاحقا.

ب ـ تنوع الأنشطة الاقتصادية: باختلاف النشاط الاقتصادي يختلف التنظيم الداخلي و الهيكلة المالية

للمؤسسات، فالمؤسسات التي تعمل في الصناعة غير المؤسسات التي تعمل في التجارة، و تختلف هذه الأخيرة عن تلك التي تقدم خدمات و هكذا. و يكمن هذا الاختلاف في كون أن المؤسسات الصناعية تحتاج رؤوس أموال ضخمة و يد عاملة كثيرة و هيكل تنظيمي أكثر تعقيدا، يفرض توزيع المهام مع تعدد الوظائف و مستويات اتخاذ القرار،و هذا على عكس المؤسسات التجارية التي لا تتطلب كل هذه التعقيدات .

ج ـ اختلاف فروع النشاط الاقتصادي: و تختلف كل مؤسسة عن غيرها حسب فرع النشاط الذي تنتمي إليه، حسب كثافة اليد العاملة و حجم الاستثمارات الذي يتطلبه نشاطها.

3-1-2-1-2- العوامل التقنية : و تتلخص في مستوى الاندماج بين المؤسسات فكلما كانت هذه الأخيرة أكثر اندماجا، يؤدي هذا إلى توحد عملية الإنتاج و تمركزها في مصنع واحد، أي كبر حجم المؤسسات، لكن لما تكون العملية الإنتاجية مجزأة و موزعة إلى عدد كبير فهذا يؤدي إلى ظهور عدة مؤسسات صغيرة و متوسطة[1] .

3-1-2-1-3- العوامل السياسية : و تتمثل في مدى اهتمام الدولة و مؤسساتها بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و محاولة تقديم مختلف المساعدات له و تذليل الصعوبات التي تعترض طريقه من أجل توجيهه و ترقيته و دعمه، و على ضوء العامل السياسي يمكن تحديد التعريف و تبيان حدوده و التمييز بين المؤسسات حسب رؤية واضعي السياسات و الاستراتيجيات التنموية و المهتمين بشؤون هذا القطاع[2].

3-1-2-2- معايير تحديد تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة: تنقسم هذه المعايير إلى نوعين: معايير نوعية و أخرى كمية،تهتم هذه الأخيرة بتصنيف المؤسسات على أساس جملة من السمات الكمية التي تبرز الفروق بين الأحجام المختلفة للمؤسسات، كما أن معيار العمالة(عدد العمال، حجم العمالة) الذي يعتبر من المعايير الكمية، و هو الأكثر استخداما و شيوعا. في حين تهتم المعايير النوعية بتصنيف المؤسسات حسب طبيعة المشاركة في الإدارة إضافة إلى معيار التنظيم.

أ- المعايير الكمية: و تشمل كل من معياري العمالة و رأس المال المستثمر، و في هذا الإطار وضع **عمار سلامي** في كتابه، جدولا (رقم 1ـــ1) يوضح فيه استعمال المعايير الكمية لفصل المؤسسات

الصغيرة و المتوسطة عن المؤسسات الأخرى.

---

[1]- رابح خوني، رقية حساني، **مرجع سبق ذكره**، ص 28.

[2]- حميدي يوسف، **مستقبل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية في ظل العولمة**، أطروحة دكتوراة في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 2008، ص 67.

جدول رقم (3-1): المعايير الكمية في تحديد تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

	قطاع المؤسسات المصغرة		المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	
	عدد العمال	رأس المال	عدد العمال	رأس المال
الجزائر	-	-	500	15 مليون دج
فنلندا			350	-
فرنسا			500	5 مليون ف ف
بريطانيا	200		500	-
السويد	50		-	-
الهند			-	750 ألف روبية
اليابان			300	50 مليون ين

Source : Sellami Ammar, **la petite et la moyenne industrie et le développement économique,** ENAL, 1985, p50.

تجدر الإشارة إلى أنه و بالنظر إلى النقائص المسجلة في المعيارين السابقين (حجم العمالة و رأس المال المستثمر)، برزت الحاجة إلى معيار آخر أحسن و أفضل، هو المعيار الثنائي أو معيار العمالة و رأس المال معا، و الذي يعرف على أنه حجم رأس المال المستخدم للوحدة الواحدة من العمل، و يحسب بقسمة رأس المال الثابت على عدد العمال و الناتج يعني كمية الإضافة إلى رأس المال (الإستثمار) المطلوبة لتوظيف عامل واحد في المؤسسة.

و يعتبر هذا المعيار من المعايير الهامة المستخدمة من قبل الكثير من الدول، و عادة ما يكون منخفضا في القطاعات التي تتميز بقلة رأس المال بصفة عامة مثل قطاعي الخدمات و التجارة، و يكون مرتفعا في القطاع الصناعي و لاسيما سلك المصانع التي تستخدم خطوط إنتاج ذات مستوى تكنولوجي متطور[1].

من أهم سلبيات المعايير الكمية أنها غير كافية للتمييز و الفصل بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة،

و غيرها من المؤسسات الأخرى، وذلك لتباين المعطيات من قطاع اقتصادي إلى آخر. و لذلك كان لابد من اللجوء إلى معايير أخرى هي المعايير النوعية.

ب ـ المعايير النوعية: هي تلك المعايير المتمثلة أساسا في العناصر الآتية الذكر:

[1]ـ نبيل جواد، **إدارة و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، لبنان، بيروت، 2007، ص 32.

ب ـ أ ـ معيار الملكية:

يعتبر من أهم المعايير النوعية، حيث نجد أن غالبية المؤسسات الصغيرة

و المتوسطة تعود ملكيتها إلى القطاع الخاص في شكل شركات أشخاص أو شركات أموال معظمها فردية أو عائلية، يلعب مالك هذه المؤسسة دور المدير و المنظم و صاحب اتخاذ القرار الوحيد.

ب ـ ب ـ معيار المسؤولية: حسب هذا المعيار، فإن صاحب المؤسسة باعتباره مالكا لها، يمثل المتصرف الوحيد الذي يقوم باتخاذ القرارات و تنظيم العمل داخل المؤسسة و تحديد نموذج التمويل

وكذا التسويق ، و بالتالي فان المسؤولية القانونية و الإدارية تقع على عاتقه وحده.

ب ـ ج ـ معيار الاستقلالية: يخص مؤسسة لا يمتلك من رأس مالها مقدار25% أوأكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى.

ب ـ د ـ معيار حصة المؤسسة من السوق: بالنظر إلى العلاقة الحتمية التي تربط المؤسسة بالسوق كونه الهدف الذي تؤول إليه منتجاتها، فهو يعتبر بهذا مؤشرا لتحديد حجم هذه المؤسسة بالاعتماد على وزنها و أهميتها داخل السوق الذي كلما كانت حصة المؤسسة فيه كبيرة و حظوظها وافرة، كالما اعتبرت هذه المؤسسة كبيرة، أما تلك التي تستحوذ على جزء يسير منه و تنشط في مناطق و مجالات محدودة منه، فتعتبر صغيرة أو متوسطة. و فيما يلي سيتم عرض هذه المعايير باختصار عن طريق الشكل الموالي:

شكل رقم (3-3): معايير تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

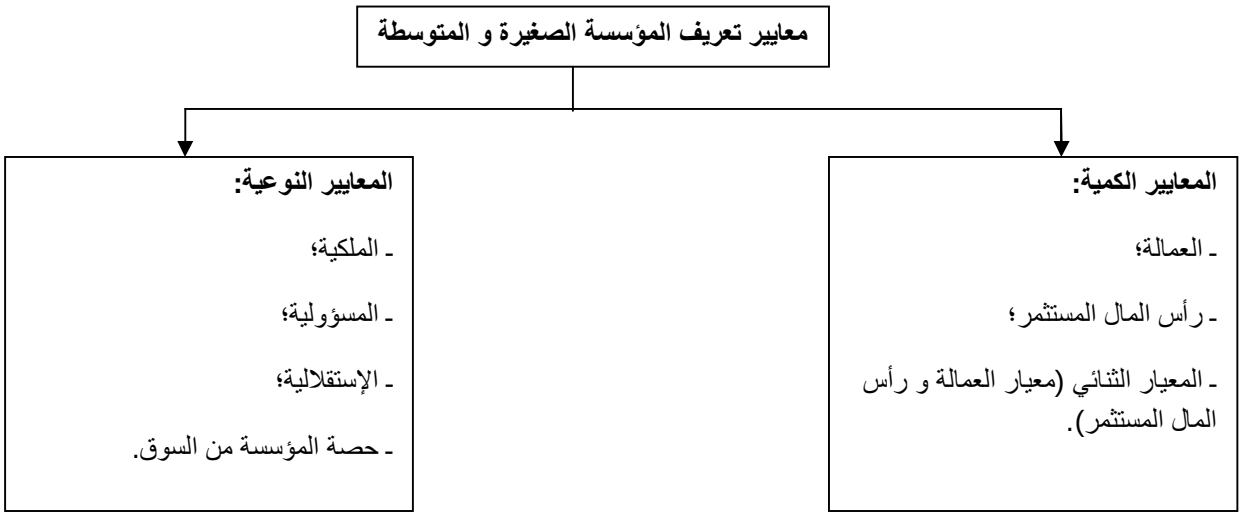

المصدر: من إعداد الطالبة.

3-1-2-3- التعاريف المختلفة المقترحة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة: نتيجة لتعدد و تنوع المعايير المستعملة في تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و كذا اختلاف

الظروف الاقتصادية لكل دولة، فانه لا يوجد تعريف موحد لهذه المؤسسات، بل يختلف من هيئة إلى أخرى و من بلد لآخر[1].

3-1-2-1-3- تعريف البنك العالمي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة: ميز البنك العالمي ما بين ثلاثة أنواع من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و أعطى لكل نوع شروطا تتعلق برقم الأعمال، إجمالي الأصول و عدد العمال، فالنوع الأول و هو المؤسسة المصغرة و التي يكون فيها عدد العمال أقل من عشرة عمال(10) و إجمالي الأصول أقل من مائة ألف (100.000) دولار أمريكي و كذلك بالنسبة لحجم المبيعات[2]. أما النوع الثاني و هو المؤسسة الصغيرة و التي تضم أقل من خمسين (50) عاملا، أما أصولها فتكون أقل من ثلاث ملايين (3.000.000) دولار أمريكي و كذلك بالنسبة لرقم أعمالها، و النوع الثالث و هو المؤسسة المتوسطة و التي يبلغ عدد عمالها أقل من ثلاثمائة (300) عامل و أصولها أقل من خمسة عشر مليون (15.000.000) دولار أمريكي و نفس الشيء بالنسبة لرقم الأعمال.

3-1-2-2-3- تعريف الاتحاد الأوروبي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة: قام الإتحاد الأوروبي بإصدار التعريف عام 1996، من خلال توصيات المفوضية بتاريخ 3 أفريل 1996 بشأن تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و قد فصلت مقدمة التوصية في مجمل الأسباب التي وضع من أجلها التعريف (مثلا: برامج الإعانة، نقص التنسيق، تشوه المنافسة) حيث يمكن اعتبار المؤسسة إما مصغرة، صغيرة أو متوسطة بناء على عدد العمال، ثم على أحد المعيارين الماليين رقم الأعمال أو مجموع الأصول.

و الجدول رقم (3ـــ2) يوضح تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب الاتحاد الأوروبي.

الجدول رقم (3-2): تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب الاتحاد الأوروبي:

نوع المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال (مليون أورو)	مجموع الميزانية (مليون أورو)
متوسطة	أقل من 250	أقل من 50	أقل من 43
صغيرة	أقل من 50	أقل من 10	أقل من 10
مصغرة	أقل من 10	أقل من 2	أقل من 2

Source : C. Charront, **La nouvelle définition des PME**, Service Info Eco Fichier & Tic et Chambre de commerce de Moselle,2006, p :2.

3-1-2-3-3- تعريف الولايات المتحدة الأمريكية : هو تعريف قانوني بحت، حيث تعرف الولايات المتحدة الأمريكية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بأنها تلك المؤسسات التي يتم امتلاكها و إدارتها

[1]- عثمان لخلف، **واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و سبل دعمها و تنميتها، دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية علوم الاقتصاد و علوم التسيير، جامعة الجزائر،2004، ص ص11-25.

[2]-C. Charront, **La nouvelle définition des PME**, Service Info Eco Fichier & Tic et Chambre de commerce de Moselle,2006, p :2.

بطريقة مستقلة ولا تملك هذه المؤسسات قدرة السيطرة على المجال الذي تعمل به وفقا لمؤشرات ثلاثة[1]، هي:

- قيمة المبيعات السنوية أقل من عشرة (10) ملايين دولار؛

- قيمة الشركة في السوق أكبر من مليون (1.000.000) دولار؛

- قيمة السهم أكبر من دولار واحد.

3-1-2-3-4- تعريف دول جنوب شرق آسيا للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة: قام اتحاد جنوب شرق آسيا بدراسة حديثة حول المؤسسات، مفادها وضع الحدود الفاصلة بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و المؤسسات الأسرية، وذلك اعتمادا على معيار عدد العمال[2]، وبعد هذه الدراسة خلص الاتحاد إلى النتيجة الموالية:

ـــ تكون المؤسسة أسرية إذا كان عدد عمالها أقل من10.

ـــ و تكون صغيرة إذا كان عدد العمال من 10 إلى 49 عامل.

ـــ أما إذا كان عدد العمال ما بين 50 و99 فالمؤسسة متوسطة.

ـــ كل مؤسسة عدد عمالها أكبر من 100 عامل تعتبر كبيرة.

3-1-2-3-5- تعريف كندا للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة: يوجد في كندا حوالي 2,6 مليون مؤسسة متناهية الصغر و صغيرة و متوسطة و أفرادا يديرون أعمالهم الخاصة، حيث يمثلون ما يقارب 60% من العمالة في القطاع الخاص وفقا لإحصائيات عام 1999 . تتولد نسبة 26% من العمالة عن طريق المؤسسات التي يقل عدد العاملين بها عن20عاملا، بينما 39% منها تتولد عن طريق مؤسسات يزيد عدد العاملين بها عن 500 عاملا و تعد مؤسسات كبرى. و نادرا ما يستخدم مصطلح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في كندا رغم أن هذا متغير و عادة ما يستخدم مصطلح الأعمال الصغيرة كعبارة عامة و شاملة لوصف المؤسسات الصغيرة[3].

تعرف الحكومة الكندية، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بأنها : "المؤسسة أو المشروع الصغير الذي نسبة المبيعات به تقل عن 5 ملايين دولار كندي و يقل عدد العاملين به عن 500 عامل في المنشأة الصناعية و يقل عن 50 عامل في المؤسسة الخدمية".

3-1-2-3-6- تعريف بريطانيا للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة: اعتمدت بريطانيا في تعريفها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على معيار عدد العمال فقط ، فقد عرفتها لجنة "بولتون Bolton" بأنها تلك المؤسسات التي يعمل بها 200 مشتغل فأكثر[4].

---

[1]- حمزة غربي، **محددات السياسة المالية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة**، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير،تخصص مالية ، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر،2014-2015،ص 12.

[1]- حمزة غربي ، **مرجع سبق ذكره**، ص 13.

[3] -C. Charront, **o p_cit**, 2006, p3.

[4]- حمزة غربي، **مرجع سبق ذكره**، ص 13.

3-1-2-3-7- تعريف بعض الدول العربية: الدول العربية حالها حال باقي دول العالم، فهي أيضا لم تتفق على تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، إذ أن لكل دولة تعريف خاص مرتبط بظروف إقتصادية، إجتماعية و حتى سياسية خاصة بها. و هذا ما يوضحه بإيجاز الجدول الموالي:

جدول رقم (3-3): تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في بعض الدول العربية

المؤسسة	حجم المؤسسة	عدد العمال	رأس المال المستثمر
العراق	ــ المؤسسات الصغيرة ــ المؤسسات المتوسطة	ــ ما بين 1 إلى 9 ــ ما بين 10 إلى 29	ــ 100 ألف دينار عراقي
السعودية	ــ المؤسسات الصغيرة ــ المؤسسات المتوسطة	ــ ما بين 1 إلى 20 ــ ما بين 21 إلى 100	ــ لا يزيد عن 20 مليون ريال سعودي، و هذا التعريف صالح لقطاع الصناعة
مصر	ــ المؤسسات الصغيرة	ــ أقل من 50	ــ ما بين 50 ألف إلى مليون جنيه
الكويت	ــ المؤسسات الصغيرة ــ المؤسسات المتوسطة	ــ أقل من 10 ــ ما بين 10 إلى 50	ــ لا يتجاوز 200 ألف دينار كويتي

المصدر: بن نذير نصر الدين، **دراسة إستراتيجية للإبداع التكنولوجي في تكوين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة**، أطروحة دكتوراة في علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2012، ص 19.

3-1-2-3-8- تعريف وزارة الصناعة و المناجم الجزائرية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة: تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات[1]، حيث تعتمد على:

ــ تشغيل من 01 إلى 250 شخصا؛

ــ تستوفي معايير الاستقلالية؛

ــ لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 2 مليار دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دينار. و تجدر الإشارة إلى أن:

ـ الأشخاص المستخدمون :هم العاملون بصفة دائمة خلال سنة واحدة (السنة التي يعتمد عليها هي تلك المتعلقة بآخر نشاط حسابي مقفل)، الحدود المعتبرة لتحديد رقم الأعمال أو مجموع الحصيلة هي تلك المتعلقة بآخر نشاط مقفل لمدة 12 شهرا.

ـ المؤسسة المستقلة: كل مؤسسة لا يمتلك رأسمالها بمقدار 25% فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

و يمكن تلخيص نظرة المشرع الجزائري للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجدول التالي:

[4]- الجزائر، قانون رقم 01-18 مؤرخ في 27 رمضان عام 1422 الموافق ل12 ديسمبر 2001، مدونة النصوص القانونية و التنظيمية الخاصة بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، المادة 04.

الجدول رقم (3-4): تعريف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

المواد	الصنف	عدد الأجراء	رقم الأعمال	المجموع السنوي للميزانية
المادة 07	مؤسسة مصغرة	01 ــ09	< 40 مليون دج	< 20 مليون دج
المادة 06	مؤسسة صغيرة	10ــ 49	< 400 مليون دج	< 200 مليون دج
المادة 05	مؤسسة متوسطة	50ــ 250	< 400 مليون دج ــ 4ملياردج	< 200 مليون دج ــ 1 مليار دج

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على ملخص لمعطيات القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة 2017.

3-1-3- أشكال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة: يضم هذا المطلب كل من الأشكال القانونية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و أشكال أخرى يغلب عليها الطابع الاقتصادي.

3-1-3-1- الأشكال القانونية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة: تختلف الأشكال القانونية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة من دولة لأخرى، إلا أنه توجد عدة أشكال شائعة، و هي[1]:

3-1-3-1-1- مؤسسات الملكية الفردية: المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ذات الملكية الفردية هي من أبسط الأشكال القانونية و أسرعها تكوينا.

أ- مفهوم مؤسسات الملكية الفردية: هي تلك المؤسسات التي يمتلكها و يديرها شخص واحد، فهو المسؤول عن تكوين رأسمالها، و اتخاذ إجراءات تكوينها، و هو يتحمل مسؤولية إدارة تشغيلها، و في المقابل هو الذي يحصل على كل الأرباح المحققة نتيجة العمليات. و هو يتحمل كل الخسائر التي تترتب عن التشغيل و ممارسة النشاط، و مسؤوليته في ذلك غير محدودة، أي أن صاحب المؤسسة مسؤول عن سداد جميع الديون المترتبة على هذه المؤسسة ، و يستطيع الدائنون الرجوع إلى الأموال الشخصية للمالك. و لهذا، فإن المؤسسات ذات الملكية الفردية تعتبر من أعلى أنواع المؤسسات من حيث معدلات المخاطرة.

ب - مميزات مؤسسات الملكية الفردية: تتميز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ذات الملكية الفردية بعدة مزايا، أهمها:

ــ سهولة و بساطة إجراءات التكوين و الإشهار؛

ــ لا تحتاج إلى رأسمال ضخم؛

ــ حصول المالك على جميع الأرباح المحققة؛

ــ الاستقلالية الكاملة لصاحب المؤسسة، أي الحرية في اتخاذ القرارات المناسبة؛

ــ مزايا كثيرة يمنحها القانون للمؤسسة الفردية، خاصة في مجال الضرائب؛

---

[1] توفيق عبد الرحيم يوسف، **إدارة الأعمال التجارية الصغيرة**، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2002، ص 36.

ــ ارتباط المؤسسة بحياة المالك، بالرغم من إمكانية قيام الورثة باتخاذ قرار استمرار المؤسسة بعد وفاة المالك، إلا أن المؤسسة تستمر في طبيعة جديدة مع ملاك جدد.

ج ـ عيوب مؤسسات الملكية الفردية: بالرغم من وجود عدة مزايا للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ذات الملكية الفردية، إلا أنها لا تخلو من بعض العيوب، التي من بينها:

ــ ارتفاع درجة المخاطرة نتيجة المسؤولية غير المحدودة؛

ــ قدرة محدودة على تجميع الأموال؛

ــ قدرة محدودة على استقطاب العمالة الماهرة و الكفاءات العالية؛

ــ ارتفاع معدل توقف هذه المؤسسات.

3-1-3-1-2- مؤسسات المشاركة:

أ- مفهوم مؤسسات المشاركة: هي مؤسسات صغيرة و متوسطة تتكون باتفاق شريكين أو أكثر على تكوين مؤسسة لممارسة نشاط أو مجموعة من الأنشطة، و يقومون بتوفير كافة الأموال المطلوبة للمؤسسة وفقا لنسب معينة يتم الاتفاق عليها، و تأخذ مؤسسات المشاركة شكلين رئيسيين هما:

ــ مؤسسات التضامن؛

ــ مؤسسات التوصية البسيطة.

- **مؤسسات التضامن:** يتكون هذا النوع من المؤسسات عندما يقوم شريكان أو أكثر بتكوين مؤسسة صغيرة أو متوسطة تمارس أنشطة معينة، حيث تقوم هذه النوعية من المشاركة على الثقة الكاملة بين الشركاء. تتميز مؤسسات التضامن ببساطة إجراءات تكوينها والقدرة الكبيرة على تجميع الأموال و اتخاذ القرارات، إلا أن لها بعض العيوب، أهمها المسؤولية غير المحدودة للشركاء و كذا المسؤولية التضامنية.
- **مؤسسات التوصية البسيطة:** يشترط هذا النوع من المؤسسات اتفاق شريكين على الأقل، و يحدد عقد المشاركة بنسبة مساهمة كل شريك في رأس المال و حقوق كل شريك في الإدارة. و تتميز هذه المؤسسات بوجود نوعين من الشركاء، شريك متضامن لا يختلف عن الشريك المتضامن في مؤسسة التضامن، و شريك موصي مسؤوليته محدودة و غير تضامنية ولا يشارك في إدارة المؤسسة. وهذه النوعية من المشاركة تقوم على الثقة المتبادلة بين الشركاء، و درجة المخاطرة فيها محدودة بالنسبة للشريك الموصي بحجم مساهمته في رأس المال.

ب ـ مميزات مؤسسات المشاركة: تتميز مؤسسات المشاركة عن غيرها من المؤسسات بعدة مزايا، أهمها:

ــ سهولة و بساطة إجراءات التكوين؛

ــ القدرة على تجميع الأموال، لأن الأموال مطلوبة من أكثر من شريك؛

ــ إمكانية دخول المستثمرين الذين لا يرغبون في تحمل المخاطر أو أصحاب الفوائض كشركاء موصين؛

ــ جذب الخبرات و الكفاءات الجديدة، لأن مؤسسات المشاركة أكبر من المؤسسات الفردية؛

ــ وجود فرص أفضل للنمو.

ج ـ عيوب مؤسسات المشاركة: من أهم عيوبها ما يلي:

ــ درجة المخاطرة الكبيرة؛

ـــ البطء النسبي في اتخاذ القرارات؛
ـــ المسؤولية التضامنية للشركاء المتضامنين عن سداد ديون المؤسسة مما يزيد من مسؤولية الشركاء غير المحدودة.

3-1-3-1-3- مؤسسات المساهمة: هي تلك المؤسسات التي تتكون من عدد من الأشخاص الطبيعيين و الاعتباريين، الذين يتفقون على هدف معين مسموح به قانونا، حيث يمكن أن يتغير هؤلاء الأشخاص دون أن يؤدي ذلك الى انتهاء المؤسسة وتصفيتها، كما تعتبر من أفضل الأشكال القانونية من حيث القدرة على تجميع الأموال، و درجة المخاطرة فيها محدودة بحجم المساهمة في رأس المال و مسؤولية الملاك محدودة و غير تضامنية . و يقسم رأس المال عادة إلى حصص صغيرة و التي يطلق عليها اسم سهم، و يحق للأشخاص شراء ما يرونه مناسبا من الأسهم خاصة إذا كانت مطروحة للاكتتاب العام.

أ- مميزات مؤسسات المساهمة: يمكن تلخيصها في ما يلي :
ـــ المسؤولية المحدودة للمساهمين؛
ـــ فصل الملكية عن التسيير؛
ـــ المؤسسة منفصلة عن حياة المساهمين؛
ـــ قدرة كبيرة جدا على تجميع الأموال.

ب - عيوب مؤسسات المساهمة: من بين عيوبها،
ـــ تعقيد إجراءات التكوين؛
ـــ تدخل الحكومة في إدارة و تكوين هذه المؤسسات من خلا ل القوانين و اللوائح؛
ـــ البطء في اتخاذ القرارات؛
ـــ تعقد الهيكل التنظيمي.

هذا عن الأشكال القانونية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، أما عن باقي الأشكال الأخرى، فهي مصنفة على أساس عدة معايير، و هي كالآتي [1]:

3-1-3-2- أشكال أخرى للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة:
ـــ التصنيف حسب طبيعة التوجه؛
ـــ التصنيف حسب طبيعة المنتجات؛
ـــ التصنيف حسب تنظيم العمل.

3-1-3-1-2- تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب طبيعة التوجه:
حسب هذا التوجه، تضم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ما يلي:

أ- المؤسسات العائلية: و هي المؤسسات التي تتخذ من موضع إقامتها المنزل و تكون مكونة في الغالب من مساهمات أفراد العائلة و يمثلون في غالب الأحيان اليد العاملة و تقوم بإنتاج سلع تقليدية بكميات محدودة و في البلدان المتطورة تقوم بإنتاج جزء من السلع لفائدة المصانع، أي ما يعرف بالمقاولة.

و تعتمد كثيرا على كثافة أكبر لعناصر العمل و استخدام ضعيف للتكنولوجيا المتطورة و كذلك تتم عملية التسويق ببساطة.

---

[1]- عثمان لخلف، **دور و مكانة الصناعات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الإقتصادية** ، رسالة ماجستير، معهد العلوم الإقتصادية، خروبة، 1994-1995، ص 36.

ب ـ المؤسسات المتطورة و شبه المتطورة: يتميز هذا النوع من المؤسسات باستخدامه لتقنيات و تكنولوجيات الصناعة الحديثة، سواء من ناحية التوسع أو من ناحية التنظيم الجيد للعمل أو حتى من ناحية إنتاج منتجات مطابقة لمقاييس الصناعة الحديثة و الحاجات العصرية.

3-1-3-2-2- تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب طبيعة المنتجات:

يضم هذا التصنيف المؤسسات الآتية:

أ- مؤسسات إنتاج السلع الاستهلاكية: و تقوم بإنتاج سلع ذات إستهلاك أولي، مثل:

ـــ المنتجات الغذائية؛

ـــ تحويل المنتجات الفلاحية؛

ـــ منتجات الجلود؛

ـــ الورق و منتجات الخشب و مشتقاته.

و تعتمد هذه المؤسسات على مثل هذه الصناعات لا استخدامها المكثف لليد العاملة و سهولة التسويق.

ب ـ مؤسسات إنتاج السلع و الخدمات: و تشمل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تنشط في:

ـــ قطاع النقل؛

ـــ الصناعة الميكانيكية و الكهرومائية؛

ـــ الصناعة الكيميائية و البلاستيكية؛

ـــ صناعة مواد البناء.

و يرجع سبب الاعتماد على مثل هذه الصناعات إلى الطلب المحلي الكبير على منتجاتها، خاصة في ما يتعلق بمواد البناء.

ج ـ مؤسسات إنتاج سلع التجهيز: يتميز هذا النوع من المؤسسات باستخدام معدات و أدوات ذات تكنولوجيا حديثة لتنفيذ إنتاجها، فهي تتميز كذلك بكثافة رأسمال أكبر، الأمر الذي ينطبق و خصائص المؤسسات الكبيرة ، و في نفس الوقت الشيء الذي يجعل مجال تدخل هذه المؤسسات ضيق ، بحيث يكون في بعض الفروع البسيطة فقط كإنتاج أو تركيب بعض المعدات البسيطة و ذلك خاصة في الدول المتطورة أما في البلدان النامية فيكون مجالها مقتصر على إصلاح بعض الآلات و تركيب قطع الغيار المستوردة.

3-1-3-2-3- تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على أساس تنظيم العمل: و نجد في هذا الصنف:

أ- مؤسسة غير مصنعة: و هي ممثلة في الإنتاج العائلي و النظام الحرفي، و يعد الإنتاج العائلي أقدم شكل من حيث التنظيم أما النظام الحرفي فهو يقوم به شخص أو عدة أشخاص و يكون في الغالب يدوي و يقوم بإنتاج سلع حسب طلبيات الزبائن.

ب ـ مؤسسة مصنعة: هذا النوع من المؤسسات يقوم بالجمع بين المصانع الكبيرة و الصغيرة، و يتميز باستخدام أساليب التسيير الحديثة و تعقيد العملية الإنتاجية و كذلك من حيث نوع السلع المنتجة و اتساع الأسواق.

3-1-4- خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة: للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة دور لا يستهان به في بناء الاقتصاد الوطني، و تظهر أهميتها من خلال استغلال الطاقات و الإمكانيات و تطوير الخبرات و المهارات، كونها تعتبر أحد أهم عوامل التنمية في الاقتصاد. وعلى الرغم من الجدل القائم حول قدم أو حداثة الصناعات الصغيرة و المتوسطة، فقد تبين أن هذه المؤسسات قديمة لأنها كانت

النواة و البداية لحركة التصنيع، و ما توصلت إليه من تطور و اتساع، وهي كذلك جديدة من حيث استحواذها على الاهتمام الأكبر من جانب المهتمين بالقضايا الاقتصادية و الاجتماعية و التنموية، وعلى الرغم من هذا التباين في ترتيب الأولوية التي تتمتع بها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، إلا أنها تستحوذ على خصائص معينة تميزها عن غيرها من المؤسسات، و هي كما يلي[1]:

ــ مالك المؤسسة هو مديرها، إذ يتولى العمليات الإدارية و الفنية، و هذه الصفة غالبة على هذه المؤسسات؛

ــ انخفاض حجم رأس المال اللازم لإنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ذلك في ظل تدني حجم المدخرات لهؤلاء المستثمرين في المؤسسة؛

ــ الاعتماد على الموارد المحلية الأولية، مما يساهم في تخفيض تكلفة الإنتاج؛

ــ ملاءمة أنماط الملكية من حيث حجم رأس المال و ملاءمته لأصحاب هذه المؤسسات، حيث أن تدني رأس المال يزيد من إقبال من يتصفون بتدني مدخراتهم على مثل هذه المؤسسات نظرا لانخفاض تكلفتها مقارنة مع المؤسسات الكبيرة؛

ــ تدني قدراتها الذاتية على التكور و التوسع نظرا لإهمال جوانب البحث و التطوير و عدم الاقتناع بضرورتها و أهميتها؛

ــ الارتقاء بمستويات الادخار و الاستثمار على اعتبار أنها مصدر جديد للادخارات الخاصة و تعبئة رؤوس الأموال؛

ــ المرونة و المقدرة على الانتشار نظرا لقدرتها على التكيف مع مختلف الظروف مما يؤدي إلى تحقيق التوازن في العملية التنموية؛

ــ تعتبر مؤسسات مكملة للمؤسسات الكبيرة و مغذية لها؛

ــ صعوبة العمليات التسويقية و التوزيعية، نظرا لارتفاع تكلفة هذه العمليات، و عدم قدرتها على تحمل مثل هذه التكاليف؛

ــ تكلفة إحداث فرص العمل فيها متدنية مقارنة بتكلفتها في الصناعات الكبيرة.

2-3- مراحل تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر: مع مرور الزمن، تطور اهتمام الجزائر بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، ما أدى إلى تنامي تعدادها في مختلف الميادين و القطاعات، و تزايد أهميتها في تحقيق التنمية و في ما يلي عرض لأهم الأحداث و الأرقام.

تعود نشأة غالبية المؤسسات الصناعية الصغيرة و المتوسطة في الجزائر إلى فترة الاستعمار، حيث أدت دورا فرعيا ملحقا للشركات الاستعمارية الكبرى، و ابتداء من سنة 1958، وفي إطار المخطط الاستراتيجي الاستعماري المعروف بمخطط قسنطينة، وكان الهدف المقصود من وراء هذه المؤسسات و الوحدات هو وضع سياسة لتطوير لصناعة محلية تعود بالامتيازات و الفوائد لاقتصاديات البلد المستعمر، و منها:

ــ الحصول على أرباح هامة، بسبب انخفاض تكلفة اليد العاملة؛

ــ توفير بعض السلع و المنتجات محليا بأقل تكلفة؛

ــ الإبقاء على تبعية الاقتصاد الجزائري للاقتصاد الفرنسي.

و يمكن عرض مراحل تطور هذه المؤسسات كما يلي:

---

[1]- ماهر حسن المحروق وإيهاب مقابلة، **المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهميتها و معوقاتها**، مركز المنشآت الصغيرة و المتوسطة، عمان، 2006، ص ص:3- 4.

3-2-1- المرحلة الأولى 1963- 1982: تميز الاقتصاد الوطني في هذه المرحلة بالاقتصاد المخطط، وأعطت الحكومة أهمية كبرى للمشاريع الثقيلة و للمؤسسات الوطنية الكبيرة.

هذا الاهتمام الواسع بالمؤسسات الكبرى، أدى إلى تهميش المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تماما خلال هذه المرحلة، حيث كانت هذه الأخيرة مشكلة في معظمها من المؤسسات التي سلمت إلى لجان التسيير الذاتي بعد رحيل مالكيها الأجانب، و التي تم إدماجها سنة 1967 ضمن أملاك المؤسسة الوطنية[1]. كما تأسست في هذه المرحلة ما يقارب 600 مؤسسة سنويا (في المتوسط)، حيث أن هذه الأخيرة تعرف عدة قيود أهمها[2]:

ــ قيمة مشاريع الاستثمارات لا تتجاوز 30 مليون دينار جزائري في حالة إنشاء مؤسسة ذات مسؤولية محدودة أو مؤسسة ذات أسهم، و 10 مليون دينار جزائري في حالة إنشاء مؤسسة فردية أو ذات أسهم جماعية.

ــ لا يتعدى تمويل البنك 30% من المبلغ المستثمر، و هو ما يظهر صعوبة تمويل المشاريع المعتمدة.

شهدت هذه المرحلة إصدار عدة قوانين، منها:

ــ القانون الأول الخاص بالاستثمار، الذي تم إصداره سنة 1963 حيث تنص مادته 23 على: "تتدخل الدولة بواسطة الاستثمارات العمومية في إنشاء مؤسسات وشركات وطنية أو مختلطة بمساهمة رأس المال الأجنبي أو الوطني بغرض تحقيق الشروط الضرورية لبناء الاقتصاد الاشتراكي"، وكان هدفه ضبط الاستقرار على البيئة العامة بعد الاستقلال، و لم يكن له أثر كبير على تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

ــ القانون الجديد الخاص بالاستثمارات، الذي تم إصداره سنة 1966، الذي كان يهدف إلى تحديد نظام يتكفل بالاستثمار الخاص في إطار التنمية الاقتصادية، و قد تضمن هذا القانون احتكار الدولة للقطاعات الاقتصادية الحيوية و إلزام اعتماد المشاريع الخاصة من طرف لجنة وطنية على أساس معايير انتقائية.

وقد ميز بين الرخصة الممنوحة للمستثمر الأجنبي وتلك الممنوحة للمستثمر الوطني، فالمادة 21 تشير إلا أنه حتى يتحصل المستثمر الأجنبي على رخصة وجب النظر فيما يلي:

- مدى مساهمة مشروعه في التصدير (فتح أسواق خارجية)؛
- مدى استعمال واستهلاك المواد الأولية المحلية.

أما المادة 15 فتشير للنقاط التي بموجبها يتحصل المستثمر الوطني على الرخصة وهي:

- نوعية النشاط ثم الموقع الجغرافي له؛
- مدى مساهمة مشروعه في الاقتصاد الوطني (السوق الداخلية).

لقد أعطى هذا القانون دعما للقطاع الخاص لو أنه طبق بحذافيره، إلا أن الحوافز التعسفية والبيروقراطية والانحياز للمشاريع العامة باعتبار المنهج الاشتراكي المتبع أدت إلى تجريد القانون من فاعليته.

---

[1]- نجية ضحاك، **المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بين الأمس و اليوم**، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف،17-18 أفريل 2006، ص 138.

[2]- نجية ضحاك، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 138- 139.

ومع بداية سنة 1967 انتهجت الجزائر سياسة التصنيع تعتمد على المؤسسات الكبيرة المنتجة لوسائل الإنتاج، الأمر الذي جعل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قطاعا ثانويا، ليظهر بعدها القانون رقم 11-82 المؤرخ في 21 أوت 1982 لتحديد الأدوار المنوطة بالاستثمارات الاقتصادية التابعة للقطاع الوطني الخاص لتحديد إطار ممارسة النشاطات الناجمة عنها وتحديد شروطها، وكذا مجالاتها، فقد فصل في كيفية الحصول على التراخيص وتحديد أسقف الاستثمارات .

كما نجد في المادة 11 من القانون إشارة واضحة إلى الصناعات الصغيرة والمتوسطة من خلال إبراز الميادين والأنشطة التي يجوز للقطاع الخاص الوطني النمو فيها من أجل توسيع القدرات الإنتاجية وتوفير فرص العمل وتحقيق سياسة التنمية الجهوية المتوازنة إضافة إلى تكامل القطاع الوطني الخاص مع نظيره العام خاصة فيما يخص التحويل الصناعي والمقاولة من الباطن.

رغم ذلك ، فقد بقيت شروط الاعتماد معقدة كثيرا لدرجة أنها أدت إلى فقدان اللجنة الوطنية لمصداقيتها، حيث توقف نشاطها في أواخر سنة 1982.

2-2-3 - المرحلة الثانية 1982-1988: في هذه المرحلة عرف قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة اهتماما نسبيا باعتباره قطبا محركا و حيويا بإمكانه المساهمة بصفة فعالة في تنفيذ و تحقيق أولويات وأهداف و توجهات السياسة الاقتصادية الجديدة[1].

و عرفت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تأخرا كبيرا وذلك بالنظر لأسباب عديدة أهمها:

ـ سيطرة القطاع العام على معظم الميادين الاقتصادية و لمدة طويلة من الزمن و بالتالي لم تترك الفرصة للقطاع الخاص إلا في بعض المجالات مثل التجارة؛

ـ احتكار الدولة للتجارة الخارجية جعل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة تحت سيطرة المؤسسات العمومية من أجل الحصول على المدخلات المستوردة؛

ـ الأسعار كانت تحدد من طرف الجهاز الإداري، أي أن الأسعار لم تكن تحدد على أساس اقتصادي، الأمر الذي لم يساعد على تشجيع الاستثمارات الخاصة.

3-2-3 - المرحلة الثالثة: من 1988 إلى غاية 1993: عرفت هذه المرحلة صدور العديد من القوانين والمراسيم التنظيمية منها: قانون الاستثمار لسنة 1988 الذي جاء لإعطاء حرية أكثر للمؤسسات الخاصة للتوسع والانتشار على مختلف مناطق الوطن مستفيدين بذلك من العديد من الامتيازات التشجيعية الممنوحة لهم وقد تضمن:

الأقصى لمبلغ إلغاء شرط عدم تعدد النشاطات في يد نفس المستثمر؛ إلغاء القيد الخاص بالحد الاستثمار. كما شهدت أيضا بروز مبدأ يقوم على الحرية و المساواة في المعاملة للمؤسسات الجزائرية العمومية و الخاصة، مع إلغاء كل الاحتكارات و تحرير التجارة الخارجية.

فتح القانون في المادة 183 المتعلقة بالقرض و النقد، و الذي يتضمن مبدأ حرية الاستثمار الأجنبي، كما نص على حرية إنشاء البنوك الأجنبية[2]. و أيضا صدر القانون رقم 19ـ90 في فيفري 1991 المتضمن تحرير التجارة الخارجية، حيث يخضع القطاعين العام و الخاص لنفس معايير و شروط التصدير و الاستيراد.

---

[1]- عاشور كتوش، محمد طرشي، **تنمية و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر**، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، 17-18 أفريل2006، ص 39.

[2]- المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، **مرجع سبق ذكره**، 2002، ص 13.

كما كرس مسار الإصلاحات الاقتصادية، الاستثمار الوطني و الأجنبي بالمصادقة على المرسوم التشريعي الصادر في 05 أكتوبر 1993 و المتعلق بترقية الاستثمار، حيث صدر هذا القانون لتدعيم وتعزيز إدارة تحرير الاقتصاد و السياسة الجديدة لترقية الاستثمار. يتمحور هذا القانون حول الجوانب الموالية[1] :

ـــ الحق في الاستثمار بحرية؛

ـــ المساواة بين المتعاملين الوطنيين الخواص منهم و الأجانب أمام القانون؛

ـــ ينحصر تدخل السلطات العمومية في تقديم التحفيزات للمستثمرين أساسا عبر تخفيضات جبائية ؛

ـــ إنشاء وكالة ترقية و دعم الاستثمارات و متابعتها لمساعدة المتعاملين على إتمام الإجراءات العادية عبر الشباك الواحد؛

ـــ إلغاء الاعتماد المسبق برخصة المؤسسات الإدارية للاستثمار و استبداله بتصريح بسيط ؛

ـــ تحديد الحد الأقصى لدراسة الملفات بشهرين؛

ـــ استمرارية الضمانات و التشجيعات المحصلة على المستويين الجبائي و الجمركي؛

ـــ الإسراع في التحويلات و تعزيز الضمانات، إضافة إلى الرأسمال المستثمر و المداخيل الناجمة عنه؛

ـــ تعديل التشجيعات المخصصة للاستثمارات المنجزة في المناطق التي ينبغي ترقيتها و نظام خاص بالاستثمارات المنجزة في مناطق التبادل الحر.

إلى جانب المزايا التي استفاد منها القطاع الخاص لاسيما المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بفضل قانون 1993 للاستثمار.

المرحلة الرابعة: 1994 إلى 2017:

-المرسوم التنفيذي رقم 211-94 المؤرخ في 18 جويلية 1994 لإنشاء وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

-المرسوم التنفيذي رقم 319-94 المؤرخ في 17 أكتوبر 1994 والذي تم بموجبه إنشاء وكالة الترقية ومتابعة الاستثمارات (APSI)؛

كما امتازت هذه المرحلة بدعم مشروع فتح الاستثمار للخواص بقانون آخر هو قانون الخوصصة و المتعلق بخوصصة مؤسسات القطاع العام، في أوت 1995. و صدر كل من:

- الأمر رقم 01-03 الصادر بتاريخ 20 أوت 2001 الذي تم بموجبه استحداث وكالة جديدة خاصة بتطوير الاستثمار وهي الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) و التي حلت محل (APSI)؛

- المرسوم التنفيذي رقم 296-96 المؤرخ في 8 سبتمبر 2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و هو أول قانون من حيث تحديد تعريف قانوني لكل مؤسسة مصغرة، صغيرة أو متوسطة لتكون معنية بمختلف البرامج و التدابير لمساعدة و دعم هذه المؤسسات بهدف تحقيق ما يلي:

ـــ إنعاش النمو الإقتصادي؛

ـــ إدراج تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ضمن حركية التطور و التكيف التكنولوجي؛

---

[1]- المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، **مرجع سبق ذكره**، 2002، ص ص:13-14.

ــ ترقية توزيع المعلومة ذات الطابع الصناعي و التجاري و الإقتصادي و المهني و التكنولوجي المتعلقة بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؛
ــ ترقية تصدير السلع و الخدمات التي تنتجها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
كما نص القانون على ضرورة توفير الآليات اللازمة لترقية هذا القطاع و تحقيق الأهداف السابقة الذكر، و يتعلق الأمر بإنشاء صندوق ضمان القروض، تسهيل عمليات منح التمويلات و القروض اللازمة، توسيع مجال منح الإمتياز عن الخدمات العمومية لصالح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تكثيف نسيج المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عن طريق المناولة من أجل تعزيز تنافسية الإقتصاد الوطني و ذلك بإنشاء مجلس وطني للمناولة يرأسه الوزير المكلف بالقطاع.

3-3- واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر: سيتم العمل في هذا المبحث على توضيح واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، بالارتكاز على الإستراتيجية التي اتبعتها الجزائر بغية التخفيف من حدة المشاكل والعقبات التي تواجهها، من خلال إبراز بعض السياسات والبرامج التي وضعت للنهوض بهذا القطاع وكذلك ترقيته إلى المستوى المطلوب و الذي فرضته التحديات الكبرى، وقد تجسدت هذه السياسات والبرامج في عدة صور أهمها: إنشاء وزارة خاصة به، و كذا هيئات حكومية ومؤسسات متخصصة.

3-3-1- المشاكل التي تواجهها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر: بصفة عامة كلما تعددت المصادر التمويلية للمؤسسة كلما تيسرت شروط الحصول عليها ،لكن الملاحظ بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة انه بالرغم من تعدد هذه المصادر وما تشكله من أهمية في نجاحها و واستمرارها إلا أن فرص الوصول إليها تبقى ضعيفة ،حيث أثبتت الدراسات وتحليل واقع تلك المؤسسات أنها تعاني من مشاكل عديدة متداخلة من حيث أسبابها ونتائجها، منها ما هو داخلي و منها ما هو خارجي: المشاكل الداخلية هي التي تحدث داخل المؤسسة أو بسبب صاحبها، أما المشاكل الخارجية فهي تلك المشاكل التي تحدث بفعل أو تأثير عوامل خارجية كعوامل البيئة المحيطة بهذا النوع من المؤسسات. و من جملة هذه المشاكل ما يلي:

3-3-1-1- المشاكل الداخلية: كما سبق الذكر فإن المشاكل الداخلية هي عبارة عن مشاكل ناتجة داخل المؤسسة، و نعدد منها ما يلي:

- ضعف التمويل الذاتي؛
- عدم الاهتمام بالتخطيط المالي؛
- السياسة المالية الخاطئة؛
- التساهل في تحديد فترات المديونية للزبائن؛
- ضعف الرقابة على السيولة النقدية الواردة والصادرة؛
- عدم الفصل بين الذمة المالية لصاحب المؤسسة والذمة المالية الخاصة بالمؤسسة؛
- عدم الاستغلال الأمثل للموارد المالية المتاحة لديها؛

- ضعف الوعي المحاسبي لدى أصحاب المؤسسات الصغيرة.[1]

3-3-1-2- المشاكل الخارجية: من أهمها:

3-3-1-2-1- المشاكل التمويلية (ثقل الجهاز المصرفي): إن المنظومة المالية و المصرفية في بلادنا مازلت بعيدة عن تمويل حقيقي لمشاريع القطاع الخاص و كذا مشاريع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و من مشاكل هذه الأخيرة مع البنوك ما يلي:

ــ كثرة الشروط المفروضة للحصول على قرض لدى البنك لتغطية حاجيات هاته المؤسسات، هذا بسبب حجمها (نقص الضمانات) من جهة و بسبب حداثتها(نقص السجل الائتماني) من جهة أخرى، إضافة إلى ارتفاع أسعار الفائدة لتأمين درجة المخاطرة؛

ــ بطء عملية منح القرض و ذلك لمركزية القرار على مستوى العاصمة هذا ما يؤدي إلى بطء التنفيذ، خاصة في الولايات الداخلية [(2)] ؛

- معظم البنوك تتجاهل أو تهمل طلبات التمويل المقدمة من طرف صغار أصحاب العمل فنمط استخدام الموارد المالية لهاته البنوك مازال مرتبطا بالمشروعات الكبيرة الأكثر ربحية وذات سمعة جيدة؛

ــ الضمانات التي تفرضها البنوك على هذه المؤسسات تعيق من تطورها و زيادة استثماراتها. [(3)]

3-3-1-2-2-2- ثقل العبء الضريبي: على الرغم من الإصلاح الجبائي، وبعض التحفيزات الجبائية الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة جديدة النشأة، إلا أن الأعباء الضريبة التي تتحملها هذه المؤسسات لا تساعد على رفع العمل الإنتاجي بل تتسبب في تنامي أنشطة موازية تصب في خانة التهرب والغش الضريبي مما يتسبب في إلحاق أضرار بالغة على مستوى إدارة الضرائب، خاصة فيما يتعلق بحجم الخسائر التي تتحملها هذه الأخيرة سنويا من جراء ذلك، إضافة إلا أن أعباء التأمينات الاجتماعية للعمال ترهق كاهل المستثمرين، مما أدى إلى عدم تصريحهم بجميع العمال في كثير من الحالات. و كمثال على هذه الضرائب:

ــ ارتفاع نسبة الضريبة على أرباح المؤسسات؛

ــ الضريبة المفروضة على القيمة المضافة فيما يخص السلع و الخدمات التي تدخل مباشرة في الاستثمار.

---

[1] رابح خوني ،رقية حساني ، **المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مشكلات تمويلاتها** ، إيتراك للطباعة و النشر و التوزيع ،مصر ،الطبعة الأولى 2008 . ص 52 .

[2] سحنون سمير ،بونوة شعيب ،**المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشاكل تمويلها في الجزائر** ، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ،كلية العلوم الاقتصادية والتسيير ،جامعة حسيبة بن بوعلي ،شلف ،الجزائر ، 17-18 أفريل 2006.

[3] حفيف فوزية ،**إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة-حالة الجزائر** رسالة ماجستير ،كلية العلوم الاقتصادية والتسيير ،جامعة سعد دحلب البليدة ،الجزائر ، 2009.

3-3-1-2-3- مشاكل التموين: تعاني المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من نقائص معتبرة في المواد الأولية، و التي هي غير موجودة في السوق المحلية، و نظرا لعدم تعود هذه المؤسسات على الاستيراد و تقنياته بسبب افتقارها للخبرة الكافية بخبايا وتقنيات إدارة عمليات الاستيراد[1] فقد جعلها هذا تلجأ إلى المستوردين، لكن الجدد منهم يهتمون فقط بالسلع الاستهلاكية أما العموميون منهم فهم يستوردون لصالح الدولة فقط في إطار ممارستها للاحتكار، و بالتالي فانفتاح الاقتصاد أدى إلى مشاكل عديدة خاصة الانقطاعات في الإنتاج بسبب النقص في المخزون.

3-3-1-2-4- مشاكل العقار و العقار الصناعي: من بين أهم المعيقات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في انجاز و تنمية مشاريعها الاستثمارية نجد مسألة العقار الصناعي التي تعتبر الطرف الثالث في الثلاثية الخطيرة التي تعاني منها هذه المؤسسات (بيروقراطية، تمويل، عقار)، فعملية الحصول على أرض صناعية تختلف من الناحية النظرية عما هو موجود على أرض الواقع وذلك للأسباب التالية [2]:

ـــ طول مدة منح الأراضي المخصصة الاستثمار؛

ـــ الرفض غير المبرر أحيانا لطلبات العقارات بسبب الشفافية؛

ـــ اختلافات لا تزال قائمة بسبب أسعار البترول؛

ـــ نسبة كبيرة من الأراضي هي غير مستقلة، و هذا لكونها إما ملك لمؤسسات عمومية مفلسة أو ملك لخواص يحتفظون بها من أجل المضاربة؛

ـــ نقص في الموارد المالية لدى الجماعات المحلية، خاصة بتعويض المالكين الأصليين (الدولة

أو الخواص)؛

- وقوع الدولة في تناقض باعتبارها الممون الرئيسي للعقار الصناعي بين ضرورة الحصول على أرباح وبين تقديمها للدعم بخفض أسعار الاستثمار أثناء عمليات التنازل؛

ـــ مشكلة عقود الملكية التي لا تزال قائمة في أغلب مناطق الوطن.

3-3-1-2-5- غياب الفضاءات الوسطية:

أ- البورصة: إن البورصة هي من أهم الأدوات الناجعة لتطوير المؤسسات باعتبارها تشكل فضاء إعلاميا، تنشيطيا و تشاوريا، خصوصا فيما يتعلق ب:

ـــ إحصاء القدرات التقنية للمؤسسات من أجل تحسين استعمال الطاقة الإنتاجية؛

---

[1] عبد الله إبراهيمي ، **إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مداخلة ضمن الملتقى الوطني الأول حول فرص الاستثمار بولاية غرداية ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيها، ملحق المعهد الوطني للتجارة بمتليلي، غرداية، 2-3- مارس 2004، ص: 3.

[1]- سعدان شبايكي ، **معوقات تنمية و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر**، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التنمية، الأغواط، 08-09 أفريل، 2002.

ـــ نسج علاقات أحسن للجهاز الإنتاجي.

بالرغم من الوجود الهيكلي للبورصة، إلا أنه، و بسبب عدم تركيز الدولة على هذا المجال، بقي عملها محدودا جدا.

ب ـ غرفة التجارة: غرفة التجارة و الصناعة هي الواجهة المشتركة التي تضمن الربط بين المتعاملين الاقتصاديين و السلطات العمومية، كما تمثل حلقة ضرورية لتنظيم الاقتصاد و خلق الانسجام بين المصالح المختلفة، و لكن في حقيقة الأمر فان هذه الغرفة لم تؤد إلى حد اليوم دورها الأساسي المتمثل في تخفيف الضغوطات على المتعاملين حتى يتفرغوا للإنتاج.

3-3-1-2-6- مشاكل المحيط الاستثماري: أغلب المتعاملين الاقتصاديين يعانون من ثقل و بطء الإدارة، و يبدأ هذا من فكرة الاستثمار حتى التحقق النهائي للمشروع و تجسيده على أرض الواقع، حيث أن المدة المتوسطة لتحقيق المشروع في الجزائر هي 80 شهرا، في حين أن المعدل العالمي لذلك هو 06 أشهر، أي هناك الكثير من الوقت الضائع، و الذي يعتبر أيضا من أهم العوامل التي يجب مراعاتها في أي نوع من الاستثمار[1]. هذا إضافة إلى:

أ- الافتقار إلى دراسات اقتصادية جدية و دقيقة: فصاحب المشروع يفتقد عادة للكفاءة اللازمة لتوفيرها عند إعداد دراسة المشروع و قد كان ذلك هو السبب الرئيسي لفشل الكثير من المشروعات.

ب ـ قدم التجهيزات: إن نقص الإنتاجية يعود في الكثير من المؤسسات إلى قدم تجهيزات الإنتاج المستخدمة، فأكثر من نصف التجهيزات استخدمت أكثر من عشر سنوات. و لترقية أو تحفيز المؤسسة الصغيرة و المتوسطة لا يقتضي فقط تشجيع المؤسسة الناجحة بل يجب كذلك تشجيع و إنشاء مؤسسات أخرى على قواعد سليمة من حيث التكوين والتسيير و مستلزمات الإنتاج.

ج ـــ صعوبة الإجراءات الإدارية والتنفيذية للموافقة على مشروع ما، مما ضيع على أصحابها وعلى الاقتصاد الوطني فرص لا تعوض نتيجة عدم تهيأ الذهنيات لهضم وفهم أهمية هذه المؤسسات، وعدم مواكبة الجهاز التنفيذي وتطبيقه للنصوص والقرارات التي تتخذها الدولة في هذا المجال.[2]

3-3-1-2-7- مشكل التكنولوجيا: من بين الصعوبات التي تواجهها أيضا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مسألة الحصول على التكنولوجيا شأنها في ذلك شأن المورد البشري، وذلك لقلة وضعف مواردها المالية من جهة، وضعف تأهيل مستخدميها من جهة أخرى وهو ما يجعل حصولها على التكنولوجيا أمرا صعب المنال، حتى أن ما يتوفر لديها من معارف تقنية معرض للتجاوز بفعل الابتكارات والاختراعات الجديدة.

---

[1]- سعدان شبايكي، **مرجع سبق ذكره**.

2- عبد المليك مزهودة، **التسيير الاستراتيجي وتنمية المؤسسات المتوسطة والمصغرة**، الدورة التدريبية حول: تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، سطيف، الجزائر، 25-28 ماي 2003، ص12.

و في مايلي مخطط توضيحي و مختصر لجملة المشاكل التي تواجهها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر:

شكل رقم (3-4): مخطط لأهم المشاكل التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر:

Source : Ministère de l'industrie et des mines, Commission Européenne, Euro développement (PME), **programme d'appui aux PME : Des résultats et une expérience à transmettre**, 2011, p3.

3-1-3-3- حاجات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية على سلم ماسلو(MASLOW):

ركز أبراهام ماسلو **(A.MASLOW)** في نظريته (الدافع البشري1943) على سلم الحاجات، حيث قام بتصنيف حوافز و دوافع عمل الأشخاص داخل المنظمات. و على هذا الأساس قمنا باستخدام نفس السلم لتصنيف حاجات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر باعتبار أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هي الأشخاص و المنظمات هي المحيط الخارجي لهذه المؤسسات:

شكل رقم (3-5): هرم الحاجات للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

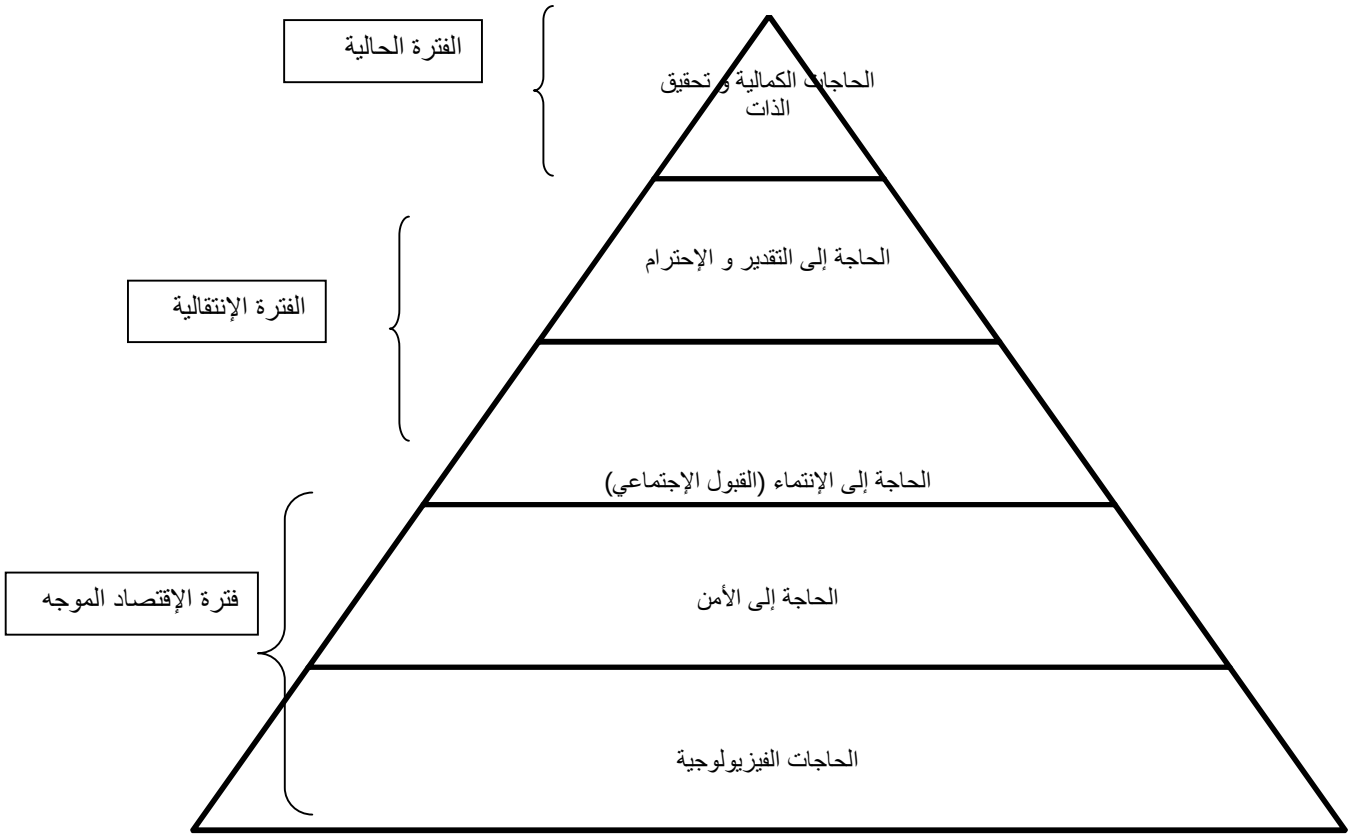

المصدر: من إعداد الطالبة.

أ- الحاجات الفيزيولوجية: خلال فترة الاقتصاد الموجه لم تكن للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة أي حاجات سوى الحاجات الفيزيولوجية كالتموين حتى لا تواجه مشاكل الانقطاع.

ب - الحاجة إلى الأمن: في 1986 تأثر الإقتصاد الوطني كثيرا على انهيار أسعار البترول خاصة بعد الإصلاحات الهيكلية التي قامت بها الدولة بدءا من سنة 1990، هذا ما جعل هذا النوع من المؤسسات محاطا بكثير من اللا أمن حيث أصبح السهر على إبقائها على قيد الحياة هو ما يؤرق رؤسائها.

ج - الحاجة إلى الانتماء (القبول الإجتماعي): مع نهاية التسعينات، دخول الجزائر مرحلة إقتصاد السوق، تحرير التجارة الخارجية و إنشاء البورصة أصبح الشغل الشاغل للمؤسسات الصغيرة و

المتوسطة هو البحث عن الانتماء إلى الإقتصاد الحديث من خلال إنشاء شراكات و اتحادات مختلفة للحاق بمصف المؤسسات المتطورة و ضمان تأقلمها مع المحيط الإقتصادي.

د ـ الحاجة إلى التقدير و الإحترام: على إثر مشاريع الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، إضافة إلى اتفاقيات الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، أخذت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بتحديث نظم التسيير بها بغية التحضير للشراكات المحتملة.

ه ـ الحاجات الكمالية و تحقيق الذات: في الوقت الراهن أصبحت المنافسة هي الهم الوحيد للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة حيث أن المستهلك الجزائري أصبح شديد الحرص على نوعية و أسعار المنتجات التي يستهلكها و عليه كل مؤسسة تسعى بشتى الوسائل و الاستراتيجيات لأن تكون رقم 01 في تلبية طلبات و حاجات المستهلك.

3-3-2- مجهودات الدولة لترقية هذا القطاع : إن جملة المشاكل و المعوقات التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة فرض حتمية تعاضد جهود هيآت عديدة من أجل تمكين هذه المؤسسات بلوغ الأهداف المنوطة بها، فبالإضافة إلى الأنشطة التي تقوم بها الوزارة المختصة والهيآت التابعة لها، هناك هيآت حكومية و مؤسسات متخصصة تقوم بدور فعال في تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة منها؛ **ANSEJ, ANGEM, CNAC, ANDI.**

3-3-2-1- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب(ANSEJ):

أ- طبيعة الوكالة: هي عبارة عن هيأة وطنية ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية، والاستقلال المالي، ولها فروع جهوية ومحلية[1] ذات طابع خاص تقوم بتمويل، دعم و مرافقة المؤسسات المصغرة المنشأة من طرف الشباب أصحاب المشاريع، تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي[2]، وهي تسعى لتشجيع كل الصيغ المؤدية لإنعاش قطاع التشغيل الشباني من خلال إنشاء مؤسسة مصغرة لإنتاج السلع و الخدمات، و قد أنشئت سنة 1996 بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96 المؤرخ في 8سبتمبر 1996، ولها فروع جهورية وهي تحت سلطة رئيس الحكومة، و يتابع وزير التشغيل الأنشطة العملية للوكالة[3].

ب ـ مهامها: تقوم الوكالة بما يلي:

ـ تشجيع كل الأشكال و التدابير المساعدة على ترقية تشغيل الشباب من خلال برامج التكوين و التشغيل.

ـ تقوم بتسيير مخصصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب و منها التخفيضات في نسب الفوائد؛
ـ تتابع الاستثمارات التي ينجزها الشباب أصحاب المشاريع في إطار احترامهم لبنود دفتر الشروط ؛

---

[1] محمد الهادي مباركي، **مداخلة حول المؤسسات المصغرة ودورها في التنمية**، ضمن الملتقى الوطني حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، جامعة الأغواط، 8-9 أفريل 2002، ص: 6.
[2]- www.ansej.dz، تاريخ الإطلاع 2016/12/12 ، على الساعة 15:30.
[3]- وزارة الصناعة و المناجم، **دليل حول المؤسسات المانحة للقروض**، 2014، ص 12.

ـــ إتاحة المعلومات الاقتصادية والتقنية والتشريعية و التنظيمية لأصحاب المشاريع لممارسة نشاطاتهم؛
ـــ ضمان متابعة و مرافقة المؤسسات المصغرة، سواء خلال فترة الانجاز أو حتى بعد الاستغلال ؛
ـــ إقامة علاقات مالية متواصلة مع البنوك و المؤسسات المالية في إطار التركيب المالي لتمويل المشاريع و انجازها و استغلالها؛
ـــ تم استحداث صيغ التمويل الثنائي و الثلاثي، الأولى هي بين الطرف المستفيد و الوكالة و الثانية بين الطرفين السابقين والبنك.

3-3-2-2- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM):

أ- النشأة القانونية: أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 14/04 المؤرخ في 22 جانفي 2004، كهيأة ذات طابع خاص، يتابع نشاطها وزير التشغيل و التضامن الوطني[1]، مهمتها تطبيق سياسة

الدولة في مجال محاربة البطالة و الفقر عن طريق تدعيم أصحاب المبادرات الفردية من أجل خلق نشاطات لحسابهم الخاص.

هذا إضافة إلى مساهمتها في خلق مؤسسات مصغرة ونشاطات حرفية للشباب من 18 سنة فما أكثر وذلك بتخصيص قروض مصغرة في شكل سلفة موجهة للمشاريع التي تتراوح كلفتها في حدود: 30000دج (لخلق نشاط عن طريق شراء المواد الأولية) ومن 40000دج إلى 50000دج (لخلق نشاط عن طريق اقتناء عتاد صغير أو مواد أولية) يتم تسديدها من سنة إلى5 سنوات[2].

ب ـ مهام الوكالة: تقوم الوكالة بالمهام الموالية:

ـــ الإشراف على صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة التي تقدمها البنوك التجارية و المؤسسات المالية للمستفيدين منها؛
ـــ تقديم القروض بدون فائدة و الاستثمارات و الإعلانات للمستفيدين من مساعدة الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر؛
ـــ إقامة و توطيد العلاقات مع البنوك و المؤسسات المالية لتوفير التمويل اللازم للمشاريع الاستثمارية.

3-3-2-3- الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC):

أ- النشأة القانونية للصندوق: تم إنشاء الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 05-121 الصادر في 6 جويلية 1994 و الذي ينص على إنشاء الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة و لا سيما المادة 2 منه، و هو موجه للأشخاص البطالين اللذين تتراوح أعمارهم ما بين 30 و50 سنة، و المرسوم الرئاسي رقم 03-514 الصادر في 30 ديسمبر 2003 و المعدل والمتمم بموجب المرسوم التنفيذي رقم 10-156 الصادر في 20 جوان 2010، [3] و الذي ينص

---

[1] - www.pme-dz.com، تاريخ الإطلاع 2016/12/12 ، على الساعة 09:00.

[2] دليل الشباب المستثمر، منشورات مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دار الأصيل للنشر والتوزيع، تبسة، 2007، ص: 6.

[3] - www.pme-dz.com، تاريخ الإطلاع 2016/12/20، على الساعة 23:00.

على دعم و توسيع الأنشطة التي يأتي بها حاملي المشاريع، وهو جهاز تابع لوزارة العمل و الضمان الاجتماعي.

ب - مهام الصندوق: يقوم الصندوق بتقديم مساعدات و منح امتيازات لحاملي المشاريع و من بين المهام الموكلة إليه نجد:

ـــ إثبات المعارف المهنية للبطالين الذين لا يملكون شهادات؛

ـــ الدعم أمام لجنة الانتقاء، الاعتماد و التمويل؛

ـــ المساعدة على إعداد دراسة تقنية-اقتصادية للمشروع؛

ـــ تقديم استشارة و مرافقة خاصة؛

ـــ المرافقة خلال مرحلة الإجراءات أمام البنوك و الإدارات العمومية؛

ـــ يمنح سلفة لصاحب المشروع واجبة السداد، بدون فوائد، قد تصل 000 000 10 دج.

3-3-2-4- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI):

أ- النشأة القانونية: بمقتضى الأمر الرئاسي رقم 01-03 و المتعلق بتطوير الاستثمار، جاءت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لتحل محل الوكالة الوطنية لدعم و متابعة الاستثمار سابقا (APSI) بعد النتائج الضعيفة التي حققتها، حيث نجد أن هناك فجوة كبيرة بين نوايا الاستثمار و التي بلغ عددها 43000 بتكلفة قدرها 42 مليار دولار، و بين الاستثمارات المحققة فعليا و التي لم تتجاوز 500 مليون دولار، كما تبين أن معظم المزايا المقدمة لم يستفد منها سوى المضاربين، حيث تم إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في 20 أوت 2002[1] ، وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي،و ترتبط إداريا برئاسة الحكومة، تعنى بخدمة المستثمرين الوطنيين و الأجانب، و تعتبر هذه الوكالة، خصوصا في الجزائر التي تشهد تحولا اقتصاديا عميقا باتجاه اقتصاد السوق و الانفتاح على الرأس مالية ضمن إطار إعادة الهيكلة، الأداة الأساسية للتعريف بفرص الاستثمار القائمة و الترويج لها و استقطاب رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية المباشرة.[2]

ب - مهام الوكالة: تقوم الوكالة بمهمة تطوير الاستثمار و بصدد هذه المهمة تتولى الوكالة حسب نص المادة 21 من الأمر رقم 01-03 ما يلي:

_ تزويد المستثمر بكل الوثائق الإدارية الضرورية لانجاز الاستثمار؛

_ تبليغ المستثمر بقرار منحه المزايا المطلوبة، أو رفض منحه إياها؛

_ ترقية الاستثمارات و تطويرها و متابعتها؛

_ استقبال المستثمرين المقيمين وغير المقيمين وإعلامهم ومساعدتهم وتزويدهم بكل الوثائق الإدارية الضرورية لإنجاز استثماراتهم؛

_ تسهيل القيام بالإجراءات التأسيسية للمؤسسات و تجسيد المشاريع بواسطة خدمات الشبابيك الوحيدة كهياكل إدارة لا مركزية؛

_ تسيير صندوق دعم الاستثمار لتطويره والنهوض به و المكلف بتمويل مساهمات الدولة في كلفة المزايا للاستثمار و لا سيما النفقات بعنوان الأشغال الأساسية لانجاز الاستثمار؛

_ التأكد من احترام الالتزامات التي يتعهد بها المستثمرون خلال مدة الإعفاء.

---

[1] الأمر رقم 03-01 الصادر في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية، رقم 47.

[2] - www.andi.dz. ، تاريخ الإطلاع 2017/01/03 ، على الساعة09:00.

3-2-3-5- الوكالة الوطنية للوساطة و الضبط العقاري (ANIREF):

أ- تعريف: هي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي و تجاري، تخضع لوصاية وزارة الصناعة و المناجم.

ب - مهامها:

ـــ جمع المعلومات المتعلقة بالعرض و الطلب العقاري و تقديمها إلى السلطات العمومية؛

ـــ إعداد جدول أسعار العقار الاقتصادي؛

ـــ وضع بنك للمعطيات يجمع حول الأصول العقارية الوطنية ووضعها تحت تصرف المستثمرين[1].

3-2-3-6- برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة: إضافة إلى الهيآت المذكرة آنفا، وضعت السلطات الجزائرية جملة من برامج التأهيل التي تستند إلى فكرتين أساسيتين هما: التطور و المقارنة أو المعايرة Etalonnage (benchmarking) و الذي يعرف على أنه مجموعة الإجراءات و التدابير التي تساهم في زيادة و تقوية تنافسية المؤسسات بهدف تسريع وتيرة النمو و خلق مناصب شغل. من بين هذه البرامج، نذكر:

أولا: برامج التأهيل في ظل التعاون الدولي[2]:

أ - برنامج ميدا (MEDA): انطلق هذا البرنامج في أكتوبر من سنة 2000 (مدة صلاحيته 5 سنوات) في إطار الشراكة مع الإتحاد الأوروبي.[3] يتكفل هذا الأخير بتمويل برنامج خاص بإعادة تأهيل وتطوير هذا القطاع والذي خصصت له ميزانية قدرت ب 57مليون أورو باشتراك الإتحاد الأوروبي (50مليون أورو) والجزائر (5 مليون أورو) ومساهمة المؤسسات (2مليون أورو)، وتتم متابعة سير البرنامج بالجزائر عن طريق لجنة متخصصة تعمل بالتنسيق مع المصالح التابعة لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستقرة بالجزائر حيث تم من خلاله تحقيق 450 عملية تأهيل و تكوين في إطار الدعم المباشر.

ب - التعاون مع البنك العالمي: بالتعاون مع البنك العالمي وبالخصوص الشركة المالية (SFI) تم إعداد برنامج تقني مع برنامج شمال إفريقيا لتنمية المؤسسات (NAED) (بارومتر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة) قصد متابعة التغيرات التي تطرأ على وضعيتها ويتدخل هذا البرنامج أيضا في إعداد الدراسات الاقتصادية لفروع النشاط[4].

ج - التعاون مع البنك الإسلامي للتنمية: تم الاتفاق على فتح خط تمويل للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، وكذا تقديم مساعدة فنية متكاملة لدعم استحداث نظم معلوماتية و لدراسة سبل تأهيل الصناعات الوطنية لمواكبة متطلبات العولمة و المنافسة، و إحداث محاضن (مشاتل) نموذجية لرعاية و تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و تطوير التعاون مع الدول الأعضاء و التي تملك تجارب متقدمة في الميدان كماليزيا و إندونيسيا و تركيا...

---

[1]- www.pme-dz.com، تاريخ الإطلاع 2016/12/30 ، على الساعة07:00.

[2]- عبد الله خبابة، **المؤسسات الصغيرة و المتوسطة: آلية لتحقيق التنمية المستدامة**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2013، ص ص 106، 107.

[3]- محمد بوهزة، **تحليل الجوانب المالية لاتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول الشراكة الأورومتوسطية، جامعة سطيف، أفريل 2004، ص ص: 2-3.

[4]- مصطفى بن بادة وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، **مداخلة ألقيت أثناء لقائه مع مديري الولايات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، فندق المنار، سيدي فرج، 9 ماي 2005.

د ـ التعاون الثنائي:

- **التعاون الجزائري الألماني**: (برنامج التكوين و الاستشارة) و الذي يهدف إلى تحسين مستوى الأعوان المستشارين للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و هذا لتطوير فرع الاستشارة الذي يشكل أحد العناصر الجوهرية لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خاصة و المؤسسة الإقتصادية الجزائرية عامة من الناحية التنظيمية و التسييرية.
- **التعاون الجزائري الإسباني:** في إطار هذا التعاون تم الاتفاق على تكوين تقنيين وإطارات مسيرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في فرع الجلود من أجل تمكينهم من اكتساب تقنيات وفنيات الإنتاج والتسيير المعمول بهما في هذا البلد.

ثانيا: البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة[1]: إن مسألة تأهيل المؤسسات تفرض علينا ضرورة تحسين قدرتها التنافسية وذلك لتمكينها من مواكبة التطورات والتغيرات الحاصلة في الميدان الاقتصادي، خاصة في ظل هيمنة التجمعات الاقتصادية الكبرى على الأسواق العالمية التي تفرض علينا إيجاد الطرق الحديثة والناجعة في عملية التأهيل، التي لا تقتصر على حل مشاكل المؤسسات فحسب بل تتعدى ذلك إلى المحيط الاقتصادي ككل[2]. و على هذا الأساس أعدت وزارة الصناعة و المناجم هذا البرنامج الوطني لتمكين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من مواكبة التطورات الحاصلة في الميدان الإقتصادي و بالتالي القدرة على منافسة نظيراتها في العالم.

تقدر قيمة هذا البرنامج بمليار دينار سنويا من سنة 2001 إلى غاية 2013، على مرحلتين: مرحلة تكييف المحيط 2001 ــ 2005؛ و مرحلة الضبط و التنفيذ 2006 ــ 2013. و في هذا السياق تم إنشاء كل من الوكالة الوطنية لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة سنة 2005 مهمتها الإشراف على تطبيق البرنامج و متابعته، و الصندوق الوطني للتأهيل. يعمل هذا البرنامج على ثلاثة مستويات:

ــ المستوى الجزئي (MICRO) بنسبة 75% يهدف إلى تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بحد ذاتها؛

ــ المستوى الوسيط (MESO) بنسبة 20% يهدف إلى تأهيل محيط هذه المؤسسات؛

ــ المستوى الكلي (MACRO) بنسبة 5% يهدف إلى إنجاز إستراتيجية وطنية تضم مجموعة من الإصلاحات و الحوارات....

---

[1]ـ عبد الله خبابة، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 108- 112.

[2]-عبد الرحمان بن عنتر، **واقع مؤسساتنا الصغيرة والمتوسطة وآفاقها المستقبلية**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، العدد الأول، 2002، ص: 163.

خلاصة الفصل:

بناء على ما سبق، استطعنا الوقوف على الصعوبة التي اكتنفتها محاولة توحيد تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على المستوى العالمي حيث يتعلق الأمر بكل من التباين و الاختلاف في درجة النمو الاقتصادي من دولة إلى أخرى واختلاف طبيعة النشاطات الاقتصادية لهذه المؤسسات في الدولة نفسها هذا ما جعل البلدان و المنظمات الاقتصادية العالمية المهتمة بهذا القطاع تعتمد على جملة من المعايير الكمية والنوعية لتحديد تعريف لهذا النوع من المؤسسات التي أخذت عدة أشكال وخصائص تميزها عن المؤسسات الكبيرة.

أما وطنيا، فقد لاحظنا تطورا مستمرا خاصة من حيث عددها والتشريعات والقوانين المنظمة و المرافقة لها وذلك بعد ما كانت شبه مهمشة في فترة ما بعد الاستقلال من طرف الدولة؛ هذا إن دل على شيء إنما يدل على إدراك الحكومة الجزائرية لأهمية هذه المؤسسات ودورها الفعال في التنمية الاقتصادية الشاملة وهذا ما **سيوضحه أكثر الفصل الموالي**.

الفصل الرابع:

تحليل و دراسة تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

مقدمة:

خلصنا في الفصل السابق (الفصل الثالث) إلى أن فرصة الإستفادة من التمويل اللازم و في الوقت اللازم مهمين جدا لضمان استمرارية و دوام نشاط المؤسسة، و بالتالي ضمان حياتها و تواجدها على أرض الواقع لفترة أطول، في المقابل هناك العديد من الأمثلة الحية و الشواهد عن مجموعة لا يستهان بها من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي استطاعت مواصلة نشاطها على الرغم من قلة مواردها المالية، و بالتالي فالسؤال الموالي يصبح حتمي و الإجابة عليه في الدراسة الآتية تعد ضرورة ذات أهمية قصوى، **فما هو السبب في ذلك؟ هل هو حسن استغلالها لمواردها المالية على الرغم من قلّتها؟ أم أن هناك عوامل أخرى لا تقل أهمية عن التمويل هي المسؤولة عن ذلك؟** هذا ما سنحاول اكتشافه في هذا الفصل من الدراسة مستعينين في ذلك بجملة من الطرق و النماذج الإحصائية الخاصة.

4-1- التحليل الهيكلي لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (L'Analyse Structurelle des PME):

سنسعى فيما يلي إلى إيجاد العوامل الأخرى التي من شأنها ضمان تطوير و استمرارية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، و عليه سنقوم بإعداد عملية التحليل القطاعي لهذه المؤسسات بناء على دراسة إحصائية استشرافية مع الإعتماد على طريقة و برنامج:

(**MICMAC :** Matrice d'impacts Croisés-Multiplication Appliquée à un classement)

لكن قبل التطرق إلى الجانب التطبيقي فإنه من الضرورة بمكان التعريج على الجانب النظري لهذه الطريقة الإحصائية التي ستشكل المحور الرئيسي لهذه الدراسة.

4-1-1- تعريف الاستشراف: حسب (Michel GODET)، فإن الاستشراف هو نظرة عامة عن مستقبل نظام معين هدفها تسليط الضوء على نتائج إستراتيجيات العمل الممكنة للنهوض بهذا النظام[1].

أما عن التحليل القطاعي فهو طريقة للتمهيد للعمل الجماعي ينجزه مجموعة من الخبراء و المختصين في مجالات علمية مختلفة. كذلك يتضح جليا ضرورة التطرق إلى مفهومي التوقع و التنبؤ بغاية رفع كل الشبهات و الغموض عنهما:

- **التوقع :** يعتمد التوقع على النموذج الناتج عن عملية التقدير، و بالتالي فإن التوقع يعني الحصول على المستويات المستقبلية للظاهرة المدروسة، و ذلك يتم بإحلال قيم مفترضة محل المتغيرات التفسيرية في النموذج، ثم حساب قيمة الظاهرة في الفترة المستقبلية، و عادة ما تعطى هذه القيمة المستقبلية في شكل قيمة وسطى ضمن مجال معين[2].

كذلك، إن عملية التوقع (Prévision) تقوم على الفروض التالية:

- النموذج المعتمد يطابق الواقع إلى حد كبير؛
- الظروف و الشروط العامة بالظاهرة المدروسة تبقى على حالها في الفترة المستقبلية و من هنا كانت عملية التوقع هي إسقاط للماضي على المستقبل بواسطة مقولات الحاضر.

- **التنبؤ:** [3]يختلف التنبؤ عن التوقع بكون التنبؤ (Prédiction) يهتم بالتغيرات الطارئة و بالظواهر الإقتصادية و الإجتماعية المعقدة مثل إكتشاف مصدر جديد للطاقة، إنهيار دولة معينة، وصول تيار سياسي إلى الحكم...إلخ، بينما يقتصر التوقع على المؤشرات الكمية مثلما أشرنا آنفا.

---

[1] - Michel GODET : **«la boîte à outils de prospective stratégique»**, Cahiers du LIPSOR n°5, Juin 2004.p45

[2]- عبد العزيز شرابي، **طرق إحصائية للتوقع الإقتصادي**، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، 2000، ص 11.

[3]- عبد العزيز شرابي، **مرجع سبق ذكره**، ص 12.

إن طبيعة موضوع التنبؤ تجعله لا يعتمد على بناء النماذج الرياضية و لا يمتلك بعد منهجا علميا دقيقا مثل ما هو الشأن بالنسبة للتوقع.

4-1-2- منهجية برنامج MICMAC [1]:

4-1-2-1- الجانب النظري لبرنامج MICMAC: يمر البرنامج بجملة من المراحل سنوجزها فيما يلي:

أ- اختيار و تعريف المتغيرات: هذه المرحلة هي الأهم بالنسبة لهذه الطريقة لأن فيها يحدد و يبين النظام المراد دراسته و كذا محيطه، و يجب أن لا يتعدى عدد المتغيرات 80 عامل حتى تكون الدراسة مجدية و قابلة للإستغلال؛

ب – وصف العلاقة الكامنة بين المتغيرات: و هذا يرجع إلى وصف العلاقة بين المتغيرات ضمن مصفوفة التحليل القطاعي التي تبين من خلال جدول ثنائي المدخلات (الأسطر و الأعمدة) تأثير كل معيار من الأعمدة على معيار من الأسطر:

- ملء المصفوفة نوعي، حيث يتم بطرح السؤال التالي: هل هناك علاقة تأثير مباشر بين المتغيرتين X و Y ؟
- إذا لم يكن هناك تأثير من متغيرة عمود على متغيرة سطر، نكتب 0 في خانة تقاطع العمود مع السطر، و إلا نكتب 1= في حالة التأثير الضعيف، 2= في حالة التأثير المتوسط، 3= في حالة التأثير القوي، و P= في حالة التأثير المستقبلي المحتمل؛

ج – بعد ملء المصفوفة، يأتي الدور على إظهار درجة التأثير و درجة التبعية للمغيرات:

- درجة التأثير ستنتج عن طريق جمع الأسطر؛
- درجة التبعية تستنتج عن طريق جمع الأعمدة.

و هذا ما سيسمح لنا بالكشف عن المتغيرات المؤثرة و المتغيرات التابعة و حتى العلاقات الغير المباشرة بينها.

4-1-2-2- الجانب التطبيقي لبرنامج MICMAC على قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائري:

بعد عرض الجانب النظري لطريقة عمل برنامج MICMAC بشكل عام، نمر الآن إلى الجانب التطبيقي و الذي نستهله كالآتي:

أ- التعريف بالمتغيرات: ستتم هذه المرحلة بالإعتماد على دراسة معمقة لقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية منذ الإستقلال إلى يومنا هذا (راجع الفصل الثالث من الدراسة) و كذا بالرجوع إلى دراسة ميدانية قام بها مكتب Ecotechnics تحت عنوان: **"الظروف الإقتصادية في قطاع الصناعة**

[1] - IAAT (institut Atlantique d'aménagement des territoires), **Guide méthodologique du travail en commun**, Avril 2005, pp 55-57.

و المناجم سنة 2015" لصالح وزارة الصناعة و المناجم، و كان موضوعها التعرض عن كثب لواقع القطاع منذ سنة 2013 إلى غاية 2015، و قد استعان المكتب في ذلك باستبيان شمل في كل ولاية من ولايات الوطن جميع المؤسسات العمومية، و من 30 إلى 40 مؤسسة خاصة.

و تجدر الإشارة إلى أن انتقاء المؤسسات الخاصة كان عشوائيا، حيث تم تقسيمها إلى أربع أصناف:

- المؤسسات الصغيرة جدا: من 1-9 عمال؛
- المؤسسات الصغيرة: 10-49 عامل؛
- المؤسسات المتوسطة: 50-249 عامل؛
- المؤسسات الكبيرة: أكثر من 250 عامل.

ثم بعدها، تم انتقاء في كل ولاية حوالي 10 مؤسسات لكل طبقة من الطبقات الثلاث الأولى، أما الطبقة الرابعة فقد تم استجواب جميع الشركات المندرجة ضمنها (بسبب قلتها).

أسفرت هذه الدراسة عن جملة من المشاكل التي يرى مسيرو الشركات أنها الأكثر إعاقة لتطور المؤسسات الإقتصادية في الجزائر كالبيروقراطية و صعوبة الولوج إلى المعلومات.

هذا، إضافة إلى أراء مجموعة من الإطارات و الخبراء في مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بوزارة الصناعة و المناجم، بعد كل هذا، تم التوصل إلى جملة من المتغيرات الداخلية و الخارجية تم تصنيفها كما يلي (سيأتي ذكر الإسم الكامل للمتغيرات مع اختصاراتها على برنامج MICMAC):

أ-1- المتغيرات الداخلية:

1. **مشاكل التمويل (التمويل):** و نقصد به حجم التمويل الذي يمكن أن تحصل عليه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لمواصلة نشاطها؛
2. **إمكانية الولوج إلى المعلومات (المعلومات):** إمكانية حصول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على المعلومات اللازمة كأسعار المواد الأولية و غيرها، بأقل تكلفة و في الوقت المناسب؛
3. **الشكل القانوني للمؤسسة (شكل قانوني):** أي إذا كانت المؤسسة SARL، EURL، SPA....إلخ؛
4. **عمر المؤسسة (العمر):** نقصد به عدد السنوات الذي مر على تواجد و استمرارية المؤسسة؛
5. **حجم المؤسسة (الحجم):** و نميز فيه بين المؤسسات الكبيرة، المتوسطة، الصغيرة و الصغيرة جدا؛
6. **الموقع الجغرافي للمؤسسة (موقع المؤس):** موقع المؤسسة: الشمال، الجنوب، الشرق، الغرب؛

7. **الإبداع و الإبتكار و استعمال التكنولوجيا على مستوى المؤسسة (إبد-ابت-تك):** نقصد به درجة حداثة و تطور الآليات و المعدات و البرمجيات المستعملة في نشاط المؤسسة؛
8. **ملكية المؤسسة (عمومية-خاصة) (عموم-خاص):** ملكية المؤسسة، أهي لخواص أو ملك للدولة؛
9. **اليقظة الإستراتيجية (يقظة استرا):** نعني به درجة مرونة و استجابة المؤسسة مع التطورات و الظروف الخارجية؛
10. **الفكر المقاولاتي للمؤسسين (فكر مقاولة):** نعني به روح المقاولة و درجة الرغبة في إنشاء المشاريع الفردية لدى الشباب؛
11. **تأهيل المؤسسة (تأهيل مؤسس):** نقصد به خضوع و استفادة المؤسسات من برامج التأهيل المستحدثة من طرف الحكومة؛
12. **كفاءة و خبرة العمال (كفاءة عمال):** مهارة العمال و روح الإبداع فيهم؛
13. **تحفيز العمال (تحفيز عمال):** عن طريق الإمتيازات المختلفة الممنوحة؛
14. **تكوين العمال (تكوين عمال):** بهدف تطوير مهارتهم؛
15. **تحسين ظروف العمل (تحس ظرو عم):** كعنصر لتشجيع العطاء من طرف العمال و زيادة القيمة المضافة؛

أ-2- المتغيرات الخارجية:

16. **أهمية مجهودات الدعم (مجهود دعم):** مجهودات مختلف وكالات الدعم مثل ANSEJ و FGAR و غيرها؛
17. **غياب الفضاءات الوسيطية (فضاء وسيط):** البورصة و غرفة التجارة مثلا؛
18. **مشكل العقار (العقار):** عدم توفر المؤسسة على ملكية الأرض التي تقيم عليها نشاطها؛
19. **التشريعات و القونين (تشريعات):** مختلف القوانين الصادرة لتنظيم الحياة الإجتماعية و الإقتصادية و السياسية...إلخ
20. **المنافسة (المنافسة):** نقصد بها المنافسة الرسمية النزيهة؛
21. **مشكل الضرائب (الضرائب):** إختلاف و تعدد الضرائب المفروضة على نشاط المؤسسات؛
22. **توفر اليد العاملة (يد عاملة):** توفر اليد العاملة القادرة على العمل" المجتمع النشيط"؛

23. **منافسة القطاع الموازي (قطاع موازي):** المنافسة التي تمثلها السوق السوداء؛
24. **مشكل البيروقراطية في الإدارات (بيروقراطية):** تعدد الإجراءات و تعقيدها؛
25. **غياب المنشآت القاعدية (منشآت قاعد) :** كالطرقات و الجامعات و المؤسسات التعليمية و مؤسسات التكوين المهني و غيرها...
26. **حصة المؤسسة من السوق (حصة سوق):** درجة تأثير المؤسسة على السوق الوطنية؛
27. اتفاقيات الشراكة مع الجامعات و مراكز البحث (شراكة-جامع)
28. **الإنظمام إلى المنظمات العالمية (منظمة عالم):** كمنظمة التجارة العالمية مثلا؛
29. **آراء و ردود أفعال الجمهور (رد فع جمهو):** رد فعل المجتمع عند إصدار منتج معين أو من خلال الترويج له عن طريق الإعلانات المختلفة؛
30. **تغيرات المحيط (تغير محيط):** كل الظروف الإقتصادية و السياسية و الإجتماعية، كتغير أسعار المواد الأولية في الأسواق العالمية و الأزمات المالية العالمية أو إكتشاف مصدر جديد للطاقة مثلا؛

ب - مصفوفات القطاع:

ب -1- مصفوفة التأثيرات المباشرة (MID:Matrice des Influences Directes)

جدول رقم (4-1): مصفوفة التأثيرات المباشرة

	التمويل : 1	المعلومات : 2	شكل قانوني : 3	العمر : 4	الحجم : 5	موقع المؤس : 6	إبد-ابت-تك : 7	عموم-خاص : 8	يقظة استرا : 9	فكر مقاولة : 10	تأهيل مؤسس : 11	كفاءة عمال : 12	تحفيز عمال : 13	تكوين عمال : 14	تحس ظرو عم : 15	مجهود دعم : 16	فضاء وسيط : 17	العقار : 18	تشريعات : 19	المنافسة : 20	الضرائب : 21	يد عاملة : 22	قطاع موازي : 23	بيروقراطية : 24	منشآت قاعد : 25	حصة سوق : 26	شراكة-جامع : 27	منظمة عالم : 28	رد فع جمهو : 29	تغير محيط : 30
التمويل : 1	0	0	0	0	0	1	1	3	2	1	2	0	1	0	0	0	0	0	3	0	2	2	2	0	2	3	2	0	3	0
المعلومات : 2	1	0	3	3	0	0	2	2	3	0	0	0	0	0	0	1	0	3	0	0	0	0	0	0	0	0	3	0	0	0
شكل قانوني : 3	0	2	0	0	0	0	3	1	3	0	0	0	0	0	0	0	0	3	0	2	0	0	0	0	2	P	3	2	0	0
العمر : 4	0	3	2	0	0	2	2	2	3	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	2	P	3	0	0	0
الحجم : 5	3	0	1	0	0	0	2	3	2	0	0	2	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	2	0	P	0	2	0	0
موقع المؤس : 6	0	0	0	0	0	0	3	3	3	0	3	0	0	0	0	0	0	2	0	P	0	0	0	2	3	3	3	3	0	0
إبد-ابت-تك : 7	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	3	0	2	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
عموم-خاص : 8	3	0	0	0	0	3	2	0	2	0	3	2	2	0	0	P	0	0	0	0	0	0	0	0	2	3	3	2	3	0
يقظة استرا : 9	1	0	0	0	0	P	3	3	0	0	3	0	0	0	2	0	0	0	0	0	0	0	0	0	2	3	2	2	3	0
فكر مقاولة : 10	0	0	1	0	0	P	3	3	2	0	2	0	0	0	0	0	0	2	0	0	0	0	0	0	3	P	3	0	0	0
تأهيل مؤسس : 11	1	0	0	1	0	2	2	3	0	0	0	2	3	0	0	0	0	0	2	0	0	0	0	0	2	P	3	0	0	0
كفاءة عمال : 12	0	0	0	0	0	3	2	3	0	1	0	0	3	0	0	0	0	0	2	0	0	0	0	0	0	P	0	0	0	0
تحفيز عمال : 13	1	0	3	0	0	3	3	3	2	2	1	0	0	0	0	0	0	3	2	0	0	0	0	0	1	3	2	2	0	0
تكوين عمال : 14	1	0	0	0	0	3	1	3	2	2	1	0	0	0	0	0	0	3	3	0	0	0	0	2	2	P	2	0	0	0
تحس ظرو عم : 15	2	0	3	3	3	0	2	3	0	1	0	0	1	0	0	0	0	3	1	0	0	1	P	P	0	0	0	0	2	0
مجهود دعم : 16	0	1	0	0	0	3	2	3	0	3	0	2	3	3	2	0	2	2	3	3	3	0	0	3	P	0	2	P	P	0
فضاء وسيط : 17	2	1	0	2	3	1	3	2	0	0	0	0	0	0	0	0	0	2	0	0	0	0	2	2	0	0	0	0	1	0
العقار : 18	0	0	0	0	3	3	3	P	0	0	0	0	0	0	3	0	0	0	0	0	2	0	0	0	0	0	0	0	3	0
تشريعات : 19	1	2	0	3	0	3	3	3	2	0	2	0	0	0	0	0	0	2	0	0	0	3	0	0	3	P	2	0	3	0
المنافسة : 20	0	3	0	2	3	1	0	0	0	0	0	0	0	0	2	0	0	3	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	2	0
الضرائب : 21	3	3	0	1	2	P	3	1	2	0	0	1	2	2	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	2	0
يد عاملة : 22	0	0	0	0	0	0	3	P	2	0	0	0	0	0	0	0	0	3	0	0	0	0	0	P	3	P	0	0	3	0
قطاع موازي : 23	1	0	0	0	0	P	1	P	0	0	0	0	0	0	0	2	0	3	0	0	0	0	0	0	0	P	0	0	3	0
بيروقراطية : 24	0	0	0	0	0	P	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	3	0
منشآت قاعد : 25	1	2	0	1	0	2	2	3	3	2	0	0	0	0	0	2	0	0	3	0	0	3	0	0	0	P	3	0	3	0
حصة سوق : 26	2	0	0	0	0	P	3	3	3	2	0	0	0	0	0	0	0	2	0	0	0	0	0	0	0	0	3	0	3	0
شراكة-جامع : 27	1	0	0	0	0	0	2	3	2	0	0	0	0	0	0	2	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	P	0	0	0
منظمة عالم : 28	3	0	0	0	0	0	2	0	P	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	3	0
رد فع جمهو : 29	2	0	0	3	0	P	3	3	2	0	0	0	0	0	0	0	0	3	0	0	0	2	2	0	3	P	2	3	0	0
تغير محيط : 30	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0

© LIPSOR-EPITA-MICMAC

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج MICMAC

لقد تم ملء المصفوفة أعلاه، بالإعتماد على الدراسة المعمقة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلى آراء مجموعة من الخبراء على مستوى وزارة الصناعة و المناجم.

- **خصائص مصفوفة التأثيرات المباشرة:**

يختصر برنامج MICMAC المصفوفة أعلاه في جدول يسمح لنا بمراجعة طبيعة المعلومات المدخلة كما يسمح باكتشاف الأخطاء المحتملة.

جدول رقم (4-2): مميزات و خصائص مصفوفة التأثيرات المباشرة (MID)

البيان	القيمة
حجم المصفوفة	30
عدد التكرارات	5
عدد الأصفار	606
عدد الواحد	38
عدد الإثنان	104
عدد الثلاثة	120
عدد الP	32
المجموع	294
معدل ملء المصفوفة	32,66667%

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج MICMAC

ملاحظات:

- يتم حساب معدل ملء المصفوفة بالطريقة الموالية:

معدل ملء المصفوفة = (عدد الواحد+ عدد الإثنان + عدد الثلاثة)/ (حجم المصفوفة)^2

و عليه يصبح معدل ملء المصفوفة السابقة كما يلي:

معدل ملء المصفوفة = $(38+104+120+32)/(30)^2$ = **32,67 %**

هذا المعدل هو مقبول لأنه أقل من 35% (يجب أن يكون هذا المتغير أقل ما يمكن، لأن هدف الإستشراف هو الوصول إلى العلاقات غير المباشرة بين المتغيرات و التي يمكنها إحداث فرق في القطاع)، و هو يعكس علاقات التأثير المباشرة بين متغيرات القطاع، أما نسبة 33 ,67 % المتبقية فهي تمثل نسبة التأثيرات غير المباشرة بين المتغيرات و التي يجب استخراجها من خلال تتبع مختلف مراحل التحليل الخاصة بالبرنامج. حيث أن أول و أهم خطوة لذلك هي مصفوفة التأثيرات غير المباشرة.

- أما عن عدد التكرارات، فإنه يعبر عن طول المسار الذي يبين تأثير متغير على متغير آخر بطريقة غير مباشرة، بعبارة أخرى: يدل الرقم 5 في الجدول أعلاه على أنه يمكن لمتغير أن يؤثر على آخر من خلال تأثيره على 4 متغيرات أخرى وسيطية كأقصى حد. و سيرد توضيح ذلك أكثر من خلال مصفوفة التأثيرات غير المباشرة أدناه:

ب-2- مصفوفة التأثيرات غير المباشرة:نظرا لكبر حجم المصفوفة، ارتأينا إحالتها على الملاحق (أنظر ملحق رقم 06). و في هذا الإطار، يمكننا القول أن مصفوفة التأثيرات غير المباشرة، تكتسي أهمية أكبر من نظيرتها الخاصة بالتأثيرات المباشرة، لأنها تعطينا فكرة عن العلاقات و التأثيرات غير المباشرة التي تربط بين مختلف المتغيرات، و التي يمكنها إحداث فرق كبير في القطاع ككل إذا ما أحسنا إستغلالها (لأنها علاقات لا يمكن استخراجها من مصفوفة التأثيرات المباشرة).

- أما عن العدد (05) و هو عدد التكرارات الذي جاء في الجدول رقم (4-2)، فيدل على أنه يمكن لمتغير أن يؤثر على آخر من خلال تأثيره على 4 متغيرات أخرى وسيطية كأقصى حد. كمثال على ذلك:

موقع المؤسسة ← المنشآت القاعدية ← الفكر المقاولاتي ← مجهودات الدعم ← تكوين العمال ← تحسين ظروف العمل

بعبارة أخرى: فإن تواجد مؤسسة أو مجموعة من المؤسسات في منطقة ما (الموقع الجغرافي للمؤسسة)، سيؤثر على توفير المنشآت القاعدية في تلك المنطقة كالنقل و الطرقات و غيرها، مما سيحفز الشباب على خلق مشروعاتهم الفردية و ينمي روح المقاولة فيهم، و بالتالي سيتوجهون إلى وكالات الدعم للحصول على التمويل و الإستشارات اللازمة للإنطلاق، ثم بعد انطلاق المشروع و توفر الظروف اللازمة سيسعى المقاول الشاب حتما إلى تطوير مشروعه عن طريق تكوين عماله أولا، و هو ما سيخلق لديهم شعورا بالرضا أكثر و بالتالي ضمان تحسين الجو العام للعمل.

و هو ما سيوضحه أكثر المخطط التالي:

شكل رقم (4-1): مخطط يوضح التأثيرات غير المباشرة في القطاع

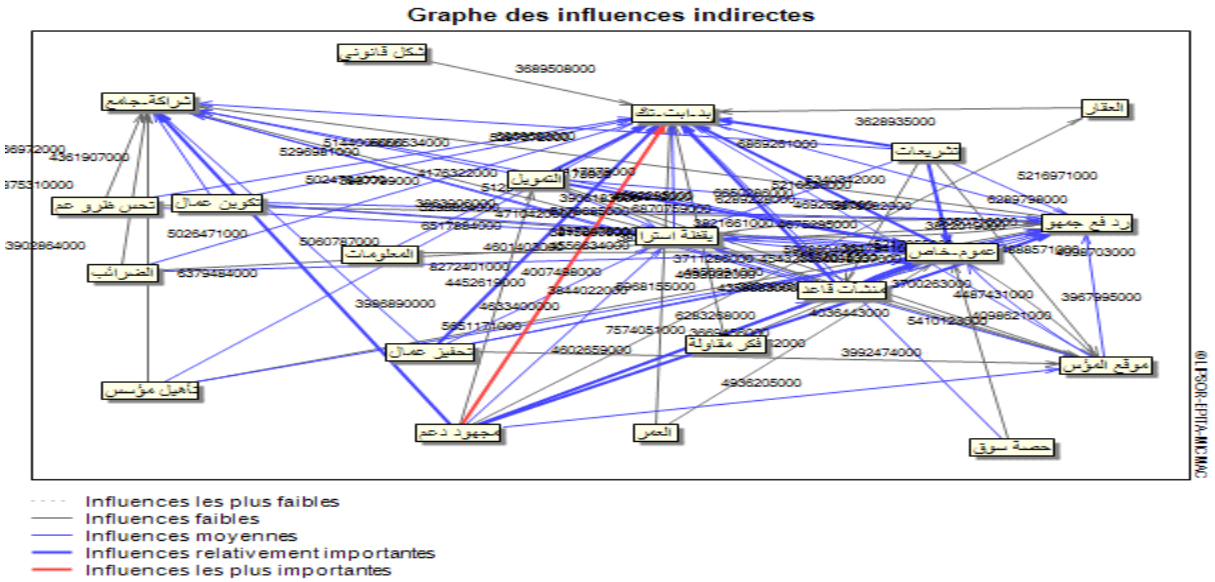

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج MICMAC

نلاحظ من خلال المخطط أعلاه أن مجهودات الدعم لها تأثير غير مباشر على الإبداع و الإبتكار في المؤسسات، و هو التأثير الأهم في القطاع.

- **مجموع المصفوفة (الخاصة بالتأثيرات المباشرة و غير المباشرة):**

جدول رقم (4-3): مجموع الأسطر و الأعمدة

الرقم	المتغيرات	مجموع الأسطر	مجموع الأعمدة
1	مشاكل التمويل	30	29
2	إمكانية الولوج إلى المعلومات	21	17
3	الشكل القانوني للمؤسسة	21	13
4	عمر المؤسسة	19	19
5	حجم المؤسسة	17	14
6	الموقع الجغرافي للمؤسسة	28	34
7	الإبداع و الإبتكار و استعمال التكنولوجيا على مستوى المؤسسة	5	60
8	ملكية المؤسسة (عمومية-خاصة)	30	56
9	اليقظة الإستراتيجية	24	40
10	الفكر المقاولاتي للمؤسسين	19	14
11	تأهيل المؤسسة	21	17
12	كفاءة و خبرة العمال	14	9
13	تحفيز العمال	31	15
14	تكوين العمال	25	5
15	تحسين ظروف العمل	25	7
16	أهمية مجهودات الدعم	40	13

الرقم	المتغيرات	مجموع الأسطر	مجموع الأعمدة
17	غياب الفضاءات الوسيطية	21	2
18	مشكل العقار	17	36
19	التشريعات و القونين	32	22
20	المنافسة	16	7
21	مشكل الضرائب	23	5
22	توفر اليد العاملة	14	13
23	منافسة القطاع الموازي	10	6
24	مشكل البيروقراطية في الإدارات	3	9
25	غياب المنشآت القاعدية	30	29
26	حصة المؤسسة من السوق	21	15
27	اتفاقيات الشراكة مع الجامعات و مراكز البحث	13	41
28	الإنظمام إلى المنظمات العالمية	8	16
29	آراء و ردود أفعال الجمهور	28	43
30	تغيرات المحيط	0	0
	المجاميع	**606**	**606**

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا على برنامج MICMAC.

استنادا إلى الجدول أعلاه، نوضح كيف في تم الحصول على مجموع الأسطر و الأعمدة كما يلي:

نأخذ مثلا عنصر التمويل: مجموع الأسطر: من مصفوفة التأثيرات المباشرة في الجدول رقم 4-1، نجمع كل القيم في السطر الخاص به؛ أي:

30=0+3+0+2+3+2+0+2+2+2+0+3+0+0+0+0+0+1+0+2+1+2+3+1+1+0+0+0+0+0

مجموع الأعمدة: من مصفوفة التأثيرات المباشرة في الجدول رقم 4-1، نجمع كل القيم في العمود الخاص به) ، أي:

29=0+2+3+1+2+1+0+1+0+3+0+1+0+2+0+2+1+1+0+1+0+1+3+0+0+3+0+0+1+0

و من هذه المجاميع، نستنتج المتغيرات الأكثر تأثيرا و تأثرا في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و التي يأتي ترتيبها كالتالي:

جدول رقم (4-4): ترتيب المتغيرات حسب تأثيرها و تأثرها في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

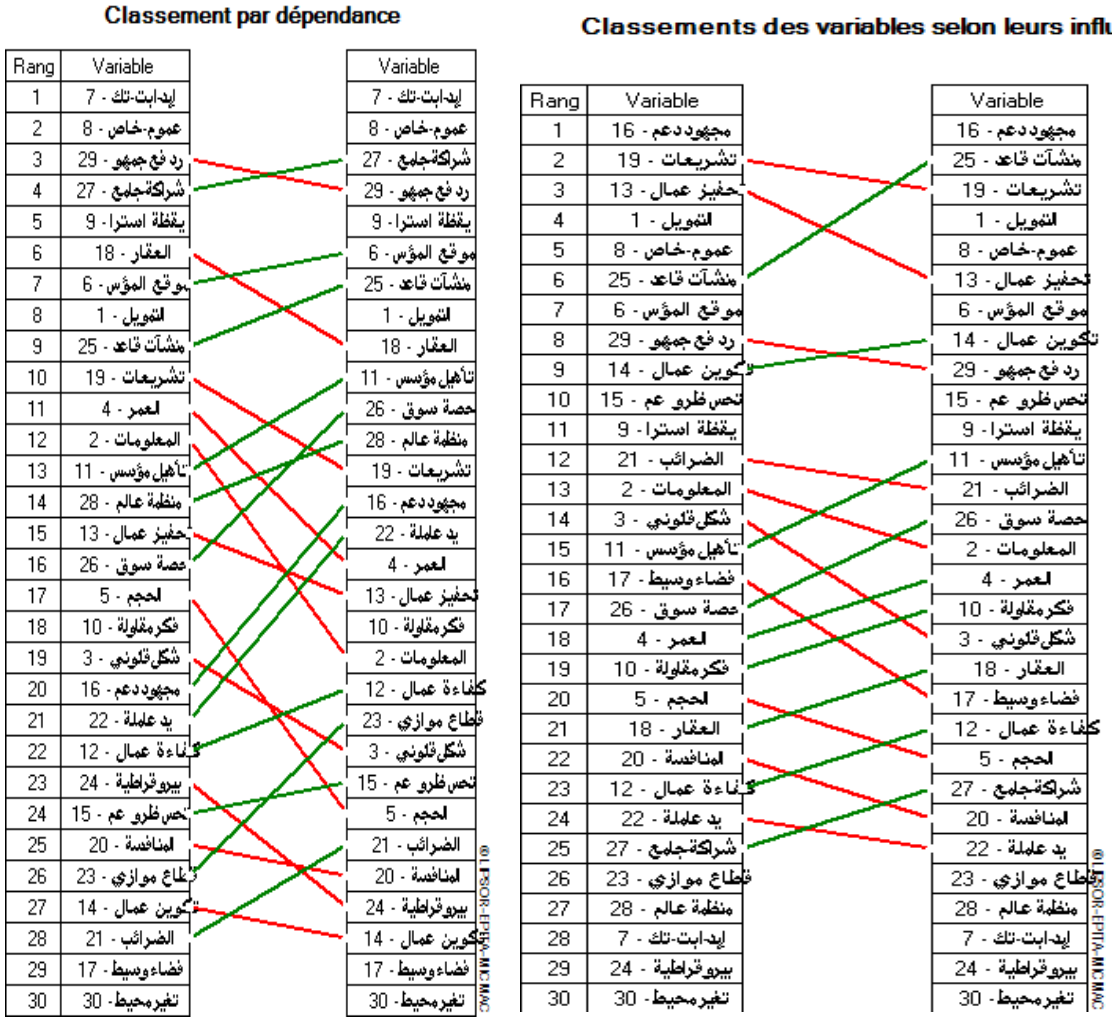

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج MICMAC

ملاحظة:

MII : Matrice des Influences Indirectes. ،**MID** : Matrice des Influences Directes.

من الجدول أعلاه نلاحظ أن:

- المتغيرات الأكثر تأثيرا في القطاع بصفة مباشرة هي كل من : مجهودات الدعم، التشريعات و مشاكل التمويل؛
- أما المتغيرات الأكثر تبعية (أو الأكثر تأثرا) بصفة مباشرة فهي حسب مجموع الأعمدة: الإبداع و استعمال التكنولوجيا، إضافة إلى ملكية المؤسسة (عمومية-خاصة)؛
- المتغيرات الأكثر تأثيرا في القطاع بصفة غير مباشرة هي كل من : مجهودات الدعم، غياب المنشآت القاعدية؛

- أما المتغيرات الأكثر تأثرا بصفة غير مباشرة فهي حسب مجموع الأعمدة: مجهودات الدعم، الإبداع و استعمال التكنولوجيا، إضافة إلى ملكية المؤسسة (عمومية-خاصة).

و هذا ما يثبته المخطط الموالي :

شكل رقم (4-2): معلم يوضح تصنيف المتغيرات حسب درجتي التأثير و التبعية المباشرين في القطاع

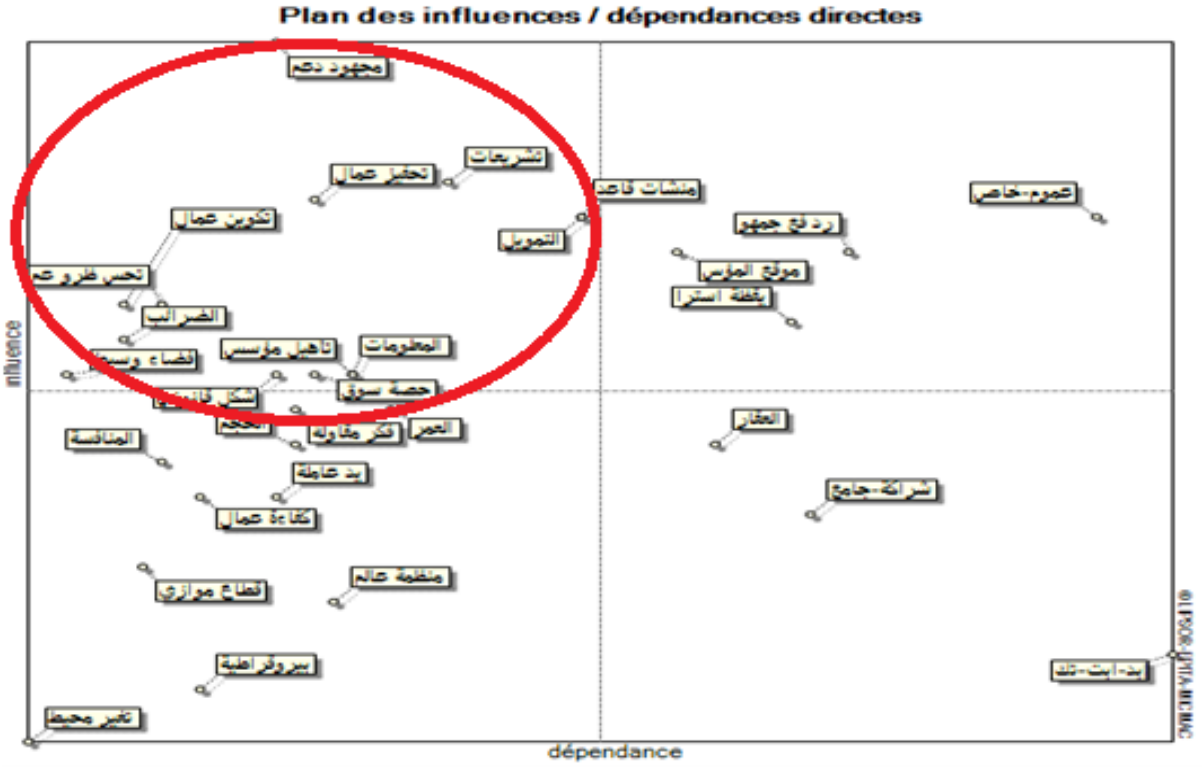

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج MICMAC

4-1-2-3- الإستنتاج النهائي للدراسة المدعمة ببرنامج MICMAC: من خلال المراحل المتتالية عبر برنامج MICMAC، يمكننا إثبات ما تم التوصل إليه في نهاية الفصل السابق و في نفس الوقت الإجابة على السؤال المطروح في بداية الفصل الحالي حيث أن التمويل هو طبعا مهم لبقاء و تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لكن ليس وحده الكفيل بضمان ذلك، إذ و من خلال برنامج MICMAC خلصنا إلى أن المجهودات التي تبذلها الدولة من خلال هيئات الدعم الناشطة على أرض الواقع (ANDPME, ANSEJ, FGAR, ...)، العمالة و كذا مختلف القوانين و التشريعات التي تسعى بسَنِّها إلى فرض النظام و التوازن في القطاع، كلها متغيرات لا تقل أهمية عن التمويل في دعمها و مساندتها لتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. و عليه فلا بد من إعادة النظر في نموذج الإنحدار الخطي البسيط في الفصل الثاني من هذه الدراسة التي بين أيدينا و الذي لا يأخذ بالحسبان سوى عنصر التمويل فقط.

4-2- نموذج الإنحدار الخطي المتعدد لاستكمال تحليل قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر:

4-2-1- التعريف بالمتغيرات المتبناة لدراسة النموذج:

أمام عجزنا على الإلمام بجميع معطيات المتغيرات المتحصل عليها أعلاه، من جهة لمحدودية الموارد و الوقت، و من جهة أخرى لصعوبة قياس بعض المعطيات كإمكانية الولوج إلى المعلومات إضافة إلى البيروقراطية و مدى كفاءة القوانين المنظمة للقطاع، وجدنا أنفسنا مجبرين على استكمال دراستنا بمجموعة من المتغيرات دون غيرها نظرا لأنها تتوفر على شرطين أساسيين هما:

- **ترتيب هذه المتغيرات من حيث أهميتها على برنامج MICMAC؛**
- **إمكانية قياس هذه المتغيرات المختارة.**

و عليه قمنا بتبني المتغيرات الموالية:

- التمويل عن طريق البنوك التجارية؛
- عدد العمال في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؛
- تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؛
- برامج دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؛
- عدد هيئات دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

إذن، اعتبارا من هنا، هذه المتغيرات هي التي ستكون موضوع نموذج الإنحدار الخطي المتعدد، لذا وجب علينا تعريفها و شرحها بتفصيل أكثر:

أولا: التمويل عن طريق البنوك التجارية يخص هذا العنصر حجم أو مبالغ القروض البنكية التي منحت لفائدة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على مستوى البنوك التجارية في الجزائر منذ سنة 2003 حتى سنة 2017 و قد ورد تفصيل هذا المتغير في الفصل الثاني من الدراسة.

ثانيا: عدد العمال في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تعني الموارد البشرية: القدرات والمواهب والمهارات والمعرفة لدى الأفراد والتي تدخل كمستلزم ضروري في العملية الإنتاجية، وبالتالي فإن الموارد البشرية تلعب دورا مهما في عملية التنمية، حيث أن الإنسان هو غاية التنمية ووسيلتها في نفس الوقت، فهو غايتها حينما نجد أن الهدف النهائي لها هو رفع مستوى معيشة الإنسان، وهو وسيلتها لأن من يضع السياسات التنموية ويطبقها هو الإنسان بحد ذاته، ومن هنا تظهر أهمية الموارد البشرية في عملية التنمية. بعبارة أخرى يمكننا القول أن عملية تخطيط التنمية ينبغي أن تتضمن تخطيطا للموارد البشرية بهدف تحقيق وضمان إستمرار التوازن بين عرض العمل والطلب عليه.

أما في الوقت الراهن فسنأخذ فقط عدد العمال المشتغلين ضمن قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة فقط و سيأتي تفصيل أكثر لهذا في الفصل السادس و الأخير من الدراسة.

ثالثا: تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لقد وردت عدة تعاريف لمفهوم التأهيل، نذكر منها:

- تعريف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ONUDIسنة 1995: "التأهيل عبارة عن مجموعة من البرامج وضعت خصيصا للدول النامية التي هي في مرحلة الإنتقال من أجل تسهيل اندماجها ضمن الإقتصاد الدولي الجديد و التكيف مع مختلف التغيرات[1]".
- تعريف وزارة الصناعة و المناجم: "تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هو قبل كل شيء إجراء مستمر للتدريب و التفكير و الإعلام و التحويل بهدف الحصول على توجهات جديدة و أفكار و سلوكات المقاولين و طرق تسيير ديناميكية و مبتكرة"[2].

إن برنامج التأهيل في الجزائر جاء على إثر تشخيص لوضعية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من مختلف الأوجه بالتركيز على نقاط القوة و الضعف و كذا تحديد آفاقه في إطار الأهداف الإقتصادية و الإجتماعية المسطرة، و الفئات المستهدفة من قبل هذا البرنامج هي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، المحيط القريب لها، هياكل دعم هذه المؤسسات. تقدر ميزانية هذا البرنامج بمليار دينار جزائري سنويا، تنفذه الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ANDPME التي أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 05-165 المؤرخ في 03 ماي 2005. يهدف البرنامج إلى مرافقة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حتى تتمكن من تحسين تنافسيتها وفق المعايير الدولية للتنظيم و التسيير، كما يطمح البرنامج إلى جعل هذه المؤسسات قادرة على التحكم في التطور التكنولوجي و الأسواق التنافسية على مستوى النوعية و السعر و الإبتكار. و يجب أن تتوفر الشروط التالية في المستفيدين من البرنامج[3]:

- مؤسسة صغيرة و متوسطة؛
- تنشط منذ سنتين على الأقل؛
- لا تعاني من صعوبات مالية.

و في هذا المتغير سنعمد إلى الأخذ بعين الإعتبار عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المستفيدة من برامج التأهيل في الفترة الممتدة من سنة 2005 إلى غاية سنة 2017.

رابعا: برامج دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة نظرا لعدم توفر المعطيات، سنقتصر في هذا العنصر على دراسة عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي استفادت من مجهودات دعم كل من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ، و صندوق ضمان القروض FGAR، و قد ورد تعريف هذين الأخيرين في الفصل الثالث من الدراسة، لدا سنمر مباشرة إلى عرض نتائجهما في مجال دعمهما للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 2003 إلى غاية سنة 2017:

---

[1]- نصيرة قريش، **آليات و إجراءات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر**، مداخلة ضمن ملتقى حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ، جامعة شلف، الجزائر، أفريل 2006، ص 1048.

[2]- Ministère de l'Industrie et des Mines , **Ce qu'il faut savoir sur la mise à niveau, Euro Développement-PME**, Alger, 2006, p 1.

[3]- غدير أحمد سليمة، كيحلي عائشة سلمى، **تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر واقع و آفاق**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول تنظيم و مرافقة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، جامعة ورقلة، أفريل 2012، ص ص 8-9.

جدول رقم (4-5): عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المستفيدة من برامج دعم وكالتي ANSEJ و FGAR:

	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
عدد المؤ ص م المدعمة من طرف ANSEJ	3669	6677	10563	8645	8102	10635	8285	35203	42832	65812	43039	40856	23676	11262	4406
عدد المؤ ص م المدعمة من طرف FGAR	-	7	78	78	100	78	56	69	138	208	235	283	183	271	304
المجموع	**3669**	**6684**	**10641**	**8723**	**8202**	**10713**	**8341**	**35272**	**42970**	**66020**	**43274**	**41139**	**23859**	**11533**	**4710**

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على كل من :

- تقرير النشاط للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب 2017؛
- تقرير النشاط لصندوق ضمان القروض، ديسمبر 2017.

خامسا: التطور العددي لهيئات دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

سنقوم من خلال هذا المتغير بإدراج تطور عدد فروع كل من ANDPME, ANSEJ, FGAR و المتوفرة على المستوى الوطني على طول الفترة الممتدة من سنة 2003 إلى غاية سنة 2017 بهدف معرفة إن كان لهذا أثر على تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على المستوى الوطني أم لا:

جدول رقم (4-6): التطور العددي لكل من وكالات ANDPME، ANSEJ، FGAR عبر التراب الوطني منذ سنة 2003 إلى غاية سنة 2017

	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	المجموع
عدد وكالات ANDPME	-	-	-	-	5	5	5	5	5	5	5	5	5	5	5	5
عدد وكالات ANSEJ	50	50	50	50	50	50	50	115	126	148	197	202	212	220	220	220
FGAR عدد وكالات	-	1	1	1	1	1	1	1	2	3	4	4	4	4	5	5
المجموع	50	51	51	51	56	56	56	121	133	156	206	211	221	229	230	

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على كل من:

- تقرير النشاط للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب 2017؛
- تقرير النشاط للوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لسنة 2018؛
- تقرير النشاط لصندوق ضمان القروض، ديسمبر 2017.

بعد شرح المتغيرات أعلاه، و بهدف الشروع في دراسة نموذج الإنحدار الخطي المتعدد المتعلق بتطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، سنقوم باختصار كل ما سبق في الجدول الموالي و الذي سيكون نقطة الإنطلاق ضمن برنامج EVIEWS:

جدول رقم (4-7): جدول يوضح أهم المتغيرات المؤثرة في قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر على امتداد الفترة الزمنية 2005-2017:

السنوات	عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة Y	حجم القروض البنكية الممنوحة X_1	عدد العمال المشتغلين في إطار المؤسسات الصغيرة و المتوسطة X_2	عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المستفيدة من برامج التأهيل على مستوى وكالة ANDPME X_3	عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المستفيدة من دعم وكالة ANSEJ وصندوق FGAR X_4	التطور العددي لهيئات دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ANDPME, ANSEJ, FGAR X_5
2005	342788	444950	1157856	91	10641	51
2006	376767	476350	1252707	110	8723	51
2007	410959	551300	1355399	220	8202	56
2008	519526	653875	1540209	256	10713	56
2009	625069	771525	1546584	329	8341	56
2010	619072	1000000	1625686	500	35272	121
2011	659309	931625	1724197	1349	42970	133
2012	711832	1071900	1848117	921	66020	156
2013	777816	1289075	2001892	1211	43274	206
2014	852053	1626150	2157232	704	41139	211
2015	934569	1819300	2371020	480	23859	221
2016	1022621	1976950	2540698	264	11533	229
2017	1074503	2165575	2655470	377	4710	230
المجموع	8926884	14778575	23777067	6812	315397	1777

المصدر: من إعداد الطالبة إعتمادا على المعطيات أعلاه.

ملاحظة: ابتدأنا الجدول أعلاه من سنة 2005 عوضا عن سنة 2003 بهدف ضمان التجانس بين المتغيرات المختلفة (لأن برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إنطلق سنة 2005).

4-2-2- التعريف بنموذج الإنحدار الخطي المتعدد: لكن و قبل دراسة هذا الجدول من خلال برنامج EVIEWS، يعد الإلمام بالجوانب النظرية لنموذج الإنحدار الخطي المتعدد ضرورة حتمية هدفها الأكبر التذكير بمدى قصور نموذج الإنحدار الخطي البسيط في إعطاء أنسب تفسير ممكن للظاهرة المدروسة بسبب اعتماده على متغير واحد فقط.

بعبارة أخرى، بعد تيقننا من عدم كفاية التمويل لتفسير ظاهرة تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و وصولنا إلى عوامل أخرى من شأنها هي أيضا تطوير هذه المؤسسات مثلها في ذلك مثل التمويل، كان من الضرورة بمكان أن نقوم بدراسة شدة تأثير هذه العوامل على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و بطبيعة الحال كان الحل هو الإستعانة بنموذج الإنحدار الخطي المتعدد (بافتراض أن العلاقة بين هذه المتغيرات و عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هي علاقة خطية).

إن تكوين النموذج الإنحداري المتعدد يبدأ من تحديد العوامل X_i المؤثرة في الظاهرة المدروسة و الممثلة بالمتغير الناتج Y_i، ثم الحصول على البيانات الإحصائية الخاصة بكل منهم. إن تحديد عدد و نوع هذه العوامل يتم عن طريق التحليل النظري الإقتصادي لطبيعة الظاهرة المعنية و ظروف حدوثها.

هذه العوامل يجب أن تتوفر فيها الشروط التالية حتى يمكن إدخالها في نموذج الإنحدار:

- يجب أن تكون هذه العوامل قابلة للقياس الكمي؛

- أن لا تكون هذه العوامل مرتبطة ببعضها ارتباطا قويا، لأن العكس سيؤدي إلى ضعف فعالية و مصداقية المعادلات الطبيعية للمربعات الصغرى في تقدير معادلة الإنحدار المقترحة؛

-عند إضافة أي مؤشر جديد من المؤشرات المفروضة التأثير على Y إلى نموذج الإنحدار يجب أن يؤدي ذلك إلى زيادة قيمة معامل التحديد المتعدد R^2 و انخفاض قيمة تباين الخطأ المرتكب $S_{\hat{y}}^2$.

- إن حشو نموذج الإنحدار بمؤشرات زائدة غير فعالة لا يؤدي فقط إلى عدم انخفاض تباين الخطأ أو عدم زيادة معامل التحديد و لكن يؤدي أيضا إلى انعدام المعنوية الإحصائية لمعاملات معادلة الإنحدار حسب مقياس Student.

- دراسة و تقييم متانة و قوة العلاقة الإرتباطية بين كل زوجين من المؤشرات المستقلة X_i و ذلك عن طريق حساب جميع معاملات الإرتباط الزوجي بين كل مؤشرين اثنين على حدة من خلال حساب معامل الإرتباط البسيط ل Pearson.

- تقييم العلاقة الإرتباطية بين Y_i و كل متغير من المتغيرات المستقلة X_i و ذلك عن طريق حساب معامل الإرتباط الزوجي لعلاقة المتغير التابع Y_i بكل مؤشر من المؤشرات المستقلة على حدة بواسطة معامل الإرتباط البسيط[1].

تقدر العلاقة الخطية لنموذج الإنحدار الخطي المتعدد ضمن المعادلة التالية:

$$Y_i = a + b_1X_1 + b_2X_2 + \ldots\ldots + b_nX_n + \varepsilon$$

[1]- مكيد علي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 137-139.

و من أجل حساب هذه الثوابت (a, b1,b2,…….bn)، لا بد من تحقق الشرط الأساسي لطريقة المربعات الصغرى الذي ينص على أن يكون مجموع مربعات انحرافات القيم التقديرية ل y و هي $\hat{y}$ عن القيم الفعلية لها و هي y_i أصغر ما يمكن :

$$S=\sum(y-\hat{y})^2 = min$$

بتعويض $\hat{y}$ بقيمتها السابقة فإن S تصبح كالتالي:

$$S=\sum(y-a- b_1X_1 – b_2X_2 - \ldots.- b_nX_n)^2 = min$$

هذا الشرط سيسمح لنا بالحصول على المعادلات الخطية التالية:

$$\begin{cases} \sum y = na + b_1\sum x_1 + b_2\sum x_2 + \cdots \ldots \ldots \ldots \ldots \ldots . . b_n\sum x_n \\ \sum y.\, x_1 = a\sum x_1 + b_1\sum {x_1}^2 + b_2\sum x_1x_2 \ldots \ldots \ldots b_n\sum x_nx_1 \\ \sum y.\, x_2 = a\sum x_2 + b_1\sum x_1x_2 + b_2\sum {x_2}^2 + \cdots \ldots b_n\sum x_nx_2 \\ \ldots \ldots \ldots \ldots \ldots \ldots \ldots \ldots \ldots \ldots \ldots \ldots \ldots \ldots \ldots \ldots \ldots \ldots \ldots \ldots \ldots \ldots \\ \sum y.\, x_n = a\sum x_n + b_1\sum x_nx_1 + b_2\sum x_nx_2 + \cdots b_n\sum {x_n}^2 \end{cases}$$

بحل هذه المعادلات نحصل على قيم الثوابت، و منه يمكننا تقدير معادلة النموذج النهائية[1] من خلال العبارة:

$$\mathbf{Y = a\,X + \varepsilon}$$

حيث:

$$Y=\begin{pmatrix} Y_1 \\ Y_2 \\ \vdots \\ Y_t \\ \vdots \\ Y_n \end{pmatrix} \quad ; \quad X=\begin{pmatrix} 1 & X_{11} & X_{21} & \cdots & X_{K1} \\ 1 & X_{12} & X_{22} & \cdots & X_{K2} \\ \vdots & \vdots & \vdots & \cdots & \vdots \\ 1 & X_{1t} & X_{2t} & \cdots & X_{Kt} \\ \vdots & \vdots & \vdots & \cdots & \vdots \\ 1 & X_{1n} & X_{2n} & \cdots & X_{Kn} \end{pmatrix} ; \quad a=\begin{pmatrix} a_0 \\ a_1 \\ a_2 \\ a_3 \\ \vdots \\ a_k \end{pmatrix} \quad ; \quad \varepsilon=\begin{pmatrix} \varepsilon_1 \\ \varepsilon_2 \\ \vdots \\ \varepsilon_t \\ \vdots \\ \varepsilon_n \end{pmatrix}$$

مع:

- Y هو متجه عمودي، درجته n×1 و يشتمل على n مشاهدة من Y؛
- X مصفوفة من الدرجة (n× (K+1)) و التي تشتمل على n مشاهدة من المتغيرات المستقلة: X_1، X_2…….X_n ، و عمودها الأول يحتوي على القيم واحد و هو يخص a_0 (معامل الحد الثابت)؛
- a متجه عمودي درجته ((K+1) × 1) و هو يخص معاملات المعالم التي نسعى لتقديرها؛
- ε متجه عمودي درجته n×1 و هو يخص قيم المتغير العشوائي.

[1]- علي مكيد، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 148.

4-2-3- تطبيق نموذج الإنحدار الخطي المتعدد على برنامج EVIEWS:

الآن يمكننا البدء في حل نموذج دراستنا عن طريق برنامج Eviews مع التنويه إلى النقاط الموالية:

- عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة رمزنا له في برنامج Eviews ب Nbr PME ؛

- حجم القروض البنكية الممنوحة رمزنا له في برنامج Eviews ب PME Credits؛

- عدد العمال رمزنا له في برنامج Eviews ب Employés PME Nbr؛

- عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المستفيدة من برامج التأهيل على مستوى وكالة ANDPME رمزنا له في برنامج Eviews ب Nbr PME Mises à Niveau؛

- عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المستفيدة من دعم وكالة ANSEJو صندوق FGAR رمزنا له في برنامج Eviews ب Soutien PME Par ANSEJ et FGAR؛

- التطور العددي لهيئات دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة رمزنا له في برنامج Eviews ب Nbr des Structures de Soutien.

شكل رقم (4-3): نموذج الإنحدار الخطي المتعدد لتطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بدلالة مجموعة من العوامل:

Dependent Variable: NBR_PME
Method: Least Squares
Date: 01/16/19 Time: 17:32
Sample: 2005 2017
Included observations: 13

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic
C	-101069.0	126365.4	-0.799816
CREDITS_PME	0.322923	0.157396	2.051663
NBR_EMPLOYES_PME	0.312352	0.145498	2.146782
NBR_PME_MISES_A_NIVEAU	79.42703	42.60634	1.864207
SOUTIEN_PME_PAR_ANSEJ_ET	0.999491	0.839831	1.190110
NBR_DES_STRUCTURES_DE_...	-1583.944	646.5571	-2.449813

R-squared	0.992270	Mean dependent var	
Adjusted R-squared	0.986748	S.D. dependent var	
S.E. of regression	27571.88	Akaike info criterion	
Sum squared resid	5.32E+09	Schwarz criterion	
Log likelihood	-147.3416	Hannan-Quinn criter.	
F-statistic	179.7043	Durbin-Watson stat	
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج EVIEWS

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه، أنه و بغض النظر عن معنوية المتغيرات المختلفة في تفسير ظاهرة تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، أن أغلبية العوامل هي جد كبيرة و هذا راجع أساسا إلى عدم تجانس معطيات و قيم هذه المتغيرات خاصة فيما يتعلق بعدد المؤسسات المستفيدة من برنامج التأهيل مقارنة مع عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة. لذا و قصد الخروج من هذا المشكل و ضمان أقصى تجانس بين قيم مختلف المتغيرات، سنقوم بإدخال اللوغاريتم عليها و سينتج لنا النموذج الآتي:

شكل رقم (4-4): نموذج الإنحدار الخطي المتعدد بعد إدخال اللوغاريتم على المتغيرات:

Dependent Variable: LOGNBR_PME
Method: Least Squares
Date: 01/16/19 Time: 17:46
Sample: 2005 2017
Included observations: 13

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-1.421968	1.419659	-1.001626	0.3499
LOGCREDITS_PME	0.622524	0.190414	3.269313	0.0137
LOGNBR_EMPLOYES_PME	0.605953	0.364077	1.664354	0.1400
LOGNBR_PME_MISES_A_NIVEA	0.068311	0.029488	2.316566	0.0537
LOGSOUTIEN_PME_PAR_ANSEJ	0.020827	0.034176	0.609411	0.5615
LOGNBR_DES_STRUCTURES_DE	-0.268867	0.089309	-3.010532	0.0196

R-squared	0.993338	Mean dependent var	5.810194
Adjusted R-squared	0.988579	S.D. dependent var	0.162228
S.E. of regression	0.017337	Akaike info criterion	-4.967919
Sum squared resid	0.002104	Schwarz criterion	-4.707173
Log likelihood	38.29148	Hannan-Quinn criter.	-5.021514
F-statistic	208.7451	Durbin-Watson stat	2.074227
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج EVIEWS.

بناء على الشكل السابق و كذا عوامل المتغيرات، يمكننا ملاحظة أن أكثر متغيرين ليس معنويين و ليس لهما أثر معنوي على نمو و تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر هما كل من عدد العمال في هذه الأخيرة و عدد المؤسسات المستفيدة من دعم كل من وكالتي ANSEJ و FGAR، لذا سنقوم بحذفهما من النموذج لينتج لدينا النموذج الموالي:

شكل رقم (4-5): نموذج الإنحدار الخطي المتعدد بعد حذف كل من عدد العمال و عدد المؤسسات المستفيدة من دعم كل من وكالتي ANSEJ و FGAR

Dependent Variable: LOGNBR_PME
Method: Least Squares
Date: 01/16/19 Time: 17:54
Sample: 2005 2017
Included observations: 13

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.708953	0.337861	2.098355	0.0653
LOGCREDITS_PME	0.904918	0.075578	11.97331	0.0000
LOGNBR_PME_MISES_A_NIVEA	0.081311	0.020371	3.991560	0.0032
LOGNBR_DES_STRUCTURES_DE	-0.261166	0.070142	-3.723393	0.0047

R-squared	0.990663	Mean dependent var	5.810194
Adjusted R-squared	0.987550	S.D. dependent var	0.162228
S.E. of regression	0.018101	Akaike info criterion	-4.938033
Sum squared resid	0.002949	Schwarz criterion	-4.764202
Log likelihood	36.09721	Hannan-Quinn criter.	-4.973763
F-statistic	318.2950	Durbin-Watson stat	2.445696
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج EVIEWS.

من الشكل أعلاه، يتبين لنا أن كل من:

- التمويل؛
- برنامج التأهيل؛
- عدد هيئات دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

هي كلها متغيرات معنوية و مؤثرة في تطور و نمو عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و هذا استنادا إلى احتمالات عواملها التي هي أقل من 0,05 (فهي على التوالي: 0,00، 0,0032،

0,0047). لكن لا يمكننا الإكتفاء بهذا فقط للتأكد من معنوية هذه العوامل، بل يجب أيضا التأكد من صحة النموذج ككل من خلال الخطوات و الإختبارات الإحصائية الموالية.

4-2-4- اختبار صلاحية النموذج:

أ- الكشف عن الإرتباط الذاتي: سيكون هذا كالآتي:

شكل رقم (4-6):إختبار Breush-Godfrey Serial LM test ليوضح مدى الإرتباط الذاتي بين الأخطاء العشوائية

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.442241	Prob. F(1,8)	0.5247
Obs*R-squared	0.680996	Prob. Chi-Square(1)	0.4092

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: Least Squares
Date: 01/16/19 Time: 18:32
Sample: 2005 2017
Included observations: 13
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.017167	0.349797	0.049077	0.9621
LOGCREDITS_PME	-0.004480	0.078325	-0.057194	0.9558
LOGNBR_PME_MISES_A_NIVEA	-0.001050	0.021092	-0.049789	0.9615
LOGNBR_DES_STRUCTURES_DE	0.006067	0.072994	0.083112	0.9358
RESID(-1)	-0.232387	0.349447	-0.665012	0.5247

R-squared	0.052384	Mean dependent var	9.70E-16
Adjusted R-squared	-0.421424	S.D. dependent var	0.015676
S.E. of regression	0.018689	Akaike info criterion	-4.837993
Sum squared resid	0.002794	Schwarz criterion	-4.620705
Log likelihood	36.44695	Hannan-Quinn criter.	-4.882655
F-statistic	0.110560	Durbin-Watson stat	2.302698
Prob(F-statistic)	0.975322		

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج EVIEWS.

بوضع قاعدة القرار التالية :

$$\left.\begin{array}{l} H_0: \text{وجود ارتباط بين الأخطاء} \\ H_1: \text{عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء} \end{array}\right\}$$

فإنه و اعتمادا على Prob* Chi-Square التي هي أكبر من 1%، 5% و 10% فإننا نقبل H_1 و نرفض H_0، و عليه فإنه لا يوجد ارتباط ذاتي بين حدود المتغير العشوائي (Non-autocorrelation).

ب – الكشف عن التعدد الخطي:

للكشف عن التعدد الخطي، سنقوم بإعادة تقدير معادلات الإنحدار الجزئي لكل المتغيرات المستقلة X_i عن المتغير التابع Y :

- **نموذج الإنحدار الخطي البسيط لتمثيل العلاقة بين عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التمويل:**

شكل رقم (4-7):نموذج الإنحدار الخطي البسيط لتمثيل العلاقة بين عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التمويل

Dependent Variable: LOGNBR_PME
Method: Least Squares
Date: 01/16/19 Time: 18:57
Sample: 2005 2017
Included observations: 13

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.745342	0.214446	8.138850	0.0000
LOGCREDITS_PME	0.677625	0.035723	18.96867	0.0000

R-squared	0.970335	Mean dependent var	5.810194
Adjusted R-squared	0.967638	S.D. dependent var	0.162228
S.E. of regression	0.029184	Akaike info criterion	-4.089773
Sum squared resid	0.009369	Schwarz criterion	-4.002858
Log likelihood	28.58352	Hannan-Quinn criter.	-4.107638
F-statistic	359.8103	Durbin-Watson stat	1.533930
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج Eviews

- **نموذج الإنحدار الخطي البسيط لتمثيل العلاقة بين عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و برنامج تأهيل هذه المؤسسات:**

شكل رقم (4-8):نموذج الإنحدار الخطي البسيط لتمثيل العلاقة بين عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و برنامج تأهيل هذه المؤسسات

Dependent Variable: LOGNBR_PME
Method: Least Squares
Date: 01/16/19 Time: 18:58
Sample: 2005 2017
Included observations: 13

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	5.098897	0.276794	18.42125	0.0000
LOGNBR_PME_MISES_A_NIVEA	0.274620	0.105906	2.593065	0.0250

R-squared	0.379372	Mean dependent var	5.810194
Adjusted R-squared	0.322951	S.D. dependent var	0.162228
S.E. of regression	0.133486	Akaike info criterion	-1.049001
Sum squared resid	0.196004	Schwarz criterion	-0.962086
Log likelihood	8.818509	Hannan-Quinn criter.	-1.066866
F-statistic	6.723987	Durbin-Watson stat	0.307339
Prob(F-statistic)	0.025001		

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج Eviews.

- **نموذج الإنحدار الخطي البسيط لتمثيل العلاقة بين عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و عدد هيئات الدعم:**

شكل رقم (4-9):نموذج الإنحدار الخطي البسيط لتمثيل العلاقة بين عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و عدد هيئات الدعم

Dependent Variable: LOGNBR_PME
Method: Least Squares
Date: 01/16/19 Time: 19:00
Sample: 2005 2017
Included observations: 13

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	4.725885	0.142897	33.07208	0.0000
LOGNBR_DES_STRUCTURES_DE	0.526686	0.068814	7.653783	0.0000

R-squared	0.841909	Mean dependent var	5.810194
Adjusted R-squared	0.827538	S.D. dependent var	0.162228
S.E. of regression	0.067371	Akaike info criterion	-2.416565
Sum squared resid	0.049927	Schwarz criterion	-2.329650
Log likelihood	17.70767	Hannan-Quinn criter.	-2.434430
F-statistic	58.58039	Durbin-Watson stat	1.109729
Prob(F-statistic)	0.000010		

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج Eviews

نلاحظ من خلال مختلف الإنحدارات الجزئية للمتغيرات المستقلة عن المتغير التابع أن معاملات التحديد أصغر تماما من معامل التحديد في معادلة الإنحدار الكلية، و عليه نستطيع القول أن النموذج خالي من التعدد الخطي. و بالتالي يمكننا الآن مواصلة باقي الإختبارات الأخرى:

ج – إختبار ثبات تباين البواقي (Heteroscedasticity test) :

شكل رقم (4-10):إختبار Heteroscedasticity test :

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	0.097458	Prob. F(3,9)	0.9595
Obs*R-squared	0.409030	Prob. Chi-Square(3)	0.9384
Scaled explained SS	0.097962	Prob. Chi-Square(3)	0.9921

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 01/16/19 Time: 18:54
Sample: 2005 2017
Included observations: 13

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.000116	0.005006	0.023226	0.9820
LOGCREDITS_PME	-3.68E-05	0.001120	-0.032897	0.9745
LOGNBR_PME_MISES_A_NIVEA	-3.32E-05	0.000302	-0.109874	0.9149
LOGNBR_DES_STRUCTURES_DE	0.000203	0.001039	0.195097	0.8496

R-squared	0.031464	Mean dependent var	0.000227
Adjusted R-squared	-0.291381	S.D. dependent var	0.000236
S.E. of regression	0.000268	Akaike info criterion	-13.36191
Sum squared resid	6.47E-07	Schwarz criterion	-13.18808
Log likelihood	90.85244	Hannan-Quinn criter.	-13.39764
F-statistic	0.097458	Durbin-Watson stat	3.070190
Prob(F-statistic)	0.959469		

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج Eviews.

بوضع قاعدة القرار التالية:

$$\left.\begin{array}{l} H_0: \text{ثبات التباين} \\ H_1: \text{عدم ثبات التباين} \end{array}\right\}$$

فإنه و اعتمادا على Prob* Chi-Square التي هي أكبر من 1%، 5% و 10% فإننا نقبل H_0 و نرفض H_1، أي أن تباين سلسلة حد الخطأ العشوائي ثابت.

د- إختبار إذا كان المتغير العشوائي يتبع توزيعا طبيعيا:

شكل رقم (4-11): اختبار التوزيع الطبيعي للمتغير العشوائي:

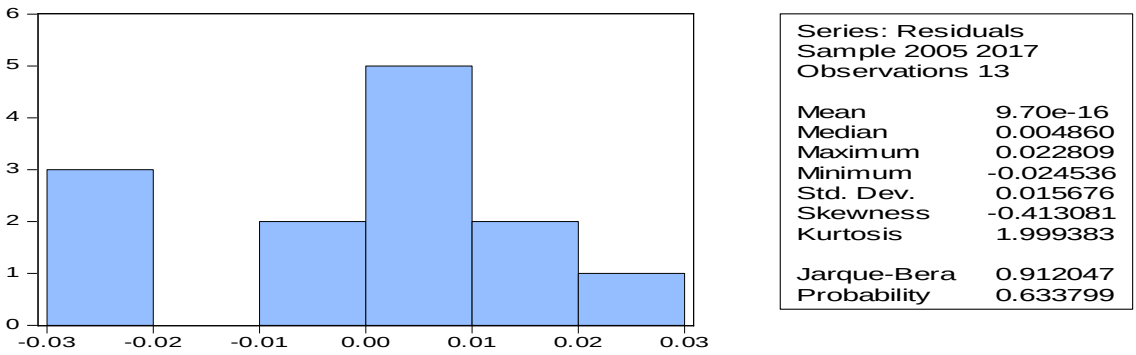

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج EVIEWS

بوضع قاعدة القرار التالية:

$$\left.\begin{matrix} H_0 \text{: بواقي معادلة الإنحدار موزعة توزيعا طبيعيا} \\ H_1 \text{: بواقي معادلة الإنحدار غير موزعة توزيعا طبيعيا} \end{matrix}\right\}$$

فإنه و اعتمادا على إحصائية Jarque-Bera التي هي أكبر في نفس الوقت من 1%، 5% و 10%، نقبل H_0 و نرفض H_1 أي أن البواقي تتوزع توزيعا طبيعيا و هو ما يوضحه المخطط البياني على اليسار.

4-2-5- الإستنتاج العام من النموذج:

بعد تتبع خطوات و مراحل النموذج محل الدراسة في هذا الفصل، يتضح لنا عدد من النقاط سنجمل أهمها في الفقرة الموالية كما يلي:

استهل النموذج الدراسة بخمس متغيرات هي :

- ✓ التمويل عن طريق البنوك التجارية؛
- ✓ عدد العمال في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؛
- ✓ تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؛
- ✓ برامج دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؛
- ✓ عدد هيئات دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

لكن بعد الشروع في العمل و القيام بمجموعة من الإختبارات الرامية إلى التحقق من صحة النموذج إحصائيا، اتضح أن كلا من :

- ✓ برامج دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؛
- ✓ عدد العمال في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؛

ليس لهما تأثير معنوي على التطور العددي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر:

- ➢ لأن ما يهم أكثر من جانب العمال هو كفاءتهم و ليس عددهم، فهي الجانب القادر على المضي قدما بالمؤسسة و النهوض بها و تطوريها إضافة إلى الرفع من تنافسيتها و بالتالي فهي ضمان لاستقرارها و تواجدها لمدة أطول في السوق. و مع الإسقاط على الواقع الجزائري، نلاحظ أن ما يقارب 90% من النسيج الصناعي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة يمثله المؤسسات الصغيرة جدا و التي لا يتجاوز عدد عمالها 09 عمال الأمر الذي يثبت مرة أخرى أن الأهم في المؤسسة هو الإدارة الإستراتيجية و توفر الكفاءات و الخبرات الكافية في عمالها و ليس عددهم.

- ➢ أما فيما يتعلق بجهود الدعم المبذولة و عدد المؤسسات المدعمة في إطار وكالتي ANSEJ و FGAR، فقد تم إقصاؤها من النموذج على خلفية عدم مطابقتها لأحد الإختبارات الإحصائية الآنفة، و هو ذات الأمر الذي يؤكده الواقع الإقتصادي الجزائري مع الأسف. فمع فشل

الوكالات السابقة في أداء المهام الموكلة إليها و التي من أهمها أنها تقدم للشباب المقاول ما يعادل 99٪ من القيمة الإجمالية لمشاريعهم في شكل قروض يطالب أصحابها برد القيمة الإسمية للقرض دون الفوائد التي تتكفل بها الحكومة من خلال آلية داخلية، و قد استنزف منهما هذا ما يفوق 1000 مليار دينار جزائري لإنشاء أكثر من 380 ألف مؤسسة صغيرة ومتوسطة استطاعت أن تخلق حوالي 900 ألف منصب عمل منذ نشأتهما[1]، أصبحت لا تمد بالدعم الكافي بسبب إنشائها لمؤسسات صغيرة ومتوسطة منتجة لسلع وخدمات في أغلبها تقليدية خالية من روح الإبداع والتجديد وهو ما جعل هذه المؤسسات تدخل في منافسة مباشرة غير متكافئة مع كبريات الشركات المحلية والأجنبية التي تمتلك سمعة وخبرة ومكانة سوقية أكبر، إضافة إلى الملاحقات القضائية التي طالت جل المؤسسات المستفيدة من قروض هذه الوكالات فهي كلها أمور سرّعت من إفلاس المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المنشأة في هذا الإطار.

على هذا الأساس، و بهدف تفسير التطور العددي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، واصل معنا لبقية الدراسة 03 ثلاثة متغيرات أثبتت نجاعتها في ذلك، هي كالآتي:

- ✓ التمويل عن طريق البنوك التجارية؛
- ✓ تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؛
- ✓ عدد هيئات دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

و التي تتلخص علاقتها مع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في المعادلة الموالية:

$$Y= 0,7 + 0,9\ x_1 + 0,001\ x_2 - 0,26\ x_3$$

و عليه، و بعبارة أخرى:

عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة= 0,7 + 0,9 *(حجم القروض البنكية الممنوحة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة) + 0,001 *(تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة) - 0,26 *(عدد هيئات الدعم).

- ➢ بخصوص عنصر التمويل، فقد ورد تفسير أثره الإيجابي على عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الفصل الثاني بالتفصيل؛
- ➢ إذن، و بناء على النموذج السابق و الفقرة أعلاه، سننتقل بشكل مباشر إلى تفسير العلاقة العكسية بين عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و عدد هيئات الدعم في النموذج أعلاه، إذ أن زيادة عدد المؤسسات الداعمة سيؤثر سلبا على عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، فحسبنا رأي الخبراء و العارفين في المجال، يرجع المشكل الأساسي إلى ضعف كفاءة مسيري هذه الوكالات و الذين يمنحون المشاريع تبعا إما للمحسوبية أو المعرفة الشخصية لحامل المشروع، بمعنى غياب أي دراسة تقنواقتصادية أو مالية لنجاعة المشروع، أو حسب الكفاءة التقنية لا الإدارية لصاحب المشروع، حيث أنها تشترط على المتقدم لها أن

[1] - Ministère de l'Industrie et des Mines, **Bulletin d'information Statistique**, 2017, p p 20-25.

توافق شهادته العلمية أو التكوينية المجال الذي يريد الاشتغال فيه، دون إعطاء الأهمية للمهارات التسييرية والإدارية والمحاسبية والتسويقية للمستفيد. ما جعلها تصبح عبئا على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لذا أصبح من الضرورة بمكان العمل على تقوية شبكة هذه المؤسسات داخل الجامعات ومعاهد التكوين بهدف ضمان الاحتكاك المباشر بالشباب المبتكر وتثمين أفكاره ومساعدته من خلال ما يسمى بحاضنات الأعمال التي تعرف بسرعة نموها وتطورها، بالإضافة إلى العمل بالشراكة مع خبراء أجانب لكسب مهاراتهم في هذا المجال.

- في حين لاحظنا أن العلاقة كانت طردية بين عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و برامج التأهيل في الجزائر، لأن برنامج التأهيل في الجزائر جاء على إثر دراسة معمقة و تشخيص دقيق لوضعية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة سمح باستخلاص أهم نقاط القوة و نقاط الضعف مع التركيز على الأهداف الإقتصادية و الإجتماعية لهذه المؤسسات بغرض تحسين تنافسيتها وفق المعايير الدولية للتنظيم و التسيير، كل هذا تحت إشراف مجموعة من مكاتب الدراسات المعروفة بخبرتها و كفاءتها في هذا الميدان.

و فيما يلي سنختصر كل ما سبق باستعراض ملخص لمراحل التدرج في إختيار المتغيرات النهائية لنموذج الإنحدار الخطي المتعدد:

شكل رقم (4-12): الخطوات المنتهجة في تحديد المتغيرات النهائية للنموذج

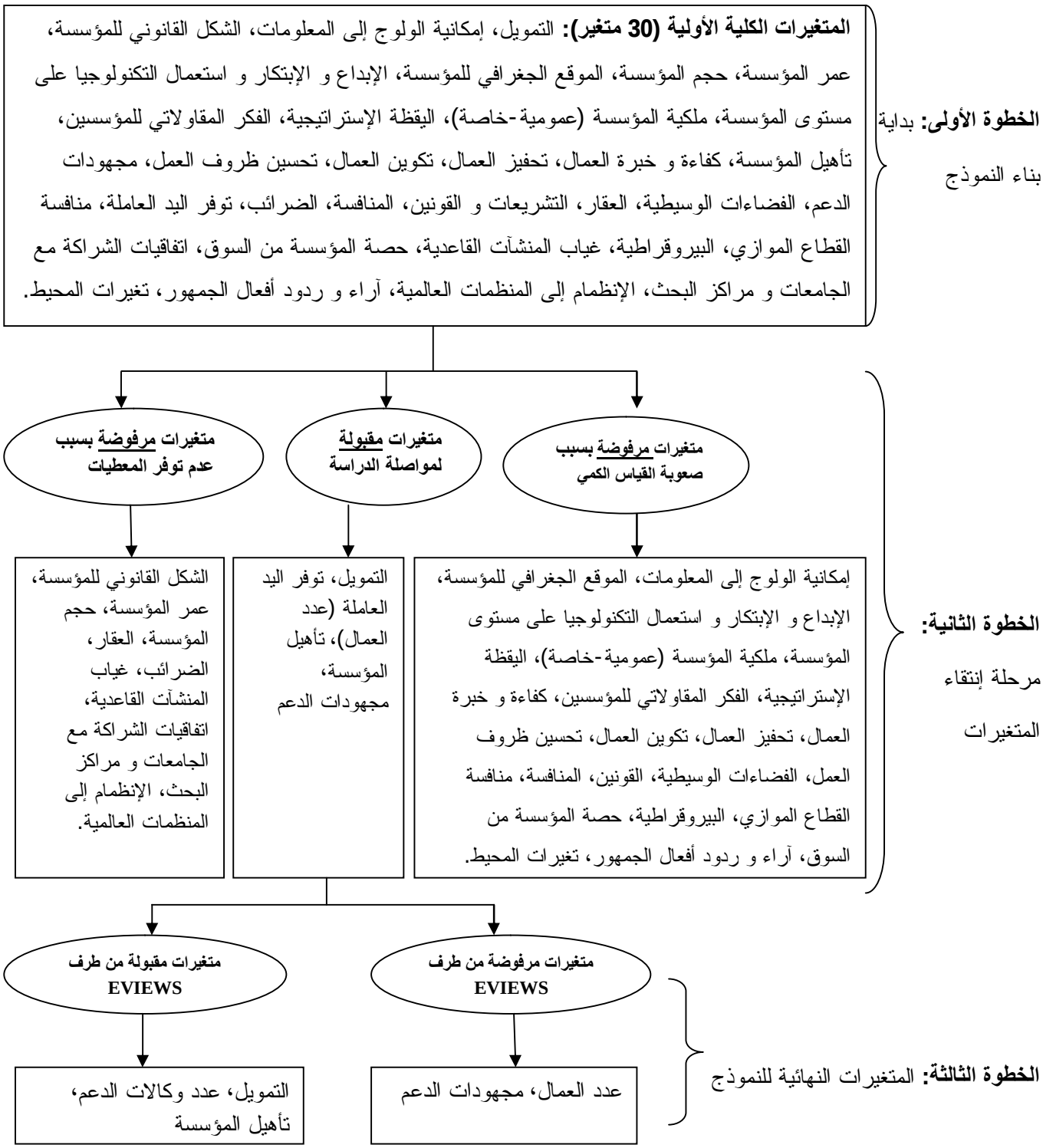

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على ما سبق.

خلاصة:

جاء هذا الفصل لمحاولة الإجابة على السؤال التالي: **هل التمويل هو وحده العنصر الكفيل بتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر؟** و بهدف الإجابة عنه، بدأنا الفصل بدراسة تحليلية معمقة لهذا القطاع في الجزائر مستعينين في ذلك بالنموذج الإحصائي MICMAC و الذي مكننا من استنتاج أن هناك عوامل أخرى تؤدي نفس الدور الذي يلعبه التمويل فيما يتعلق بموضوع تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، لكن و أمام مختلف الصعوبات التي واجهتنا في مجال قياس هذه المتغيرات أو جمع معطيات كافية حولها خلال الفترة الممتدة من 2005 إلى 2017 اقتصرنا عملنا على المتغيرات الموالية دون غيرها:

- التمويل عن طريق البنوك التجارية؛
- عدد العمال في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؛
- تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؛
- برامج دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؛
- عدد هيئات دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

بعد ذلك و قصد تفسير ظاهرة تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر بشكل أفضل وخاصة مع توفر العوامل السابقة قمنا بالإستعانة بنموذج الإنحدار الخطي المتعدد و دراسته ضمن برنامج EVIEWS و الذي مكننا من الوصول إلى أن فقط:

- التمويل عن طريق البنوك التجارية؛
- تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؛
- عدد هيئات دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

هي المتغيرات الأكثر تأثيرا في نمو و تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.

إلى هنا، توصلنا إلى أن التمويل إضافة إلى عوامل أخرى كتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كلها عناصر جد فعالة في تطوير هذه المؤسسات في الجزائر، لهذا في الباب الموالي من الدراسة، سنسعى إلى دراسة كل من: أثر التمويل لوحده على القيمة المضافة خاصة بعد إثباته لجدارته في تطوير القطاع محل الدراسة، ثم نضيف له بعدها عنصر تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لمعرفة أثرهما مجتمعين على القيمة المضافة أيضا. بعد ذلك، سننتقل لدراسة أثر تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على الإقتصاد الوطني خاصة الناتج الداخلي الخام، و الذي تعد القيمة المضافة أهم مكوناته.

الباب الثالث:

انعكاس تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على القيمة المضافة في الإقتصاد الجزائري

الفصل الخامس:

عموميات حول القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الإقتصاد

مقدمة:

لقد برز مفهوم التنمية بصورة أساسية منذ الحرب العالمية الثانية، حيث لم يستعمل هذا المفهوم منذ ظهوره في عصر الإقتصاد البريطاني البارز ــ آدم سميث ــ في الربع الأخير من القرن الثامن عشر و حتى الحرب العالمية الثانية إلا على سبيل الإستثناء، فالمصطلحان اللذان استخدما للدلالة على حدوث التطور المشار إليه في المجتمع كانا التقدم المادي، أو التقدم الإقتصادي. غير أنه و بالأخص بعد ظهور الدول المستقلة حديثا (التي كانت عبارة عن مستعمرات)، أصبح مصطلح التنمية يعنى بالتغيرات الحاصلة في جميع مجالات الحياة الإقتصادية و الإجتماعية و الثقافية التي تطمح أن تكون في مستوى تطلعات هذه الشعوب.

و على هذا الأساس يمكن تعريف التنمية على أنها العملية التي بمقتضاها يتم الإنتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم، هذا ما يقتضي العديد من التغييرات الجذرية و الجوهرية في الهياكل الاقتصادية للدول، فهي ليست بالعملية السهلة إذ تحتاج لقدر كبير من الجهد والوقت والنفقة، كما أن التقدم لا يتحقق إلا بإتباع إستراتيجيات ملائمة وخطط مناسبة وفي هذا الفصل سيتم إدراج بعض التعاريف للتنمية الاقتصادية والفرق بينها وبين النمو الاقتصادي مع الإشارة إلى معايير قياسها وأهدافها وبعض النظريات المساعدة على تطوير الاقتصاد وتحقيق الأهداف المطلوبة إضافة إلى التطرق لكل من البطالة، الناتج المحلي الخام و كذا التجارة الخارجية.

ترجع أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلى ما تلعبه من أدوار إقتصادية كمساهمتها في توفير مناصب الشغل، تحقيق التطور الإقتصادي، قدرتها على مقاومة الاضطرابات الاقتصادية و التنافسية.

لكن، و قبل الشروع في دراسة حالة هذا النوع من المؤسسات و أثره في التنمية الإقتصادية، فإنه من الضروري التعريج على الحالة العامة و التأثير العام لهذه المؤسسات في التنمية و هذا عن طريق:

5-1- عموميات حول التنمية الإقتصادية:

5-1-1- تعريف التنمية: قبل أن نلج في موضوع دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية كان لزاما علينا أن نلقي نظرة على التنمية الشاملة لإبراز تعاريفها ومعانيها ومراحلها ثم المبادئ والسياسات الاقتصادية لتحقيقها.كما تجدر بنا الإشارة إلى أن التنمية مسؤولية المجتمع كله من صناع القرار إلى المواطنين كل في موقعه وأن دفع عملية التنمية في بلدان العالم الثالث ومنها مجتمعاتنا العربية تتطلب تفعيل كل الطاقات المحلية ضمن إستراتيجية تنموية شاملة توسع خيارات الناس وقدراتهم وترتكز على مبدأ المشاركة الفعلية في القرار والتنفيذ والتقييم[1].

لقد اختلفت تعاريف ومفاهيم التنمية الشاملة وذالك لاختلاف المؤشرات ووجهات نظر كل مفكر فبالنسبة للمؤشرات الاقتصادية تعني التنمية الاقتصادية قدرة الاقتصاد القومي على تحقيق النمو الاقتصادي أي تحقيق زيادة سنوية في الناتج القومي الإجمالي وهي تعني أي التنمية الاقتصادية كذلك قدرة الاقتصاد القومي على تحقيق معدلات نمو للدخل الفردي تفوق معدلات النمو السكاني ودالك باستبعاد اثر التضخم[2].

وتعرف التنمية أنها عملية غايتها الإنسان، واعية ومعقدة، طويلة الأمد، شاملة وكاملة في أبعادها الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، التكنولوجية، الثقافية، الإعلامية والبيئية وتشترط تظافر وتكامل جهود القطاعين العام والخاص في ظل تغطية إعلامية فعالة كونها جزء أساسي من هذه التنمية.

ويعرف المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي التنمية البشرية المستدامة على النحو التالي:

التنمية البشرية المستدامة هي تنمية لا تكتفي بتولد النمو وحسب بل تشمل توزيع خياراتهم وفرصهم وتؤهلهم للمشاركة في القرارات التي تؤثر في حياتهم[3].

والتنمية تعتمد اعتمادا كبيرا على مشاركة جميع أفراد المجتمع فيها (إنها تنمية الناس من أجل الناس بواسطة الناس) فتنمية الناس معناها الاستثمار في قدرات البشر سواء في التعليم أو الصحة أو المهارات حتى يمكنهم العمل على نحو منتج وخلاق، والتنمية بواسطة الناس أي إعطاء كل فرد فرصة

---

[1]- مصطفى الاسعد، **التنمية ورسالة الجامعة في الالف الثالث**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2000، ص11

[2]- عبد الوهاب الامين، **التنمية الاقتصادية**، دار حافظ للنشر والتوزيع،2000، ص 17.

[3]- برنامج هيئة الأمم المتحدة الإنمائي، **ملامح التنمية البشرية**، بيروت كانون الثاني 1997. عن محمد مصطفى الأسعد، **مرجع سابق**، ص15-16

المشاركة فيها وأكثر أشكال المشاركة في السوق كفاءة هو الحصول على عمالة منتجة ومأجورة ومن ثم فإن الهدف الرئيسي لإستراتيجيات التنمية البشرية يجب أن يتمثل في توفير عمالة منتجة[1] .

كما تعرف أيضا على أنها: "تقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل ورفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل هذا فضلا عن زيادة رأس المال المتراكم في المجتمع على مر الزمن".[2]

فالدول المتقدمة هي التي حققت الكثير في هذا الإتجاه، ومنه فالتنمية الاقتصادية تتضمن كذلك تغييرات هامة في المجالات الاجتماعية والهيكلية والتنظيمية إضافة إلى المجال الاقتصادي.

وعليه فالتنمية الإقتصادية تشمل العناصر الآتية:

- زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني؛

- أن تكون الزيادة حقيقية وليست نقدية؛

- أن تكون هذه الزيادة على المدى الطويل.

إضافة إلى تغييرات في الهيكل والبنيان الاقتصادي.[3] في حين عرفها آخرون كما يلي: "هي عملية تفاعلية يزداد خلالها الناتج الداخلي الحقيقي للدولة، وكذلك دخل الفرد المتوسط خلال فترة زمنية معنية".[4]

ومن جملة كل هذه التعاريف نستخلص أن التنمية الاقتصادية تعني الزيادة في الناتج الداخلي والفردي الحقيقيين اللذان يدعمان التراكم الرأسمالي والتقدم التكنولوجي نتيجة زيادة الادخار ومن ثمة دعم الإنتاج والدخل وتحقيق استقلال اقتصادي وطني إلى جانب تحسن مستويات الصحة والتعليم، وتطوير وسائل النقل والمواصلات، وتقدم المؤسسات المالية كما أن أفضل سبيل للحصول على الآثار الإيجابية للتنمية هو الاهتمام بالنسيج الإنتاجي وعلى الخصوص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق تدعيمها بمختلف الوسائل.

وتجدر الإشارة إلى وجود اختلاف بين التنمية الإقتصادية و النمو الاقتصادي الذي يعرف بأنه: "عبارة عن عملية يتم فيها زيادة الدخل الحقيقي زيادة تراكمية و مستمرة عبر فترة ممتدة من الزمن (ربع قرن) بحيث تكون هذه الزيادة أكبر من معدل السكان مع توفير الخدمات الإنتاجية و الإجتماعية و حماية الموارد المتجددة من التلوث و الحفاظ على الموارد غير المتجددة من النضوب"[5]. أو بصيغة

---

[1]- الدكتور مصطفى الأسعد، **مرجع سابق**، ص24

[2] محمد عبد العزيز ومحمد علي الليثي، **التنمية الاقتصادية (مفهومها، نظرياتها، سياساتها)**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص: 20.

[3] محمد عبد العزيز وإيمان عطية ناصف، **التنمية الاقتصادية (دراسات نظرية وتطبيقية)**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص: 51.

[4] صالح صالحي، **المنهج التنموي البديل في الاقتصادي الإسلامي**، دار الفجر للنشر والتوزيع،القاهرة ، 2006، ص: 90.

[5]- سهيله فريد النباتي، **التنمية الإقتصادية: دراسات و مفهوم شامل**، دار الراية للنشر و التوزيع، الأردن 2015، ص 61.

أخرى هو : "حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي وإجمالي الناتج الداخلي بما يحقق زيادة في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي".[1]

مما سبق يتضح أن النمو الاقتصادي يركز على نصيب الفرد من الدخل الوطني، أي كمية السلع و الخدمات التي يحصل عليها دون الأخذ بعين الإعتبار نوعية هذه السلع و الخدمات.

و بصيغة أخرى يمكن القول أن النمو الإقتصادي يشير إلى مجرد الزيادة الكمية في متوسط الدخل الفردي الحقيقي أما التنمية فإنها لن تقتصر فقط على النمو و لكنها تشمل أيضا إجراء بعض التغييرات في الهياكل الإقتصادية و الإجتماعية و السياسية و الثقافية و العلاقات الخارجية و ذلك لرفع مستوى الحياة البشرية و القضاء على الفقر و تحرير الإنسان من المهانة و الإستغلال خاصة استغلال المجتمعات الأخرى له و زيادة اعتماد المجتمع على ذاته.[2]

و باختصار، يمكن إجمال أهم نقط الإختلاف بين النمو الإقتصادي و التنمية الإقتصادية فيما يلي:

- التنمية الإقتصادية عملية مقصودة ومخططة بينما النمو لا يحتاج لقرارات تستعدي إحداث تغير في الهيكل البنياني للمجتمع [3].

- التنمية فعل إرادي وواعي للدولة بينما النمو فعل تلقائي يجري مع مرور الزمن وباستمرار.

- التنمية تراكم نوعي يمس مختلف جوانب الحياة بينما النمو تراكم كمي[4]؛

- التنمية عملية وليست حالة، فهي مستمرة ومتزايدة تعبر عن التزايد في احتياجات المجتمع.[5]

و على ذلك فإن العناصر التي تنطوي عليها عملية التنمية هي[6]:

1ــ جميع ما انطوت عليه عملية النمو و التي تتمثل في:

أ ــ تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل؛

ب ــ أن تكون الزيادة حقيقية و ليست نقدية؛

ج ــ أن تكون الزيادة على المدى البعيد.

2ــ عوامل أخرى تنفرد بها عملية التنمية و تتمثل في:

---

[1]- نعمة الله نجيب إبراهيم، **أسس علم الاقتصاد**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2006، ص: 516.
[2]- ليث عبد الله القهيوي، بلال محمود الوادي، **المشاريع الريادية الصغيرة و المتوسطة و دورها في عملية التنمية**، دار حامد للنشر و التوزيع، عمان ، الأردن، 2012، ص69.
[3]- سهيله فريد النباتي، **مرجع سبق ذكره**، ص 97.
[4] إبراهيم مشورب، **التخلف والتنمية (دراسات اقتصادية)**، دار المنهل اللبناني، لبنان، 2002، ص: 153.
[5] هشام مصطفى الحمل، **دور الموارد البشرية في تمويل التنمية**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2006، ص: 20.
[6]- محمد عبد العزيز عجمية و آخرون، **التنمية الاقتصادية: دراسات نظرية و تطبيقية**، الدار الجامعية، الإسسكندرية، مصر، 2006، ص ص 72- 76.

أ- تغيرات في الهيكل و البنيان الاقتصادي: لقد كان قطاع الإنتاج الأولي ــ الذي يعتمد أساسا على الطبيعة ــ يستأثر بالعملية الإنتاجية و توليد الدخل في كل دول العالم في الماضي. فكانت معظم دول العالم و مازال عديد من الدول النامية تتخصص في إنتاج المنتجات الأولية و خاصة الزراعية، و تصدرها بحالتها أو بعد إجراء إضافات قليلة إليها و لا تولي الإنتاج الصناعي أهمية تذكر. و يربط الاقتصاديون في الوقت الحالي بين حالة التخلف و التخصص في الإنتاج الأولي، و لذلك فإن عملية التنمية تهدف من بين ما لها من أهداف إلى تصحيح هذا الوضع أي تصحيح الاختلالات الهيكلية أو القضاء عليها و ذلك بالإهتمام بالصناعة و إعطائها دفعة قوية مبتدئة بالصناعات التي تتوافر مستلزمات إنتاجها ــ من عمل و منتجات أولية و زراعية و معدنية ــ و كذلك لتلبية حاجات السوق المحلية من عديد المنتجات.

ب - تحقيق عدالة أكبر في توزيع الدخل: تعمل التنمية الإقتصادية على إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة، و هذا كثيرا ما لا يتحقق في ظل النمو الاقتصادي. حيث بالرغم من أن عديد من الدول قد ينجح في تحقيق معدلات عالية للنمو و ما يترتب عن ذلك من زيادة كبيرة في إجمالي الناتج المحلي، إلا أن معظم تلك الزيادة كثيرا ما تستأثر بها الطبقة الغنية، في الوقت الذي لا تحصل فيه الطبقات الفقيرة إلا على زيادات متواضعة. أما في حالة التنمية الاقتصادية فإن من أولوياتها أن يصاحب النمو الاقتصادي إعادة في توزيع الدخل لصالح الفقراء.

ج - الإهتمام بنوعية السلع و الخدمات المنتجة: حيث تهتم التنمية الاقتصادية بنوعية السلع و الخدمات المنتجة و تعطي أولويات أكبر للأساسيات و على الأخص التي تحتاج إليها الطبقات الفقيرة كالسلع الغذائية الضرورية و الملابس الشعبية و المساكن الاقتصادية، فضلا عن الخدمات الأساسية من تعليمية و صحية و اجتماعية. كل هذا يتطلب ضرورة التدخل المباشر و غير المباشر من قبل السلطات الحكومية المركزية و المحليات. فإذا كانت السوق حرة حيث يتحدد الإنتاج و الاستهلاك بفعل قوى الطلب و العرض لحصلت سلع الأغنياء على النصيب الأكبر و قل الإقبال على إنتاج السلع و الخدمات التي يحتاج إليها الفقراء. إضافة إلى ذلك، فإن أفراد الطبقة الفقيرة ليس لديهم المعرفة الكافية بأسلوب الرشد الإقتصادي في التصرف في دخولهم، فالزيادة في الدخول لديهم كثيرا ما تتجه إلى الإنفاق المظهري و البذخي في عديد من المناسبات كالأعياد و المواسم و الأفراح و المآتم و غيرها، أو في تعاطي المكيفات و المخدرات. و يحدث هذا على الرغم من شدة حاجتهم إلى عديد من السلع و الخدمات ذات الأثر الواضح على صحة الفرد مثل الألبان و الخضر و الفواكه، أو تلك التي لها أكبر الأثر على المستوى الثقافي و على قدراتهم الإنتاجية، مثل: التعليم و المساكن الملائمة. و لن يتأتى ذلك إلا عن طريق التدخل الحكومي بصورة مختلفة سواء عن طريق تدخل الدولة في الإنتاج أو في تسعير المنتجات و الخدمات الأساسية أو في شكل و كم الدعم الذي تقدمه.

5-1-2- التطور التاريخي لمفهوم التنمية الإقتصادية:

شهد كل من مفهومي التنمية الإقتصادية و النمو الإقتصادي تحولات جذرية في مفهومهما على مر العصور و هذا ما سيلخصه الجدول الموالي:

جدول رقم 5-1: ملخص لتطور مفهومي النمو الإقتصادي و التنمية الإقتصادية على مر السنين:

الفترة	النماذج المجسدة للمضمون السائد	المبادئ الأساسية	ملاحظات
من القرن 18م إلى الحرب لعالمية الثانية	أفكار عامة عن التنمية و النمو مدمجة في العديد من الأفكار الإقتصادية و غير الإقتصادية	تتفق أغلبها على أهمية التراكم الرأسمالي في عمليات النمو الإقتصادي، على أن لكل تيار خصوصياته	-
الخمسينات و الستينات	و هي تختلف بين: -نظريات مثل: مراحل روستو، ثنائية لويس؛ -نماذج مثل: هاورد-دومار كالدور-ميد-روبنسون... -استراتيجيات مثل: النمو المتوازن، غير المتوازن...	متوسط الدخل الفردي (حيث أن زيادة الدخل هي الوسيلة الأنسب لمكافحة الفقر)	امتداد لأفكار الكلاسيك قصد تلاؤم هذه النظريات و النماذج و الإستراتيجيات لتفسير النمو
السبعينات	استرتيجية إشباع الحاجات الأساسية	توفير الحاجات الأساسية للفرد و هي: الحاجات المادية، الأساسية، الحقوق العامة (فمحو الفقر هو أسلم وسيلة لزيادة الناتج القومي)	-
الثمانينات	النموذج النيوكلاسيكي للأسواق الحرة (مثل: نموذج سولو، هيكس)	آلية السوق الحرة ضمان لتحقيق كفاءة توزيع و استخدام الموارد المتاحة و عدم التدخل الحكومي من شأنهما تحقيق النمو	هذا النموذج انعكاس تاريخي لما حصل في أوروبا الغربية من نمو لكن ذلك لا يحصل للبلدان المتخلفة بظروفها المختلفة
منتصف الثمانينات و مطلع التسعينات	-ظهور نماذج النمو من الداخل أو النمو الذاتي مثل: نماذج رومر، لوكاس، ستوكي، بارو، روبلو...إلخ، المعتمدة على رأس المال البشري؛ -إضافة إلى الإهتمام بمفهوم التنمية البشرية حتى على مستوى المؤسسات الدولية	-تقوم على أن الزيادة في الإنتاجية لرأس المال الناتجة عن الآثار الخارجية المؤدية لتراكم رأس المال البشري تكون أكبر حتى تلغي أثر تنافس العائد بالنسبة لرأس المال المادي؛ -تنوع مصادر النمو المحدد فيها الإستثمار :رأس المال المادي، البشري، العام، التكنولوجي	
منذ بداية التسعينات إلى 2010	مفهوم التنمية المستدامة و التنمية الإنسانية	إدراج عنصر البيئة في التنمية، مع زيادة الإهتمام بالحريات الفردية، المرأة، الإتصالات و غيرها...	

المصدر: اسماعيل محمد بن قانة، اقتصاد التنمية: نظريات، نماذج، استراتيجيات، دار أسامة للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص ص 228-230، نقلا عن كل من:

- حمدي باشا رابح، **أزمة التنمية و التخطيط في ظل التحولات الإقتصادية العالمية**، 2007/2006، ص ص 141-142.
- زرنوخ ياسمينة، **إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر: دراسة تقييمية**، 2006/2005، ص ص 125-136.

و هكذا أصبح ينظر إلى التنمية على أنها تقاس بمدى تحقيق عملية التغيير الكلية و ليس بأحداث و ظواهر محددة. و هي وجهة النظر التي تتفق مع توجهات الفكر المعاصر و مع مفهوم التنمية لدى المؤسسات المالية الدولية التي ترى أن التنمية عملية شاملة و متعددة الأبعاد و الجوانب و أن التنمية الإقتصادية المتواصلة لها متطلبات سياسية و اجتماعية و ثقافية و أنها تطرح تداعيات على نفس الأصعدة. و ترى أيضا أن التنمية الحقيقية تفترض الإرتقاء بمستوى الدخل و الصحة و التعليم و الغذاء، و من هذا المنظور فإن جوهر التنمية هو كفاءة استخدام الموارد المالية و البشرية المتاحة بهدف تحقيق رفاهية الإنسان[1].

5-1-3- مراحل التنمية الاقتصادية :

يمكن أن نلخص مراحل التنمية الاقتصادية في أربع المراحل التالية وقبل ذالك تجدر الإشارة إلى انه لا توجد سياسة اقتصادية تصلح لجميع الأقطار لكن توجد علاقة بين مراحل التنمية التي وصلت أليها بعض الأقطار ولابد من الإشارة كذالك إلى أن هذه المراحل الأربعة ما هي إلا نموذج عام لعملية التنمية حيث يمكن أن يتخلى عن بعض هذه العوامل في أي قطر معين إلا أن الخطوط العريضة لهذه العملية تكاد تنطبق على جميع الأقطار والتي تنعكس على ضرورة الاستغلال الامثل للموارد الطبيعية والبشرية في -كل مرحلة من مراحل التنمية الاقتصادية.

-المرحلة الأولى: تتميز بضرورة الشروع بإقامة الهياكل وتوفير المهارات الفنية الأساسية لذالك لا بد من التركيز في هذه المرحلة على إعداد الكوادر الفنية وإقامة الهياكل الاقتصادية والتنظيمات الاجتماعية والسياسية ضمن إطار اقتصادي موجه نحو تحقيق التنمية السريعة.

-المرحلة الثانية:تركز على زيادة رأس المال الاجتماعي والاستثمار في إنشاء الطرق والمواصلات ومشروعات الري والسدود ومحطات توليد الطاقة الكهربائية...الخ. وقد يتطلب تحقيق ذالك الاستعانة بالقروض الأجنبية سواء من المنظمات الدولية أو بالاتفاقيات مع بعض الأقطار.

المرحلة الثالثة:تتميز بتبني برامج معينة للتصنيع وتطوير القطاع الزراعي وقد تجد معظم الأقطار النامية نفسها عاجزة عن توفير العملات الصعبة اللازمة لتمويل هذه البرامج مما يحتم عليها ضرورة تعبئة مواردها الداخلية نحو الاستثمارات خاصة في الصناعات التصديرية التي تعتبر المصدر الأساسي للحصول على العملات الصعبة.

-المرحلة الرابعة: تتميز بزيادة الصادرات المحلية بصورة كبيرة بحيث يتم الاعتماد بدرجة كبيرة على إيرادات التصدير في مواجهة متطلبات التنمية وتمويل نسبة كبيرة من الاستيراد على أسس تجارية.

ومن خلال الملاحظة العامة لهذه المراحل نلاحظ أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لها دور في هذه المراحل بصفة مباشرة أو غير مباشرة.

---

[1]- حمدي باشا رابح، **أزمة التنمية و التخطيط في ظل التحولات الإقتصادية العالمية**، أطروحة دكتوراة غير منشورة، جامعة الجزائر، 2007/2006، ص 211.

5-1-4- متطلبات التنمية الإقتصادية:

أ- التخطيط و توفير البيانات و المعلومات اللازمة؛

ب- الإنتاج بجودة و توفير التكنولوجيا الملائمة لتوفير الموارد البشرية المتخصصة؛

ج- وضع السياسات الإقتصادية الملائمة؛

د- توفير الأمن و الإستقرار اللازمين؛

ه- نشر الوعي التنموي بين المواطنين؛

يعتبر أهم مطلب من متطلبات التنمية الإقتصادية: العدالة الإجتماعية حيث أن عدم توافرها يؤدي إلى إخلال في عملية التنمية. و أيضا المشاركة المجتمعية في عملية التنمية و ذلك بإشراك المجتمع في قرارات التنمية و ذلك لزيادة تقبل المجتمع للتغير نحو التنمية الإقتصادية.

5-1-5- نظريات و استراتيجيات التنمية الاقتصادية: يمكن تعريف الإستراتيجية بأنها خطة بعيدة المدى تهدف إلى إجراء تغيرات جذرية في مجالات معينة بغية الوصول إلى أهداف محددة، و يمكن لهذه الإستراتيجية أن تأخذ إطارا اقتصاديا أو سياسيا أو ثقافيا أو عسكريا أو اجتماعيا[1].

أما فيما يخص استراتيجية التنمية الإقتصادية فإنها تهدف إلى إجراء تغييرات جذرية في البنى و الهياكل الإقتصادية و الإجتماعية و السياسية القائمة، من أجل تغيير الوضع القائم نحو الأفضل. بصيغة أخرى، تعنى استراتيجية التنمية بمجموع السياسات التي يمكن صياغتها لضمان تحقيق تنمية اقتصادية. و تنقسم هذه الإستراتيجية إلى:

5-1-5-1- نظرية جوزيف شومبيتر (Josephs Chumpeter): يعتبر جوزيف شومبيتر أحد اقتصاديي القرن 20 الذين اهتموا بدراسة التطور والنمو الاقتصادي وقد تجسدت معظم أفكاره في كتابه الذي سماه نظرية التنمية الاقتصادية سنة 1911، إذ يرى أن التنمية تحصل بشكل قفزات ودون انسجام وتتم على شكل فترة ازدهار تعقبها فترة كساد وعلى التوالي، كما ركز من جهة أخرى في تحليله على المنظم باعتباره الرجل ذو النظر الثاقب الذي يلمح فرص تقديم منتج جديد وسعيه لتدبير المال اللازم، وجمع عوامل الإنتاج ورأى أن المنظم مجدد ينفذ توليفات جديدة فهو يهدف للقيام بمشروع رابح أو الحفاظ عليه وتنميته وغالبا ما تكون هذه النزعة مرتبطة في التنمية الاقتصادية بالاستعداد لتحمل المخاطرة.[2]

5-1-5-2- نظرية الدفعة القوية (P- Rosenetein- Rodan): إن أول من اقترح هذه الإستراتيجة هو الإقتصادي (روزنشاين رودان Rosenetein Rodan) و ذلك عند نهاية الحرب العالمية الأولى، أما الذي صاغ هذه الإستراتيجية و جعلها أكثر كمالا و أكثر ملاءمة مع خصائص البلدان النامية فهو الإقتصادي (نيركسه R. Nurks).

---

[1] -محمود حسين الوادي و آخرون، **الإقتصاد الكلي**، دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 299.

[2] فليح حسن خلف، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، جدار لكتاب العالمي، عالم الكتب الحديثة للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص ص: 131، 132.

و تقوم هذه النظرية على ضرورة تنفيذ حجم ضخم من الاستثمارات في أكبر قدر ممكن من القطاعات الاقتصادية لإحداث التطور اللازم في البنية الاقتصادية تمهيدا للتنمية خاصة للدول النامية في مراحل تنميتها الأولى من منطلق أن التصنيع هو سبيل التنمية خاصة للدول النامية في مراحل تنميتها الأولى من منطلق أن التصنيع هو سبيل التنمية لهذا يصر رودان أن الأسلوب الأمثل للدول النامية ينطلق من توجيه حجم كبير –دفعة قوية- من الاستثمارات في الصناعات الاستهلاكية التي تدعم بعضها البعض بالشكل الذي يكسبها الجدوى الاقتصادية لإقامتها في وقت واحد، مع مراعاة التوازن بين مشروعات البنية التحتية وبين الصناعات الاستهلاكية.[1]

5-1-5-3- نظرية النمو المتوازن: ارتبطت هذه النظرية بالمفكر الاقتصادي راغنار نوركس (R. Nurks) وتقوم هذه النظرية على أنه حتى تحقق تنمية اقتصادية لابد من تبني إستراتيجية تقوم على الاستثمار في جميع القطاعات الاقتصادية دفعة واحدة دون إهمال أي قطاع، مما يتطلب تدخل الدولة بجمع موارد ضخمة وتوزيعها على المستثمرين، وحسب رأي مؤدي هذه النظرية أن الاستثمار في أكبر قدر ممكن من القطاعات الاقتصادية يضمن أكبر قدر ممكن من الضروريات الاقتصادية للمجتمع وهذا يضمن توسيع السوق الداخلي مما يقتضي حتمية توسيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق استقلالية الاقتصاد الوطني[2].

5-1-5-4- نظرية النمو الغير متوازن: سميت أيضا بنظرية الأمكنة الضيقة، وتهتم هذه النظرية وعلى رأسها الاقتصادي ألبرت هيرشمان (Albert Hirchman) بفكرة الاستثمارات في قطاعات أو صناعات إستراتيجية أو دائرة محددة التي لها أثرها الحاسم في تحفيز استثمارات أخرى مكملة بدلا من تشتيتها على جهات كثيرة تتفاوت في درجة أهميتها، فالتنمية عملية ديناميكية تنقل الاقتصاد من حالة توازن إلى حالة لا توازن أخرى ولكن عند مستوى أعلى من الإنتاج والدخل، وبالتالي كل حالة لا توازن تختلق قوى وحوافز تعمل على تصحيح حالة اللاتوازن السابقة، وتخلق حالة لا توازن أخرى وهكذا بصورة متتالية.[3]

5-1-6- المبادئ الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية: إن المطلع على النظريات والسياسات الخاصة بالتنمية لا يجد نظرية أو مبدأ واحد معتمد يصلح لجميع أقطار العالم إلا انه توجد بعض المبادئ والسياسات التي يمكن إن تعتبر كنموذج معبر عن هذه النظريات وكما نلاحظ إن هناك نظريات تعتمد على العلوم الاجتماعية الأخرى بالإضافة إلى علم الاقتصاد ذالك إن التنمية مجالها يتعدى الاقتصاد ليشمل الجانب الاجتماعي و الثقافي والسياسي...الخ. ويمكن أن نجمل هذه المبادئ في النقاط التالية:

- الثروة الزراعية.
- الضغط السكاني .
- المفاضلة بين المشروعات التي تعتمد على العمل وتلك التي تعتمد على رأس المال.

---

[1] مدحت قريشي، **التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص ص: 88، 89.

[2]- محمود حسين الوادي و آخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 300-306.

[3] علي عبد الوهاب نجار ومحمد عبد العزيز عجيمة وإيمان عطية ناصف، **التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص ص: 182-183.

- المفاضلة بين المشروعات الصغيرة والكبيرة .
- الاستثمار في رأس المال المادي.
- الاستثمار في رأس المال البشري.
- تنوع الصادرات
- المفاضلة بين الربح الخاص الاجتماعي .

ولأن موضوعنا هو دراسة التنمية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، فإننا سنتطرق إلى عنصرين من هذه المبادئ ألا وهما:

أ-مقارنة المشروعات الصغيرة والكبيرة: يطرح هذا المبدأ مسألة ما إذا كان يجب على الدول النامية أن تعتمد على المشروعات الصغيرة أوتعتمد على المشروعات الكبيرة في تحقيق تنميتها ،وقد اثبت الواقع انه يجب على الدول النامية التركيز في خطواتها الأولى على المشروعات الصغيرة وذالك لأنها لا تتطلب نسبة كبيرة من الموارد الاقتصادية النادرة كما أنها تؤدي في نفس الوقت إلى تطوير الخبرات اللازمة لعملية التصنيع في المراحل آلاتية للتنمية ومنه فإن إمكانية نجاحها تكون كبيرة على عكس المشروعات الكبيرة التي تكون فرصة نجاحها محدودة.

ويجب القول انه لا يمكن الفصل بين المشروعات الصغيرة والكبيرة كون النوعين متكاملين وليسا متنافسين فقد تؤدي صناعة كبيرة إلى تحفيز العديد من المشروعات الصغيرة من خلال الخدمات التي تقدمها المشروعات الصغيرة للمشروعات الكبيرة لذالك لا يمكن القول كقاعدة ثابتة أن حجم مؤسسة ما أفضل من حجم مؤسسة أخرى وإنما يجب أن تحدد البدائل في كل حال على حدا.

ب- المقارنة بين المشاريع التي تعتمد على العمل والتي تعتمد على رأس المال: يعنى هذا الجانب بكثافة العمل مقابل كثافة رأس المال ويقصد بكثافة العمل الظاهرة التي يكون فيها عرض العمل كبيرا في قطر معين بالنسبة لعرض رأس المال وعليه فإن هذا القطر يجب عليه إعطاء الأولوية للمشروعات التي تستخدم أقصى عدد ممكن من العمال واقل نسبة ممكنة من رأس المال والعكس صحيح ومنه تنقص البطالة وفي الوقت ذاته زيادة الإنتاج الصناعي وعليه فإن هذا المبدأ يتيح لنا فرصة المفاضلة بين المشاريع وهذا حسب الاستراتيجيات المعتمدة من طرف هذه الأقطار النامية .

5-1-7- مقاييس التنمية الاقتصادية: توجد ثلاث معايير أساسية لقياس التنمية:

ـــ معايير الدخل؛

ـــ معايير اجتماعية؛

ـــ معايير هيكلية.

أولا: معايير الدخل: تعتبر معايير الدخل التي سنذكرها و نناقشها أن الدخل هو المؤشر الأساسي الذي يستخدم في قياس التنمية و درجة التقدم الاقتصادي، و لابد من التنبيه في مطلع هذه الدراسة إلى

ضعف الأجهزة الإحصائية في الدول النامية و صعوبة تحديد مفهوم الدخل الحقيقي و الاتفاق على البنود التي تحسب ضمن إجمالي الناتج القومي، و اختلاف الدول فيما بينها بالنسبة لمعالجة بنود الدخل. كذلك فإن عدم ثبات أسعار الصرف الخارجية، و اختلاف الأسعار الرسمية عن الأسعار الحقيقية من الأمور التي يتعين أن تؤخذ في الحسبان عند تقدير و تقييم تلك المؤشرات.

أ- الناتج الداخلي الكلي: حيث يقوم هذا المؤشر على حساب حجم دخل الدولة، فإذا كان كبير فذلك يعكس تقدمها الاقتصادي والعكس صحيح.

ب ــ الناتج الداخلي الكلي المتوقع

ج ــ معيار متوسط الدخل

د ــ معادلة سنجر Singer للنمو الاقتصادي: في سنة 1952 عبر سنجر عن معادلة النمو بأنها دالة لثلاثة عوامل هي: الإدخار الصافي (Net Saving)، إنتاجية رأس المال (Productivity of Capital)، معدل نمو السكان (Population Growth).

و تتخذ هذه الدالة الشكل التالي: D=SP- R حيث : Dهي معدل النمو السنوي لدخل الفرد، Sهي معدل الإدخار الصافي، Pهي إنتاجية رأس المال، Rهي معدل نمو السكان السنوي.

ثانيا: المعايير الإجتماعية: و تضم كلا من:

أ- معايير الصحة: و التي تشمل كل من :

ــ عدد الوفيات لكل ألف من السكان؛

ــ معدل توقع الحياة عند الميلاد؛

ــ عدد الأفراد لكل طبيب؛

ــ عدد الأفراد لكل سرير بالمستشفيات.

ب - معايير تعليمية: من بين هذه المعايير نذكر:

ــ نسبة الذين يعرفون القراءة و الكتابة من أفراد المجتمع؛

ــ نسبة المسجلين في مراحل التعليم الأساسي و كذلك نسبة المسجلين في التعليم الثانوي من أفراد المجتمع؛

ــ نسبة المنفق على التعليم بجميع مراحله إلى إجمالي الناتج المحلي و كذلك إلى إجمالي الإنفاق الحكومي.

ج - معايير التغذية: من بين المؤشرات التي تستخدم للتعرف غلى سوء التغذية أو نقصصها:

ــ متوسط نصيب الفرد اليومي من السعرات الحرارية؛

ـــ نسبة النصيب الفعلي من السعرات الحرارية إلى متوسط المقررات الضرورية للفرد.

د ـ معيار نوعية الحياة المادية: يتكون هذا المعيار من المؤشرات التالية:

ـــ توقع الحياة عند الميلاد،

ـــ معدل الوفيات بين الأطفال؛

ـــ معرفة القراءة و الكتابة.

ه ـ دليل التنمية البشرية: حيث يتكون من ثلاثة معايير هي:

ـــ معيار العمر المتوقع عند الميلاد؛

ـــ معيار التحصيل العلمي؛

ـــ معيار متوسط نصيب الفرد من الناتج الداخلي الحقيقي.

ثالثا: المعايير الهيكلية: إن من أهم المؤشرات الناجمة عن التغير في الهيكل الاقتصادي و التي يمكن استخدامها كمقياس للتقدم و النمو الاقتصادي في الدولة تتمثل في:

ـــ الوزن النسبي للإنتاج الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي؛

ـــ الوزن النسبي للصادرات الصناعية إلى إجمالي الصادرات السلعية؛

ـــ نسبة العمالة في القطاع الصناعي إلى إجمالي العمالة.

5-1-8- أهداف التنمية الاقتصادية تسعى كل دولة من خلال قيامها بعملية التنمية إلى جملة أهداف نذكر من مجملها النقاط الآتية:

أ- زيادة الناتج الداخلي الحقيقي: يعتبر من أهم الأهداف في الدول المتخلفة اقتصاديا نظرا لأن الغرض الأساسي الذي يدفعها للقيام بتنمية اقتصادية إنما هو فقرها وانخفاض مستوى معيشة أهلها، ولا سبيل للقضاء عليه إلا بزيادة الناتج الداخلي.[1]

ب - تقليل التفاوت في الدخول والثروات: يعتبر هدف اجتماعي للدول التي تعاني اختلالات في توزيع الدخول، إذ تستحوذ فئة قليلة من السكان على جزء كبير من الثروة فيضع الأفراد في طبقات وتدني المستوى الصحي والتعليمي والمعيشي لفئة ذوي الدخل المنخفض، إضافة إلى إهدار المواد الاقتصادية نتيجة إنفاق أموال الأغنياء في السلع الكمالية، كذلك فإن زيادة الطاقات الإنتاجية الناجمة عن عملية التنمية بحاجة لخلق الطلب عليها وإعادة توزيع الدخل لصالح الشرائح الأوسع من المجتمع هي أحد وسائل خلق هذا الطلب.[2]

---

[1] سهيلة فريد النباتي، **مرجع سبق ذكره**، ص 70.

[2] حربي محمد عريقات، **مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي**، دار الكرمل للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الثانية، 1997، ص: 57.

ج - رفع مستوى المعيشة: من المتعذر تحقيق الضروريات المادية للحياة ما لم يرتفع مستوى معيشة السكان في هذه المناطق وبدرجة كافية، لذلك إذا كان رفع مستوى المعيشة هدف هام وكان متوسط نصيب الفرد من الناتج الداخلي مقياس لهذا المستوى فلابد من أن تعمل التنمية الاقتصادية على زيادة متوسط دخل الفرد حتى يتسنى رفع مستوى معيشته بالتالي.

د - تعديل التركيب النسبي للاقتصاد القومي: إن الدول التي تسيطر الزراعة على بنيانها الاقتصادي سيجعلها تتعرض لمخاطر تقلبات الإنتاج والأسعار والتنمية الاقتصادية لابد من أن تسعى للتقليل من سيطرة هذا القطاع، وإفساح المجال للصناعة لتعلب دورها لتفادي التقلبات وأمام كل هذا على الدول المتخلفة اقتصاديا تخصيص جزء غير قليل من موارد الدولة للنهوض بالصناعة وخاصة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.[1] هذا إضافة إلى:

- توفير فرص عمل للمواطنين؛

- توفير السلع و الخدمات المطلوبة لإشباع حاجات المواطنين و تحسين المستوى الصحي و التعليمي و الثقافي؛

- تحسين وضع ميزان المدفوعات؛

- تحقيق الأمن القومي للدولة و الإستقرار الهادف و الذي من خلاله يتم الإرتقاء بالمجتمعات؛

2-5- **الأهمية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة:** جرت العادة على أن يتم قياس مدى مساهمة و فعالية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الإقتصاد من خلال ثلاثة معايير رئيسية هي التشغيل، الإنتاج و حصتها من العدد الكلي للمنشآت في الإقتصاد، و يتمثل دورها الاقتصادي أساسا فيما يلي:

ـــ توفير مناصب للشغل و القضاء على البطالة، حيث تسعى هذه المؤسسات إلى توفير العمل للعمال الذين لا يمكن توظيفهم على مستوى المؤسسات الكبرى لكزنهم يفتقدون للمؤهلات العلمية العالية أو الكفاءة المطلوبة على مستوى هذه المؤسسات[2]؛

ـــ تكوين الإطارات المحلية؛

ـــ توزيع الصناعة و تنويع الهيكل الصناعي إضافة إلى زيادة نسبة الناتج المحلي للبلد؛

ـــ تقديم منتجات و خدمات جديدة؛

- المساهمة في إنماء التجارة الخارجية و إنعاش ميزان المدفوعات؛

ـــ توفير احتياجات المشروعات الجديدة، تشجيع الاستثمار، تحقيق التنمية الجهوية، زيادة الصادرات، و تنمية الطلب على السلع الاستهلاكية [1].

---

[1] سهيلة فريد النباتي، **مرجع سبق ذكره**، ص: 74.

[2]- خبابة عبد الله، **المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :آلية لتحقيق التنمية المستدامة**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2013، ص 223.

تحدثنا في هذا العنوان عن مدى مساهمة و دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الإقتصاد من خلال زيادتها للناتج المحلي الإجمالي للبلد، امتصاصها للبطالة و كذا تطويرها للتجارة الخارجية. و لكن ما هو مدلول هذه المصطلحات (الناتج المحلي الإجمالي، البطالة و التجارة الخارجية)؟ هذا ما سنتعرف عليه فيما سيأتي، **أما الدراسة التطبيقية لذلك فسوف يكون موضوعها الإقتصاد الجزائري و هذا ما سنراه في الفصل الموالي (الفصل السادس من هذه الدراسة).**

5-2-1- الناتج المحلي الإجمالي:

5-2-1-2- تعريف: هو عبارة عن كمية أو قيمة السلع و الخدمات التي ينتجها أفراد مجتمع معين و خلال السنة عادة و الذين يعيشون ضمن الرقعة الجغرافية لذلك البلد بغض النظر عن جنسيتهم، سواء كانوا من مواطني البلد أم من الأجانب و هذا يعني أن الناتج المحلي هو مفهوم جغرافي يتحدد احتسابه بالرقعة الجغرافية لذلك البلد[(2)].

5-2-1-2- طرق قياس الناتج المحلي: اعتمادا على ما تقدم يقاس الناتج المحلي بثلاث طرق[(3)]:

5-2-1-2-1- طريقة المنتج النهائي Final-Product approach **:** تتم عملية الحساب بطريقتين هما[(4)]:

أ-طريقة المنتج النهائي: طبقا لهذه الطريقة يتم حساب قيم التدفق السنوي لكل السلع و الخدمات النهائية التي أنتجتها جميع الوحدات الإنتاجية خلال عام، على أساس الأسعار الجارية خلال فترة التقدير.

أما كيفية التقدير فهي كالتالي:

الناتج المحلي الإجمالي=قيمة الإنتاج الكلي في المجتمع – قيمة المستلزمات الوسيطية

و قيمة الإنتاج الكلي في المجتمع = قيمة المبيعات من المنتجات النهائية + قيمة المستلزمات الوسيطية +قيمة التغير في المخزون السلعي آخر المدة.

إذا، فالناتج المحلي الإجمالي= قيمة المبيعات من المنتجات النهائية + قيمة التغير في المخزون السلعي.

و لكي نصل إلى قيمة الناتج المحلي لا بد من استبعاد قيمة السلع و الخدمات الوسيطية من الإنتاج الكلي، و يبرز أحيانا صعوبة في التفريق بين السلع و الخدمات الوسيطية و النهائية، وفقا لطريقة المنتج النهائي. و لتجنب الحساب الإزدواجي نلجأ إلى الحساب على أسباب ما يسمى بالقيمة المضافة.

ب – طريقة القيمة المضافة : و هي طريقة حساب مجموع القيم المضافة لكل الوحدات الإنتاجية في المجتمع خلال فترة زمنية محددة.

---

[1]- رابح خوني، رقية حساني، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 45- 50.
[2]- بسام الحجار، عبد الله رزق، **الإقتصاد الكلي**، دار المنهل اللبناني، الطبعة الأولى،بيروت، لبنان، 2010، ص 18.
[3]- بسام الحجار، عبد الله رزق، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 18-19.
[4] -Hohn Slaman, **Mark Studie life**, Economics, Prentice Hall, Fiancial Times, 2007, pp 354-358.

القيمة المضافة= قيمة الإنتاج الكلي للوحدات الإنتاجية – قيمة مستلزمات الإنتاج الوسيطية.

و بمعنى آخر، إن القيمة المضافة هي كل ما تضيفه كل وحدة إنتاجية إلى الناتج.

5-2-1-2-2- طريقة الدخول المكتسبة Income-Received حيث تقدر كل قيم المداخيل المتولدة عن عمليات الإنتاج خلال عام.

5-2-1-2-3- طريقة الإنفاق النهائي Expenditure و هي طريقة تقدير قيم الإنفاق الكلي على السلع و الخدمات النهائية المنتجة خلال عام.

5-2-1-3- أهمية حساب الناتج المحلي:

- إن قيمة الناتج المحلي و مكوناته تلخص لنا النشاطات الإقتصادية التي قام بها المجتمع خلال سنة ما؛

- كما أنها تعد من الحسابات الضرورية و أداة للتحليلات الإقتصادية و أساس لبناء الخطط الإقتصادية، فمعرفة مكوناتها على مستوى القطاعات يفيد في عملية التخطيط لتطوير و تنمية هذه القطاعات في الإقتصاد ككل؛

- إن توافر سلسلة زمنية عن الناتج المحلي يساعد على استشراف مقدرة الإقتصاد على التطور في السنوات المقبلة؛

على الرغم من أهمية حساب الناتج المحلي، إلا أن هناك نقطتين ضرورتين يجب أخذهما بعين الإعتبار عند الحساب:

1-يجب الحرص على استخدام مقارنة قيمة الناتج المحلي النقدي لسنة معينة بقيمتها لسنة أخرى، و الحكم من هذه المقارنة على تقدم المجتمع أو تخلفه، فقد يرجع ارتفاع قيمة الناتج من سنة إلى أخرى إلى ارتفاع في المستوى العام للأسعار مع ثبات حجم السلع و الخدمات أو ربما انخفاضها؛

2-عند مقارنة الناتج بين الدول، يجب الإنتباه إلى بعض الإختلافات في طرق حساب الناتج المحلي بين هذه الدول، من حيث مكونات الناتج و درجة التطور في الأساليب الإحصائية و كذلك في القوة الشرائية لعملة كل دولة. فالدولار الأمريكي في الهند غيره في لبنان من حيث القدرة الشرائية[1].

5-2-2- التجارة الخارجية[2]: للتجارة الخارجية مكانة هامة جدا في الإقتصاديات العالمية على اختلاف درجتها من النمو، وقد ازدادت هذه الأهمية كثيرا مع ظهور العولمة، فالبنسبة للدول المتقدمة تعد التجارة الخارجية وسيلة لإقتناء المواد الخام و تصريف منتوجاتها النهائية، أما بالنسبة للدول النامية فهي بمثابة بوابة لإقتناء كل ما تحتاجه من تكنولوجيا و مواد مصنعة و نصف مصنعة لازمة لتحقيق برامجها التنموية و الاجتماعية، خاصة بعدما أصبحت عاجزة عن سد حاجة أسواقها المحلية.

---

[1]- بسام الحجار، عبد الله رزق، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 46-49.
[2]- محمود حسين الوادي و آخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 267-282.

5-2-2-1- تعريف التجارة الخارجية: تعرف التجارة الخارجية بأنها فرع من فروع علم الإقتصاد يهتم بدراسة الصفقات الإقتصادية الجارية عبر الحدود الوطنية. و تضم التجارة الخارجية المجموعات التالية:

- تبادل السلع المادية و التي تشمل تبادل جميع السلع المختلفة سواء كانت استهلاكية أو إنتاجية أو المواد الأولية و نصف المصنعة؛
- تبادل الخدمات و التي تتضمن خدمات النقل و التأمين و الشحن...إلخ؛
- تبادل النقود و هذه المجموعة تضم حركة رؤوس الأموال لأغراض الاستثمار سواء على المدى القصير أو الطويل كما تشمل القروض الدولية.

5-2-2-2- أسباب قيام التجارة الخارجية:

أ- سلع تنتجها الدول بكميات كبيرة تفيض عن حاجتها، مما تستدعي الحاجة إلى تصدير ذلك الفائض للأسواق الخارجية مثل التمر بالنسبة للعراق و الفوسفات بالنسبة للأردن؛

ب-سلع تنتجها الدولة بكميات تعادل استهلاكها المحلي فقط و يتم تداولها محليا و لا تدخل الأسواق الخارجية؛

ج-سلع تنتجها الدولة و لكن بكميات قليلة لا تكفي حاجة الإستهلاك المحلي، مما ستدعي الحاجة إلى الإعتماد على استيرادها من الخارج من أجل سد النقص في حاجة الإستهلاك المحلي؛

د-سلع لا تنتجها الدولة أساسا إما بسبب عدم توفر الظروف الطبيعية أو المناخية الملائمة، أو لعدم توفر المواد الخام في أراضيها، أو لعدم توفر الخبرات الفنية، مما يضطر تلك الدولة في الإعتماد كليا على استيرادها من الخارج.

و من العوامل الأخرى لقيام التجارة الخارجية هو تغير أذواق المستهلكين و تحسن المستوى المعيشي و الإجتماعي و الثقافي، إضافة إلى تقسيم العمل الدولي الجديد الذي قد يفرض و يلزم بعض الدول للتخصص في إنتاج سلع دون السلع الأخرى.

5-2-2-3- أهمية التجارة الخارجية: بصورة عامة يمكن إيجاز أهمية التجارة الخارجية في النقاط التالية:

- تعطي التجارة الخارجية الفرصة لكل دولة في الحصول على بعض السلع و الخدمات التي لا تتوفر وسائل إنتاجها لديها، إما لعدم توفر الظروف الطبيعية و المناخية الملائمة أو لعدم توفر الإمكانيات المادية و البشرية التي تسمح بإنتاجها، و حتى في حالة توفر تلك الإمكانيات فإنها قد تنتجها بتكاليف أكبر مما لو قامت باستيرادها من الخارج؛

- تلعب التجارة الخارجية دورا فاعلا في عملية تحقيق التنمية الإقتصادية و الإجتماعية في الدول النامية حيث تستطيع هذه الدول من خلالها الحصول على ما تحتاجه من تكنولوجيا و مواد مصنعة و نصف مصنعة و خبرات فنية لازمة لتحقيق برامجها الإنمائية. كما تظهر أهمية التجارة الخارجية بالنسبة للدول النامية، إذا أخذنا بنظر الإعتبار أن هناك العديد من الدول النامية تعتمد في تكوين دخولها

القومية على ما تصدره من مواد أولية و خام (زراعية و معدنية) كما هو عليه الحال بالنسبة لدول (الخليج-النفط)، (البرازيل-البن)، (مصر-القطن)، (الأردن-الفوسفات).

- تلعب التجارة الخارجية أهمية كبيرة في عملية التخصص و تقسيم العمل، الذي أصبح أحد مظاهر و أساسيات الإقتصاد الدولي، نظرا لما يمكن أن يلعبه من زيادة الإنتاج و الإنتاجية و تخفيض التكاليف و تحسين النوعية و الإستخدام الأمثل للموارد المتاحة، حيث بموجب هذا الإتجاه سوف تتخصص كل دولة بإنتاج السلع و الخدمات التي تتميز بإنتاجها بميزة نسبية عن باقي الدول الأخرى، كما تعتمد على استيراد السلع التي لا تتميز بإنتاجها بميزة نسبية.

- تساعد التجارة الخارجية في تحسين أوضاع الموازين التجارية للعديد من الدول و ما لذلك من أثر في تحسين موازين مدفوعاتها؛

- يمكن أن تساعد التجارة الخارجية في زيادة التشابك و التداخل بين الإقتصاديات المختلفة، و ما لذلك من أثر في الحد من الصراعات الإقليمية و الدولية و سيادة الإستقرار في العالم.

5-2-2-4- نظريات التجارة الخارجية: لقد ظهرت العديد من الأفكار و المدارس التي تناولت موضوع التجارة الخارجية و التي نذكر منها:

أ-النظرية الكلاسيكية في التجارة الخارجية: تتلخص آراء التجاريين في أن ثروة الدولة تقاس تماما كما تقاس الأفراد، بما لديها من ذهب و فضة، و أن الوسيلة الرئيسية للحصول على تلك المعادن النفيسة للدول التي لا تمتلك مناجم الذهب و الفضة هي التجارة الخارجية، و لا يتحقق ذلك إلا إذا حققت الدولة فائضا في صادراتها عن وارداتها.

أما النظرية التقليدية فلقد ركزت في التجارة الخارجية على ثلاثة أمور، الأول يتعلق بتحديد ماهية السلع التي تدخل مجال التجارة الدولية، أي التعرف على أسباب قيام التجارة الخارجية، و الثاني يتعلق بتحديد نسب التبادل بين تلك السلع التي سوف تستقر في التجارة الخارجية، أي تحديد الفوائد و المكاسب المتحققة من التجارة الخارجية بالنسبة لجميع الدول، أما الأمر الثالث فيتعلق بكيفية تحقيق التوازن في العلاقات الدولية. وتندرج ضمن هذه النظرية كل من نظرية التكاليف المطلقة لآدم سميث و نظرية التكاليف النسبية لريكاردو.

ب-النظرية الحديثة في التجارة الخارجية: ترجع فكرة ظهور هذه النظرية الحديثة إلى الإقتصادي السويدي (هكشر) الذي استطاع تلميذه (أوهلين) (1933) أن يضع نظرية جديدة تبين أسباب قيام التجارة الخارجية و المكاسب الناجمة عنها، و كيف يمكن الوصول إلى حالة التوازن.

لقد انطلق أوهلين في نظريته من فكرة أن التجارة الدولية هي امتداد طبيعي للتجارة الداخلية، و من ثم فإن الأسعار في المجال الدولي تتحدد بنفس المبادئ و القوى التي تتحدد على أساسها الأسعار في المجال الداخلي (عرض و طلب). بدأ أوهلين نظريته بتوجيه النقد إلى الأسس التي قامت عليها النظرية الكلاسيكية للتجارة الدولية، مثل اتخاذها العمل أساسا في تحديد القيمة و افتراضها اختلاف التجارة الدولية عن التجارة الداخلية، و اعتمادها على التكاليف النسبية لإنتاج السلع كأساس لإنتشار

ظاهرة التخصص الدولي و بالتالي قيام التجارة الدولية دون أن تحاول تفسير أسباب اختلاف هذه التكاليف النسبية من دولة لأخرى.

و تعتمد هذه النظرية بصفة عامة في تفسير ظاهرة التخصص و التجارة الدولية على عاملين أساسيين هما: الأول وفرة أو ندرة عناصر الإنتاج داخل كل دولة، أما الثاني فيتمثل في حجم الإنتاج الأمثل (تناقص التكاليف و تزايد الغلة في حالة اتساع الحجم).

5-2-2-5- سياسات التجارة الخارجية: يمكن القول أن هناك سياستان رئيسيتان في مجال التجارة الخارجية هما: سياسة حرية التجارة و سياسة الحماية التجارية (حماية الإنتاج الوطني من منافسة السلع الأجنبية المماثلة له في السوق المحلية).

و على الرغم من صعوبة الفصل في تطبيق هاتين السياستين، حيث من الصعب القول إن الدولة المعنية تتبع سياسة حرية التجارة بصورة كاملة و أن دولة أخرى تعتمد على سياسة الحماية التجارية، بل ما هو موجود فعليا هو نوع من التداخل في تطبيق هذه السياسات. و عادة فإن لكل سياسة مزاياها و عيوبها، كما أن تطبيق أي سياسة يعتمد على المرحلة التي يمر بها اقتصاد تلك الدولة، و على مدى ارتباط أو اعتماد اقتصادها على العالم الخارجي.

5-3- الأهمية الإجتماعية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

5-3-1- البطالة: تعتبر البطالة ظاهرة اقتصادية عالمية، حيث أنها تتواجد في جميع الإقتصاديات، دون استثناء، بنسب مختلفة تبعا لمدى قوة أو ضعف و كذا طبيعة الإقتصاد الوطني و هذا بسبب استحالة تحقيق التوظيف الكامل لكل أفراد القوة العاملة. وتكمن خطورتها في زيادة كل من حجمها و معدلها و آثارها السلبية على الناتج القومي (PNB)، هذا زيادة على باقي الآثار الإجتماعية و السياسية السلبية.

5-3-1-1- مفهوم البطالة: قبل الإنتقال إلى تعريف البطالة، لا بد من تعريف العاطل عن العمل، **فمن هو العاطل عن العمل؟**

صحيح أن من أهم صفات العاطل عن العمل أنه لا يعمل، و مع ذلك فهناك عدد كبير من الأفراد لا يعملون لأنهم ببساطة لا يقدرون على العمل (الأطفال، المرضى، العجزة) و هؤلاء لا يصح اعتبارهم عاطلين، لأن العاطلين يجب أن يكونوا قادرين على العمل، و كذلك الأمر فبعض القادرين لا يبحثون عن العمل مثل الطلاب، و هؤلاء أيضا لا يصح إدخالهم في دائرة العاطلين عن العمل، إضافة إلى الطلاب، هناك بعض المحبطين، و بعض القادرين الذين لا يبحثون عن العمل لأنهم أثرياء.

و من ناحية أخرى، ربما يوجد عدد من الأفراد يعملون فعلا و يحصلون على أجر، غير أنهم مع ذلك يبحثون عن عمل أفضل، و رغم أنهم سجلوا أنفسهم في مكاتب العمل كعاطلين، فلا يجوز اعتبارهم كذلك.

إذا ليس كل من يبحث عن عمل يعد عاطلا، و ليس كل من لا يعمل يعد عاطلا، إن دائرة من لا يعملون أكبر بكثير من دائرة العاطلين.

أما فيما يخص مفهوم البطالة، فإنه يمكن التفريق بين مفهومين هما: المفهوم الرسمي و المفهوم العلمي، و فيما يلي عرض لذلك بإيجاز:

أ- المفهوم الرسمي للبطالة: وفقا لهذا المفهوم، تتمثل البطالة في الفرق بين حجم العمل المعروض و حجم العمل المستخدم في المجتمع خلال فترة زمنية معينة، عند مستويات الأجور السائدة، و من ثم فإن حجم البطالة يتمثل في حجم الفجوة بين كل من الكمية المعروضة من العمل و الكمية المطلوبة منه في سوق العمل عند مستوى معين من الأجور[(1)]. و يقوم هذا التعريف على ثلاثة معايير هي[(2)]:

1-أن يكون الفرد بدون عمل: يشمل هذا المعيار الأفراد الذين تجاوزت أعمارهم السن المحددة لقياس السكن الناشطين اقتصاديا؛

2-أن يكون الفرد متاحا للعمل: و يتضمن هذا المعيار الأفراد الذين يرغبون في العمل و مستعدون له بأجر أو لحسابهم الخاص **خلال فترة البحث،** و عليه يتم استبعاد كل الأفراد الذين يبحثون عن عمل لمباشرته في المستقبل كالطلبة مثلا؛

3- أن يكون الفرد باحثا عن العمل: أي أن يكون الفرد قد اتخذ خطوات جادة للبحث عن عمل بأجر أو لحسابه الخاص.

من بين أهم الإنتقادات التي تعرض لها هذا التعريف هي أنه لا يأخذ في حسبانه كلا من البطالة المقنعة و البطالة الجزئية، كما أنه لا يربط بين الإنتاجية و العمل، إضافة إلى أنه لا يأخذ في تعداد العاطلين إلا الأفراد الذين لا يعملون و يبحثون عن عمل و بالتالي فإنه يهمل قطاعا كبيرا من العاطلين عن العمل الذين لا يبحثون عن عمل بعد ما يئسوا من الحصول عليه.

ب - المفهوم العلمي للبطالة: تعرف البطالة وفقا لهذا المفهوم بأنها الحالة التي لا يستخدم المجتمع فيها قوة العمل فيه استخداما كاملا و/أو أمثلا، و من ثم، يكون الناتج الفعلي في هذا المجتمع أقل من الناتج المحتمل مما يؤدي إلى تدني مستوى رفاهية أفراد المجتمع عما كان يمكن الوصول إليه[3].

ج – تعريف الديوان الوطني للإحصائيات ONS للبطالة[(4)]: بحسب الديوان الوطني للإحصائيات، فيعد الشخص بطالا إذا توفرت فيه الشروط التالية:

- أن يكون في سن يسمح له بالعمل، أي بين 16 و 60 سنة؛
- أن لا يكون مزاولا لأي عمل عند إجراء التحقيق الإحصائي و لو لمدة ساعة واحدة؛
- أن يكون على استعداد تام للعمل و مؤهلا لذلك؛

---

[1]- Ehernberg R.G, Smith R.S, **Modern labor economics: theory and public policy**, the Macmillan Press Ltd, Thirs Edition, 1988, pp : 585-592.

[2]- السيد محمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، **النظرية الإقتصادية الكلية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008، ص 272. [2]

[3]- عبد القادر محمد عبد القادر، **نحو مفهوم علمي للبطالة مع التطبيق على مصر**، مجلة كلية التجارة للبحوث العالمية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، المجلد 27، العدد الأول، مارس 1990، ص 205.

[4] - ONS, **Données statistiques, Activité, emploi et chômage**, Algérie, N°514, Edition 2008, P 07.

و تجد الإشارة إلى أن الديوان يفرق بين فئتين من البطالين:

- STR1 : الأشخاص الذين لا يعملون و يبحثون عن عمل، لكنهم كانوا يشتغلون من قبل؛

– STR2 :الأشخاص الذين لا يعملون و يبحثون عن عمل، لكنهم لم يشتغلوا أبدا من قبل.

حيث STR= STR1 + STR2

من خلال التعاريف السابقة نلاحظ أن التعاريف المختلفة للبطالة اتفقت في الجوهر على الرغم من اختلافها في التفاصيل و هذا راجع التباين الواضح في تعريف كل من سن العمل، مدة التعطل ... إضافة إلى ذلك من العناصر المختلفة التي تدخل في تعريف البطالة.

و فيما يأتي رسم توضيحي مختصر لمفهوم البطالة بشكل عام:

شكل رقم (5-1): مخطط توضيحي لمفهوم البطالة

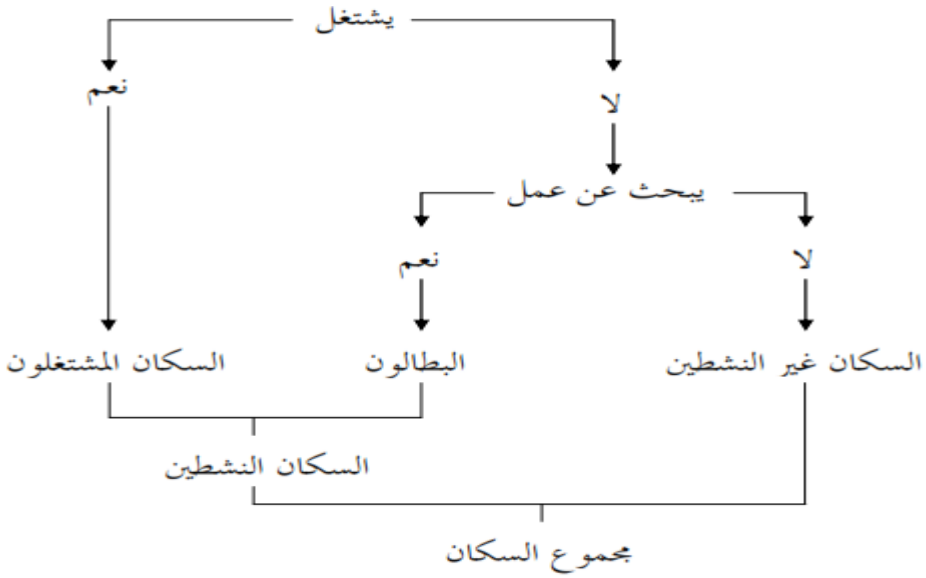

Source : Xavier Greffe, Jacques Mairesse, Louis Reiffers, **Encyclopédie Economique**, Economica, Paris, 1990, P 866.

5-3-1-2- طرق قياس البطالة[1]: يُلجأ إلى حساب معدل البطالة بغرض تسهيل المقارنة عبر الزمن على مستوى الدولة الواحدة أو فيما بين الدول، و مثلما تم التفرقة في تعريف البطالة على أساس المفهوم الرسمي و المفهوم العملي، فإنه لا بد من تبيان كيفية قياسها من منظور المفهومين أيضا. لكن قبل التطرق إلى ذلك، هناك جملة من الملاحظات يجب الإشارة إليها:

أ-تختلف طريقة قياس معدل البطالة من دولة لأخرى بسبب الإختلاف في تعريف كل من الفئة العمرية، الفترة الزمنية المحددة للبحث، و كيفية التعامل إحصائيا مع المتخرجين الجدد؛

[1] - عبد القادر محمد عبد القادر، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 216-225.

ب-أن قياس معدل البطالة يكون أكثر صعوبة في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة و هذا راجع إلى عدم توافر البيانات السليمة و الدقيقة إضافة إلى وجود القطاع الرسمي بشكل كبير.

- **المقياس الرسمي للبطالة:** يتم حساب معدل البطالة على هذا الأساس وفق العلاقة التالية:

معدل البطالة= (عدد العاطلين/قوة العمل) × 100

علما أن قوة العمل هي : حجم العمالة + حجم البطالة

- **المقياس العلمي للبطالة:** وفقا لهذا المقياس فإن العمالة الكاملة تتحقق في المجتمع عندما يكون الناتج الفعلي في الإقتصاد معادلا للناتج المحتمل، و بالتالي، يكون معدل البطالة الفعلي مساويا لمعدل البطالة الطبيعي غير التضخمي. بينما إذا كان الناتج الفعلي في الإقتصاد أقل من الناتج المحتمل، يكون معدل البطالة الفعلي أكبر من معدل البطالة الطبيعي، و في هذه الحالة يعاني المجتمع من وجود بطالة بالمفهوم العلمي، و يحدث ذلك بسبب عدم الإستخدام الكامل لقوة العمل و/أو بسبب عدم الإستخدام الأمثل لها. و تجدر الإشارة إلى أن الإستخدام الأمثل لقوة العمل يتطلب ألا تقل إنتاجية العامل عن حد أدنى يسمى الإنتاجية المتوسطة المحتملة. و على هذا الأساس يصبح معدل البطالة كما يلي:

الناتج المحتمل= قوة العمل × الإنتاجية المتوسطة المحتملة.....(1)

و إذا كان معدل البطالة الطبيعي المسموح به ذلك الذي يحافظ على استقرار الأسعار و ليكن 5% مثلا، تصبح: قوة العمل المحتسبة= 0,95 (من قوة العمل الكلية)

أي : الناتج المحتمل= 0,95 (قوة العمل)× الإنتاجية المتوسطة المحتملة

و من جهة أخرى:

الناتج الفعلي= قوة العمل× الإنتاجية المتوسطة الفعلية.....(2)

من (1) و (2) نستنتج أن :

فجوة الناتج = الناتج المحتمل- الناتج الفعلي

أي :

فجوة الناتج= (0,95×قوة العمل×الإنتاجية المتوسطة المحتملة)-(0,95 × قوة العمل× الإنتاجية المتوسطة الفعلية)

فجوة الناتج= 0,95× قوة العمل (الإنتاجية المتوسطة المحتملة-الإنتاجية المتوسطة الفعلية)

و يمكن تحويل فجوة الناتج المقاسة بوحدات نقدية إلى فجوة بطالة مقاسة بوحدات عمل و ذلك من خلال المعادلة التالية:

فجوة أو حجم البطالة = فجوة الناتج / الإنتاجية المتوسطة المحتملة

أي: فجوة أو حجم البطالة = (0,95× قوة العمل (الإنتاجية المتوسطة المحتملة-الإنتاجية المتوسطة الفعلية)) / الإنتاجية المتوسطة المحتملة= 0,95 × قوة العمل ×(1- (الإنتاجية المتوسطة الفعلية/ الإنتاجية المتوسطة المحتملة)).

من كل ما سبق نستنتج أن معدل البطالة يكون كالآتي:

معدل البطالة= (عدد العاطلين/ قوة العمل)

معدل البطالة=(0,95 × قوة العمل ×(1- (الإنتاجية المتوسطة الفعلية/ الإنتاجية المتوسطة المحتملة)))/ 0,95× قوة العمل= 1- (الإنتاجية المتوسطة الفعلية/ الإنتاجية المتوسطة المحتملة)

5-3-1-3- آثار البطالة: يترتب على البطالة العديد من الآثار السلبية، نذكر منها[1]:

أ-الآثار الإقتصادية: يترتب على البطالة إهدار لجزء من موارد المجتمع، و من ثم، انخفاض مستوى الناتج بمقدار ما كان يساهم به هؤلاء العاطلين، فضلا عن أن زيادة حجم البطالة بالمجتمع يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي على السلع بدون أن تقابله زيادة ملموسة في العرض الكلي، مما يؤدي إلى زيادة معدلات التضخم و يعوق هذا عمليات التنمية في المجتمع بسبب عدم الإستقرار الإقتصادي.

ب- الآثار الإجتماعية: يشعر المتعطلون باليأس و الإحباط و عدم الإنتماء للدولةن فضلا عن عدم الإستقرار الإجتماعي مما يترتب عليه العديد من الإنحرافات الإجتماعية و الأخلاقية و راتفاع معدلات الجريمة مثل القتل و السرقة و خاصة في حالة الدول النامية التي لا تقدم إعانات بطالة للعاطلين خلال فترة تعطلهم.

ج- الآثار السياسية: يترتب على انتشار البطالة و تزايدها في أي مجتمع تهديد لاستقراره السياسي و الإجتماعي و خاصة عندما تطول فترة التعطل هذه مما يساعد على انخراط المتعطلين في مجموعات إرهابية بهدف الضغط على الحكومات حتى توفر لهم العمل و الحياة الكريمة.

5-3-1-4- أنواع البطالة: يمكن التمييز بين عدة أنواع من البطالة و هي[2]:

5-3-1-4-1-البطالة الإحتكاكية: هي توقف جزء من قوة العمل بسبب الإنتقال أو البحث عن وظائف جديدة، و قد تظهر بشكل مؤقت بسبب التطورات في ظروف العمل و في التكنولوجيا.

5-3-1-4-2- البطالة الهيكلية:ينشأ هذا النوع من البطالة نتيجة للتغيرات الهيكلية التي قد تحدث في الإقتصاد القومي، كتحول الإقتصاد من زراعي إلى صناعي، و عليه يتحتم على القوى التي كانت تعمل في القطاع الزراعي اكتساب بعض المهارات للعمل في القطاع الصناعي مما يأخذ منها بعض الوقت. كما يمكن أن يحدث هذا النوع من البطالة عند الإنتقال من أساليب إنتاجية معينة إلى أساليب إنتاجية أكثر تطورا، ذلك الإنتقال لا بد أن يرافقه ظهور هذا النوع من البطالة.

---

[1]- السيد محمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، **مرجع سبق ذكره**، ص ص301-302.

[2]-محمود حسين الوادي و آخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 191-193.

5-3-1-4-3- البطالة الدورية: إن الأزمات التي يعاني منها الإقتصاد القومي سواء كانت بشكل أزمة ركود أو تضخم اقتصادي، لا بد و أن تقود إلى ظهور هذا النوع من البطالة، و هذا يعني أن هذا الأخير يتأثر بحركة الإقتصاد القومي و التغيرات التي تحدث فيه، ففي حالة الرواج الإقتصادي قد يختفي بينما يظهر من جديد في حالة الركود و التدهور الإقتصاديين.

5-3-1-4-4- البطالة الموسمية: يتصف نشاط بعض الأنشطة الإقتصادية بالموسمية كالزراعة مثلا، فقد يزدهر هذا النشاط في بعض المواسم و يتأثر في أخرى. و تبعا لذلك يتأثر الطلب على القوى العاملة في هذا النشاط بتغير المواسم أيضا ما يخلف نوعا من البطالة هو البطالة الموسمية.

5-3-1-4-5- البطالة المقنعة: يعرف هذا النوع من البطالة بأنها التحاق عدد من القوى العاملة بوظائف معينة و يتقاضون عليها أجورا على الرغم من أن مساهمتهم في العملية الإنتاجية تقترب من الصفر، و هذا ما يظهر واضحا من خلال قيام بعض المؤسسات و الدوائر الحكومية بتشغيل عدد من العاملين أكثر من حاجتها الفعلية كوسيلة لتجاوز بعض المشاكل السياسية و الإجتماعية و لكنها بهذا الفعل تفتح الباب لظهور نوع آخر من البطالة هو البطالة المقنعة.

خاتمة:

شهد هذا الفصل على تقديم التنمية الإقتصادية بشكل عام، حيث تناول بالدراسة مفهومها، أساسياتها، أهدافها، متطلباتها، نظريتها...إلخ.

كما تناول أيضا دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الإقتصادية بشكل عام، حيث خلصنا في نهاية المطاف إلى الحقيقة التي مفادها أن هذا النوع من المؤسسات يضطلع بأهمية كبيرة في النهوض بالإقتصاديات الوطنية.

و يكمن هذا الدور في مساهمتها البالغة في الناتج الداخلي الخام، و خلقها للقيمة المضافة خاصة من خلال رفع معدلات الإنتاج و توفير السلع و الخدمات سواء للمستهلك النهائي أو الوسيط عن طريق التجارة الخارجية، كما أنها تساهم في التخفيف من الإسراف على المستوى الوطني و كذا التقليص من حدة البطالة.

الفصل السادس

القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الإقتصاد الجزائري

مقدمة:

في ظل التحولات الاقتصادية و التغيرات العالمية، اتجهت الجزائر إلى التحول التدريجي للسياسة الاقتصادية معتمدة في ذلك على مختلف القوى المتواجدة في السوق. و هو الأمر الذي نتج عنه زيادة الإهتمام بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة على حساب المؤسسات الكبيرة بهدف خلق القيمة المضافة، إضافة إلى تشجيع التجارة الخارجية و الحد من البطالة و الآفات الإجتماعية بخلق مناصب عمل إضافية.

و قد أتى هذا الفصل لتوضيح و حوصلة كل ما سبق مع الإعتماد على النماذج الإحصائية المختلفة (نموذجي الإنحدار الخطي : البسيط و المتعدد) و كذا برنامج EVIEWS.

6-1- الأهمية الإقتصادية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر:

6-1-1- أثر تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على القيمة المضافة:

6-1-1-1- أثر التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة على القيمة المضافة: باعتبار أن القيمة المضافة هي الثروة المحققة من طرف المؤسسات الإقتصادية الربحية في الوطن، إضافة إلى الدور البارز و الفعال الذي تلعبه في تحقيق الناتج الداخلي الخام، و كذا سعيا منا إلى الإجابة على الشطر الثاني من الإشكالية و المتعلق بأثر التمويل البنكي على القيمة المضافة، ارتأينا أنه من الضروري صياغة كل ذلك في السؤال التالي : **إذا قمنا بإقراض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الحد من مشاكلها المالية، كيف سينعكس ذلك على الثروة التي ستحققها لنا مستقبلا (أي على قيمتها المضافة في الإقتصاد الوطني)؟** و الذي سنحاول الإجابة عنه من خلال صياغة نموذج إنحدار خطي بسيط مع الإستعانة ببرنامج EVIEWS كما فعلنا سابقا في الفصل الثاني (الأخذ بالحسبان أن المتغير المستقل هو حجم القروض البنكية **X**، أما المتغير التابع فهو القيمة المضافة**Y**). و عليه سنستعرض الجدول الموالي و المتضمن التطور المسجل في كل من حجم القروض البنكية و القيمة المضافة في الفترة الممتدة من سنة 2003 إلى سنة 2017:

جدول رقم (6-1): استعراض حجم القروض البنكية الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة و القيمة المضافة من سنة 2003 إلى سنة 2017

السنوات	حجم القروض البنكية الممنوحة* X (الوحدة: مليون دج)	القيمة المضافة المحققة من طرف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة** Y (الوحدة: مليون دج)
2003	345050	2097150
2004	444575	2383720
2005	444950	2607100
2006	476350	2383720
2007	551300	3406940
2008	653875	3790420
2009	771525	4386530
2010	1000000	4791320
2011	931625	5424150
2012	1071900	6141760
2013	1289075	7138190
2014	1626150	7327220
2015	1819300	8491000
2016	1976950	9130220
2017	2165575	9140385
المجموع	**15568200**	**78639825**

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على :

- *النشريات الثلاثية لبنك الجزائر لسنوات 2007-2017؛
- **النشريات الإحصائية الصادرة عن وزارة الصناعة و المناجم لسنوات 2003-2017.

فيما يخص القروض البنكية الممنوحة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة فقد ورد تفسير تطورها في الفصل الثاني من الدراسة، لذا ننتقل مباشرة لتحليل تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في القيمة المضافة في الجزائر.

نلاحظ بناء على الجدول أعلاه تطورا ملحوظا للقيمة المضافة المحققة من طرف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة انطلاقا من 2097150 مليون دج سنة 2003 وصولا إلى 9140385 مليون دج سنة 2017.

كما نلاحظ أيضا أنه قد تم منح **15568200** مليون دينار كقروض بنكية منذ سنة 2003 إلى غاية سنة 2017. و في نفس الفترة كانت القيمة المضافة المحققة تقدر ب **78639825** مليون دج، أي أن كل 1 دينار منح كقرض بنكي عاد بمبلغ 05,05 دج كقيمة مضافة خلال الفترة الممتدة من سنة 2003 إلى 2017.

ننتقل الآن إلى نموذج الإنحدار الخطي البسيط الذي يدرس العلاقة بين حجم القروض البنكية الممنوحة لفائدة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة **X** و القيمة المضافة **Y** لهذه الأخيرة.

بعد عرض الجدول المتعلق بتطور كل من القروض البنكية و القيمة المضافة منذ سنة 2003 إلى غاية سنة 2017 أعلاه و إدخال بياناته في برنامج EVIEWS نتج لدينا التالي:

شكل رقم (6-1): معادلة الإنحدار لدراسة العلاقة بين التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و القيمة المضافة المحققة

```
Estimation Command:
===========================
LS VA_PME  C CREDITS_PME

Estimation Equation:
===========================
VA_PME = C(1) + C(2)*CREDITS_PME

Substituted Coefficients:
===========================
VA_PME = 995709.412651 + 4.0919427943*CREDITS_PME
```

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج Eviews.

من الشكل أعلاه نلاحظ أن:

- معادلة النموذج هي من العلاقة :

$$Y = 995709.412651 + 4.0919427943*X + \varepsilon$$

حيث: Y: يمثل عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، X: حجم القروض البنكية الممنوحة لهذه المؤسسات و ε: الخطأ العشوائي.

- كل زيادة قدرها 1مليون في حجم القروض البنكية الممنوحة لصالح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يصاحبها زيادة قدرها 04 مليون في قيمتها المضافة.

- في حالة انعدام القروض البنكية لفائدة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة فإن القيمة المضافة أو الثروة المتوفرة ستكون في حدود 995709,412651 مليون دج.

- هناك علاقة موجبة بين حجم القروض الممنوحة من طرف البنوك التجارية لفائدة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و قيمتها المضافة في الإقتصاد الوطني الجزائري و هو ما يوضحه أيضا الشكل البياني الموالي:

رسم بياني رقم (6-1): تطور القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بدلالة تطور حجم القروض الممنوحة لها من طرف البنوك التجارية خلال سنوات 2003-2017:

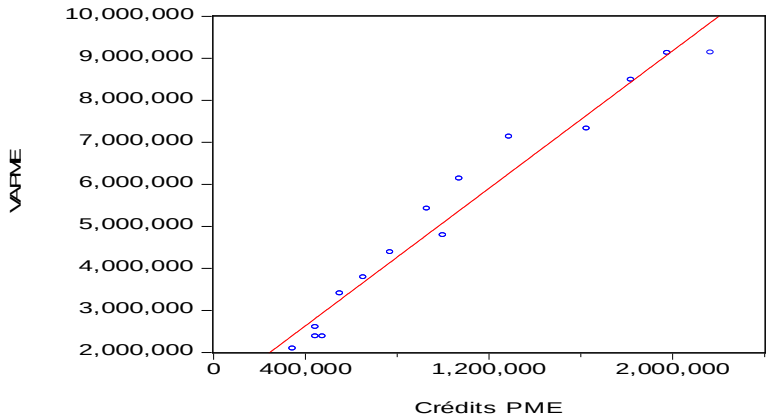

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج Eviews.

لا يسعنا العمل بالنموذج أعلاه و لا حتى الأخذ بالحسبان النتائج المتحصل عليها أعلاه إلا بعد التأكد من صلاحية النموذج رياضيا و اقتصاديا، و ذلك عن طريق اختبار الفرضيات (الخاصة بصلاحية نموذج الإنحدار) الموضوعة في الفصل الثاني في بداية دراستنا لنموذج الإنحدار الخطي البسيط و التي تعد شرطا أساسيا لذلك:

أولا: اختبار صلاحية النموذج رياضيا :

لإختبار النموذج رياضيا، سنعتمد على مجموعة من المؤشرات التي تهدف إلى اختبار الفرضيات الموضوعة سابقا (لتفصيل أكثر، أنظر الفصل الثاني من الدراسة، و هي خاصة بصلاحية نموذج الإنحدار)، و من هذه المؤشرات نذكر:

أ- إختبار Breush-Godfrey Serial LM test:

شكل رقم (6-2): شكل إختبار Breush-Godfrey Serial LM test يوضح مدى الإرتباط الذاتي بين الأخطاء العشوائية

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	1.352894	Prob. F(1,12)	0.2674
Obs*R-squared	1.519776	Prob. Chi-Square(1)	0.2177

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: Least Squares
Date: 12/25/18 Time: 16:35
Sample: 2003 2017
Included observations: 15
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	82980.44	265201.3	0.312896	0.7597
CREDITS_PME	-0.097256	0.230083	-0.422700	0.6800
RESID(-1)	0.375870	0.323151	1.163140	0.2674

R-squared	0.101318	Mean dependent var	1.79E-10
Adjusted R-squared	-0.048462	S.D. dependent var	474664.9
S.E. of regression	486030.4	Akaike info criterion	29.20279
Sum squared resid	2.83E+12	Schwarz criterion	29.34440
Log likelihood	-216.0209	Hannan-Quinn criter.	29.20128
F-statistic	0.676447	Durbin-Watson stat	1.894283
Prob(F-statistic)	0.526787		

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج Eviews.

بوضع قاعدة القرار التالية:

$$\left.\begin{array}{l} H_0: \text{وجود ارتباط بين الأخطاء} \\ H_1: \text{عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء} \end{array}\right\}$$

فإنه و اعتمادا على Prob* Chi-Square التي هي أكبر من 1%، 5% و 10% فإننا نقبل H_1 و نرفض H_0، و عليه فإنه لا يوجد ارتباط ذاتي بين حدود المتغير العشوائي (Non-autocorrelation).

ب- إختبارHeteroscedasticity test ARCH :

شكل رقم (6-3):إختبارHeteroscedasticity test ARCH لإختبار ثبات تباين حد الخطأ العشوائي

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	1.395844	Prob. F(1,12)	0.2603
Obs*R-squared	1.458797	Prob. Chi-Square(1)	0.2271

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 12/25/18 Time: 16:36
Sample (adjusted): 2004 2017
Included observations: 14 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.54E+11	8.50E+10	1.811622	0.0951
RESID^2(-1)	0.341427	0.288988	1.181459	0.2603

R-squared	0.104200	Mean dependent var	2.18E+11
Adjusted R-squared	0.029550	S.D. dependent var	2.48E+11
S.E. of regression	2.44E+11	Akaike info criterion	55.41142
Sum squared resid	7.15E+23	Schwarz criterion	55.50271
Log likelihood	-385.8799	Hannan-Quinn criter.	55.40297
F-statistic	1.395844	Durbin-Watson stat	1.634439
Prob(F-statistic)	0.260306		

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج Eviews.

بوضع قاعدة القرار التالية:

$$\left.\begin{matrix} H_0: \text{ثبات التباين} \\ H_1: \text{عدم ثبات التباين} \end{matrix}\right\}$$

فإنه و اعتمادا على Prob* Chi-Square التي هي أكبر من 1%، 5% و 10% فإننا نقبل H_0 و نرفض H_1، أي أن تباين سلسلة حد الخطأ العشوائي ثابت.

ج- إختبار إذا كان المتغير العشوائي يتبع توزيعا طبيعيا:

شكل رقم (6-4): اختبار التوزيع الطبيعي للمتغير العشوائي:

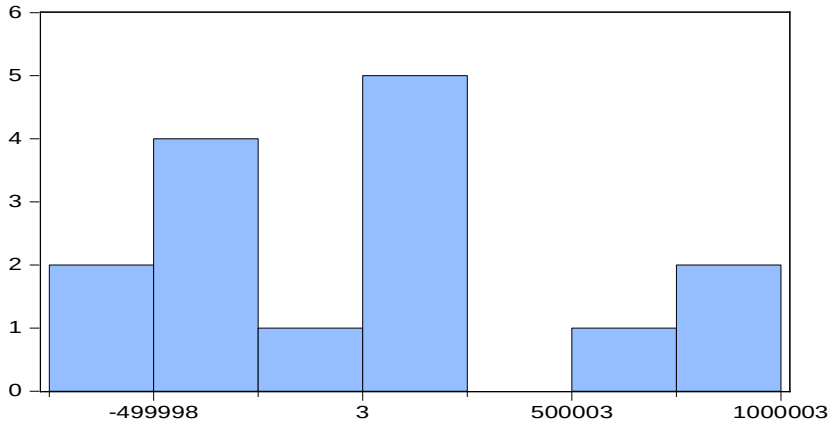

Series: Residuals	
Sample 2003 2017	
Observations 15	
Mean	1.79e-10
Median	44944.28
Maximum	867659.4
Minimum	-716733.4
Std. Dev.	474664.9
Skewness	0.429135
Kurtosis	2.224653
Jarque-Bera	0.836119
Probability	0.658323

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج EVIEWS

بوضع قاعدة القرار التالية:

$$\left.\begin{matrix} H_0: \text{بواقي معادلة الإنحدار موزعة توزيعا طبيعيا} \\ H_1: \text{بواقي معادلة الإنحدار غير موزعة توزيعا طبيعيا} \end{matrix}\right\}$$

فإنه و اعتمادا على إحصائية Jarque-Bera التي هي أكبر في نفس الوقت من 1%، 5% و 10%، نقبل H_0 و نرفض H_1 أي أن البواقي تتوزع توزيعا طبيعيا و هو ما يوضحه المخطط البياني على اليسار.

ثانيا: اختبار معنوية النموذج اقتصاديا:

شكل رقم (6-5): نموذج الإنحدار الخطي البسيط لدراسة العلاقة بين التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و القيمة المضافة

Dependent Variable: VA_PME
Method: Least Squares
Date: 12/25/18 Time: 16:34
Sample: 2003 2017
Included observations: 15

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	995709.4	258868.9	3.846385	0.0020
CREDITS_PME	4.091943	0.217242	18.83587	0.0000

R-squared	0.964654	Mean dependent var	5242655.
Adjusted R-squared	0.961935	S.D. dependent var	2524733.
S.E. of regression	492583.1	Akaike info criterion	29.17628
Sum squared resid	3.15E+12	Schwarz criterion	29.27069
Log likelihood	-216.8221	Hannan-Quinn criter.	29.17527
F-statistic	354.7900	Durbin-Watson stat	1.267464
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج Eviews

أ- إن أهم مؤشر لقياس جودة النموذج هو Rsquared أو ما يعرف بمعامل التحديد، و هو يدل على مدى قوة العلاقة بين القيم الفعلية و القيم المقدرة للنموذج، كما أن حجم القروض البنكية الممنوحة لصالح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يشرح و يفسر تقريبا 96% من القيمة المضافة التي تحققها في الجزائر، هذا ما يثبت و يؤكد مرة أخرى قوة العلاقة الموجودة بين القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة و بين حجم القروض البنكية الممنوحة لها من طرف البنوك التجارية.

ب – بوضع قاعدة القرار التالية:

$$\left.\begin{matrix} H_0: \text{النموذج غير مناسب} \\ H_1: \text{النموذج مناسب} \end{matrix}\right\}$$

فإنه و اعتمادا على F-statistic، نلاحظ أن $F_{tab}<F_{cal}$ و عليه: نرفض H_0 و نقبل H_1، أي أن النموذج مناسب و مقبول معنويا.

ج - بوضع قاعدة القرار التالية:

$$\left.\begin{matrix} H_0: \text{النموذج غير مناسب} \\ H_1: \text{النموذج مناسب} \end{matrix}\right\}$$

فإنه و اعتمادا على t-Statistic، نلاحظ أن $t_{tab}<t_{cal}$ و عليه: نرفض H_0 و نقبل H_1، أي أن حجم القروض الممنوحة من طرف البنوك التجارية له تأثير معنوي على القيمة المضافة المحققة من طرف المؤسسات الصغيرة .

ثالثا: التنبؤ باستعمال النموذج:

اعتمادا على نتائج نموذج الإنحدار الخطي البسيط أعلاه و الذي تم إثبات صلاحيته رياضيا و اقتصاديا، يمكننا التنبؤ بحجم القيمة المضافة لسنة إضافية (أي سنة 2018).

بعد دراسة الإتجاه العام لتطور حجم القروض البنكية الممنوحة لفائدة هذه المؤسسات منذ سنة 2003 إلى غاية سنة 2017 في الفصل الثاني وجدنا أن حجم القروض البنكية لسنة 2018 سيكون حوالي 3334985,5 مليون دج، و هو ما سنقوم بتعويضه في المعادلة العامة المتحصل عليها من خلال النموذج الإحصائي أعلاه:

$$Y = 995709.412651 + 4.0919427943*X+ \varepsilon$$

$$\hat{Y}_{2018}= 995709.412651 + 4.0919427943*(3334985,5)$$

و عليه سيصبح حجم القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، مع شرط ثبات كل العوامل الأخرى طبعا، حوالي **14635800,11 مليون دج جزائري**.

بعد توقع حجم القيمة المضافة لسنة 2018 يجب علينا تحديد مجال التوقع باحتمال 95% لأنه لا يمكن التحكم في الواقع أو في الظواهر التي يمكن أن تحدث فعليا و التي من شأنها مخالفة نتائج التوقعات، لذلك وجب علينا حصر هامش الزيادة أو النقصان في مجال محدد.

سيتم بناء أو تحديد مجال التوقع باتباع الخطوات الآتية:

$$\hat{Y}_{PR} \pm t_{tab} * S\hat{Y}_{x+\tau}$$

حيث:

$$S\hat{Y}_{x+\tau} = \sqrt{\frac{\sum(Y-\widehat{Y})^2}{n-2}} * \sqrt{1 + \frac{1}{n} + \frac{(\tau+\frac{n-1}{2})^2}{\sum x^2 - \frac{(\sum x)^2}{n}}}$$

τ يعبر عن خطوات التوقع و هي سنة واحدة في هذه الحالة؛

و منه يصبح مجال التوقع كالآتي:

$$\left.\begin{array}{l} S\hat{Y}_{x+\tau}=509531,87 \\ T_{tab}=t_{(15-2)\,;95\%}=1,771 \end{array}\right\} \Longrightarrow S\hat{Y}_{x+\tau} * T_{tab}=902380,95$$

أي أن مجال التوقع سيكون على الشكل التالي:

$$\hat{Y}_{PR} \pm 97847,4 \Longrightarrow 14635800,11 \pm 902380,95$$

$$\hat{Y}_{2018} \Longrightarrow [13733419,16 \;; 15538181,06]$$

6-1-1-2- أثر كل من التمويل البنكي و تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على القيمة المضافة:

بعد أن تأكد لنا الدور الفعال الذي يؤديه التمويل في مجال تطوير كل من عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (راجع الفصل الثاني) و القيمة المضافة (راجع العنوان الأول من هذا الفصل)، نمر الآن

إلى دراسة أثره مع التأهيل مجتمعين على القيمة المضافة (لأنهما برهنا على نجاعتهما في تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة "راجع الفصل الرابع". و تجد الإشارة إلى أننا أقصينا عنصر عدد هيئات الدعم، لأنه يؤثر سلبا على عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة). و في هذا الصدد، سنقوم بطرح السؤال الآتي:

إذا قمنا بإقراض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للحد من مشاكلها المالية و كذا تأهيلها لمساعدتها على تخطي مختلف مشاكلها التسييرية، كيف سينعكس ذلك على الثروة التي ستحققها لنا مستقبلا (أي على قيمتها المضافة في الإقتصاد الوطني)؟

و الذي سنحاول الإجابة عنه من خلال صياغة نموذج إنحدار خطي متعدد مع الإستعانة ببرنامج EVIEWS كما فعلنا سابقا في الفصل الثاني (المتغيرين المستقلين هما حجم القروض البنكية X_1، تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة X_2 ، أما المتغير التابع فهو القيمة المضافة**Y**). و عليه سنستعرض الجدول الموالي و المتضمن التطور المسجل في كل من حجم القروض البنكية، عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المستفيدة من برنامج التأهيل و القيمة المضافة في الفترة الممتدة من سنة 2005 إلى غاية سنة 2017:

جدول رقم (6-2): جدول يوضح أهم المتغيرات المؤثرة في القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر على امتداد الفترة الزمنية 2005-2017:

السنوات	القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة Y *	حجم القروض البنكية الممنوحة** x_1	عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المستفيدة من برامج التأهيل على مستوى وكالة*** ANDPME x_2
2005	2607100	444950	91
2006	2383720	476350	110
2007	3406940	551300	220
2008	3790420	653875	256
2009	4386530	771525	329
2010	4791320	1000000	500
2011	5424150	931625	1349
2012	6141760	1071900	921
2013	7138190	1289075	1211
2014	7327220	1626150	704
2015	8491000	1819300	480
2016	9130220	1976950	264
2017	9140385	2165575	377
المجموع	74158955	14778575	6812

المصدر: من إعداد الطالبة إعتمادا على:

*النشريات الإحصائية الصادرة عن وزارة الصناعة و المناجم لسنوات 2003-2017؛

**النشريات الثلاثية لبنك الجزائر لسنوات 2007-2017؛

***تقرير النشاط للوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لسنة 2018.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه، عدم تجانس معطيات و قيم هذه المتغيرات خاصة فيما يتعلق بعدد المؤسسات المستفيدة من برنامج التأهيل مقارنة مع القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة. لذا و قصد الخروج من هذا المشكل و ضمان أقصى تجانس بين قيم مختلف المتغيرات، سنقوم بإدخال اللوغاريتم عليها.

بعد عرض الجدول، يمكننا الآن البدء في حل نموذج دراستنا عن طريق برنامج Eviews مع التنويه إلى النقاط الموالية:

- القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة رمزنا له في برنامج Eviews ب LogVA PME ؛

- حجم القروض البنكية الممنوحة رمزنا له في برنامج Eviews ب LogCredit PME؛

- عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المستفيدة من برامج التأهيل على مستوى وكالة ANDPME رمزنا له في برنامج Eviews ب LogNbr PME Mises à Niveau؛

شكل رقم (6-6): نموذج الإنحدار الخطي المتعدد بعد إدخال اللوغاريتم لدراسة تطور القيمة المضافة بدلالة التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و برنامج تأهيلها:

Dependent Variable: LOGVA_PME
Method: Least Squares
Date: 02/13/19 Time: 11:41
Sample: 2005 2017
Included observations: 13

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.943645	0.236347	8.223678	0.0000
LOGCREDITS_PME	0.761587	0.045029	16.91322	0.0000
LOGNBR_PME_MISES_A_NIVEA	0.079016	0.029185	2.707394	0.0220

R-squared	0.980491	Mean dependent var	6.716815
Adjusted R-squared	0.976589	S.D. dependent var	0.199112
S.E. of regression	0.030466	Akaike info criterion	-3.945268
Sum squared resid	0.009281	Schwarz criterion	-3.814895
Log likelihood	28.64424	Hannan-Quinn criter.	-3.972065
F-statistic	251.2892	Durbin-Watson stat	2.590448
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج EVIEWS.

من الشكل أعلاه، يتبين لنا أن كل من:

- التمويل؛
- برنامج التأهيل؛

هي متغيرات معنوية و مؤثرة في تطور و نمو القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، و هذا استنادا إلى احتمالات عواملها التي هي أقل من 0,05 (فهي على التوالي: 0,00،

0,022). لكن لا يمكننا الإكتفاء بهذا فقط للتأكد من معنوية هذه العوامل، بل يجب أيضا التأكد من صحة النموذج ككل من خلال الخطوات و الإختبارات الإحصائية (من خلال إختبار الفرضيات الخاصة بصلاحية النموذج، و المذكورة في الفصل الثاني من الدراسة) كالآتي:

أولا: اختبار صلاحية النموذج:

أ- الكشف عن الإرتباط الذاتي

شكل رقم (6-7):إختبار Breush-Godfrey Serial LM test ليوضح مدى الإرتباط الذاتي بين الأخطاء العشوائية

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	1.134147	Prob. F(1,9)	0.3146
Obs*R-squared	1.454874	Prob. Chi-Square(1)	0.2277

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: Least Squares
Date: 02/13/19 Time: 11:43
Sample: 2005 2017
Included observations: 13
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.054921	0.240375	-0.228480	0.8244
LOGCREDITS_PME	0.013116	0.046395	0.282710	0.7838
LOGNBR_PME_MISES_A_NIVEA	-0.009054	0.030212	-0.299671	0.7712
RESID(-1)	-0.354144	0.332541	-1.064963	0.3146

R-squared	0.111913	Mean dependent var	-4.60E-16
Adjusted R-squared	-0.184115	S.D. dependent var	0.027811
S.E. of regression	0.030263	Akaike info criterion	-3.910108
Sum squared resid	0.008243	Schwarz criterion	-3.736277
Log likelihood	29.41570	Hannan-Quinn criter.	-3.945838
F-statistic	0.378049	Durbin-Watson stat	2.286623
Prob(F-statistic)	0.771203		

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج EVIEWS.

بوضع قاعدة القرار التالية:

$$\left.\begin{matrix} H_0: \text{النموذج غير مناسب} \\ H_1: \text{النموذج مناسب} \end{matrix}\right\}$$

فإنه و اعتمادا على Prob* Chi-Square التي هي أكبر من 1%، 5% و 10% فإننا نقبل H_1 و نرفض H_0، و عليه فإنه لا يوجد ارتباط ذاتي بين حدود المتغير العشوائي (Non-autocorrelation).

ب – الكشف عن التعدد الخطي:

للكشف عن التعدد الخطي، سنقوم بإعادة تقدير معادلات الإنحدار الجزئي لكل المتغيرات المستقلة X_i عن المتغير التابع Y :

- **نموذج الإنحدار الخطي البسيط لتمثيل العلاقة بين القيمة المضافة و التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة:**

شكل رقم (6-8):نموذج الإنحدار الخطي البسيط لدراسة العلاقة بين القيمة المضافة و التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

Dependent Variable: LOGVA_PME
Method: Least Squares
Date: 02/13/19 Time: 11:53
Sample: 2005 2017
Included observations: 13

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.738441	0.280988	6.186881	0.0001
LOGCREDITS_PME	0.829912	0.046808	17.73001	0.0000

R-squared	0.966191	Mean dependent var	6.716815
Adjusted R-squared	0.963117	S.D. dependent var	0.199112
S.E. of regression	0.038239	Akaike info criterion	-3.549261
Sum squared resid	0.016085	Schwarz criterion	-3.462346
Log likelihood	25.07020	Hannan-Quinn criter.	-3.567126
F-statistic	314.3531	Durbin-Watson stat	1.925542
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج Eviews.

- **نموذج الإنحدار الخطي البسيط لتمثيل العلاقة بين القيمة المضافة و برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:**

شكل رقم (6-9):نموذج الإنحدار الخطي البسيط لدراسة العلاقة بين القيمة المضافة و برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

Dependent Variable: LOGVA_PME
Method: Least Squares
Date: 02/13/19 Time: 11:55
Sample: 2005 2017
Included observations: 13

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	5.795601	0.327734	17.68387	0.0000
LOGNBR_PME_MISES_A_NIVEA	0.355666	0.125396	2.836346	0.0162

R-squared	0.422416	Mean dependent var	6.716815
Adjusted R-squared	0.369909	S.D. dependent var	0.199112
S.E. of regression	0.158052	Akaike info criterion	-0.711147
Sum squared resid	0.274785	Schwarz criterion	-0.624232
Log likelihood	6.622455	Hannan-Quinn criter.	-0.729012
F-statistic	8.044858	Durbin-Watson stat	0.271096
Prob(F-statistic)	0.016187		

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج Eviews.

نلاحظ من خلال مختلف الإنحدارات الجزئية للمتغيرات المستقلة عن المتغير التابع أن معاملات التحديد أصغر تماما من معامل التحديد في معادلة الإنحدار الكلية، و عليه نستطيع القول أن النموذج خالي من التعدد الخطي. و بالتالي يمكننا الآن مواصلة باقي الإختبارات الأخرى:

ج – إختبار ثبات تباين البواقي (Heteroscedasticity test) :

شكل رقم (6-10):إختبارHeteroscedasticity test :

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.831279	Prob. F(1,10)	0.3834
Obs*R-squared	0.920976	Prob. Chi-Square(1)	0.3372

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 02/13/19 Time: 11:44
Sample (adjusted): 2006 2017
Included observations: 12 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.000965	0.000345	2.797462	0.0189
RESID^2(-1)	-0.279471	0.306523	-0.911745	0.3834

R-squared	0.076748	Mean dependent var	0.000752
Adjusted R-squared	-0.015577	S.D. dependent var	0.000872
S.E. of regression	0.000879	Akaike info criterion	-11.08470
Sum squared resid	7.73E-06	Schwarz criterion	-11.00388
Log likelihood	68.50821	Hannan-Quinn criter.	-11.11462
F-statistic	0.831279	Durbin-Watson stat	1.412399
Prob(F-statistic)	0.383356		

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج Eviews.

بوضع قاعدة القرار التالية:

$$\left.\begin{matrix} H_0: \text{ثبات التباين} \\ H_1: \text{عدم ثبات التباين} \end{matrix}\right\}$$

فإنه و اعتمادا على Prob* Chi-Square التي هي أكبر من 1%، 5% و 10% فإننا نقبل H_0 و نرفض H_1، أي أن تباين سلسلة حد الخطأ العشوائي ثابت.

د- إختبار إذا كان المتغير العشوائي يتبع توزيعا طبيعيا:

شكل رقم (6-11): اختبار التوزيع الطبيعي للمتغير العشوائي:

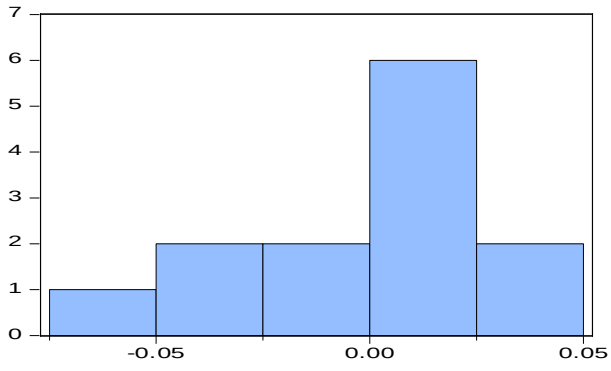

Series: Residuals
Sample 2005 2017
Observations 13

Mean	-4.60e-16
Median	0.012820
Maximum	0.031067
Minimum	-0.051924
Std. Dev.	0.027811
Skewness	-0.804381
Kurtosis	2.296813
Jarque-Bera	1.669734
Probability	0.433932

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج EVIEWS

بوضع قاعدة القرار التالية:

$$\left.\begin{matrix} H_0: \text{بواقي معادلة الإنحدار موزعة توزيعا طبيعيا} \\ H_1: \text{بواقي معادلة الإنحدار غير موزعة توزيعا طبيعيا} \end{matrix}\right\}$$

فإنه و اعتمادا على إحصائية Jarque-Bera التي هي أكبر في نفس الوقت من 1%، 5% و 10%، نقبل H_0 و نرفض H_1 أي أن البواقي تتوزع توزيعا طبيعيا و هو ما يوضحه المخطط البياني على اليسار.

ثانيا- الإستنتاج العام من النموذج:

بعد تتبع خطوات و مراحل هذا النموذج، يتضح لنا أن كل من:

- ✓ التمويل عن طريق البنوك التجارية؛
- ✓ تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

هي متغيرات معنوية و تؤثر بشكل إيجابي على القيمة المضافة المحققة من طرف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، و الشكل الموالي يلخص لنا هذا التأثير من خلال العلاقة التالية:

شكل رقم (6-12): العلاقة النهائية بين القيمة المضافة و كل من عنصري تمويل و تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

```
Estimation Command:
==========================
LS LOGVA_PME C LOGCREDITS_PME LOGNBR_PME_MISES_A_NIVEA

Estimation Equation:
==========================
LOGVA_PME = C(1) + C(2)*LOGCREDITS_PME + C(3)*LOGNBR_PME_MISES_A_NIVEA

Substituted Coefficients:
==========================
LOGVA_PME = 1.94364465978 + 0.761586519504*LOGCREDITS_PME + 0.079016073064
*LOGNBR_PME_MISES_A_NIVEA
```

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج EVIEWS.

و التي سنقوم بشرح علاقتها مع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كما يلي:

$$Y = 1{,}944 + 0{,}762 * \text{LogCREDIT_PME} + 0{,}08 * \text{LogNBR_PME_MISES_A_NIVEAU}$$

أي،

لو (القيمة المضافة) = 1,944 + 0,762*[لو (التمويل البنكي)]+ 0,08 * [لو (تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة)].

- ➢ بخصوص عنصر التمويل البنكي، فقد ورد تفسير أثره الإيجابي على القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالتفصيل في العنوان السابق من هذا الفصل؛

- أما عن العلاقة الطردية التي كانت بين القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة و برامج تأهيل هذه الأخيرة، فهي جاءت كنتيجة للأثر الإيجابي و الفعال الذي تلعبه مجهودات التأهيل في تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التي تعد كقاعدة أساسية لخلق الثروة.

ثالثا: التنبؤ باستعمال النموذج:

اعتمادا على نتائج نموذج الإنحدار الخطي المتعدد أعلاه، و الذي تم إثبات صلاحيته رياضيا و اقتصاديا، يمكننا التنبؤ بحجم القيمة المضافة لسنة إضافية (أي سنة 2018).

و عليه، باستعمال كل من:

- حجم القروض البنكية لسنة 2018، الذي وجدنا من خلال الفصل الثاني أنه سيكون حوالي 3334985,5 مليون دج،
- عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الذي سيخضع لبرنامج التأهيل في سنة 2018، و الذي سيكون حوالي 788 مؤسسة. و هذا باعتمادنا على الجدول أدناه و برنامج EXCEL:

جدول رقم (6-3): تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المستفيدة من برنامج التأهيل على طول الفترة الممتدة من سنة 2005 إلى غاية سنة 2017

السنوات	عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من برنامج تأهيل وكالة ANDPME
2005	91
2006	110
2007	220
2008	256
2009	329
2010	500
2011	1349
2012	921
2013	1211
2014	704
2015	480
2016	264
2017	377

المصدر: من إعداد الطالبة.

سنقوم بتعويض هذه المعطيات في المعادلة التالية، بهدف معرفة حجم القيمة المضافة لسنة 2018:

لو (القيمة المضافة) = 1,944 + 0,762*[لو (التمويل البنكي)]+ 0,08 * [لو (تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة)].

لو (القيمة المضافة) = 1,944 +2 0,76*[لو (3334985,5)] + 0,08*[لو (788)].

و عليه:

لو (القيمة المضافة)= 7,176

أي أن القيمة المضافة ستكون من الشكل:

القيمة المضافة = $10^{7,176}$ = 14996848,36 مليون دج.

- **المقارنة بين القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في حالة منحها التمويل البنكي فقط (الحالة الأولى التي عالجها العنوان الأول من هذا الفصل)، مع القيمة المضافة لهذه المؤسسات في حالة منحها التمويل البنكي و تأهيلها في آن واحد (الحالة التي عالجها العنوان الثاني من هذا الفصل):**

☜ القيمة المضافة في حالة التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، هي:**14635800,5 مليو ن دج.**

☜ القيمة المضافة في حالة التمويل البنكي و التأهيل معا، هي: **14996848,36 مليون دج.**

أي أن الفرق بين الحالتين هو:

14 996 848,36 – 14 635 800,5 = 361 047,86 مليون دج.

بعبارة أخرى، إذا قمنا بإقراض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و كذا تأهيلها، سينعكس ذلك على قيمتها المضافة بشكل إيجابي و سيحسنها بشكل أكبر.

6-1-1-3- حصة مختلف قطاعات نشاط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في القيمة المضافة:

بعد الوقوف على مدى أهمية كل من القروض البنكية الممنوحة لفائدة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و برامج تأهيلها في خلق القيمة المضافة و إنعاش الإقتصاد الوطني، كان من الضرورة بمكان أن نقوم بتفصيل مكونات هذه القيمة المضافة و نصيب كل قطاع منها لنتطلع عن كثب عن واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و ما هو النشاط الغالب عليها.

لهذا الغرض قمنا بإدراج الجدول أسفله، و من أجل قراءة واضحة و سهلة، قمنا بتمثيله بيانيا:

جدول رقم (6-4):القيمة المضافة المحققة في إطار المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال مختلف قطاعات النشاط **(الوحدة:** مليون دج)

	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الزراعة	510030	578880	579720	578880	704190	711750	926370	1015190	1173710	1421690	1627670	1771490	1936370	2140290	2365684907
البناء و الأشغال العمومية	401000	458670	505420	458670	732710	869990	1000050	71751	1262570	1411150	1562100	1562100	1850760	1990030	2139780091
النقل و المواصلات	412430	503870	597780	503870	830070	863570	914360	988030	49771	1095270	1443120	1443120	1660750	1796970	1944363198
خدمات مقدمة للشركات	44150	50690	57230	50690	71710	84040	98580	122370	137590	154370	172470	172470	214520	228920	244286623
فندقة و إطعام	59350	62640	69620	62640	80750	91180	105450	114390	121430	138940	174100	174100	212780	240390	271582630
الصناعة الغذائية	115380	119240	126480	119240	152130	164160	187550	197530	231850	266130	285480	330690	353710	389570	429065576
جلود و أحذية	2460	2680	2720	2680	2380	2530	2550	2590	2600	2660	2650	2650	2780	2830	2880899
تجارة و توزيع	552170	607050	668130	607050	833000	1003200	1151620	1279470	1444630	1651550	1870600	1870600	2259330	2341230	2426098849
القيمة المضافة للم ص م	**2096970**	**2383720**	**2607100**	**2383720**	**3406940**	**3790420**	**4386530**	**3791321**	**4424151**	**6141760**	**7138190**	**7327220**	**8491000**	**9130230**	**9823743**

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على النشريات الإحصائية لوزارة الصناعة و المناجم لسنوات 2003-2017.

رسم بياني رقم (6-2):القيمة المضافة المحققة من طرف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في مختلف القطاعات الإقتصادية

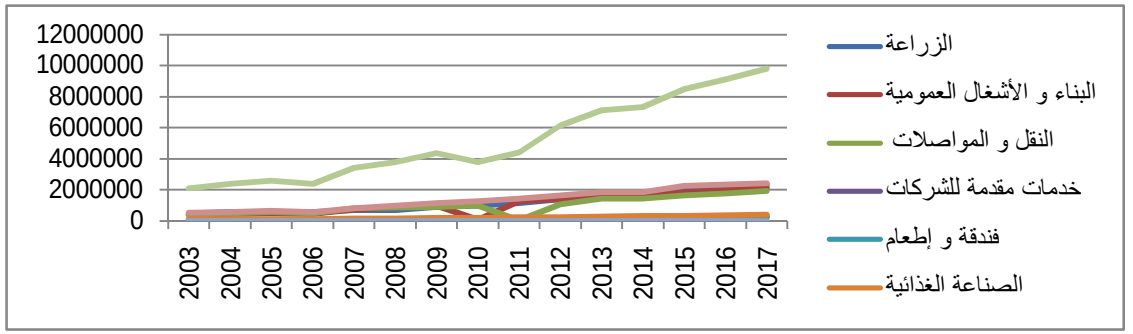

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الجدول السابق.

نلاحظ من خلال الجدول السابق، أن القيمة المضافة المحققة من طرف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تزايد مستمر على طول الفترة الممتدة من سنة 2003 حتى سنة 2017، حيث أنها تطورت من 2096970 مليون دج سنة 2003 إلى 2383720 مليون دج سنة 2004 (أي بنسبة نمو سنوية بلغت حوالي 13,67%) لتبلغ 9823743 مليون دج سنة 2017.

كما نلاحظ أيضا من خلال الرسم البياني أعلاه مدى هيمنة قطاع التجارة و التوزيع على القيمة المضافة إذ أنه حقق دائما أعلى النسب مقارنة مع باقي القطاعات، يأتي بعده بمستويات أقل قطاع الزراعة، ثم يليهما كل من قطاعي البناء و الأشغال العمومية و النقل و المواصلات و تمركز أخيرا كل من قطاع الصناعة الغذائية، قطاع صناعة الجلود و الأحذية و قطاع الفندقة و الإطعام.

و فيما يلي مقارنة بسيطة بين سنتي 2003 و 2017 عن مساهمة كل قطاع في القيمة المضافة:

شكل بياني رقم (6-13): مقارنة مساهمة مختلف القطاعات في القيمة المضافة بين سنتي 2003 و 2017

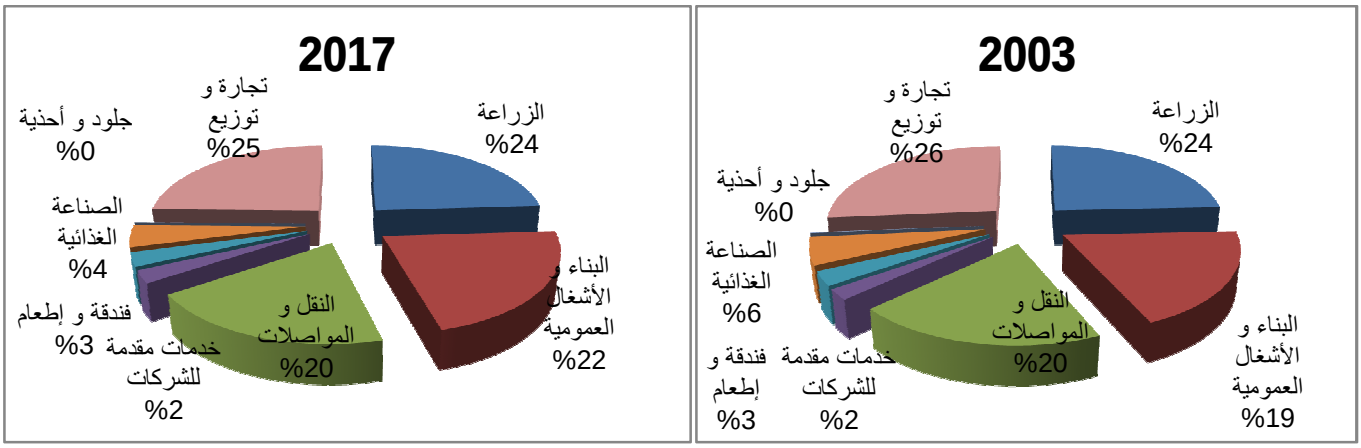

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الجدول السابق.

يأتي هذا الشكل البياني تأكيدا لما جاء به الرسم البياني أعلاه، حيث يتصدر قطاع التجارة و التوزيع القائمة ب 26% و 25% لسنتي 2003 و 2017 على التوالي من إجمالي القيمة المضافة المحققة من طرف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، و هذا راجع بالدرجة الأولى إلى ارتفاع فاتورة الإستيراد، حيث أصبحنا نستورد كل شيء كبيرا كان أو صغيرا، مهما أو تافها، مما أدى إلى تغييب عنصر الصناعة و الإتكال فقط على الإستيراد، و هو الأمر الذي حتم على الحكومة مراجعة قائمة المنتجات المصرحة للإستيراد، ثم يأتي بعده كل من قطاعي الزراعة و النقل بمعدلي 24% و 20 % على التوالي. و قد تذيل القائمة قطاع صناعة الجلود و الأحذية بقيم تكاد تنعدم سواء سنة 2003 أو سنة 2017.

نلاحظ أن قطاع الصناعة الذي من المفروض أن تبنى عليه استراتيجية التنمية في أي بلد، يحتل المرتبة الأخيرة في الجزائر من حيث المشاركة في القيمة المضافة بعد أن كان يساهم بما يناهز 15% في فترة السبعينات، لذا وجب على الحكومة أخذ هذا الأمر على محمل الجد بهدف النهوض بالإقتصاد

الجزائري من خلال تبني جملة من القرارات السيادية كفتح المجال أمام الإستثمارات الأجنبية مع العمل على الرفع من معدل الإدماج في الصناعات الأجنبية كتركيب السيارات مثلا في سبيل أخذ الخبرة اللازمة بهدف ضمان الإستقلالية مستقبلا، إضافة إلى العمل على تنظيم العقار الصناعي و تجهيز البنى التحتية اللازمة.

نمر الآن إلى مقارنة القيمة المضافة المحققة من طرف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مع القيمة المضافة الكلية للإقتصاد الوطني:

6-1-1-4- القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة مقارنة مع القيمة المضافة الكلية للإقتصاد الوطني:

جدول رقم (6-5): مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في القيمة المضافة لسنوات 2003-2017:

	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
القيمة المضافة الكلية*	4296970	5099673	6436135	7332260	8021812	9314980	8054982	9656782	11355944	12483052	12856821	13257016	12429519	12429519	12429519
مساهمة المؤ ص م في القيمة المضافة**	2096970	2383720	2607100	2383720	3406940	3790420	4386530	3791321	4424151	6141760	7138190	7327220	8491000	9130230	9823743
نسبة مساهمة الم ص م في القيمة المضافة الكلية%	**48,80**	**46,74**	**40,51**	**32,51**	**42,47**	**40,69**	**54,46**	**39,26**	**38,96**	**49,20**	**55,52**	**55,27**	**68,31**	**73,46**	**79,04**

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على:

*الديوان الوطني للإحصائيات، الحسابات الإقتصادية، 2017.

**وزارة الصناعة و المناجم، النشريات الإحصائية لسنوات 2003-2017.

استنادا إلى هذا الجدول و الشكل البياني الموالي:

شكل بياني رقم (6-14):القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة مقارنة مع القيمة المضافة لباقي المؤسسات في الإقتصاد الوطني لسنتي 2003 و 2017

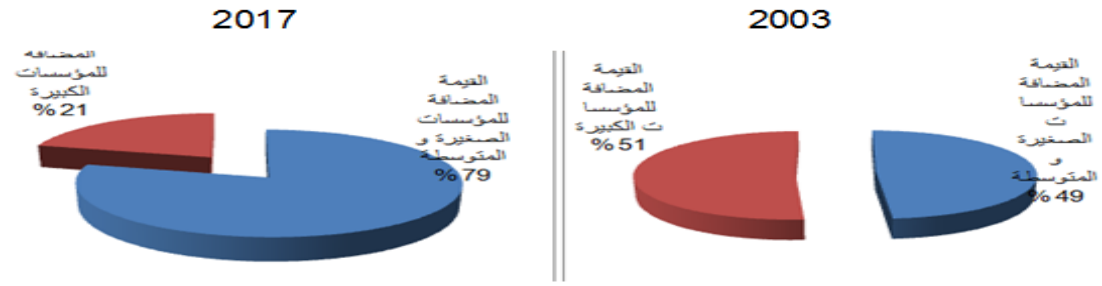

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الجدول أعلاه.

كملاحظة أولية، نلاحظ تناقص مستمر للقيمة المضافة المحققة من طرف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مقارنة مع القيمة المضافة الكلية للإقتصاد الجزائري على طول الفترة الممتدة بين سنتي 2003 و 2011، حيث أنها انتقلت من 48,80% سنة 2003 إلى 46,74% سنة 2004 ثم استمر التناقص حتى بلوغه 38,96 % سنة 2011 (ما عدا سنة 2009 التي شهدت نمو معتبرا مقارنة مع سنة 2008، فقد بلغت نسبة 54,46% بعد أن كانت 40,69%).

لكن، ابتداء من سنة 2012 و حتى سنة 2017، انقلبت الموازين، و أخذت القيمة المضافة المحققة من طرف المؤسسات الصغيرة تتزايد على حساب تلك المحققة من طرف المؤسسات الكبيرة. إذ أنها شارفت على أعتاب 80% سنة 2017.

و يرجع هذا إلى التزايد المستمر لعدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (المكونة بشكل كبير من مؤسسات صغيرة جدا و هي مؤسسات تتمتع بسهولة الإنشاء و التسيير مقارنة مع باقي المؤسسات).

كما نلاحظ أيضا من خلال تقرير نشرته منظمة التعاون و التطوير الإقتصادي(OCDE) سنة 2010 عن طريق جدول أدرجته في الصفحة 98 من التقرير، إضافة إلى مصادر أخرى سيتم إدراجها أسفل الجدول أدناه كما يلي:

جدول رقم (6-6): مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في القيمة المضافة لسنة 2008:

	ألمانيا*	فرنسا*	تونس**	الجزائر***
نسبة مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في القيمة المضافة	%57	%53	%52.8	%40.6

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على:

*OCDE, Rapport sur la PME, 2010, P 98.

**Banque Mondiale, Rapport Doing business Tunisia, 2009.

***politiques d'appui a l'innovation dans la pme, Direction de la compétitivité, ministère de l'industrie et des mines, mars 2010.

أن الجزائر لازالت تحتل مراتب متدنية فيما يتعلق بمساهمة مؤسساتها الصغيرة و المتوسطة في خلق القيمة المضافة أو الثروة، مقارنة مع باقي دول العالم، حتى عند مقارنتها بجيرانها الأشقاء (تونس). و كتفسير لهذا، يمكننا القول أن الإقتصاد الجزائري إقتصاد ريعي يهمن عليه القطاع العام، أما الإقتصاديات الأخرى فهي تعتمد على متغيرات أخرى كالصناعة (في حالة ألمانيا و فرنسا) و السياحة (في حالة تونس) يهيمن عليها القطاع الخاص في إطار نظام اقتصاد السوق المعمول به عالميا. لهذا، و كما قلنا سابق، على الجزائر أن تعيد ترتيب أولوياتها و تركز على القطاع الصناعي و تعمل على تطويره أكثر فأكثر بهدف ضمان الإستقلالية، الإكتفاء الذاتي و الخروج من تبعية و هيمنة قطاع المحروقات.

بعد دراسة كل من أثر التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة منفردا، ثم أثره مع التأهيل على القيمة المضافة، ننتقل الآن إلى دراسة الناتج الداخلي الخام و الذي تعد القيمة المضافة أول و أهم مكوناته. لكن قبل ذلك، كان لابد من التطرق إلى مساهمة مختلف القطاعات في القيمة المضافة الإجمالية، لأننا سنحتاجها في التحليل لاحقا، و في هذا الصدد، سنعمل على إدراج الجدول التالي، ثم سنقوم بإجراء مقارنة بسيطة بين سنتي 2003 و 2017 من خلال شكل بياني:

جدول رقم (6-7): مساهمة الأنشطة الإقتصادية المتنوعة في تكوين القيمة المضافة الكلية في الإقتصاد الوطني (**الوحدة:** مليون دج)

	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الزراعة والغابات وصيد الأسماك	515282	580506	581616	641285	708073	727413	931349	1015259	1183216	1421693	1640006	1771496	1936379	2031486	2183298
نسبة نمو القيمة المضافة للزراعة و الغابات و صيد الأسماك	-	0,12	0,001	0,10	0,10	0,02	0,28	0,09	0,16	0,20	0,15	0,08	0,09	0,04	0,07
المحروقات	1868890	2319824	3352878	3882228	4089309	4997555	3109079	4180358	5242503	5536382	4968018	4657811	3134252	3288194	3533918
نسبة القيمة المضافة للمحروقات	-	0,24	0,44	0,15	0,05	0,22	-0,37	0,34	0,25	0,05	-0,10	-0,06	-0,32	0,04	0,07
الصناعة	355371	388193	418295	449581	479791	519632	570673	617405	663757	728615	771787	838505	900871	945119	1015746
نسبة نمو القيمة المضافة للصناعة	-	0,09	0,07	0,07	0,06	0,08	0,09	0,08	0,07	0,09	0,05	0,08	0,07	0,049	0,07
البناء و الأشغال العمومية	445214	507968	564416	674336	825089	956708	1094822	1257426	1333268	1491210	1627447	1793990	1908149	2001869	2151468
نسبة نمو القيمة المضافة للبناء و الأشغال العمومية	-	0,14	0,11	0,19	0,22	0,15	0,14	0,14	0,06	0,11	0,09	0,10	0,06	0,04	0,07
الخدمات المباعة	1112214	1303182	1518930	1684830	1919550	2113672	2349059	2586335	2933201	3305151	3849562	4195213	4549869	4773340	5130049
نسبة نمو القيمة المضافة في الخدمات المباعة	-	0,17	0,16	0,10	0,13	0,10	0,11	0,10	0,13	0,12	0,16	0,08	0,084	0,04	0,07
القيمة المضافة الكلية	**4296970**	**5099673**	**6436135**	**7332260**	**8021812**	**9314980**	**8054982**	**9656782**	**11355944**	**12483052**	**12856821**	**13257016**	**12429519**	**13040007**	**14014479**

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على تقرير الحسابات الإقتصادية للديوان الوطني للإحصائيات، ديسمبر 2017.

التحليل: اعتمادا على الجدول أعلاه، يمكننا استنتاج جملة من النتائج أهمها:

- يعد قطاع الصناعة هو الأقل مساهمة في القيمة المضافة الكلية مقارنة مع باقي القطاعات، حيث انتقلت قيمته المضافة من 355371 مليون دج جزائري سنة 2003 إلى 388193 مليون دج سنة 2004، ثم واصلت تطورها المحتشم إلى غاية سنة 2017 أين بلغت حوالي 1015746 مليون دج جزائري و يقدر متوسط نسبة نموها السنوي ب 07 **%.**
- تتقارب القيمة المضافة المحققة في كل من قطاعي الزراعة و الغابات و صيد الأسماك و كذا قطاع البناء و الأشغال العمومية حيث بلغت في كل منهما نسبة النمو السنوية حوالي 11 % و 12% على التوالي.
- في حين و على مر السنوات منذ سنة 2003 إلى غاية سنة 2017، سجل قطاع الخدمات المباعة قيمة مضافة بنسب أعلى من سابقيه فقد بلغت نسبة النمو السنوية المتوسطة أكثر من حوالي 12**%** و انتقلت من 112214 مليون دج جزائري سنة 2003 إلى 1303182 مليون دج جزائري، كما انتقلت أيضا من 4773340 مليون دج جزائري سنة 2016 إلى 5130049 مليون دج جزائري سنة 2017.
- قطاع المحروقات، و باعتبار الإقتصاد الوطني اقتصادا ريعيا، كانت له حصة الأسد في نسب القيمة المضافة منذ سنة 2003 و حتى سنة 2015، أين أخذ مكانه قطاع الخدمات بقيمة 4549869 مليون دج جزائري مقابل 3134252 مليون دج جزائري فقط على مستوى قطاع المحروقات، و قد استمر هذا التفاوت حتى سنة 2017.

شكل بياني رقم (6-15):مساهمة مختلف الأنشطة الإقتصادية في خلق القيمة المضافة الإجمالية في الجزائر بين سنتي 2003 و 2017

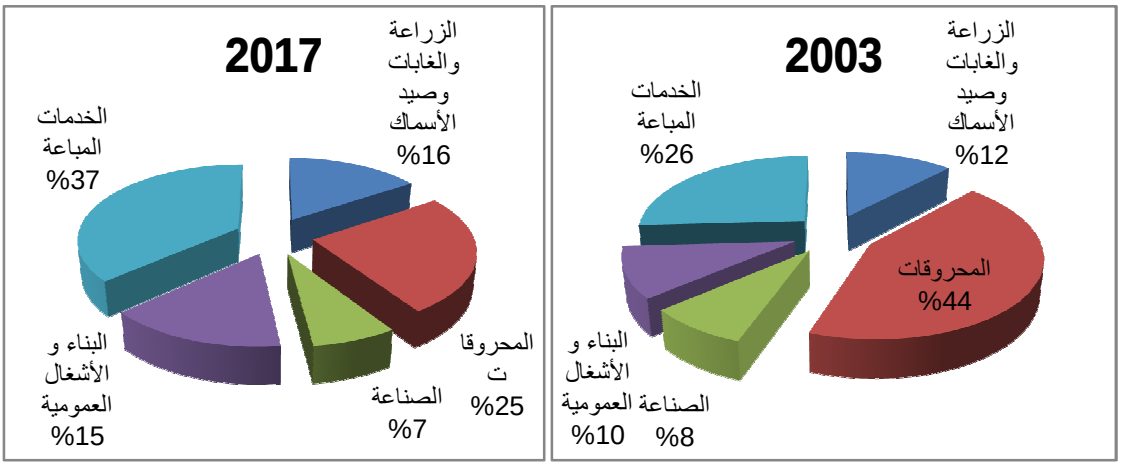

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الجدول أعلاه.

نلاحظ من خلال الرسم البياني، هيمنة قطاع المحروقات على القيمة المضافة سنة 2003 بنسبة 44% يليه قطاع الخدمات ب 26% ثم قطاع الغابات و الصيد البحري ب 12%، في حين احتل قطاعي البناء و الصناعة المراتب الأخيرة بنسبتي 10% و 08 % على التوالي.

بعدها جاءت سنة 2017 لقلب ترتيب هذه القطاعات، فاحتل قطاع الخدمات النسبة الأكبر ب 37 % على رأسه خدمات النقل و المواصلات و تبعه قطاع المحروقات ب 25 %، ثم يأتي قطاع الزراعة و الغابات و الصيد البحري بنسبة 16%، يليه قطاع البناء و الأشغال العمومية ب 15% و الذي نلاحظ أنه قد ارتفع مقارنة مع سنة 2003 و هذا راجع أساسا إلى زيادة المشاريع المتعلقة بالسكن و الطرقات كالطريق السيار شرق-غرب، في حين بقي قطاع الصناعة في المرتبة الأخيرة دائما بحوالي 07%.

الآن، يمكننا الإنتقال إلى دراسة أثر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على الناتج الداخلي الخام **(PIB)**.

6-1-2- مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام (PIB):

يتفق الجميع، العام و الخاص على أن الجزائر من بين الدول النفطية، والتي تمثل المداخيل البترولية فيها نسبة كبيرة من الناتج الداخلي الخام، وعلى هذا الأساس وجب التفريق في هذه البلدان بين نوعين من الناتج الداخلي الخام هما:

- الناتج الداخلي الخام (PIB : Produit Intérieur Brut)؛

- الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات (PIBHH : Produit Intérieur Brut Hors Hydrocarbures)، والذي يعبر عن الإنتاج الحقيقي وليس الريعي.

وعلى هذا الأساس، ندرج الجدول الموالي دون إهمال التنويه إلى أن طريقة حساب PIBهي من منظور القيمة المضافة ضمن العلاقة التالية:

الناتج الداخلي الخام PIB = مجموع القيمة المضافة + الرسم على القيمة المضافة + حقوق و رسوم على التصدير.

6-1-2-1- الناتج الداخلي الخام في الجزائر:

جدول رقم (6-8): تطور الناتج الداخلي الخام منذ سنة 2003 إلى غاية سنة 2017 (الوحدة: مليون دينار جزائري):

	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
القيمة المضافة الكلية	4296970	5099673	6436135	7332260	8021812	9314980	8054982	9656782	11355944	12483052	12856821	13257016	12429519	13040006,11	14014478,15
الرسم على القيمة المضافة	260071	307341	350130	376686	399328	489047	545593	565824	632265	739297	838393	871190	913073	957919,4091	1029504,167
حقوق و رسوم على التصدير	143000	138838	143888	114849	133126	164882	170231	181865	222371	338209	403771	370906	395561	414989,3375	446001,2484
الإنتاج الداخلي الخام	4700040	5545851	6930153	7823795	8554266	9968909	8770806	10404471	12210580	13560558	14098985	14499111	13738153	14412914,85	15489983,57
خدمات غير مباعة	552281	603265	631831	677841	798620	1074795	1197219	1587093	2377952	2648141	2551196	2743434	2853722	2993885,146	3217616,435
الناتج الداخلي الخام PIB	**5252321**	**6149117**	**7561984**	**8501636**	**9352886**	**11043703**	**9968025**	**11991564**	**14588532**	**16208698**	**16650181**	**17242545**	**16591875**	**17406800**	**18707600**
معدل النمو السنوي للPIB	-	**0,17**	**0,23**	**0,12**	**0,10**	**0,18**	**-0,10**	**0,20**	**0,22**	**0,11**	**0,03**	**0,04**	**-0,04**	**0,05**	**0,07**

المصدر: الديوان الوطني للإحصائياتONS، الحسابات الإقتصادية، 2018.

نلاحظ بناء على الجدول أعلاه أن الناتج الداخلي الخام سجل ارتفاعا محسوسا في السنوات الأولى: أي ابتداء من سنة 2003 إلى غاية سنة 2008 حيث يقدر معدل النمو السنوي في هذه الفترة ب 08% ، بعدها مباشرة سجل انخفاضا كبيرا مقارنة مع سنة 2008 إذ قدر معدل الإنخفاض ب 10% لأنه انخفض من 11043703 مليون دج سنة 2008 إلى 9968025 مليون دج سنة 2009. يعود السبب في ذلك إلى الأزمة المالية التي اجتاحت العالم آنذاك و هو ما تسبب في تراجع التجارة الخارجية لاسيما سوق النفط (كما ذكرنا سابقا في الشطر المتعلق بمساهمة مختلف القطاعات في القيمة المضافة الإجمالية **"راجع كل من الجدول رقم (6-7) والشكل البياني رقم(6-15) "**، ففي هذه الفترة كان قطاع المحروقات هو المسيطر على القيمة المضافة و بالتالي على الناتج الداخلي الخام، و عليه فإن تراجع مبيعاته سيؤدي حتما إلى تراجع الناتج الداخلي الخام).

كما يمكننا أيضا ملاحظة أنه و بعد سنة 2009، عاد الناتج الداخلي الخام ليحقق تزايدا مستمرا إلى غاية سنة 2017، حيث قدر معدل النمو السنوي ب 12%.

6-1-2-2- الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات:

سنعمد في الفقرة الموالية إلى دراسة الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات بشكل خاص لمعرفة مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في الإقتصاد الوطني لهذا السبب أدرجنا الجدول أسفله:

جدول رقم (6-9): قيمة الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات بالنسبة للناتج الداخلي الخام للجزائر من سنة 2003 إلى سنة 2017 (**الوحدة:** مليون دج)

	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
قيمة ن د خ	5252321	6149117	7561984	8501636	9352886	11043703	9968025	11991564	14588532	16208698	16650181	17242545	16591875	17406800	18707600
قيمة ن د خ خ م	3383432	3829293	4209106	4619408	5263578	6046149	6858946	7811206	9346029	10672317	11682162	12584734	13457623	14499497	14934091
نسبة ن د خ خ م %	**64,42**	**62,27**	**55,66**	**54,34**	**56,28**	**54,75**	**68,81**	**65,14**	**64,06**	**65,84**	**70,16**	**72,99**	**81,11**	**83,30**	**79,83**

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على تقرير الحسابات الإقتصادية الصادر عن الديوان الوطني للإحصائيات لسنة 2017.

ملاحظة: ن د خ: الناتج الداخلي الخام؛ **ن د خ خ م:** الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات.

التحليل: نلاحظ من خلال الجدول أعلاه بأن هناك تذبذب كبير في قيم الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات، و نرجح أن يكون هذا التذبذب نتيجة لعدم استقرار الإقتصاديات العالمية، الأمر الذي أدى إلى تغير أسعار البترول بشكل متكرر على مر ثمان السنوات الأولى المتتالية من الدراسة. أما فيما يتعلق بالسنوات الأخير من الدراسة لاسيما سنوات 2013، 2014، 2015، 2016 و 2017 فقد زادت نسبة الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات بوتيرة جيدة. و يمكن تفسير الأمر من خلال تشجيع الحكومة للإستثار الأجنبي خاصة في مجال المواصلات إضافة إلى إنشاء الطريق السيار شرق-غرب الذي سهل كثيرا عمليات نقل السلع و البضائع بين مختلف ربوع الوطن خاصة دول الشمال التي تستقطب أكبر حصة من التجمع السكاني.

6-1-2-2-1- مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات:

جدول رقم (6-10): مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات في الجزائر من سنة 2003 إلى سنة 2017 (**الوحدة:** مليون دج)

	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
ن د خ خ م*	3383432	3829293	4209106	4619408	5263578	6046149	6858946	7811206	9346029	10672317	11682162	12584734	13457623	14499497	14934091
ن د خ خ م م ص م**	2434800	2745400	3015500	3444110	3903630	4334990	4978820	5509210	6060800	6060400	7634430	7343940	7831140	8318340	8805540
نسبة ن د خ خ م م ص م %	**71,96**	**71,69**	**71,64**	**74,56**	**74,16**	**71,70**	**72,59**	**70,53**	**64,85**	**56,79**	**65,35**	**58,36**	**58,19**	**57,37**	**58,96**

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على :

*الديوان الوطني للإحصائيات، الحسابات الإقتصادية، 2017.

**وزارة الصناعة و المناجم، النشريات الإحصائية لسنوات 2003-2017.

ملاحظة: ن د خ خ م: الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات؛

ن د خ خ م م ص م: الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

التحليل: بناء على الجدول أعلاه، نلاحظ انخفاض مستمر لمساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات فبعد أن كانت نسبة مساهمتها تتجاوز ال 71 % سنة 2003، و صلت إلى حوالي 59% فقط سنة 2017، و نعزي هذا لسببين رئيسيين هما:

- طبيعة الإستثمارات الأجنبية التي قبلتها الحكومة هي في معظمها مؤسسات كبيرة تتماشى مع متطلبات هذا النوع من الأنشطة الاستثمارية؛
- بقاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عاجزة أمام مشاكلها التي أثنتها عن التطور و الإزدهار خاصة مشاكل التمويل و التهميش.

6-1-3- تأثير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التجارة الدولية في الجزائر: بعد الوقوف على الدور الفعال الذي لعبته المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في دول العالم المتقدم، وقع على عاتق الجزائر تنمية هذه المؤسسات و دعمها للإستفادة من مزاياها خاصة في إطار ما يعرف بالتجارة الخارجية سعيا منها بذلك إلى القضاء على التبعية الإقتصادية الخارجية و تحقيق أقصى قدر كاف من الإستقلالية و الإكتفاء الذاتي.

سنقف في الشطر الموالي من الدراسة على الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في قطاع التجارة الخارجية و نحاول تسليط الضوء عن كثب على مدى تأثيرها عليه، كما سنحاول أيضا التعرف على اتجاه هذا التأثير أهو إيجابي كما كان الحال بالنسبة لكل من القيمة المضافة، الناتج الداخلي الخام أم العكس.

6-1-3-1- تأثير نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الواردات في الجزائر: بسبب اعتمادها بشكل كبير و تام على عائدات النفط، تقاعست الجزائر عن الإنتاج و تخلت عن تشجيع الصناعة و اكتفت بالإقتصاد الريعي الذي يدر عائدات بدون جهد يذكر و هو ما ضاعف فاتورة وارداتها و أثقل كاهل ميزانها التجاري والجدول التالي يوضح ذالك:

جدول رقم (6-11): جدول يوضح نمو كل من عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و نسبة الواردات في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2003 إلى 2017:

السنوات	عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	حجم الواردات (مليون دولار)
2003	288587	18 308
2004	312959	20 044
2005	342788	21 005
2006	376767	21 456
2007	410959	27 439
2008	519526	39 479
2009	625069	39 294

2010	619072	40 212
2011	659309	47 247
2012	711832	50 376
2013	777816	55 028
2014	852053	58 330
2015	934569	51 702
2016	1022621	47089
2017	1074503	45957
المجموع	**9528430**	**562 477**

المصدر: من إعداد الطالبة

قصد ضمان عملية تحليل أكثر دقة، ارتأينا تمثيل الجدول أعلاه في شكل رسم بياني كما هو موضح فيما يلي:

رسم بياني رقم (3-6): تطور كل من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الواردات في الجزائر على مر سنوات 2003-2017:

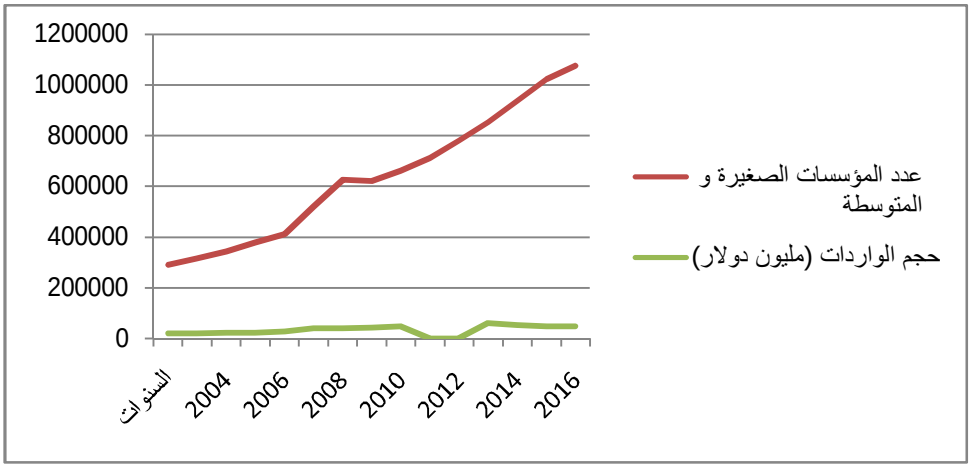

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الجدول السابق.

التحليل:

نلاحظ من خلال الجدول و الرسم البياني أن نسبة واردات الجزائر هي في تزايد مستمر ابتداء من سنة 2003 وصولا إلى سنة 2017 حيث انتقلت من 1 254 مليون دولار سنة 2003 إلى 1 577,1 مليون دولار سنة 2004 ثم 1 820,4 دولار سنة 2005 و استمرت الزيادة إلى غاية بلوغها 6 229,3 مليون دولار سنة 2017 (مع استثناء سنة 2012 أين شارفت الواردات على الإنعدام) و يمكن تفسير هذا التزايد المستمر بالتوسع السكاني و زيادة عدد المواطنين في الجزائر بالإضافة إلى التراجع المتتالي للصناعة مما حتم ضرورة التوجه نحو الإستيراد من السوق الخارجية لتلبية حاجيات السكان المتزايدة.

يمكن أن نرجع هذا التزايد المستمر في نسبة الواردات إلى التزايد المستمر الذي تعرفه نسبة الزيادات السكانية في الجزائر (راجع الفصل الثاني من الدراسة) و الذي يقابله في نفس الوقت تراجع و ركود كبيرين في مجال الصناعة، إضافة إلى تبعية مطلقة لإيرادات البترول في البلد.

في هذا الصدد، الجزائر و سعيا منها إلى الحد من هذا، قامت باتخاذ جملة من التدابير و القرارات من أهمها تقليص قائمة المواد المرخصة للإستيراد إضافة إلى بدأ التفكير في طرق و آليات لتشجيع و دعم الصناعات المحلية كاستحداث جائزة وطنية للإبتكار لفائدة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المبتكرة التي وضعت حيز التنفيذ منتجا أو طريقة جديدة في الإنتاج أو التسويق أو التنظيم بموجب المرسوم التنفيذي رقم 08-323 المؤرخ في 14 أكتوبر سنة 2008 و كذا استقطاب الإستثمار الأجنبي بهدف رفع معدل الإدماج في الإنتاج و تحسين الخبرة و الجودة على مستوى الكفاءات المحلية كما جاء به قانون رقم 17-02 الصادر في 10 جانفي 2017 و المتعلق بالقانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

إذا كانت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر لا تحظى بالتشجيع و الدعم الكاملين من طرف الحكومة بجميع هياكلها الحساسة كالبنوك و هيئات الدعم المختلفة (هذا استنادا إلى ما توصلنا إليه من خلال الفصول السابقة)، ما هو انعكاس ذلك على الواردات الفعلية للجزائر باعتبار أن هذه الأخير من المفترض أن تعتمد عادة بشكل كبير على قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؟

هذا ما نسعى إليه من خلال تفصيل أهم واردات الجزائر في الفترة من 2003 إلى 2017 كما هو موضح في الجدول أدناه:

جدول رقم (6-12): واردات الجزائر ابتداء من سنة 2003 حتى سنة 2017 (**الوحدة:** مليون دولار):

	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
المنتجات الغذائية	3 597	3 570	3 680	3 800	4 827	7 813	5 863	6 027	9 850	9 022	9 580	11 005	9316	8223	8437
منتجات وسيطية	4 602	4 906	5936	6 021	8 508	12 002	11 914	12 295	13 632	17 423	17 536	17 475	15 970	14613	14497
تجهيزات صناعية و فلاحية	7 312	8 519	8433	8 624	10 096	13 267	15 372	15 903	16 437	13 934	16 702	19 563	17 740	15915	14573
منتجات استهلاكية غير غذائية	2 797	3 049	2 956	3 011	4 008	6 397	6 145	5 987	7 328	9 997	11 210	10 287	8 676	8338	8450
مجموع الواردات	**18 308**	**20 044**	**21 005**	**21 456**	**27 439**	**39 479**	**39 294**	**40 212**	**47 247**	**50 376**	**55 028**	**58 330**	**51 702**	**47089**	**45957**

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على النشريات الإحصائية لوزارة الصناعة و المناجم لسنوات 2003 إلى غاية 2017.

بهدف تسهيل قراءة الجدول أعلاه، إرتأينا تمثيله في الرسم و الشكل البيانيين التاليين:

رسم بياني رقم (6-4): تصنيف الواردات الفعلية للجزائر من سنة 2003 إلى سنة 2017

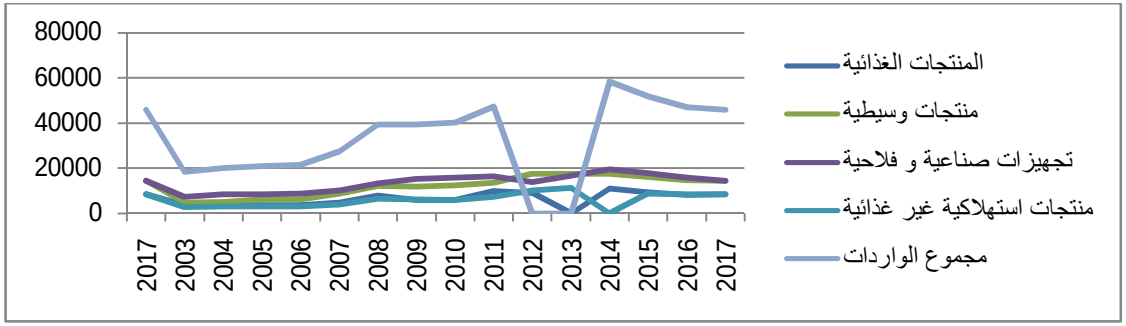

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الجدول السابق.

شكل بياني رقم (6-16): مقارنة الواردات الفعلية للجزائر بين سنتي 2003 و 2017

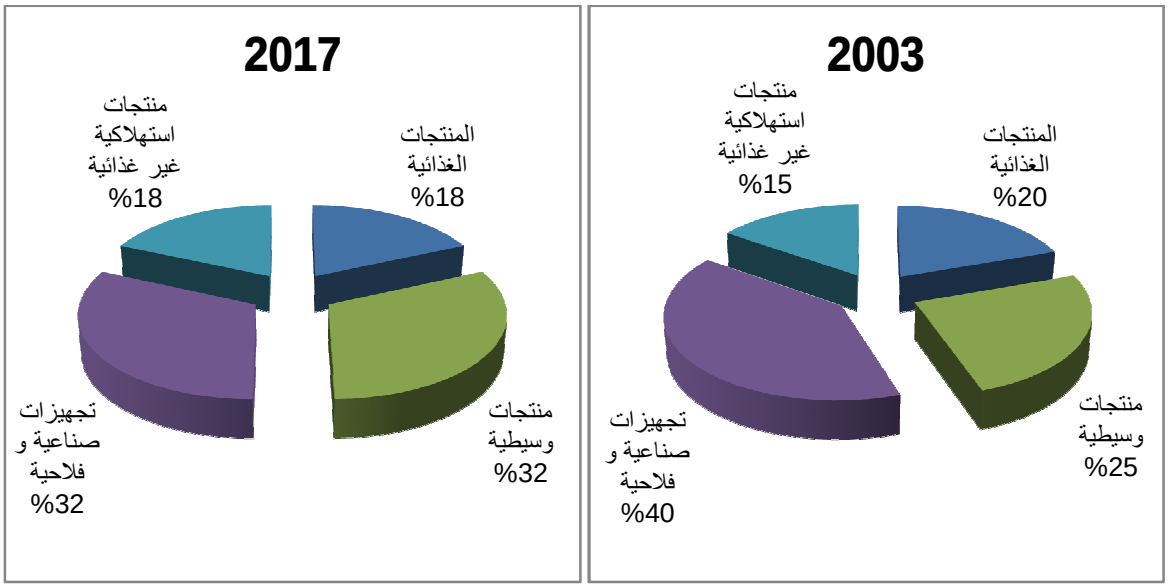

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الجدول أعلاه.

انطلاقا من الجدول السابق و الرسم و الشكل البيانيين أعلاه، يمكننا استنتاج أن الجزائر هي في تبعية مستمرة و متزايدة للعالم الخارجي خاصة فيما يتعلق بالمنتجات الوسيطية و المنتجات الإستهلاكية غير الغذائية و المعدات الصناعية.

و في هذا الصدد تحتل المنتجات القادمة من الإتحاد الأوروبي ككل حصة الأسد في هذه الواردات بنسبة 52,2% من إجمالي الواردات أي ما يعادل 28,7 مليار دولار، تأتي بعده آسيا ب11,6 مليار دولار أي ما يقارب 21%. أما عند تصنيف الواردات حسب البلدان، فتعد الصين أول مورد للجزائر ب 12,4%، ثم تليه فرنسا ب 11,4%، إيطاليا ب 10,3% و إسبانيا ب 9,3% من إجمالي الواردات[1].

[1]-ONS, **Evolution des échanges extérieurs de marchandises de 2003 à 2013**, Algérie, 2014, pp 11-12.

6-1-3-2- تأثير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الصادرات في الجزائر:

إلى حد اليوم و بعد وقوفنا على التدهور المستمر و المتتالي للصناعة من جهة و تنامي الواردات و التبعية للخارج من جهة أخرى من خلال كل ما سبق في هذا الفصل، لازال الإقتصاد الجزائري اقتصادا ريعيا و لازالت أهم مظاهره المحروقات التي تحتل نسبة الأسد من إجمالي صادرات الجزائر بنسبة تفوق 90%، و هو ما ستؤكده لنا الجداول التي سنستعرضها فيما يلي:

جدول رقم (6-13): صادرات الجزائر ابتداء من سنة 2003 حتى سنة 2017 (**الوحدة:** مليون دولار):

	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
مجموع الصادرات	**24612**	**31713**	**44 395**	**52 822**	**60 163**	**78 233**	**43 689**	**56 665**	**73 489**	**71 866**	**64 974**	**62 956**	**34 668**	***30 026***	***34 763***
صادرات المحروقات	24128,4	31176,4	43488	51756	58851	76340	42642	55046	71427	**71 866**	62960	60146	32699	28221	32864
نسبة صادرات المحروقات %	98,04	98,31	97,96	97,98	97,82	97,58	97,60	97,14	97,19	97,13	96,90	95,54	94,32	93,99	94,54
الصادرات خارج المحروقات	483,60	536,6	907	1066	1 312	1 893	1 047	1 619	2 062	2187	2 014	2 810	1969	1805	1899
نسبة الصادرات خارج المحروقات	1,96	1,69	2,04	2,02	2,18	2,42	2,40	2,86	2,81	2,87	3,10	4,46	5,68	6,01	5,46

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على النشريات الإحصائية لوزارة الصناعة و المناجم لسنوات 2003 إلى غاية 2017.

بعد تقديم الجدول أعلاه، سنقوم بإرفاق رسم و شكل بيانيين حتى تتضح الفكرة و تسهل القراءة و التحليل:

رسم بياني رقم (6-5): صادرات الجزائر لسنوات 2003-2017

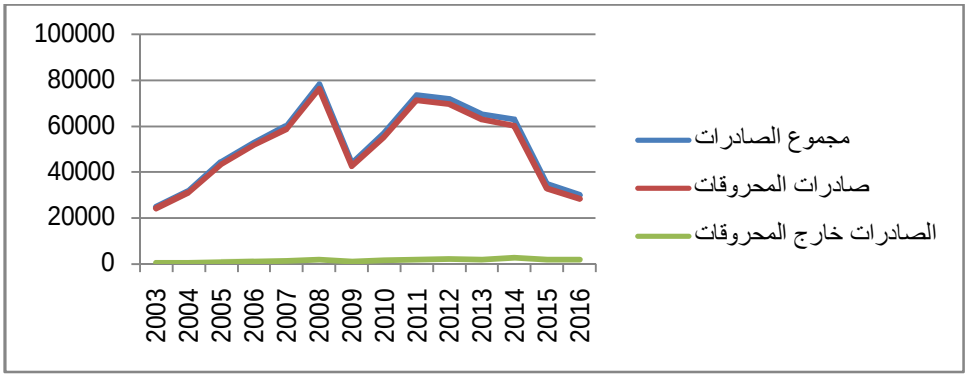

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الجدول أعلاه.

شكل بياني رقم (6-17): صادرات الجزائر لسنوات 2003-2017

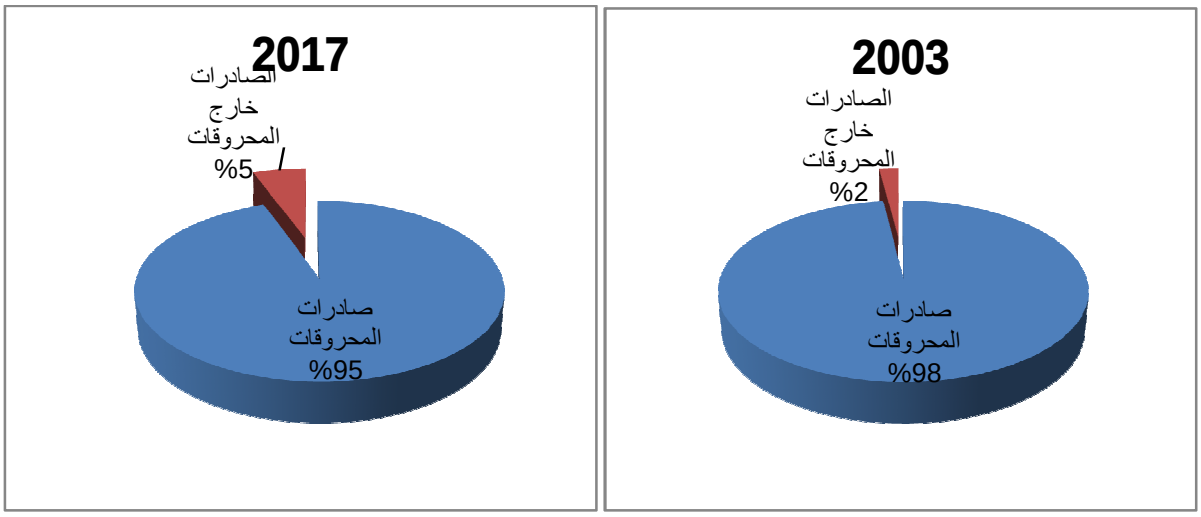

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الجدول أعلاه.

من خلال الجدول و الرسم و الشكل البيانيين أعلاه، يتضح لنا تأكيد الفكرة التي طرحت في أول الجدول أعلاه أيضا، و التي مفادها أن الإقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي تمثل فيه المحروقات ما بين 95 %إلى 98% من إجمالي الصادرات. حيث يظهر لنا جليا من خلال الرسم البياني مدى تقارب و تطابق منحني الصادرات الإجمالية و صادرات المحروقات، في حين نلاحظ أن منحنى الصادرات خارج المحروقات يكاد يلامس خط الصفر على امتداد فترة الدراسة أي من سنة 2003 و حتى إلى غاية سنة 2017.

بعد كل ما سبق، نأتي الآن إلى دراسة الواقع الجزائري فيما يخص الصادرات الفعلية للبلد و هذا من خلال الإجابة على السؤال التالي:

إذا كانت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر لا تحظى بالتشجيع و الدعم الكاملين من طرف الحكومة بجميع هياكلها الحساسة كالبنوك و هيئات الدعم المختلفة (هذا استنادا إلى ما توصلنا إليه من خلال الفصول السابقة)، ما هو انعكاس ذلك على الصادرات الفعلية للجزائر خارج المحروقات باعتبار أن هذه الأخير من المفترض أن تعتمد عادة بشكل كبير على قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؟

تصنيف أهم الصادرات الفعلية للجزائر خارج المحروقات:

جدول رقم (6-14): استعراض أهم صادرات الجزائر خارج قطاع المحروقات منذ سنة 2003 إلى سنة 2017: (**الوحدة:** مليون دولار)

	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2107
الزيوت والمنتجات الأخرى من تقطير القطران	187,40	125,40	315,15	269,45	326	534,86	274,75	518,69	836,01	909,17	966,62	1 105,22	524.88	395,74	530,01
أمونياك،فولاذ، حديد،نحاس و معادن أخرى	227,8	354,3	447,08	583,46	590	854,69	378,42	487,39	519,12	648,94	407,63	1018,58	574,1	842,51	720,6
هيدروجين و غازات نادرة	25,6	21,50	42,91	25,6	30	46,71	42,49	42,66	39,14	36,04	31,42	53,36	27.28	23,38	43,11
تمور و صادرات أخرى	42,8	35,4	101,86	187,49	366	456,74	351,34	570,26	667,73	592,85	608,33	632,84	842,74	543,37	605,28
مجموع الصادرات خارج المحروقات	**483,60**	**536,6**	**907**	**1066**	**1 312**	**1 893**	**1 047**	**1 619**	**2 062**	**2187**	**2 014**	**2 810**	**1969**	**1805**	**1899**

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على النشريات الإحصائية لوزارة الصناعة و المناجم لسنوات 2003-2017.

قبل تحليل الجدول، سنقوم بتمثيل أهم نتائجه بيانيا من خلال الشكل البياني الآتي:

شكل بياني رقم (6-18): مقارنة لأهم صادرات الجزائر خارج المحروقات لسنتي 2003 و 2017:

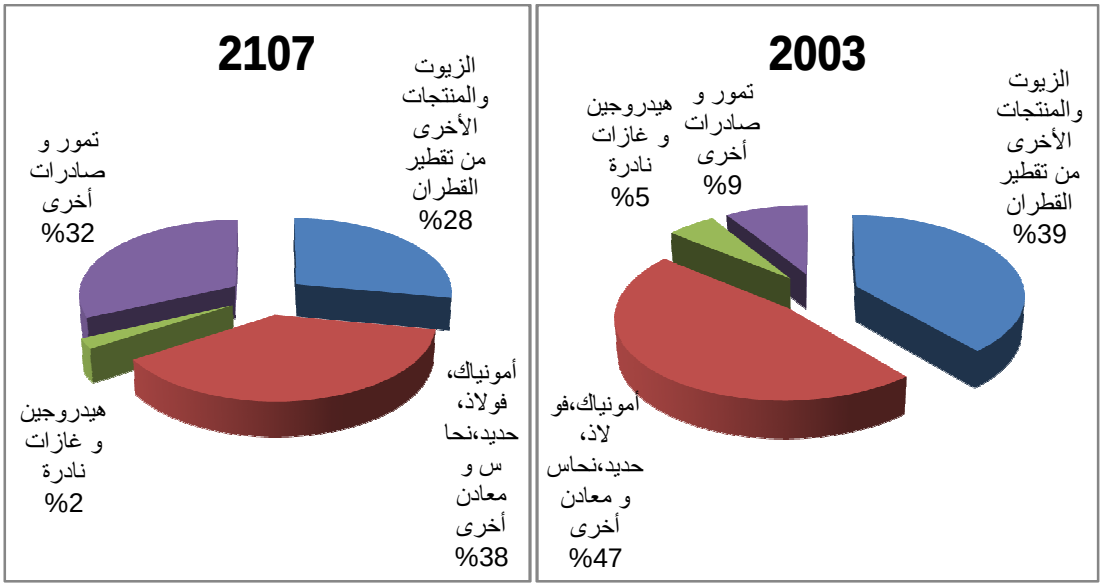

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الجدول أعلاه.

نلاحظ من خلال الجدول و الشكل البياني السابقين، تضاؤل قيمة الصادرات خارج المحروقات شيئا فشيئا مع مرور الزمن و على طول فترة الدراسة، سواء فيما يتعلق بالزيوت المشتقة من النفط، المعادن أو حتى الغازات المختلفة كالهيدروجين مثلا. و هو ما يثبت الأفكار المستخلصة مسبقا منذ بداية هذا الفصل. و عليه، و قصد ضمان استقرار و أمن اقتصادي، على الجزائر السعي جاهدة لبناء هذا الأخير على قواعد و أسس صناعية إضافة إلى تشجيع التصدير بعدد من التحفيزات و الإعفاءات.

و في نفس الإطار، يحتل الإتحاد الأوروبي صدارة قائمة المتعاملين مع الجزائر بنسبة 63,3% من إجمالي الصادرات الكلية حيث بلغت قيمة ما استورده سنة 2013 : 41,8 مليار دولار أمريكي، و تأتي بعده في المرتبة الثانية آسيا بمستوردات بلغت قيمتها 5,6 مليار دولار أي ما يعادل 8,5% من إجمالي الصادرات الجزائرية.

أما فيما يتعلق بالبلدان، فترتب حسب نسبة مشترياتها من الجزائر كالآتي: فرنسا، إيطاليا، إسبانيا و ألمانيا بنسب بلغت 22%، 20%، 18% و 10% على التوالي من إجمالي الصادرات الجزائرية.

6-1-3-3- دراسة الميزان التجاري للجزائر بين سنوات 2003 و 2017:

يعتبر الميزان التجاري هو أحد أهم نتائج المبادلات الخارجية، يتم الحصول عليه بدراسة الفرق بين إجمال الصادرات و إجمالي الواردات للبلد. أي أنه يقيس مردودية معاملات البلد مع الخارج.

و في هذا الصدد سيتم إدراجه كحوصلة لنشاط التجارة الخارجية الجزائرية، لاسيما جمع كل من صادرات و واردات الجزائر و الفارق بينهما في نفس الجدول و الرسم البياني بهدف وضع آخر استنتاج حول التجارة الخارجية للجزائر و الإنتقال إلى المساهمة الإجتماعية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

جدول رقم (6-15): الميزات التجاري للجزائر على مر سنوات 2003- 2017 (**الوحدة:** مليار دولار):

	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2107
مجموع الصادرات	24612	31713	44 395	52 822	60 163	78 233	43 689	56 665	73 489	71 866	64 974	62 956	34 668	*30 026*	*34 763*
مجموع الواردات	18 308	20 044	21 005	21 456	27 439	39 479	39 294	40 212	47 247	50 376	55 028	58 330	51 702	47089	45957
الميزان التجاري	**6 304**	**11 669**	**23 390**	**31 366**	**32 724**	**38 754**	**4 395**	**16 453**	**26 242**	**21 490**	**9 946**	**4 626**	**-17 034**	**-17 063**	**-11 194**

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على النشريات الإحصائية لوزارة الصناعة و المناجم لسنوات 2003 إلى غاية سنة 2017.

لتوضيح نتائج الجدول أعلاه، سنقوم بتلخيصه في الرسم البياني الآتي:

رسم بياني رقم (6-6): تطور الميزان التجاري للجزائر منذ سنة 2003 حتى سنة 2017

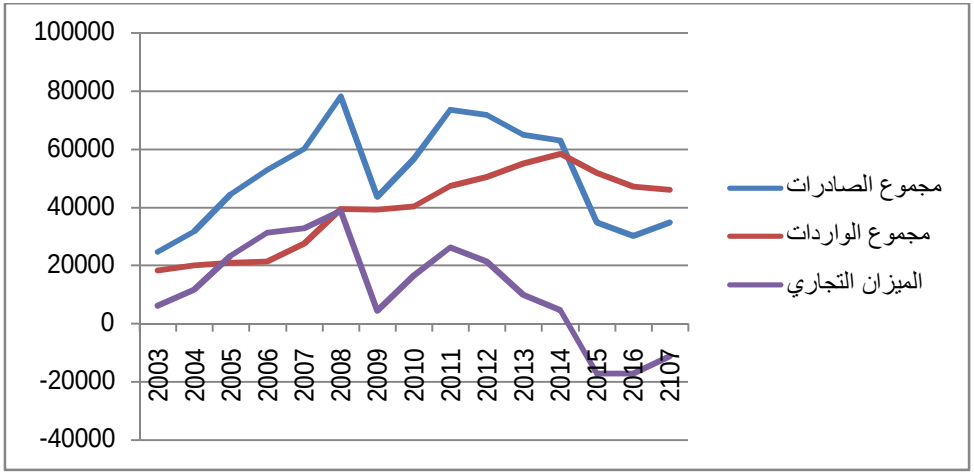

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على الجدول السابق.

نلاحظ انطلاقا من الرسم البياني السابق أنه و في السنوات الأولى سجل الميزان التجاري قيما موجبة بسبب تجاوز مبالغ الصادرات لمبالغ الواردات المحققة منذ سنة 2003 إلى غاية أواخر سنة 2013، بعد هذه الفترة و بسبب التراجع المستمر و المتزايد لأسعار البترول على المستوى الدولي إضافة إلى تقليص الكميات المنتجة من البترول على مستوى دول النفط OPEP، نتيجة مختلف الأزمات الدولية و العربية التي شهدها العالم في هذه الفترة مما أدى إلى تراجع الإقتصاديات العالمية بشكل إجمالي، نلاحظ أن الميزان التجاري أصبح يسجل قيما سالبة أي عجز تجاري بسبب تخطي مبالغ الواردات لمبالغ الصادرات على طول الفترة من أواخر سنة 2013 إلى غاية سنة 2017 إذ أنه انتقل من فائض يقدر ب 6 304 مليار دولار سنة 2003 إلى عجز يقدر ب 194 11مليار دولار سنة 2017.

6-2- الأهمية الإجتماعية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر:

كما سبق الإشارة إليه في الفصل السابق، فإن للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، عموما، أدوارا هامة فيما يتعلق بالمجالين الإجتماعي و السياسي خاصة من خلال مساهمتها الرائدة في مجال التشغيل و امتصاص أعداد كبيرة من البطالة و التي بدورها تساهم في امتصاص غضب و احتقان الشعب على الأوضاع الإجتماعية في البلد إضافة إلى الحد من مختلف الظواهر ، الآفات و الأزمات السياسية التي قد تنجم عن البطالة. و لكن، **هل هذا صالح أيضا بالنسبة للجزائر؟** هذا ما سنسعى إلى دراسته :

6-2-1- نموذج الإنحدار الخطي البسيط لدراسة العلاقة بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التشغيل في الجزائر:

جدول رقم (6-16): تأثير نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على خلق مناصب الشغل في الجزائر:

السنوات	عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة X	مناصب الشغل Y
2003	288587	550386
2004	312959	838504
2005	342788	1157856
2006	376767	1252707
2007	410959	1355399
2008	519526	1540209
2009	625069	1546584
2010	619072	1625686
2011	659309	1724197
2012	711832	1848117
2013	777816	2001892
2014	852053	2157232
2015	934569	2371020
2016	1022621	2540698
2017	1074503	2655470
المجموع	**9528430**	**25165957**

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على النشريات الإحصائية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة والصادرة عن وزارة الصناعة و المناجم منذ 2003 إلى غاية 2017.

بعد إدراج بعض المفاهيم حول كل من نموذج الإنحدار الخطي البسيط و كذا برنامج Eviews في الفصل السابق، نمر الآن مباشرة إلى المرحلة المتعلقة بالتطبيق على حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و دورها في خلق مناصب الشغل. فبعد إدخال بيانات الجدول أعلاه، نتج لدينا معادلة النموذج و المقدرة ضمن الشكل الموالي:

شكل رقم (6-19):معادلة الإنحدار لدراسة تأثير عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على الشغل في الجزائر

```
Estimation Command:
==========================
LS POSTES_DE_TRAVAIL  C NBR_PME

Estimation Equation:
==========================
POSTES_DE_TRAVAIL = C(1) + C(2)*NBR_PME

Substituted Coefficients:
==========================
POSTES_DE_TRAVAIL = 235823.257213 + 2.26990261164*NBR_PME
```

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج Eviews.

من الشكل أعلاه نلاحظ أن:

- معادلة النموذج هي من العلاقة :

$$Y=235823,26 + 2,27\ X + \varepsilon$$

حيث: Y: تمثل عدد مناصب الشغل الموفرة، X: تمثل عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ε: يمثل الخطأ العشوائي.

- كل زيادة قدرها مؤسسة واحدة في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يصاحبها زيادة في عدد مناصب الشغل المتوفرة بمنصبين اثنين.
- في حالة انعدام المؤسسات الصغيرة و المتوسطة فإن عدد مناصب الشغل المتوفرة سيكون في حدود 235823 مؤسسة.
- هناك علاقة موجبة بين عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و التطور العددي لمناصب الشغل في الجزائر و هو ما يوضحه أيضا الشكل البياني الموالي:

رسم بياني رقم (6-7): تطور مناصب الشغل بدلالة تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال سنوات 2003-2017:

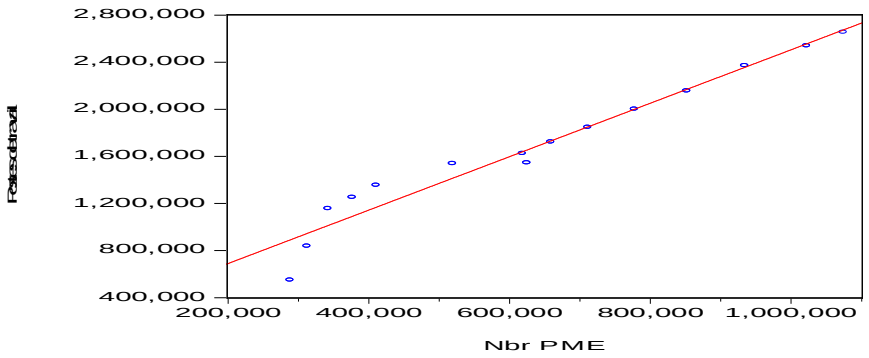

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج Eviews.

أولا: اختبار صلاحية النموذج رياضيا:

لإختبار النموذج رياضيا، سنعتمد على مجموعة من المؤشرات التي تهدف إلى اختبار الفرضيات الموضوعة سابقا (أنظر الجزء التطبيقي على برنامج Eviews في الفصل الثاني، و هي الفرضيات الخاصة بصلاحية نموذج الإنحدار)، و من هذه المؤشرات نذكر:

أ- إختبار Breush-Godfrey Serial LM test:

شكل رقم (6-20): شكل إختبار Breush-Godfrey Serial LM test يوضح مدى الإرتباط الذاتي بين الأخطاء العشوائية

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	1.831224	Prob. F(1,12)	0.2009
Obs*R-squared	1.985967	Prob. Chi-Square(1)	0.1588

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: Least Squares
Date: 11/05/18 Time: 14:29
Sample: 2003 2017
Included observations: 15
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	9242.632	92326.02	0.100109	0.9219
NBR_PME	-0.015293	0.135258	-0.113065	0.9118
RESID(-1)	0.365449	0.270058	1.353227	0.2009

R-squared	0.132398	Mean dependent var	8.90E-11
Adjusted R-squared	-0.012203	S.D. dependent var	130359.7
S.E. of regression	131152.6	Akaike info criterion	26.58297
Sum squared resid	2.06E+11	Schwarz criterion	26.72458
Log likelihood	-196.3723	Hannan-Quinn criter.	26.58146
F-statistic	0.915612	Durbin-Watson stat	1.187904
Prob(F-statistic)	0.426505		

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج Eviews.

بوضع قاعدة القرار التالية:

H_0: وجود ارتباط بين الأخطاء
H_1: عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء

فإنه و اعتمادا على Prob* Chi-Square التي هي أكبر من 1%، 5% و 10% فإننا نقبل H_1 و نرفض H_0، و عليه فإنه لا يوجد ارتباط ذاتي بين حدود المتغير العشوائي (Non-autocorrelation).

ب- إختبار Heteroscedasticity test ARCH :

شكل رقم (6-21): إختبار Heteroscedasticity test ARCH لإختبار ثبات تباين حد الخطأ العشوائي

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	1.830695	Prob. F(1,12)	0.2010
Obs*R-squared	1.853105	Prob. Chi-Square(1)	0.1734

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 11/05/18 Time: 14:30
Sample (adjusted): 2004 2017
Included observations: 14 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	6.36E+09	3.50E+09	1.818214	0.0941
RESID^2(-1)	0.138725	0.102529	1.353032	0.2010

R-squared	0.132365	Mean dependent var	8.71E+09
Adjusted R-squared	0.060062	S.D. dependent var	1.17E+10
S.E. of regression	1.14E+10	Akaike info criterion	49.27458
Sum squared resid	1.55E+21	Schwarz criterion	49.36587
Log likelihood	-342.9221	Hannan-Quinn criter.	49.26613
F-statistic	1.830695	Durbin-Watson stat	0.761556
Prob(F-statistic)	0.200987		

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج Eviews.

بوضع قاعدة القرار التالية:

$$\left.\begin{array}{l} H_0: \text{ثبات التباين} \\ H_1: \text{عدم ثبات التباين} \end{array}\right\}$$

فإنه و اعتمادا على Prob* Chi-Square التي هي أكبر من 1%، 5% و 10% فإننا نقبل H_0 و نرفض H_1، أي أن تباين سلسلة حد الخطأ العشوائي ثابت.

ج- إختبار إذا كان المتغير العشوائي يتبع توزيعا طبيعيا:

شكل رقم (6-22): اختبار التوزيع الطبيعي للمتغير العشوائي:

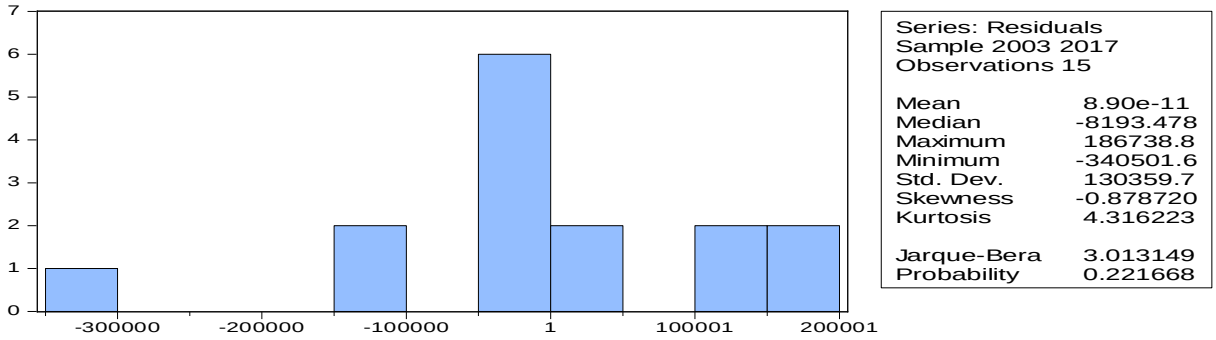

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج EVIEWS

بوضع قاعدة القرار التالية:

$$\left.\begin{array}{l} H_0: \text{بواقي معادلة الإنحدار موزعة توزيعا طبيعيا} \\ H_1: \text{بواقي معادلة الإنحدار غير موزعة توزيعا طبيعيا} \end{array}\right\}$$

فإنه و اعتمادا على إحصائية Jarque-Bera التي هي أكبر في نفس الوقت من 1%، 5% و 10%، نقبل H_0 و نرفض H_1 أي أن البواقي تتوزع توزيعا طبيعيا و هو ما يوضحه المخطط البياني على اليسار.

ثانيا: اختبار معنوية النموذج اقتصاديا:

شكل رقم (6-23): نموذج الإنحدار الخطي البسيط لدراسة تأثير عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على الشغل في الجزائر

Dependent Variable: POSTES_DE_TRAVAIL
Method: Least Squares
Date: 11/05/18 Time: 14:28
Sample: 2003 2017
Included observations: 15

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	235823.3	94971.01	2.483108	0.0274
NBR_PME	2.269903	0.139028	16.32697	0.0000

R-squared	0.953500	Mean dependent var	1677730.
Adjusted R-squared	0.949923	S.D. dependent var	604528.7
S.E. of regression	135280.6	Akaike info criterion	26.59166
Sum squared resid	2.38E+11	Schwarz criterion	26.68606
Log likelihood	-197.4374	Hannan-Quinn criter.	26.59065
F-statistic	266.5701	Durbin-Watson stat	0.786517
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج Eviews

أ- إن أهم مؤشر لقياس جودة النموذج هو Rsquared أو ما يعرف بمعامل التحديد، و هو يدل على مدى قوة العلاقة بين القيم الفعلية و القيم المقدرة للنموذج، كما أن عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يشرح و يفسر تقريبا 95% من التغيرات الكلية التي تحدث في عدد مناصب الشغل في الجزائر، هذا ما يثبت و يؤكد مرة أخرى قوة العلاقة الموجودة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و بين مناصب الشغل.

ب – بوضع قاعدة القرار التالية:

$$\left.\begin{array}{l} H_0: \text{النموذج غير مناسب} \\ H_1: \text{النموذج مناسب} \end{array}\right\}$$

فإنه و اعتمادا على F-statistic، نلاحظ أن $F_{tab}<F_{cal}$ و عليه: نرفض H_0 و نقبل H_1، أي أن النموذج مناسب و مقبول معنويا.

ج - بوضع قاعدة القرار التالية:

$$\left.\begin{matrix} H_0: \text{النموذج غير مناسب} \\ H_1: \text{النموذج مناسب} \end{matrix}\right\}$$

فإنه و اعتمادا على t-Statistic، نلاحظ أن $t_{tab}<t_{cal}$ و عليه: نرفض H_0 و نقبل H_1، أي أن عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة له تأثير معنوي على عدد مناصب الشغل المفتوحة و هو ما يشير إلى أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في رفع و زيادة عدد المناصب و بالتالي المساهمة في محاربة البطالة و ما يصاحبها من آفات إجتماعية و أزمات سياسية و اقتصادية للبلد.

ثالثا: التنبؤ باستعمال النموذج:

اعتمادا على نتائج نموذج الإنحدار الخطي البسيط أعلاه يمكننا التنبؤ بعدد مناصب الشغل التي يمكن أن توفرها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لسنة إضافية (أي سنة 2018)، و هذا من خلال النموذج الإحصائي أعلاه.

بناء على الفصل الثاني من هذه الدراسة فإن عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المتوقع لسنة 2018 سيكون 1619864 مؤسسة. أي، و بعد التعويض في معادلة الحد العام :

$$\hat{Y}_{2018}= 235823,26 + 2,27*(1619864)$$

و عليه سيصبح عدد المناصب المفتوحة في إطار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مع شرط ثبات كل العوامل الأخرى طبعا، حوالي 3912915 منصب.

بعد توقع عدد المناصب المفتوحة ضمن صنف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2018 يجب علينا تحديد مجال التوقع باحتمال 95% لأنه لا يمكن التحكم في الواقع أو في الظواهر التي يمكن أن تحدث فعليا و التي من شأنها مخالفة نتائج التوقعات، لذلك وجب علينا حصر هامش الزيادة أو النقصان في مجال محدد. سيتم بناء أو تحديد مجال التوقع باتباع الخطوات الآتية:

$$\hat{Y}_{PR} \pm t_{tab} * S\hat{Y}_{x+\tau}$$

حيث:

$$S\hat{Y}_{x+\tau} = \sqrt{\frac{\sum(Y-\hat{Y})^2}{n-2}} * \sqrt{1 + \frac{1}{n} + \frac{(\tau+\frac{n-1}{2})^2}{\sum x^2 - \frac{(\sum x)^2}{n}}}$$

τ يعبر عن خطوات التوقع و هي سنة واحدة في هذه الحالة

و منه يصبح مجال التوقع كالآتي:

$$\left.\begin{array}{l} 139739{,}08 = S\hat{Y}_{x+}\tau \\ T_{tab} = t_{(15-2)\,;95\%} = 1{,}771 \end{array}\right\} \Longrightarrow S\hat{Y}_{x+}\tau^{*}\, T_{tab} = 247477{,}92$$

أي أن مجال التوقع سيكون على الشكل التالي:

$$\hat{Y}_{PR} \pm 247477{,}92 \Longrightarrow 3912915 \pm 247477{,}92$$

$$\boldsymbol{\hat{Y}_{2018} \Longrightarrow [3665437{,}08\ ;4160392{,}92]}$$

6-2-2- دراسة تطور حصص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من التشغيل في الجزائر:

قبل البدء في دراسة هذا الجانب سنقوم باستعرض الجدول الموالي:

جدول رقم (6-17): تطور مناصب الشغل في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مقارنة مع المناصب الإجمالية المتوفرة خلال سنوات 2003-2017

	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
المجتمع النشيط (population active) (*)	8 762 326	9 469 946	9 492 508	10 109 645	9 968 906	10 315 000	10 544 000	10 812 000	10 661 000	11 423 000	11 964 000	11 453 000	11 932 000	12 117 000	12 298 000
السكان المشتغلين (population occupée) (*)	6 684 056	7 798 412	8 044 220	8 868 804	8 594 243	9 146 000	9 472 000	9 736 000	9 599 000	10 170 000	10 788 000	10 239 000	10 594 000	10 845 000	10 858 000
نسبة نمو عدد السكان المشتغلين%	-	16,67	3,15	10,25	-3,1	6,42	3,56	2,78	-1,41	5,95	6,1	-5,09	3,47	2,37	0,12
عدد المشتغلين في قطاع الم، ص، م (**)	550386	838504	1157856	1252707	1355399	1540209	1546584	1625686	1724197	1848117	2001892	2157232	2371020	2540698	2655470
نسبة نمو عدد المشتغلين في قطاع الم، ص، م%	-	52,35	38,09	8,2	8,2	13,64	0,41	5,11	6,06	7,19	8,32	7,76	9,91	7,16	4,52
نسبة مساهمة قطاع الم، ص، م في التشغيل %	**8,23**	**10,75**	**14,39**	**14,12**	**15,77**	**16,84**	**16,33**	**16,7**	**17,96**	**18,17**	**18,56**	**21,068**	**22,38**	**23,43**	**24,46**

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على كل من:

(*) : الديوان الوطني للإحصائيات، نشريات خاصة بالتشغيل في الجزائر لسنوات 1980-2018؛

(**): وزارة الصناعة و المناجم، نشريات خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنوات 2003-2017.

من الجدول أعلاه، نلاحظ أن نسبة مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التشغيل تسجل نتائج إيجابية و هذا راجع إلى العلاقة القوية و الطردية التي تربطهما كما وضحه النموذج الإحصائي السابق، حيث يمكننا بكل بساطة ملاحظة أن هذه النسبة قد تضاعفت ثلاث مرات سنة 2017 مقارنة مع ما كانت عليه سنة 2003 حيث انتقلت من حوالي 8 % إلى حوالي 24% و يمكن تفسير هذا التطور بمختلف جهود الدعم و القوانين التي وضعت من طرف الحكومة للنهوض بهذا القطاع.

لكن و على الرغم من التطور الملحوظ في نسبة مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل في الجزائر، إلا أن هذه النسبة تبقى بعيدة عن تلك المسجلة في الدول الأخرى خاصة المتطورة منها، حيث و بحسب تقرير نشرته منظمة OCDE:

(ORGANISATION DE COOPÉRATION ET DE DEVELOPPEMENT ÉCONOMIQUES)

في فيفري 2018 تؤكد أن مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التشغيل تقارب حوالي 70% من إجمالي المناصب[1] ، يمكن تفسير هذه النسبة بقدم و خبرة دول هذه المنظمة في مجال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و كذا الطابع الصناعي الغالب على اقتصادياتها فهي تضم في أغلبها دول متطورة و لها وزنها مكانتها الإقتصادية في العالم كفرنسا و ألمانيا و البرتغال. و هو الحال نفسه بالنسبة لدولة اليابان حيث استقطبت هذه المؤسسات نسبة 81% من التشغيل الكلي في البلد[2]. حتى الجارتين المغرب و تونس سجلتا نسب أكبر من نسب الجزائر في هذا المجال سنة 2015، حيث سجلت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في المغرب نسبة تشغيل تقدر ب 43,3 % و سجلت المؤسسات التونسية منها ما يقارب 40 % من إجمالي التشغيل هذا على الرغم من تباطؤ النمو بعد سنة 2011 (إذ سجلت نسبة نمو إجمالية بين سنتي 2011 و 2015 تقدر ب 2,1 %) بسبب الثورة[3].

يمكن تفسير هذا الفارق في النمو حسب اعتقادنا إلى حداثة توجه الجزائر نحو الاقتصاد المفتوح (اقتصاد السوق) والذي يعتمد أساسا على القطاع الخاص، إضافة إلى الاختلاف في طبيعة الاقتصاد المبني على الريع النفطي.

1- http://www.oecd.org/fr/industrie/les-petites-entreprises-ont-de-plus-en-plus-recours-aux-nouveaux-modes-de-financement-tandis-que-le-credit-bancaire-recule.htm ،يوم 2018/11/28 على الساعة 09:07.

2 https://www.webmanagercenter.com/2012/03/19/117475/tunisie-mediterrannee-emploi-les-pme-solution-au-chomage-des-jeunes-diplomes/ ،يوم 2018/10/10 على الساعة 23:00.

3 - Wajedi Kthiri, **Bilan de l'évolution du travail en Tunisie**, ITCEQ, 2006-2015, p 11.

خاتمة:

يعد الفصل الحاضر حوصلة لجل ما تم التعرض له في الفصول السابقة لأنه أجاب على جزء كبير من الإشكالية المطروحة في بداية الدراسة لاسيما الشق الثاني منها، حيث وقفنا من خلاله على أثر التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة على القيمة المضافة، ثم أضفنا له عنصر التأهيل بغية دراسة أثرهما مجتمعين على القيمة المضافة أيضا، إذ تبين لنا أنهما يلعبان دورا فعالا و لا يستهان به في هذا المجال من خلال تزايد حصة القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة على حساب القيمة المضافة المسجلة على مستوى المؤسسات الكبيرة و قد بلغت هذه الحصة حدود ال 70% في السنوات الأخيرة.

ضف على ذلك مساهمتها الفعالة في تحقيق الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات و التي بلغت على الرغم من تناقصها المستمر حوالي 50 % من الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات الكلي للوطن.

بالرغم من كل ما سبق، تبقى مساهمة القطاع محل الدراسة قليلة في بعض الجوانب التنموية خاصة فيما يتعلق برفع نسبة الصادرات خارج قطاع المحروقات، فلم تستطع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في هذا الجانب تخطي عتبة ال 5 % من إجمالي الصادرات.

ولهذا نستنتج أن السياسات المتخذة من قبل السلطات من أجل ترقية القطاع والمجسدة أساسا في القانون رقم 18-01 الصادر سنة 2001 و المتضمن للقانون التوجيهي **لترقية** المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لم تؤت ثمارها على الوجه المطلوب لأن هناك جملة من الأهداف لم تحقق بعد ولازالت تعاني من مشاكل متعددة تقف دون تحقيقها، ما استدعى الحكومة إلى سن قانون آخر لتدارك أخطاء القانون السابق و هو القانون رقم 17-02 الصادر في 10 جانفي 2017 (ملحق 05) و المتضمن القانون التوجيهي **لتطوير** المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الذي يركز على المناولة ، إضافة إلى تشجيع و مرافقة المشاريع الإستثمارية منذ الإنطلاقة الأولى للفكرة.

الخاتمة العامة

خاتمة عامة:

لقد فرضت التحولات الاقتصادية الدولية و ما صاحبها من عولمة على البلدان النامية إستراتيجية جديدة في التنمية ترجمت في ما يعرف باقتصاد السوق، و تجلت معالمها من خلال فتح المبادرة للقطاع الخاص وخوصصة القطاع العام، مع التوجه أكثر فأكثر نحو المشاريع الصغيرة و المتوسطة التي أكدت على الرغم من النتائج الأولية المتواضعة قدرتها على المساهمة في الإنتعاش الاقتصادي من خلال خصائصها و مزاياها المتعددة.

و تجدر الإشارة إلى انه و مهما كان للمشروعات الصغيرة و المتوسطة من دور إيجابي في الاقتصاديات النامية، فان هذا لا ينفي بأي شكل من الأشكال الكم الهائل من المشاكل و العوائق التي تحول دون نموها و تطورها في الجزائر، بالتالي فانه يجب تكاتف جهود كل الأطراف الفاعلة في هذا المجال لضمان عملها بشكل ناجع و متكامل.

في هذا الإطار اندرجت إشكالية دراستنا المتمثلة في: **هل التمويل البنكي كفيل لوحده بدفع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة نحو مساهمة فعالة في تطوير الإقتصاد الوطني؟**

على إثر خوضنا لغمار الدراسة الحالية، استطعنا إجمال مختلف استنتاجاتنا في عدد من النقاط سيأتي ذكرها كما يلي:

نتائج الدراسة: خلصت الدراسة إلى نتائج عديدة نذكر منها:

ــ إن عملية منح القروض بشكل عام و قروض الإستثمار بشكل خاص لا تخلو من المخاطر التي قد يتعرض لها البنك و المتمثلة خاصة في خطر عدم الوفاء بالدين الذي قد يؤدي بالبنك إلى تحمل تكاليف و تبعات أخرى؛

ــ من خلال الحالة المعروضة في الفصل الثاني، تبين أنه للتقليل من أخطار عدم التسديد، يقوم البنك بدراسات مالية للمؤسسة الطالبة للقرض، هذا إضافة إلى طلب ضمانات تفوق مبلغ القرض بشكل واضح. رغم كل هذا، إلا أن البنك لا يهمل جانب مهم عند اتخاذ قرار قبول أو رفض منح القرض، ألا و هو جانب الثقة، حيث أنه في بعض الأحيان و بعد إجراء الدراسة المالية، يتبين أن الوضعية المالية للزبون الطالب للقرض لا تسمح له بالإستدانة أو الإقتراض و لكن يقوم البنك بإعطائه للقرض استنادا إلى عاملي الثقة و الضمانات المقدمة؛

- البنوك التجارية، من خلال جملة القروض البنكية الممنوحة لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، تساهم بشكل فعال و لا يستهان به في تطوير هذه الأخيرة. كما أن هناك علاقة قوية و طردية بينهما، حيث أنه كلما زاد حجم القروض البنكية زاد معه عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؛

ــ يتميز تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بعدم الثبات، إذ أنه يختلف من دولة إلى أخرى و من هيئة لأخرى بحسب مجموعة من الظروف و المتغيرات، أهمها: تفاوت درجة النمو في كل دولة و كذلك إختلاف النشاط الإقتصادي، و هو ما أدى إلى عدم وجود تعريف موحد على المستوى الدولي لهذا النوع من المؤسسات؛

- تتصف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بامتيازات و خصائص تميزها عن غيرها من المؤسسات الإقتصادية كسهولة إنشائها و تسييرها إضافة إلى مرونتها و تجاوبها المستمر مع تغيرات المحيط الخارجي؛

- هناك العديد من الأشكال القانونية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة تختلف باختلاف حجم و طبيعة رأس المال، عدد العمال و كذا طبيعتي الملكية و النشاط؛

ــ في مجال دعم و تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، قامت الجزائر باستحداث الكثير من هيئات الدعم و التمويل كصندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، حاضنات الأعمال و الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، حيث كان الهدف من كل هذه الهيئات هو محاولة النهوض بهذا النوع من المؤسسات؛

- في مجال ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، قامت الجزائر باستحداث جملة من البرامج و السياسات كان أهمها **تعزيز المنظومة المعلوماتية وترقية التشاور والتعاون** عن طريق بناء نظام معلومات اقتصادي وإحصائي قوي وفعال، وقد أوكلت مهمة معالجة المعلوماتية إلى مؤسسات متخصصة في مجال المعلومات الاقتصادية والإحصائية من خلال إنشاء مركز الدراسات وتطوير المؤسسات الصغيرة إضافة إلى إنشاء المجلس الوطني الاستشاري وذلك بهدف ضمان حوار دائم ومستمر بين السلطات العمومية والشركاء الاقتصاديين ؛

- بناء على التحليل القطاعي لقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تبين لنا بأنها رغم كل الجهود المبذولة، لا زالت تفتقر إلى العديد من مقومات التنافسية من إدارة واعية وعمالة ماهرة و آلات ومعدات متقدمة، إضافة إلى صعوبة الحصول على التمويل اللازم، زد على ذلك ثقل الإجراءات الإدارية المؤدية إلى التأسيس ونقص المعلومات الكافية عن الأسواق الخارجية والداخلية، بالإضافة إلى عدم تأهيل هذه المؤسسات لإنتاج مخرجات مطابقة للمواصفات العالمية؛

- على غرار التمويل، هناك عدد من المتغيرات كتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و عدد هيئات دعم هذه الأخيرة، يمكنها التأثير بشكل كبير على نمو و تطور هذه المؤسسات شأنها في ذلك شأن التمويل. و عليه لا يجب الوقوف على عنصر التمويل فقط عند محاولة تقديم حلول للنهوض بهذا القطاع، بل يجب أن تتعداه لتشمل المحيط الإستثماري بشكل عام.

- بعد أن أثبت التمويل جدارته و أهميته في تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، أثبت أيضا قدرته على الرفع من القيمة المضافة سواء تلك الخاصة بالاقتصاد ككل أو تلك المحققة من طرف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة فقط؛

- إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتبر حجر الزاوية في عملية التنمية الاقتصادية، ويعود ذلك لمردودها الاقتصادي الإيجابي الذي يعكسه دورها الرائد في دعم الناتج الداخلي؛

- هذا إضافة إلى دورها الإجتماعي البارز في دعم التشغيل و الحد من مختلف المشاكل الإجتماعية و السياسية الناتجة عن البطالة.

إختبار فرضيات الدراسة: استنادا إلى جملة النتائج المتوصل إليها أعلاه، نستطيع الآن الفصل في أمر الفرضيات الموضوعة في بداية هذه الدراسة من حيث تأكيدها أو نفيها:

- بناء على ما جاء في الفصل الأول، يمكننا **تأكيد الفرضية الأولى** التي تقول أن الدراسة التي يقوم بها البنك لدراسة ملفات القروض غير محفزة للزبائن لأنها تتسم بسلسلة من التعقيدات و الإجراءات الطويلة؛ كما أن التمويل عن طريق قروض الإستثمار يلقى عزوفا كبيرا من جهة البنوك التجارية خاصة عندما يتعلق الأمر بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، حيث نجد أن الكثير من هذه البنوك التجارية لاسيما الخاصة منها تمتنع عن إمداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالقروض اللازمة على خلفية نقص الضمانات و ارتفاع نسبة المخاطرة؛

ــ إستنادا على محتوى الفصل الثاني، استطعنا **التأكد من صحة الفرضية الثانية،** إذ خلصنا من خلاله إلى أن هناك علاقة موجبة و طردية بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و قروض الإستثمار، فهي تساهم كثيرا في رفع مردوديتها المالية؛

- اعتمادا على ما تم التطرق إليه في الفصل الثالث، توصلنا إلى أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر هي عاجزة على مواكبة معايير التطور المسجلة في العالم خاصة مع نمو العولمة التي أصبحت تفرض معايير كثيرة للتنافسية، هذا على الرغم من مختلف الحوافز و التسهيلات الضريبية و الجمركية الممنوحة، و هو ما يقودنا إلى **تأكيد الفرضية الثالثة؛**

ــ بالنظر إلى ما تمت معالجته في الفصل الرابع، يمكننا القول أن هناك علاقة قوية و طردية بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و القروض البنكية الممنوحة لها، خاصة فيما يتعلق بالتطور العددي لهذه المؤسسات في الجزائر، و لكنها غير كافية لوحدها إذ يجب توفير البيئة اللازمة للإستثمار، أي و بصيغة أخرى فإن الفرضية **الرابعة صحيحة** و بالتالي يتم **تأكيدها؛**

ــ بالرجوع إلى محتوى الفصل الخامس، يمكننا **تأكيد الفرضية الخامسة،** لأن التنمية الإقتصادية هي بالفعل عبارة عن عملية تصحيح شاملة و متوازنة تمس بجميع جوانب الحياة الإقتصادية هدفها ضمان تغيير حالة المجتمع من الركود إلى الحركة و التقدم؛

ــ أما من خلال الفصل السادس، الذي جاء بحقائق مفادها أن هناك علاقة طردية بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الناتج الداخلي الخام من جهة و بين هذه المؤسسات و المؤشرات الإقتصادية الكلية من جهة أخرى، أي و بالنظر إلى الأهمية الإقتصادية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة فإن لهذه العلاقة أثر مباشر على التنمية الإقتصادية الوطنية و عليه فإن **الفرضية السادسة** صحيحة، و بالتالي يستلزم **تأكيدها.**

- و عليه، بناء على الدراسة ككل، لا يسعنا إلا **تأكيد الفرضية الأساسية،** و التي تقول بأن لقروض الإستثمار و التمويل عموما، **على عدم كفايتهما لوحدهما،** دور في التطور العددي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و يعدان من المحركات الرئيسية لتنميتها كما أن لهذه المؤسسات دور فعال في التنمية الإقتصادية الوطنية بتأثيرها على جملة من المؤشرات الإقتصادية الكلية.

الإقتراحات و التوصيات: بعد جملة النتائج التي قادتنا إليها هذه الأطروحة بكل أبوابها و فصولها، استطعنا تجميع بعض الأفكار و التي سنقوم على أساسها بتقديم عدد من الإقتراحات ستكون كحوصلة عامة لكل ما سبق:

- إن الدعم المتواصل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة و المراقبة الدورية لكل مستويات المسؤولية سيسمحان لا محالة بالوصول إلى التحكم في التطور التكنولوجي و تنافسية الأسعار؛

- خلق مناخ تنافسي عن طريق إزالة مختلف العقبات التي تعترض نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سواء تعلق الأمر بالأطر المناسبة للأعمال كإدخال تسهيلات تمويلية جديدة تسمح بتجاوز التباطؤ المسجل على مستوى البنوك في إبداء الموافقة أو الرفض حول تمويل المشروع أو ملء الفراغ و الريادة في تنمية المهارات و خدمات المعلومات و الإبتكارات التكنولوجية، و كذا القضاء على البيروقراطية و تهيئة البنى التحتية و وضع إجراءات تمكن من تجاوز عقبة الحصول على العقار أو استغلاله؛

- تأهيل رأس المال البشري لضمان مردودية أفضل و مهارات أحسن من شأنها تحقيق الإبداع و تحسين نوعية السلع و الخدمات إضافة إلى تحسين أنماط عوامل الإنتاج؛

ــ وضع خطة عمل متكاملة للنهوض بهذه المؤسسات من خلال مسح قطاعي شامل هدفه دراسة الإمكانيات المحلية و الجهوية بغية تكوين بنك خاص بالمعطيات عن طريق منظومة إعلامية توضع تحت تصرف كل الهياكل المعنية بالتنمية وطنيا و جهويا وتمكن من انتقاء المشاريع الأكثر مردودية واستحداثا لمناصب الشغل؛

ــ الحث على التفكير في العمل المستقل عن طريق تنظيم المعارض الخاصة بالمؤسسات المصغرة و تعميم هذه المبادرة على كل الأطوار الدراسية من الإبتدائية إلى الجامعة كما هو الحال في التجربة الفرنسية من أجل نشر ثقافة النجاح و تقوية روح المبادرة و تعزيز الأفكار و تثمينها؛

ــ تشجيع المؤسسات الكبرى على إبرام عقود مناولة مع المؤسسات المصغرة.

- إتباع سياسة حماية المؤسسات من الإفلاس كتأسيس مؤسسة مالية متخصصة في إقراض هذا النوع من المؤسسات، بحيث تعتمد إجراءات بسيطة وشروط محفزة على الاستثمار إضافة إلى إقحام نظام التمويل الإسلامي كخيار جديد عبر صيغه المعروفة : المضاربة ، المشاركة ، الاستصناع ، السلم ، الإيجارة و التمويل من خلال صندوق الزكاة كما هو الحال في التجربة الماليزية التي عرفت نجاحا باهرا في هذا المجال؛

- جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لتنمية وتقوية القدرات الصناعية وتحقيق التكامل بين الأنشطة الاقتصادية و تطوير المهارات و المعرفة بهدف زيادة الصادرات الصناعية و الخروج من التبعية النفطية.

- استثمار الوسائل التقنية في مجال الانترنيت و الاتصالات و التجارة الالكترونية على وجه الخصوص و ذلك لمساعدتها على التدويل و الخروج بها من الإطار المحلي إلى إطار أوسع و أشمل؛

- فتح الباب أمام المشاريع الصغيرة و المتوسطة للتخلص من المنافسة غير العادلة التي تكون في شكل إعانات تقدم للمشروعات الكبيرة و ذلك بفتح أسواق جديدة و تخفيض الرسوم الجمركية و الإعفاءات بأسلوب مختلف عن المنشات الكبيرة يأخذ بعين الإعتبار خصوصيات هذه المشاريع على وجه الخصوص؛

آفاق الدراسة: قبل طي أوراق الأطروحة التي بين أيدينا و بنسب الكمال لله وحده سبحانه و تعالى، يمكننا الجزم أن كل بحث مهما علت جودته يتسم بالنقص و عدم الشمولية، إذ يحتاج دائما إلى بحوث و دراسات أخرى لتكمل عنه المشوار و تتطرق إلى نقاط أبعد من تلك التي تناولها هو. هذا ما دفعنا، بغض النظر عن نوعية دراستنا و قيمتها من حيث جودتها و درجة طرحها و حلها للإشكالية الموضوعة في المقدمة العامة، إلى الإيمان بضرورة التطلع لأعمال أخرى من شأنها تكملة ما بدأناه هنا، من هذه الأعمال نذكر على سبيل المثال لا الحصر:

- تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و كذا مواقع التمويل المختلفة للوصول إلى مواقع الاستثمار الفعلي بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تأهيل المورد البشري في مراكز التكوين المهني، والتقني، وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على إدماج المورد البشري المؤهل.
- تقيم الملكية الفكرية واستخدامها في التمويل وضمان التمويل.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا: المراجع باللغة العربية

أ- قائمة الكتب:

1- الاسعد مصطفى، **التنمية ورسالة الجامعة في الالف الثالث**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2000.

2- بدوي سيد طه، **مقدمة في النقود و البنوك**، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2005.

3- بن قانة اسماعيل محمد، **اقتصاد التنمية: نظريات، نماذج، استراتيجيات**، دار أسامة للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2011.

4- بهلول بلقاسم حسن، **الجزائر بين الأزمة الإقتصادية و الأزمة الأساسية**، منشورات دحلب، الجزائر، 1993.

5- بوراس أحمد، **تمويل المنشآت الإقتصادية**، دار العلوم للنشر و التوزيع، 2008.

6- بوشا شي بوعلام، **المنير في التحليل المالي وتحليل الاستغلال**، دار هومة، الجزائر، 2001.

7- توفيق عبد الرحيم يوسف، **إدارة الأعمال التجارية الصغيرة**، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2002.

8- الجزار جعفر، **عمليات بنكية** ، دار النقاش، الطبعة 8، بيروت، 1985.

9- جواد نبيل، **إدارة و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، لبنان، بيروت، 2007.

10- الحجار بسام، عبد الله رزق، **الإقتصاد الكلي**، دار المنهل اللبناني، الطبعة الأولى،بيروت، لبنان، 2010.

11- حربي محمد عريقات، **مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي**، دار الكرمل للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الثانية، 1997.

12- حسن عمر، **الموسوعة الإقتصادية** ، الطبعة الرابعة، القاهرة، مصر، 2000.

13- حشيش عادل أحمد، **أساسيات الإقتصاد النقدي و المصرفي**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2004.

14- الحمزاوي محمد كمال خليل، **اقتصاديات الائتمان المصرفي، منشأة المعارف**، الطبعة الثانية، الإسكندرية، مصر، 2000.

15- حمزة محمود الزبيدي، **الإدارة المالية المتقدمة**، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2004.

16- الحمل هشام مصطفى، **دور الموارد البشرية في تمويل التنمية**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2006.

17- الحناوي محمد صالح و آخرون، **الإدارة المالية**، كلية التجارة، الإسكندرية، مصر، 2001.

18- خالد أمين عبد الله، إسماعيل إبراهيم الطراد، **إدارة العمليات المصرفية المحلية و الدولية**، دار وائل للنشر، طبعة 2006.

19- خبابة عبد الله، **المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :آلية لتحقيق التنمية المستدامة**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2013.

20- خبابة عبد الله، **المؤسسات الصغيرة و المتوسطة: آلية لتحقيق التنمية المستدامة**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر،2013.

21- خليل عبد القادر، **الإقتصاد البنكي: مدخل معاصر**، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر 2017.

22- خوني رابح، حساني رقية، **المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مشكلات تمويلها** ، الطبعة الأولى، ايتراك للطباعة و النشر و التوزيع، جامعة بسكرةــ الجزائر،2008.

23- دادي عدون ناصر، **التحليل المالي**، دار المحمدية العامة، ، بن عكنون، الجزائر، 1988.

24- الزغبي هيثم محمد، **الادارة والتحليل المالي**، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، 2000.

25- سرور علي ابراهيم سرور، أحمد يوسف عبد الخير ترجمة عن ريتشارد بيرلي، ستيوارت ميرز، فرانكلين آلين، **أساسيات تمويل المنشآت**، دار المريخ، السعودية، 2011.

27- السريتي السيد محمد، علي عبد الوهاب نجا، **النظرية الإقتصادية الكلية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008.

28- سليمان ناصر، **التقنيات البنكية و عمليات الإئتمان**، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، 2012.

29- سمير محمد عبد العزيز، **اقتصاديات الإستثمار و التمويل و التحليل المالي**، الطبعة الثانية، مصر، 2002.

30- سمير محمد عبد العزيز، **اقتصاديات الاستثمار والتمويل والتحليل المالي**، الطبعة الأولى، مكتبة الإشعاع، مصر، 1998.

31- سمير محمد عبد العزيز، **التأجير التمويلي**، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، الاسكندرية، مصر 2000.

32- شاكر ماهر، **العمليات المصرفية الخارجية**، دار حامد للنشر و التوزيع، عمان، 2004.

33- شرابي عبد العزيز، **طرق إحصائية للتوقع الإقتصادي**، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، 2000.

34- شنوف شعيب، **التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي**، دار زهران للنشر و التوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2012.

35- الشيخ فهمي مصطفى، **التحليل المالي**، رام الله، فلسطين، الطبعة الأولى، 2008.

36- صالحي صالح، **المنهج التنموي البديل في الاقتصادي الإسلامي**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006.

37- الصيرفي محمد، **إدارة المصارف**، دار الوفاء للطباعة و النشر، 2006.

38- عبد العزيز محمد و الليثي محمد علي ، **التنمية الاقتصادية (مفهومها، نظرياتها، سياساتها)**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.

39- عبد القادر محمد عبد القادر، **نحو مفهوم علمي للبطالة مع التطبيق على مصر**، مجلة كلية التجارة للبحوث العالمية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، المجلد 27، العدد الأول، مارس 1990.

40- عبد الوهاب الامين، **التنمية الاقتصادية**، دار حافظ للنشر والتوزيع،2000.

41- عجمية محمد عبد العزيز و آخرون، **التنمية الاقتصادية: دراسات نظرية و تطبيقية،** الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006.

42- عرباجي إسماعيل، **إقتصاد المؤسسة** ، جمعية المستقبل، الجزائر، 2002.

43- فريد النباتي سهيله، **التنمية الإقتصادية: دراسات و مفهوم شامل،** دار الراية للنشر و التوزيع، الأردن 2015.

44- فليح حسن خلف، **التنمية والتخطيط الاقتصادي،** جدار لكتاب العالمي، عالم الكتب الحديثة للنشر والتوزيع، عمان، 2006.

45- فليح حسن خلف، **النقود و البنوك، عالم الكتاب الحديث،** عمان، الأردن، 2006.

46- قريشي مدحت، **التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)،** دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.

47- القزويني شاكر، **محاضرات في اقتصاد البنوك،** ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.

48- القهيوي ليث عبد الله، بلال محمود الوادي، **المشاريع الريادية الصغيرة و المتوسطة و دورها في عملية التنمية،** دار حامد للنشر و التوزيع، عمان ، الأردن، 2012.

49- المحروق ماهر حسن وإيهاب مقابلة، **المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهميتها و معوقاتها،** مركز المنشآت الصغيرة و المتوسطة، عمان، 2006.

50- محمد عبد العزيز وإيمان عطية ناصف، **التنمية الاقتصادية (دراسات نظرية وتطبيقية)،** الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.

51- محمد محمود، عبد ربه محمد، **طريقتك في البورصة،** الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.

52- مشورب إبراهيم، **التخلف والتنمية (دراسات اقتصادية)،** دار المنهل اللبناني، لبنان، 2002.

53- المغربي محمد الفاتح محمود بشير، **تمويل و مؤسسات مالية،** الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات، القاهرة، 2011.

54- مكيد علي، **الإقتصاد القياسي: دروس و مسائل محلولة،** ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.

55- نجار علي عبد الوهاب ومحمد عبد العزيز عجيمة وإيمان عطية ناصف، **التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.

56- نعمة الله نجيب إبراهيم، **أسس علم الاقتصاد**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2006.

57- هندي منير إبراهيم، **إدارة البنوك التجارية:مدخل اتخاذ القرار**، مركز الدلتا للطباعة، 2009.

58- هنـــي أحمد، **العملـة و النقـود** ، ديوان المطبوعات الجامعيـــة ، الجزائـــر ، 1992.

59- الوادي محمود حسين و آخرون، **الإقتصاد الكلي**، دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2010.

60- يوسف حسن يوسف، **التمويل في المؤسسات الإقتصادية**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، القاهرة، 2012.

ب ـ المذكرات و الرسائل الجامعية:

ب ـ أ- أطروحات الدكتوراه:

1- بن نذير نصر الدين، **دراسة إستراتيجية للإبداع التكنولوجي في تكوين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة**، أطروحة دكتوراة في علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2012.

2- حمدي باشا رابح، **أزمة التنمية و التخطيط في ظل التحولات الإقتصادية العالمية**، أطروحة دكتوراة غير منشورة، جامعة الجزائر، 2007/2006.

3- حميدي يوسف، **مستقبل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية في ظل العولمة**، أطروحة دكتوراة في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 2008.

4- العايب ياسين، **إشكالية تمويل المؤسسات الإقتصادية، دراسة حالة المؤسسة الصغيرة و المتوسطة في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011.

5- غربي حمزة، **محددات السياسة المالية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة**، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير،تخصص مالية ، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر،2014ـــ2015.

6- لخلف عثمان، **واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و سبل دعمها و تنميتها، دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية علوم الاقتصاد و علوم التسيير، جامعة الجزائر،2004.

ب ـ ب ـ رسائل الماجستير:

1- حفيف فوزية ،**إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة-حالة الجزائر** رسالة ماجستير ،كلية العلوم الاقتصادية والتسيير ،جامعة سعد دحلب البليدة ،الجزائر ، 2009.

2- لخلف عثمان، **دور و مكانة الصناعات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الإقتصادية** ، رسالة ماجستير، معهد العلوم الإقتصادية، خروبة، 1994ـــ1995.

ج ـ الملتقيات:

1- إبراهيمي عبد الله، **إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مداخلة ضمن الملتقى الوطني الأول حول فرص الاستثمار بولاية غرداية ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيها، ملحق المعهد الوطني للتجارة بمتليلي، غرداية، 2-3- مارس 2004.

2- بن بادة مصطفى، **مداخلة ألقيت في ملتقى خاص مع مديري الولايات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، فندق المنار، سيدي فرج، 9 ماي 2005.

3- بوغدو عبد الكريم، **واقع و آفاق تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر**، الندوة العربية الخامسة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، الجزائر، 14 مارس 2010.

4- بوهزة محمد، **تحليل الجوانب المالية لاتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول الشراكة الأورومتوسطية، جامعة سطيف، أفريل 2004.

5- سحنون سمير، بونوة شعيب ،**المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشاكل تمويلها في الجزائر** ، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير ،جامعة حسيبة بن بوعلي ،شلف ،الجزائر ، 17-18 أفريل 2006.

6- شبايكي سعدان، **معوقات تنمية و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر**، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التنمية، الأغواط، 08ـــ09 أفريل، 2002.

7- ضحاك نجية، **المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بين الأمس و اليوم**، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف،17-18 أفريل 2006.

8- عزي الأخضر، **تبييض الأموال عبر البنوك**، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية و التحولات الإقتصادي، واقع و تحديات، الشلف، 2004.

9- غدير أحمد سليمة، كيحلي عائشة سلمى، **تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر واقع و آفاق**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول تنظيم و مرافقة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، جامعة ورقلة، أفريل 2012، ص ص 8-9.

10- قريش نصيرة، **آليات و إجراءات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر**، مداخلة ضمن ملتقى حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ، جامعة شلف، الجزائر، أفريل 2006.

11- كتوش عاشور، محمد طرشي، **تنمية و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر**، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، 17ـ18 أفريل2006.

12- مباركي محمد الهادي، **مداخلة حول المؤسسات المصغرة ودورها في التنمية**، ضمن الملتقى الوطني حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، جامعة الأغواط، 8-9 أفريل 2002.

د- المجلات العلمية:

1- بن عنتر عبد الرحمان، **واقع مؤسساتنا الصغيرة والمتوسطة وآفاقها المستقبلية**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، العدد الأول، 2002.

ه - مراجع أخرى:

1- الأسعد محمد مصطفى، **ملامح التنمية البشرية**، برنامج هيئة الأمم المتحدة الإنمائي، بيروت كانون الثاني 1997.

2- بنك الجزائر، النشريات الثلاثية، لسنوات 2007-2017.

3- بوداح عبد الجليل، **بدائل التمويل الخارجي في المشروعات الصغيرة والمتوسطة**، الدورة التدريبية حول تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، سطيف، الجزائر، 25-28 ماي، 2003.

4- الديوان الوطني للإحصائيات، تقرير الحسابات الإقتصادية، ديسمبر 2017.

5- دليل الشباب المستثمر، منشورات مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دار الأصيل للنشر والتوزيع، تبسة، 2007.

6- زرنوخ ياسمينة، **إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر: دراسة تقييمية**، 2006/2005.

7- شرنوح يوسف، **المحاسبة**، المركز الوطني لتعميم التعليم، الإرسال الأول.

8- غريب ناصر، **أصول المصرفية الإسلامية و قضايا التشغيل**، دراسة تمزج بين معطيات الفكر و نتائج التطبيق، تقابل بين المصرفية التقليدية و المصرفية الإسلامية، و تقدم حلولا للقضايا و المشكلات الرئيسية، اتحاد المصارف العربي 2001.

9- القحطاني سفر حسين، المعجل سليمان عبدالعزيز، **المادة: 331 قصر الحاسب الآلي في الاقتصاد التطبيقي**، جامعة الملك سعود، السعودية، 2014.

10- محمد عبد الحليم عمر، **صيغ التمويل الإسلامية للمشروعات الصغيرة القائمة على أسلوب الدين التجاري والإعانات**، الدورة التدريبية حول تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتطويرها ودورها في الاقتصاديات المغاربية، سطيف، الجزائر، 25-28 ماي 2003.

11- مزهودة عبد المليك، **التسيير الاستراتيجي وتنمية المؤسسات المتوسطة والمصغرة**، الدورة التدريبية حول: تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، سطيف، الجزائر، 25-28 ماي 2003.

12- وزارة الصناعة و المناجم، **دليل حول المؤسسات المانحة للقروض**، 2014.

13- وزارة الصناعة و المناجم، النشريات الإحصائية، لسنوات 2003-2017.

و- القوانين، المراسيم و التشريعات:

1- الأمر رقم 03-01 الصادر في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية، رقم 47.

2- الجزائر، قانون رقم 01ـــ18 مؤرخ في 27 رمضان عام 1422 الموافق ل12 ديسمبر 2001، مدونة النصوص القانونية و التنظيمية الخاصة بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، المادة 04.

3- القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة 2002.

ي – المواقع الإلكترونية:

1- www.andi.dz

2- www.ansej.dz

3- www.pme-dz.com

4- www.pme-dz.com

5- www.pme-dz.com

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

En Français :

A- Les ouvrages :

1- A.C.Martinet et A Silem**,** **lexique de gestion**, Ed Dalloz, Paris 1989.

2- C. Charront, **La nouvelle définition des PME**, Service Info Eco Fichier & Tic et Chambre de commerce de Moselle, 2006.

3- E.Cohen**,** **analyse financière**, édition economica, 1990 .

4- IAAT (institut Atlantique d'aménagement des territoires), **Guide méthodologique du travail en commun**, Avril 2005.

5- JEAN BARREAU, **Gestion financière**, ED DUNOD, 10e Edition, Paris, 2001.

6- Sellami Ammar, **la petite et la moyenne industrie et le développement économique,** ENAL, 1985.

7- Xavier Greffe, Jacques Mairesse, Louis Reiffers, **Encyclopédie Economique**, Economica, Paris, 1990.

B- Les articles :

1- Karim Djoudi, **un colloque maghrébin sur le financement des PME**, Alger, 11 et 12 mars 2009.

2- Michel GODET : **«la boîte à outils de prospective stratégique**», Cahiers du LIPSOR n°5, Juin 2004.

3- OCDE, **Le financement des PME et des Entrepreneurs**, 2018.

4- Wajedi Kthiri, **Bilan de l'évolution du travail en Tunisie**, ITCEQ, 2006-2015.

C- Conférences:

1- BENDRIMIA Said, **Communication PACIEM : Politique de promotion de la PME en Algérie**, Mars 2012.

D- Autres :

1- Banque Mondiale, **Rapport Doing business Tunisia**, 2010.

2- Ministère de l'Industrie et des Mines, **Bulletin d'information Statistique**, 2017.

3- Ministère de l'Industrie et des Mines, **Ce qu'il faut savoir sur la mise à niveau, Euro Développement-PME**, Alger, 2006.

4- Ministère de l'industrie et des mines, **Commission Européenne, Euro développement (PME), programme d'appui aux PME : Des résultats et une expérience à transmettre**, 2011.

5- Ministère de l'industrie et des mines, **politiques d'appui a l'innovation dans la pme**, Direction de la compétitivité, mars 2010.

6- OCDE, **Rapport sur la PME**, 2010.

7- ONS, **Données statistiques, Activité, emploi et chômage**, Algérie, N°514, Edition 2008.

8- ONS, **Evolution des échanges extérieurs de marchandises de 2003 à 2013**, Algérie, 2014.

9- CPA, **Revue historique**, documentation Interne, 2011.

D- Sites d'internet :

1- http://www.efos.unios.hr/ocjenjivanje-kreditne-sposobnosti-poduzetnika/wp-content/uploads/sites/154/2013/04/microsoft-powerpoint-modeli-ocjene-rizicnosti_novo1.pdf

2- https://donnees.banquemondiale.org/pays/algerie

3- http://www.oecd.org/fr/industrie/les-petites-entreprises-ont-de-plus-en-plus-recours-aux-nouveaux-modes-de-financement-tandis-que-le-credit-bancaire-recule.htm

4- https://www.webmanagercenter.com/2012/03/19/117475/tunisie-mediterrannee-emploi-les-pme-solution-au-chomage-des-jeunes-diplomes/

In English :

A- Books :

1- Ehernberg R.G, Smith R.S, **Modern labor economics: theory and public policy**, the Macmillan Press Ltd, Third Edition, 1988.

2- Hohn Slaman, **Mark Studie life**, Economics, Prentice Hall, Fiancial Times, 2007.

B-Articles:

1- Ali Idiab Mohamed Idiab, Mohamed Sabri Haron and Shofian Bin Hj Ahmed, **Commercial Banks & Development**, Journal of Applied Sciences Research, 7 (7): 1024-1029, 2011.

2- DeYoung, Robert, Dennis Glennon, and Peter Nigro, **Brrower-lender distance, credit scoring, and the performance of small business loans**, Federal Deposit Insurance Corporation CFR Working Paper, 2006.

3- E.P. Elliger, E. Lomnicka, C. Hare, **Ellinger's Modern Banking Law**, Oxford University Press, 2011.

4- George J, Benston and Larry D. Wall, **How Should Banks Account for Loan Losses?**, Economic Review, Fourth Quarter, 2005.

5- Halkos. G and Salamouris.D, **Effeciency measurment of the Greek commercial banks with the use of financial ratos : a data enelope analysis approach**, Management Accuonting Research 15 (02), 2004.

6- Mabwe Kumirai and Robert Webb, **A financial Ratio Analysis of Commercial Bank Performance in South Africa**, African Review of Economics and Finance, Vol 2, N° 1, pp 30-53, Dec 2010.

7- ROBERT DEYOUNG, **Safety, Soundness, and the Evolution of the U.S. Banking Industry**, economic review First and second Quarters 2007.

8- Samad. **A, Bahrain Commercial Bank's Performance during 1994-2001**, Credit and Financial Management Review 10(1), 2004.

C- Conference:

1- Sebastian Dullien, **central banking, financial institutions and credit creation in developing countries**, United Nations conference on trade and Development, Discussion papers, No.193, January 2009.

2- Yansheng Zhang, Longyi Li, **Study on Balanced Scorecard of Commercial Bank in Performance Management System**, Proceeding of the 2009 International Symposium on Web Information Systems and Applications (WISA'90), Academy Publisher, Nanchang, P.R. China, May 22-24, 2009.

3- Conference : **Past, present and future SME policy in Egypt : Lessons from international experience –Malysian experience**, Egypt, 15-16 Jannuary 2008.

D- Others:

1- Reserve Bank of India, Customer service Department, **report of the committee on customer service in banks**, 2011.

2- Tumer Kapan and Camelia Minoiu, **Balance Sheet Strength and Bank Lending During the Global Financial Crisis**, IMF Working Paper, Research Department, 2013.

3- William F Basset and Egon Zakarjsek, **Recent Developments in Business Lending by Commercial Banks,** Federal Reserve Bulletin, December 2003.

قائمة الملاحق

ملحق رقم (01):

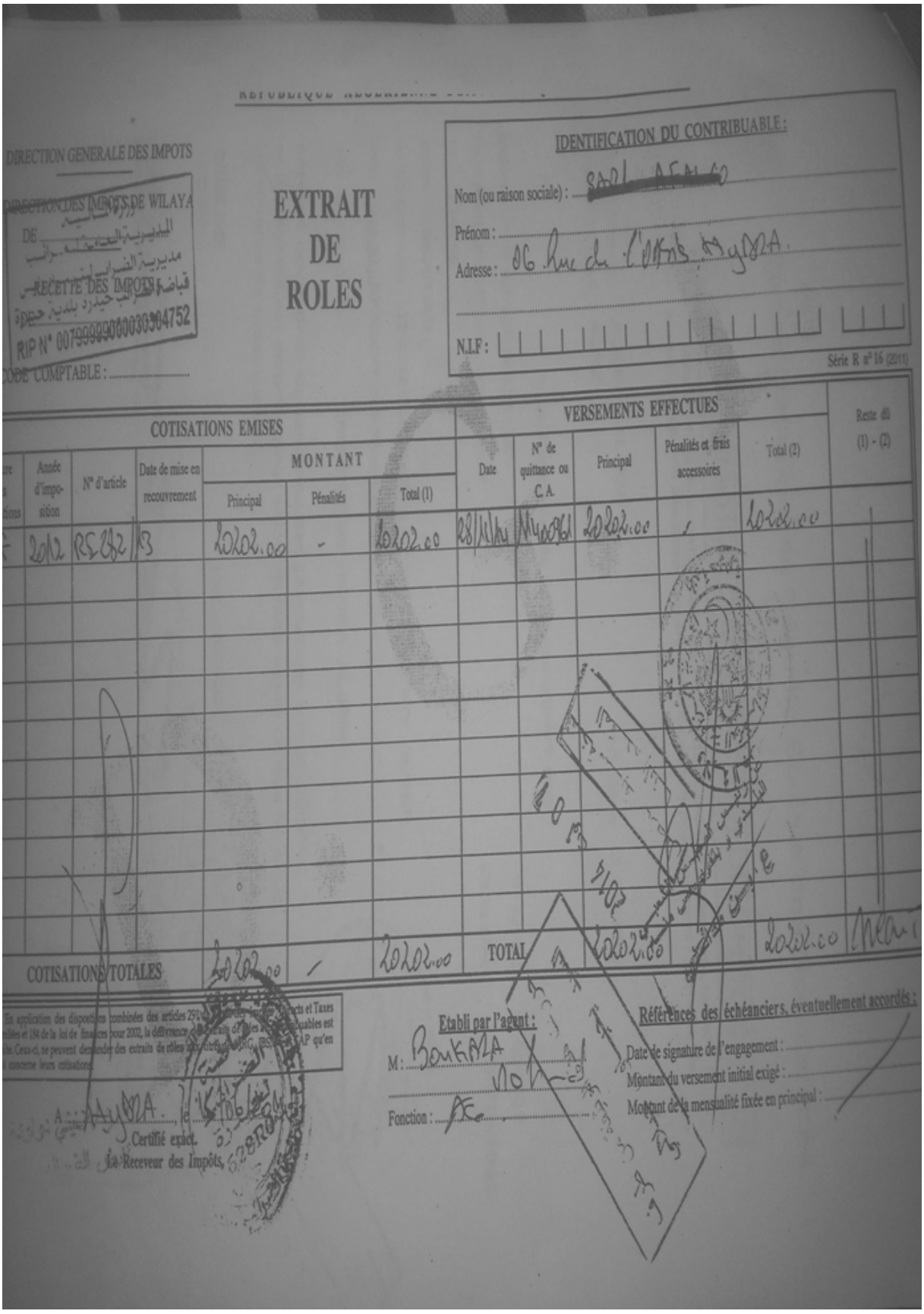

RÉPUBLIQUE ALGÉRIENNE

DIRECTION GENERALE DES IMPOTS

DIRECTION DES IMPOTS DE WILAYA
DE
RECETTE DES IMPOTS
RIP N° 007999990000309304752
CODE COMPTABLE :

EXTRAIT DE ROLES

IDENTIFICATION DU CONTRIBUABLE:
Nom (ou raison sociale) : SARL AFAG
Prénom :
Adresse : 06 Rue du [illegible] BOUIRA
N.I.F :

Série R n° 16 (2011)

COTISATIONS EMISES							VERSEMENTS EFFECTUES					Reste dû (1) - (2)
	Année d'imposition	N° d'article	Date de mise en recouvrement	MONTANT Principal	Pénalités	Total (1)	Date	N° de quittance ou C.A.	Principal	Pénalités et frais accessoires	Total (2)	
	2012	RS282	13	20202.00	-	20202.00	28/11/12	M44061	20202.00		20202.00	
COTISATIONS TOTALES				20202.00	/	20202.00	TOTAL		20202.00		20202.00	

En application des dispositions combinées des articles 29 [illegible] Impôts directs et Taxes assimilées et 184 de la loi de finances pour 2002, la délivrance [illegible] aux contribuables est subordonnée à la présentation [illegible] Ceux-ci, ne peuvent demander des extraits de rôles [illegible] IRG, IBS, TAP qu'en ce qui concerne leurs cotisations.

Etabli par l'agent :
M. : BOUKARA
Fonction : AE

Références des échéanciers, éventuellement accordés :
Date de signature de l'engagement :
Montant du versement initial exigé :
Montant de la mensualité fixée en principal :

A BOUIRA le 16/12/2012
Certifié exact.
Le Receveur des Impôts

ملحق رقم (02):

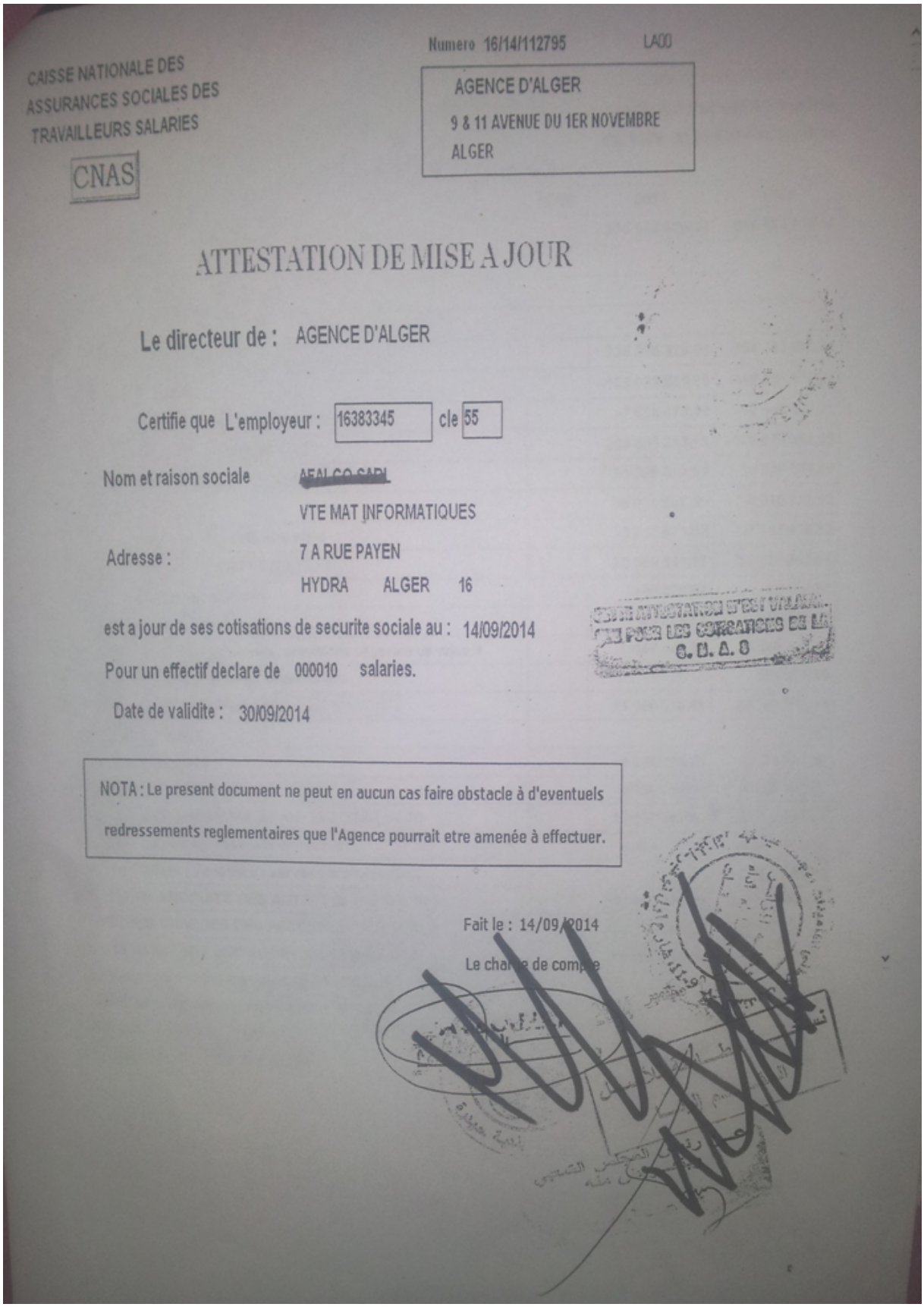

CAISSE NATIONALE DES
ASSURANCES SOCIALES DES
TRAVAILLEURS SALARIES

CNAS

Numero 16/14/112795 LA00

AGENCE D'ALGER
9 & 11 AVENUE DU 1ER NOVEMBRE
ALGER

ATTESTATION DE MISE A JOUR

Le directeur de : AGENCE D'ALGER

Certifie que L'employeur : 16383345 cle 55

Nom et raison sociale [redacted]
VTE MAT INFORMATIQUES

Adresse : 7 A RUE PAYEN
HYDRA ALGER 16

est a jour de ses cotisations de securite sociale au : 14/09/2014

Pour un effectif declare de 000010 salaries.

Date de validite : 30/09/2014

NOTA : Le present document ne peut en aucun cas faire obstacle à d'eventuels redressements reglementaires que l'Agence pourrait etre amenée à effectuer.

Fait le : 14/09/2014

Le chargé de compte

ملحق رقم(03):

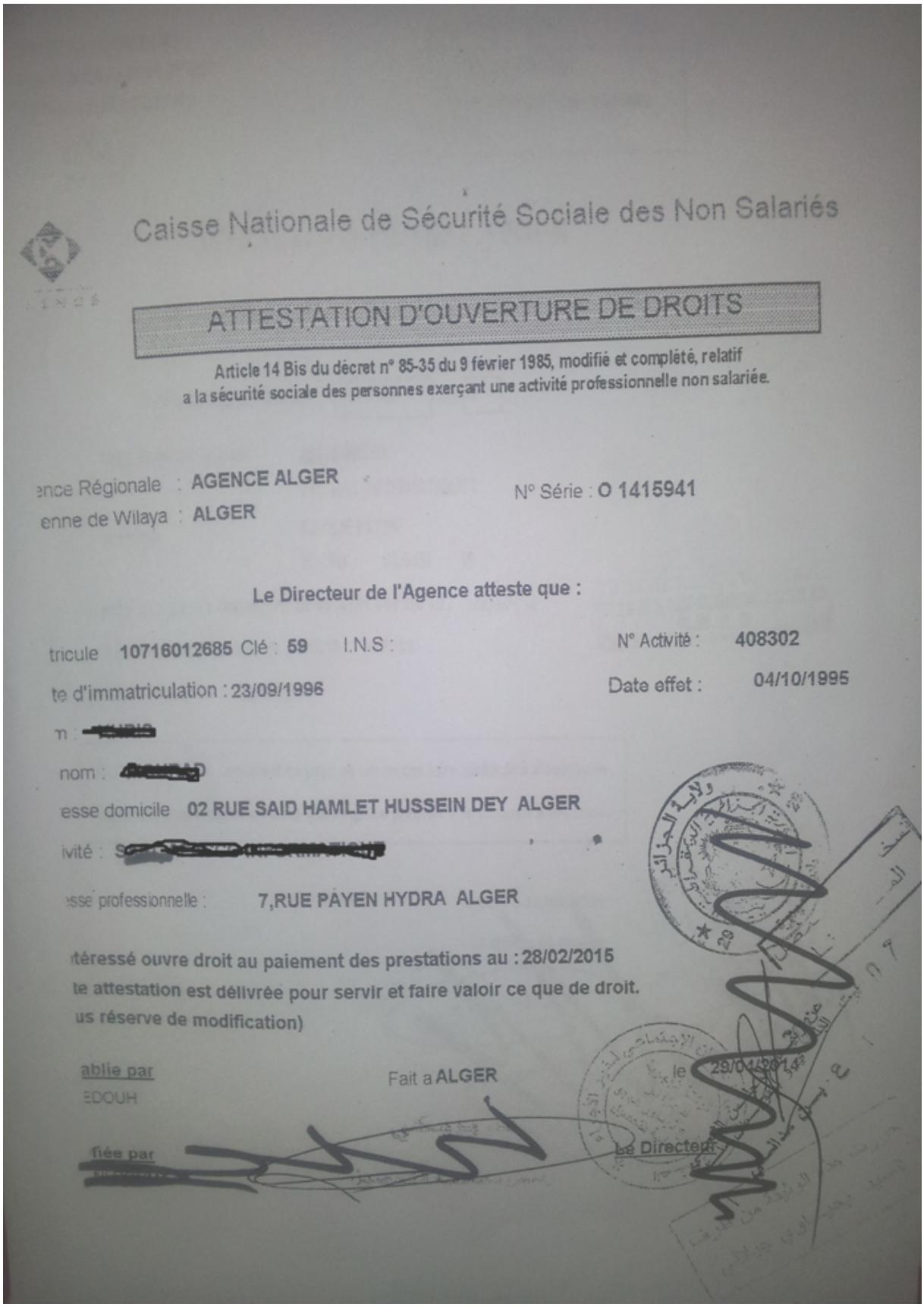

Caisse Nationale de Sécurité Sociale des Non Salariés

ATTESTATION D'OUVERTURE DE DROITS

Article 14 Bis du décret n° 85-35 du 9 février 1985, modifié et complété, relatif
a la sécurité sociale des personnes exerçant une activité professionnelle non salariée.

ence Régionale : AGENCE ALGER
enne de Wilaya : ALGER

N° Série : O 1415941

Le Directeur de l'Agence atteste que :

tricule 10716012685 Clé : 59 I.N.S : N° Activité : 408302

te d'immatriculation : 23/09/1996 Date effet : 04/10/1995

n : [redacted]

nom : [redacted]

esse domicile 02 RUE SAID HAMLET HUSSEIN DEY ALGER

ivité : [redacted]

sse professionnelle : 7,RUE PAYEN HYDRA ALGER

téressé ouvre droit au paiement des prestations au : 28/02/2015
te attestation est délivrée pour servir et faire valoir ce que de droit.
us réserve de modification)

ablie par
EDOUH

Fait a ALGER le 29/04/2014

fiée par

Le Directeur

ملحق رقم (04):

الفهرس

قانون رقم 01-18 مؤرّخ في 27 رمضان عام 1422 الموافق 12 ديسمبر سنة 2001، يتضمّن القانون التّوجيهيّ لترقية المؤسّسات الصّغيرة والمتوسّطة	11
مرسوم تنفيذي رقم 02-373 مؤرخ في 6 رمضان عام 1423 الموافق 11 نوفمبر سنة 2002، يتضمّن إنشاء صندوق ضمان القروض للمؤسّسات الصغيرة والمتوسطة وتحديد قانونه الأساسي .	30
مرسوم تنفيذيّ رقم 03-78 مؤرّخ في 24 ذي الحجّة عام 1423 الموافق 25 فبراير سنة 2003، يتضمّن القانون الأساسيّ لمشاتل المؤسّسات ..	44
مرسوم تنفيذيّ رقم 03-79 مؤرّخ في 24 ذي الحجّة عام 1423 الموافق 25 فبراير سنة 2003، يحدّد الطبيعة القانونية لمراكز تسهيل المؤسّسات الصّغيرة والمتوسطة ومهامها وتنظيمها	62
مرسوم تنفيذيّ رقم 03-80 مؤرّخ في 24 ذي الحجّة عام 1423 الموافق 25 فبراير سنة 2003، يتضمّن إنشاء المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسّسات الصّغيرة والمتوسطة وتنظيمه وعمله	77

ملحق رقم (05):

J.O N°	Année	Texte
N° 32 , Page.24	2005	Décret exécutif n° 05-165 du 03 Mai 2005portant création, organisation et fonctionnement de l'agence nationale de développement de la PME
N° 73 P.23	2005	Arrêté du 16 Juillet 2004 - Fixant la liste nominative des membres de l'assemblée générale du conseil national chargé de la promotion de la sous-traitance.
N° 69 P.15	2005	Décret exécutif n° 05-396 du 09 Octobre 2005 modifiant le décret exécutif n° 03-78 du 14 Dhou El Hidja 1423 correspondant au 25 février 2003 portant statut-type des pépinières d'entreprises.
N° 14 P.20	2005	Arrêté interministériel du 01 Février 2005fixant l'organisation de la direction de wilaya de lapetite et moyenne entreprise et de l'artisanat
N° 82 P.17	2005	Arrêté interministériel du 30 Octobre 2005 fixant l'organisation de l'agence nationale dedéveloppement de la petite et moyenne entreprise.
45	2006	Décret exécutif n°06-240 du 8 Joumada Ethania 1427 correspondant au 4 juillet 2006 Fixant les modalités de fonctionnement du compted'affectation spéciale n° 302-124 intitulé "Fonds national de mise à niveau des PME"
49	2006	Décret exécutif n° 06 – 258 du 30 Juillet 2006 Portant création de la pépinière d'entreprise dénommée "Incubateur …….
49	2006	Décret exécutif n° 06 – 258 du 30 Juillet 2006 Portant création de la pépinière d'entreprise dénommée "Incubateur …….
49	2006	……..
38	2006	Arrêté inter. du 25 Avril 2006 Portant organisation interne des centres de facilitation des petites et moyennes entreprises
22	2007	Décret exécutif n° 07-103 du02 Mars 2007Portant création de centres de facilitation despetites et moyennes entreprises
18	2007	Arrêté inter. du 07 Février2007Fixant la nomenclature des recettes et des dépenses du fonds d'affectation spéciale n° 302-124 intitulé"Fonds national de mise à niveau des PME".
18	2007	Arrêté inter. du 07 Février2007 Fixant les modalités de suivi et d'évaluation du fonds d'affectation spéciale n° 302-124 intitulé "Fonds national de mise à niveau des PME".
76	2007	Arrêté inter. du 27 Novembre 2007Portant création du bulletin officiel du ministère de la petite et moyenne entreprise et de l'artisanat.
38	2008	- Décret exécutif n° 08-200 du06 Juillet 2008Portant création des pépinières d'entreprises dénommées "incubateurs".
60	2008	- Décret exécutif n° 08-323 du14 Octobre 2008Instituant un prix national de l'innovation pour les petites et moyennes entreprises et fixant les conditions et les modalités de son attribution.
27	2008	- Arrêté inter du 30 Avril 2008modifiant et complétant l'arrêté interministériel du 7 février2007Fixant les modalités de suivi et d'évaluation du compte d'affectation spéciale n° 302-124 intitulé

		"Fonds national de mise à niveau des PME"
40	2009	Arrêté inter. du 10Novembre 2008Portant création d'annexes de l'agence nationale de développement de la petite et moyenne entreprise à Alger, Oran, Annaba, Sétif et Ghardaïa.
02	2009	Décret exécutif n° 09-05 du04 Janvier 2009Fixant les modalités de mise en place de la banque de données des petite et moyenne entreprises (PME).
10	2009	Décret exécutif n° 09-71 du07 Février 2009 modifiant et complétant le décret exécutif n° 03-80 du 25 février 2003Portant organisation et fonctionnement du conseil national consultatif pour la promotion des petite et moyenne entreprises
49	2009	- Arrêté du 30 Mars 2009Fixant la liste nominative des membres du comité sectoriel permanent de la recherche scientifique et du développement technologique du ministère de la petite et moyenne entreprise et de l'artisanat.
54	2009	Arrêté du 20 Juin 2009Portant nomination des membres du comité du prix national de l'innovation pour les petites et moyennes entreprises.
19	2010	- Arrêté du 04 Février 2010Fixant la compétence territoriale des annexes de l'agence nationale de développement de la petite et moyenne entreprise à Alger, Oran, Annaba, Sétif et Ghardaïa
35	2010	- Arrêté interministériel du 31 Mars 2010Complétant l'arrêté interministériel du 27 Ramadhan 1426 correspondant au30 octobre 2005 fixant l'organisation de l'agence nationale de développement de la petite et moyenne entreprise
43	2011	Décret exécutif n° 11-264 du 30 Juillet 2011 Modifiant et complétant le décret exécutif n° 06-240 du 4 juillet 2006 fixant les modalités de fonctionnement du compte d'affectation spéciale n° 302-124 intitulé « Fonds national de mise à niveau des PME ».
18	2012	- Décret exécutif n° 12-134 du 21 Mars 2012 Modifiant et complétant le décret exécutif n° 06-240 du 4 juillet 2006, fixant les modalités de fonctionnement du compte d'affectation spéciale n° 302-124 intitulé « Fonds national de mise à niveau des PME ».
20	2012	Arrêté du 21 Novembre 2011 Portant désignation des membres du comité national de mise à niveau des PME.
13	2013	Arrêté interministériel du 21 juin 2012 - modifiant et complétant l'arrêté interministériel du 19 Moharram 1428 correspondant au 7 février 2007 fixant les modalités de suivi et d'évaluation du compte d'affectation spéciale n° 302-124 intitulé « Fonds national de mise à niveau des PME ».
13	2013	Arrêté interministériel du 21 juin 2012 - modifiant et complétant l'arrêté interministériel du 19 Moharram 1428 correspondant au 7 février 2007 fixant la nomenclature des recettes et des dépenses du compte d'affectation spéciale n° 302-124 intitulé « Fonds national de mise à niveau des PME ».
19	2014	Décret exécutif n° 14-120 du 24 mars2014 modifiant le décret exécutif n° 03-374 du 30 octobre 2003 relatif à la déclaration d'identification des petites et moyennes entreprises (PME).
53	2014	Arrêté du 25 juin 2013 portant désignation des membres de la commission du prix national de l'innovation pour lespetites et moyennes entreprises.
55	2014	Arrêté du 25 février 2014 - portant désignation des membres du comité

		national de mise à niveau des PME.
53	2014	Arrêté du 20 avril 2014 portant désignation des membres du conseil d'administration du fonds de garantie des crédits de la petite et moyenne entreprise.
12	2015	Arrêté du 6 décembre 2014 - modifiant l'arrêté du 25 février 2014 portant désignation des membres du comité national de mise à niveau des PME.
34	2016	Décret exécutif n° 16-163 du 2 juin 2016- fixant les modalités de fonctionnement du compte d'affectation spéciale n° 302-124 intitulé« Fonds national de mise à niveau des PME, d'appui à l'investissement et de la promotion dela compétitivité industrielle ».
02	2017	Loi n° 17-02 du 10 janvier 2017 - portant loi d'orientation sur le développement de la petite et moyenne entreprise (PME)
36	2017	Décret exécutif n° 17-193 du 11 juin2017 portant réaménagement des statuts du fonds de garantie des crédits à la petite et moyenne entreprise.
36	2017	**11** - Décret exécutif n° 17-194 du 11 juin2017 portant missions, organisation et fonctionnement du conseil national de concertation pour le développement de la PME.
19	2017	Arrêté interministériel du 15décembre 2016- fixant la nomenclature des recettes et des dépenses du compte d'affectation spéciale n°302-124 intitulé : « Fonds national de mise à niveau des PME, d'appui à l'investissement et de la promotion de la compétitivité industrielle »
19	2017	Arrêté interministériel du 16 février2017- fixant les modalités de suivi et d'évaluation du compte d'affectation spéciale n°302-124 intitulé : « Fonds national de mise à niveau des PME, d'appui à l'investissement et de la promotion de la compétitivité industrielle »
39	2017	- Arrêté du 25 janvier 2017- portant désignation des membres du comité national de mise à niveau des PME.
39	2018	Décret exécutif n° 18-169 du 12 Chaoual 1439 correspondant au 26 juin 2018 modifiant et complétant le décret exécutif n° 16-163du 26 Chaâbane 1437 correspondant au 2 juin 2016 fixant les modalités de fonctionnement du compte d'affectation spéciale n° 302-124 intitulé « Fonds national d'appui au développement des PME, d'appui à l'investissement et de la promotion de la compétitivité industrielle »
39	2018	Décret exécutif n° 18-170 du 12 Chaoual 1439 correspondant au 26 juin 2018 fixant les missions, l'organisation et le fonctionnement de l'agence de développement de la PME et de la promotion de l'innovation

ملحق رقم (06):

	1 : التمويل	2 : المعلومات	3 : شكل قانوني	4 : العمر	5 : الحجم	6 : موقع المؤسس	7 : إيديولوجيتك	8 : عموم-خاص	9 : بقظة أسترا	10 : فكر مقاولاتي	11 : تأهيل مؤسس	12 : كفاءة عمال	13 : تحفيز عمال	14 : تكوين عمال	15 : تحسيس مسير	16 : مدى ثقة مسير	17 : نفسانية وسيطة	18 : العمال	19 : شهادة	20 : المنافسة	21 : الضرائب	22 : يد عاملة	23 : قطاع موازي	24 : البروقراطية	25 : منشآت قاعدة	26 : حصة سوق	27 : شراكة-جمع	28 : منظمة عمال	29 : رفض جهوي	30 : تغير محيط
1 : التمويل	3310172000	1165269000	754119400	1725012000	693697700	4098337000	6868683000	6289228000	4692295000	1369628000	2839904000	1154169000	1705799000	384216300	731218100	2350591000	217238400	3081749000	2385754000	553158500	631748600	1967035000	808070400	445525800	3821661000	2785711000	5296981000	2597577000	5216626000	0
2 : المعلومات	2012727000	708535800	458435700	1048771000	421723100	2491908000	4176322000	3823975000	2853006000	832838800	1726694000	701750900	1037194000	233654700	444573300	1429102000	132093100	1873734000	1450590000	336354900	384135000	1196004000	491336800	270865600	2323668000	1693739000	3220619000	1579295000	3171847000	0
3 : شكل قانوني	1778576000	626595600	404784400	926106900	372894400	2202246000	3689508000	3377386000	2520199000	735637400	1525419000	620050800	916346400	206416200	392825900	1262692000	116633300	1655236000	1280889000	297107500	339112500	1056450000	433616200	239203400	2052677000	1495995000	2844963000	1394556000	2803153000	0
4 : العمر	1931323000	679858800	439854500	1006354000	404662600	2391194000	4007498000	3669456000	2737687000	799191000	1656964000	673357600	995328800	224180300	426626800	1371397000	126740400	1797943000	1392069000	322726700	368609300	1147639000	471488800	259850300	2229740000	1625391000	3090538000	1515464000	3043720000	0
5 : الحجم	1571808000	553533400	358016300	818966700	329424000	1946124000	3261396000	2985986000	2227966000	650244700	1348394000	548037000	809853800	182409100	347158000	1116042000	103105700	1463238000	1132524000	262633500	299801900	933934000	383483600	211539400	1814573000	1322457000	2514974000	1233155000	2477061000	0
6 : موقع المؤسس	2847451000	1002431000	648748100	1483865000	596772700	3525566000	5908604000	5410123000	4036443000	1178233000	2442999000	992875000	1467400000	330526700	628939500	2021936000	186875200	2650967000	2052328000	475836900	543442400	1692100000	695092900	383261900	3287565000	2396317000	4556634000	2234397000	4487431000	0
7 : إيديولوجيتك	714299800	251565300	162725500	372133200	149742000	884399700	1482133000	1356940000	1012559000	295457900	612805100	249026400	368000000	82843970	157725300	507204100	46818980	664922500	514677700	119313900	136234100	424454700	174318700	96094010	824667700	601060000	1142927000	560433500	1125759000	0
8 : عموم-خاص	3204691000	1128238000	730094800	1669975000	671572400	3967995000	6650286000	6089268000	4543233000	1326084000	2749682000	1117446000	1651590000	371947100	707891800	2275838000	210300000	2983590000	2310085000	535539800	611659600	1904464000	782383000	431301200	3700263000	2697257000	5128713000	2514973000	5050716000	0
9 : يقظة استرا	2460769000	866327700	560692400	1282306000	515778500	3046865000	5106178000	4675295000	3488297000	1018153000	2111239000	858051600	1268104000	285604300	543495400	1747408000	161481700	2290834000	1773532000	411184600	469641200	1462327000	600707200	331199200	2841152000	2070901000	3937799000	1930935000	3878082000	0
10 : فكر مقاولاتي	1914722000	674306400	436041200	997370000	401350100	2370850000	3972478000	3636895000	2713666000	792109400	1642552000	667561500	986601200	222201000	422833400	1359369000	125581800	1782170000	1379468000	319873000	365211400	1137553000	467094400	257565300	2210288000	1610973000	3063346000	1501811000	3017508000	0
11 : تأهيل مؤسس	2438991000	858898900	555409000	1270443000	510997600	3019980000	5060787000	4633400000	3457333000	1009033000	2092479000	850446300	1256836000	282973100	538633000	1731909000	159966400	2270162000	1757557000	407498100	465279300	1449187000	595091100	328055800	2815812000	2052441000	3902864000	1913537000	3844022000	0
12 : كفاءة عمال	1734782000	610693000	395111600	903953800	363400400	2147886000	3599819000	3296157000	2459230000	717811600	1488344000	604858600	893988400	201311000	383178300	1231921000	113820000	1614923000	1250364000	289869000	331033800	1030898000	423462000	233392500	2002885000	1459947000	2776150000	1361309000	2733923000	0
13 : تحفيز عمال	3141063000	1105633000	715433500	1636890000	658030400	3888862000	6517884000	5968155000	4452619000	1299776000	2694860000	1095196000	1618734000	364664400	693932100	2230471000	206190600	2924341000	2264000000	524963000	599553000	1866541000	766831600	422749800	3626461000	2643472000	5026471000	2464949000	4950091000	0
14 : تكوين عمال	2726427000	960184000	620663900	1420196000	571455200	3375861000	5656534000	5178685000	3863906000	1127916000	2338728000	950486700	1404877000	316420300	602264200	1935842000	178827200	2537685000	1964251000	455485100	519976900	1619728000	665033600	366712400	3147035000	2293795000	4361907000	2138439000	4296842000	0
15 : تحسيس مسير	2478723000	872383000	564916400	1292024000	519405300	3068821000	5144006000	4710420000	3514235000	1025821000	2126688000	864350600	1277468000	287817700	547546400	1760252000	162767500	2308033000	1787055000	414358700	473341900	1473226000	605450400	333811100	2862128000	2086308000	3966972000	1945679000	3906183000	0
16 : مدى ثقة مسير	3986890000	1403688000	907917900	2077139000	835305200	4936205000	8272401000	7574051000	5651171000	1649434000	3420259000	1390101000	2054412000	462677300	880652200	2831073000	261580200	3711286000	2872904000	666147000	760696600	2368963000	972942600	536388300	4602659000	3354852000	6379484000	3128081000	6283268000	0
17 : نفسانية وسيطة	1742232000	613528400	396849200	907741800	365295700	2157177000	3614934000	3309685000	2469421000	720844700	1494518000	607448600	897773700	202267500	384828600	1237071000	114328400	1621944000	1255465000	291141900	332436500	1035204000	425171100	234518600	2011252000	1465888000	2787556000	1366805000	2745723000	0
18 : العمال	1748235000	615071500	398792100	911868700	366447500	2164297000	3628935000	3323653000	2479406000	723752400	1500318000	609656600	901122900	203024300	386216300	1241669000	114833800	1628483000	1261261000	292311100	334060900	1039417000	427463400	235628700	2019241000	1472020000	2798749000	1373083000	2755024000	0
19 : شهادة	3310462000	1165344000	754188500	1725143000	693739100	4098703000	6869261000	6289798000	4692698000	1369771000	2840123000	1154257000	1705971000	384263400	731249200	2350700000	217262400	3081997000	2385975000	553221300	631840500	1967199000	808196900	445566900	3822019000	2785948000	5297372000	2597783000	5216971000	0
20 : المنافسة	1516273000	533820800	345370900	790067800	317913200	1877406000	3146196000	2880661000	2149225000	627394600	1300732000	528653000	781434500	176008100	334957400	1076825000	99507220	1411593000	1092845000	253345900	289415900	901049700	370186500	204040800	1750477000	1275982000	2426227000	1189692000	2389740000	0
21 : الضرائب	2421100000	852072300	551782100	1262033000	507239200	2997473000	5024784000	4601403000	3432947000	1002001000	2077433000	844289600	1247849000	281032100	534807400	1719476000	158945100	2254412000	1745801000	404691100	462345400	1439082000	591460400	325978700	2795858000	2038079000	3875310000	1900727000	3815600000	0
22 : يد عاملة	1384726000	487676000	315428400	721425500	290447300	1714568000	2873019000	2630354000	1962564000	572864100	1187802000	482768400	713526000	160738400	305894100	983260000	90852750	1289094000	997747800	231386700	264214100	822745000	337923900	186398700	1598447000	1165066000	2215416000	1086281000	2182357000	0
23 : قطاع موازي	1153383000	406000400	262949600	601268600	241865700	1427978000	2393619000	2191831000	1635261000	477287000	989558100	402162900	594376500	133894700	254775300	819106200	75707040	1074062000	831548300	192778600	220225600	685553900	281763300	155363200	1331803000	970760600	1845856000	905371500	1817655000	0
24 : بيروقراطية	356392800	125209400	81478100	186199500	74720030	441135900	740173000	678226000	505774900	147660900	305961700	124325500	183787600	41430430	78772980	253246600	23465130	332270700	257500900	59653100	68271080	212083500	87391890	48153750	411883400	300332000	570925200	280338100	561554600	0
25 : منشآت قاعدة	3310716000	1165022000	754474500	1725961000	693652100	4098621000	6870759000	6292015000	4693932000	1370230000	2840604000	1154403000	1706304000	384370900	731399500	2351070000	217368300	3082836000	2387181000	553391200	632179800	1967734000	808762100	445773200	3822821000	2786740000	5298824000	2598982000	5217255000	0
26 : حصة سوق	2100951000	739447600	478735500	1095194000	440355400	2601125000	4359883000	3992474000	2978406000	869573400	1802508000	732542000	1062819000	243981600	464127000	1491841000	137946700	1956293000	1514735000	351167400	401126100	1248626000	513120400	282898700	2425772000	1768197000	3362247000	1648900000	3310801000	0
27 : شراكة-جمع	1555143000	547414500	354322200	810585700	325852100	1925376000	3227152000	2955069000	2204658000	643507100	1334290000	542185800	801354000	180474600	343486800	1104235000	102026200	1447917000	1120960000	259853800	296751000	924209700	379696700	209298900	1795588000	1308770000	2488682000	1220448000	2450661000	0
28 : منظمة عمال	1078359000	379437600	245897900	562411100	226011600	1335064000	2238402000	2050034000	1529274000	446388600	925382700	376036600	555843300	125222800	238292900	765979300	70832500	1004436000	777886100	180312200	206023100	641094100	263606400	145320900	1245429000	907915500	1726282000	846903200	1699419000	0
29 : رفض جهوي	2574260000	906935900	586029900	1340489000	539676000	3187497000	5340342000	4888571000	3647941000	1064699000	2207912000	897526600	1326254000	298760600	568540100	1827647000	168831000	2395826000	1853947000	430090300	490841800	1529121000	627608300	346323600	2971128000	2165317000	4117879000	2018682000	4057104000	0
30 : تغير محيط	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0

© LIPSOR-EPITA-MICMAC